صامد الاقتصادي

SAMED

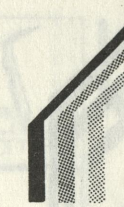
VOL. 7, No. 53, Mar. Apr. 1985

السنة السابعة - العدد ٥٤ - اذار / نيسان ١٩٨٥

محور خاص
أزمة الاقتصاد الاسرائيلي

- الأزمات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد الاسرائيلي
- دوافع الحرب والسلام في الاقتصاد الاسرائيلي
- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل
- أزمة الاقتصاد الاسرائيلي ومحاولة الانقاذ الاميركية
- دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية

الملف : صامد تُحيي احتفالات الثورة في بيروت

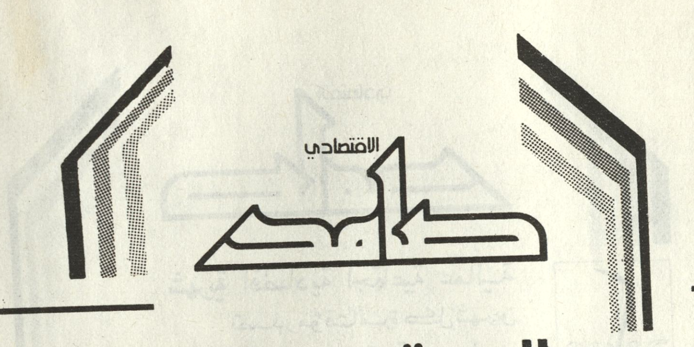






شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين
عن مؤسسة صامد
(جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين)

المراسلات: صامد الاقتصادي ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان / الأردن ص ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت لبنان



المحتويات

السنة السابعة ، العدد ٥٤ ، آذار / نيسان ١٩٨٥





... «الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تجتاح اسرائيل في هذه الأيام، يمكن لها، ان لم تعالجها حكومة الوحدة الوطنية بسرعة وبشكل فعال، أن تشكل تهديداً خطيراً لأمن اسرائيل، تماماً، مثلها مثل أي عدو مجاور في المنطقة».

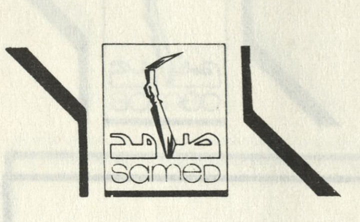
هذا ما جاء في التقرير الذي أعدته لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونجرس الأميركي حول الازمة الاقتصادية في اسرائيل، والذي كشف النقاب عنه في أواخر تشرين الثاني الماضي (١٩٨٤).

ومع أن أهداف ذلك التقرير انطلقت من حرص الادارة الاميركية على استمرارية وجود الكيان الصهيوني وتدعيمه من أجل مواصلة دوره في المنطقة، الا أن ما جاء فيه من معلومات وتحليلات لم تستطع القفز عن الحقائق الموضوعية المتعلقة بالازمة الاقتصادية الخانقة والمتفاقمة التي يجتازها الاقتصاد الاسرائيلي في هذه المرحلة ومنذ سنوات طويلة.

فقد جاء في التقرير ان «مشاكل اسرائيل الاقتصادية لم تنشأ بين عشية وضحاها»، وعليه، فان حلها لا يمكن أن يتم بسرعة، فهي ناجمة عن تضافر العديد من العوامل، والتي تقف في مقدمتها «النفقات الأمنية» (حسب التعبير الاميركي - الاسرائيلي المهذب لنفقات التسليح العسكري من اجل شن المزيد من حروب التوسع)، اضافة الى تكاليف اقامة دولة جديدة في ست وثلاثين سنة، واعباء الديون الناجمة عن المساعدات العسكرية منذ حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

○○

فالأزمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني ليست طارئة او عابرة بحيث يمكن التغلب عليها بسرعة وسهولة، كما أن جموح التفاقم اليومي لهذه الازمة يجعل من العسير جداً مداواتها بالحلول التخديرية. ذلك أن جذور هذه الأزمة تمتد الى الترابط الوثيق بين الايدولوجيا الصهيونية والبنية الاقتصادية التابعة لها.



ففي الكيان الصهيوني، نجد انفسنا أمام صورة معكوسة لعلاقة الاقتصاد بالايدولوجيا، او بما يسمى بتعبير آخر، علاقة البنى التحتية بالبنى الفوقية في المجتمع. فاذا كانت البنية الاقتصادية - الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات هي التي تفرز شكل الايدولوجيا السائدة، فان هذه الصورة الطبيعية لم تتحقق في الكيان الصهيوني، اذ انقلبت الامور والمعايير الموضوعية، حيث تشكلت القاعدة الاقتصادية لتلبي المتطلبات الصارمة للايدولوجيا الصهيونية والهادفة الى المزيد من التوسع الكولونيالي على الارض والهيمنة على مقدرات الشعوب في المنطقة.

لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي، منذ ان تشكل على الأرض الفلسطينية المغتصبة، وفي كل مراحل نشأته وتطوره، هو «اقتصاد حرب»، اذ يقوم لخدمة المشروع الصهيوني القائم واطماعه الآنية والمستقبلية في الأرض العربية. ولعل أبسط دليل على هذا التوجه العسكري في الاقتصاد الاسرائيلي يكمن في عقد مقارنة سريعة بين البنود المختلفة في اية ميزانية اسرائيلية، حيث نجد ان حصة النفقات العسكرية تحتل - حسب ما هو معلن - ثلث الميزانية العامة للكيان الصهيوني، ناهيك عن النفقات غير المعلنة في هذا الجانب، مما يسبب خللا دائما في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وكون الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد حرب، فان الازمة القائمة فيه، لا تمس العاملين في المجال العسكري (الجيش، الشرطة، حرس الحدود، وحتى الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع)، في حين تمس بشكل مباشر الفئات الاخرى التي تعمل في القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما يدفع بالمزيد من الأعداد في هذه القطاعات الى الالتحاق في الخدمات العسكرية في محاولة لدرء اعباء التضخم المالي الذي يجتاح البلاد والالتجاء الى الملاذ الحصين ضد مثل هذا التضخم.

ولا تقوم الأزمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني بمنأى عن عملية الصراع التناحري في المنطقة بين المشروع الصهيوني واطماعه التوسعية من جهة، وبين الطموح والعمل العربيين في التحرر والاستقلال الوطني من جهة اخرى.

فاذا كانت اقتصاديات الحرب ـ وفق المنظور الاسرائيلي ـ تعمل على تلبية متطلبات التوسع والهيمنة، فان الحرب تصبح، انطلاقا من هذا المنظور، هي الحل السحري للمشاكل الهيكلية المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، حيث ان التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي، وعبر التجربة الطويلة، ساهم في تحقيق العديد من الانتصارات للآلة العسكرية الصهيونية، ومكنها من بسط نفوذها على المزيد من الأراضي العربية، واستيلائها وهيمنتها على مقدرات شعوب المنطقة الخاضعة للاحتلال، من أراض، وموارد اقتصادية، وأسواق، وأيدي عاملة رخيصة.

غير ان مثل هذا التوجه لا يمكن له أن يقوم وأن ينجح في تحقيق أهدافه، اذا ما ووجه بالطرح الثوري، وبالفعل الثوري المضاد الذي انتهجته الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها.. ونعني الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد، ذلك الاسلوب الذي أكد من جديد على نجاعته وفعاليته في الدرس الأخير الذي تلقته آلة الحرب الاسرائيلية من خلال المعارك اليومية والمتصلة التي خاضها ابطال التلاحم النضالي الفلسطيني واللبناني في جنوب لبنان منذ صيف ١٩٨٢ وحتى الان.

فقد أجهضت المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلي في الجنوب اللبناني على اوهام الاقتصاد العسكري الاسرائيلي بتحويل لبنان الى سوق لتصريف المنتجات الاسرائيلية، وذلك من خلال الضربات العسكرية اليومية الموجعة التي وجهتها المقاومة الشجاعة الى الجسم العسكري الصهيوني، بحيث تحول الجنوب اللبناني الى ساحة لاستنزاف واهدار الطاقات الاسرائيلية، ليست العسكرية فحسب، وانما الاقتصادية ايضا، حيث أصبح الوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الاسرائيلي من خلال الخسارة اليومية التي تلحق بالآلة العسكرية الصهيونية من جراء وجودها الاحتلالي على الأرض اللبنانية، مما يفاقم في عملية التآكل التي يشهدها الاقتصاد الاسرائيلي، ويساهم بفعالية في دفع الازمة التي يعانيها هذا



الاقتصاد نحو السقوط والانهيار الفعلي.

وان تكن هذه التجربة قد شكلت درسا لاسرائيل التي شرعت فعلا في الانسحاب الكامل من جنوب لبنان ململمة جراحها فيه، فان من الاجدى ان تشكل هذه التجربة درسا لقوى التحرر في الوطن العربي، اذ توقن ان هذا الخيار، ولا خيار غيره، هو السبيل الوحيد للرد على نظرية المجال الحيوي النازية التي تنتهجها اسرائيل.

فسواء بالحرب الخاطفة، او بالسلام المزعوم ـ حسب المفهوم الاسرائيلي ـ الاميركي ـ، ستستمر اسرائيل في العمل على تحقيق اطماعها في الهيمنة والتوسع من أجل امتصاص خيرات منطقتنا العربية، متلقية من اجل ممارسة هذا الدور الذي انيط بها، كافة اشكال الدعم الامبريالي العسكري والاقتصادي، وفي مقدمته دعم الامبريالية الاميركية، تعبيرا عن ارتباط مصالح الكيان الصهيوني بالمصالح الامبريالية الهادفة الى اخضاع شعوب المنطقة والاستيلاء على ثرواتها.

غير ان الدعم الاميركي المتزايد لاسرائيل، والهادف الى اخراجها من مأزقها الاقتصادي الذي تعانيه، لم يفلح بعد في انتشال الكيان الصهيوني من ازماته الخانقة. فرغم التعاطف الذي تبديه الادارة الاميركية تجاه الازمة الاقتصادية التي تعاني منها حليفتها الاستراتيجية في الشرق الاوسط، والمقرون بتكثيف وتطوير وزيادة اشكال المساعدة الاقتصادية الأميركية لاسرائيل وتحويلها الى «هبات» و «مساعدات طواريء»، الى اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين. رغم كل ذلك، فان الشعور يتزايد لدى المعنيين بهذا الأمر في الولايات المتحدة بأن المساعدات الاقتصادية الأميركية لاسرائيل، مهما تعاظمت، فانها ستظل عاجزة عن معالجة المشاكل الاساسية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي.. او حتى التخفيف منها.

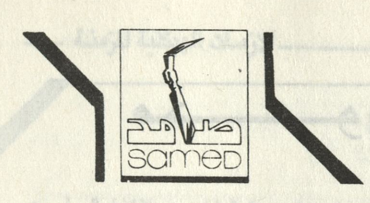
○○

تعبر الازمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني عن نفسها بشكل صارخ، وتتجلى مظاهرها في كل اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ابرز عناوين هذه الأزمة:

ـ تفاقم معدلات التضخم المالي، والتي بلغت نسبة ٤٥٠٪ في نهاية العام الماضي.

- تدهور قيمة العملة الاسرائيلية، في محاولة فاشلة للتغلب على مشكلة التضخم. حيث يجري العمل على استبدالها بعملة اخرى.
- ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل يومي، مما يهدد نصف مليون مستوطن يهودي يعيش في الكيان الصهيوني بالفقر.
- انخفاض الاجور لدى القطاعات المنتجة، وتزايد الاضرابات في هذه القطاعات للمطالبة برفع الاجور.
- زيادة الضرائب المفروضة على المواطنين، بحيث اصبحت اسرائيل تحتل المرتبة الاولى في العالم من حيث عبء الضرائب المفروضة على مواطنيها.
- تفاقم أزمة البطالة، والتي وصلت في نهاية العام الماضي الى ٧٪، بينما لم تكن منذ فترة قصيرة قد تجاوزت ٣,٢٪.
- زيادة الديون الخارجية للدولة العبرية، حيث بلغت في العام الماضي ٢٣ مليار دولار، وهي اعلى نسبة مديونية في العالم اذا ما قيست بعدد السكان.
- انخفاض احتياطي العملات الأجنبية الى ما تحت «الخط الأحمر» وتزايد هذا الانخفاض بشكل متسارع.
- ارتفاع العجز في الميزانية الاسرائيلية، حيث وصل الى ١٧٪ من مجموع الانتاج القومي، وذلك مما يدفع الى زيادة التضخم.
- العجز في الميزان التجاري.
- العجز في ميزان المدفوعات.
- الركود في النمو الاقتصادي، مما ادى الى الانخفاض المتزايد في الانتاج القومي.

هذه الصورة القاتمة للوضع الاقتصادي في الكيان الصهيوني، والناجمة عن متطلبات الغزو، وسعار بناء المستوطنات لاستيعاب المزيد من المهاجرين، والانفاق على متطلبات الهجرة،



ادت الى نتائج معاكسة للاسباب التي نجمت عنها. ويتجلى ذلك في انحسار موجات الهجرة اليهودية الى الكيان الصهيوني، وانتعاش حركة الهجرة المعاكسة منه بعد ان كشفت الازمة الاقتصادية في اسرائيل عن زيف الدعاية الصهيونية التي قادت المهاجرين اليهود الى اوهام أرض اللبن والعسل.. والرخاء المزعوم.

○○

واذ تحاول ابحاث المحور الخاص في هذا العدد من «صامد الاقتصادي» ان تتقصى بالتفصيل أبعاد الازمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني، فاننا نؤكد أن الهدف من اصدار هذا العدد، بكل الجهد البحثي الذي يقف من ورائه، لا يطمح الى صبغ المزيد من اللون الأسود فوق الصورة القاتمة للاقتصاد الاسرائيلي، ارضاء لذوي النزعات الانتظارية الذين يتسمرون في مقاعد المتفرجين مستسلمين لأوهام التخدير الذاتي وخداع النفس بان يشهدوا انهيار الدولة العبرية من خلال الانهيار التلقائي لاقتصادها!

فالانهيار الفعلي للاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي للمجتمع الاسرائيلي لن يتم تلقائيا وبالتحلل الذاتي، مهما تداعى وازداد هشاشة. وانما يتم من خلال الفعل الثوري المتنامي... بتوجيه الضربات اليومية والمتواصلة للجسم العسكري للكيان الصهيوني ولمؤسساته الاقتصادية.. والعسكرية والاجتماعية.. ومن خلال موقف عربي واحد موحد يغلب التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني على اي تناقض ثانوي آخر مهما كان.

فمن خلال ذلك الفعل، وحده، نكسب شرف المشاركة في تحقيق ذلك الانهيار في الاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي انهيار الكيان الصهيوني برمته وتحقيق الانتصار.

اننا نطمح ان يشكل هذا الجهد المتواضع الذي تقدمه «صامد الاقتصادي» حول الاقتصاد الاسرائيلي دافعاً للثوار للتشديد من ضرباتهم ضد هذا العدو ومؤسساته، ودافعاً لأمتنا العربية لتوحيد جهدها وتسخير كافة قدراتها لدحر الغزو الصهيوني وايقاف خطر توسعه الزاحف الذي لا يتوقف عند حد.

أحمد أبو علاء

محـــور

الازمـــات الهيكليـــة المزمنـــة فـــي الاقتصـــاد الاســـرائيلي

د. حسـن عبد القادر صالح

مقدمــة :ـ

يعاني الاقتصاد الاسرائيلي حالياً من أسوأ وضع له منذ قيام الكيان الصهيوني الغاصب فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨. وليس غريباً ان يتعرض الاقتصاد الاسرائيلي لأزمات مزمنة تهدد بإفلاسه وانهياره، ذلك لانه بني على اساس من الظلم والاغتصاب والعدوان، كما انه بني بفعل دولة الباطل، ليحقق أغراضاً سياسية أكثر من الأغراض الاقتصادية الظاهرية. وعلى الرغم من ادراك الحركة الصهيونية بأن فلسطين تفتقر الى الموارد الطبيعية[1]، وتعجز عن استيعاب اعداد كبيرة من السكان، الا انها تصر على تجميع معظم يهود العالم في فلسطين. وتحقيقاً لاهدافها السياسية اقيم الكيان الصهيوني على اسس اقتصادية واجتماعية ضعيفة، وكان عليها ان تتحمل اعباء قيامه وما يترتب على ذلك من دعم مادي كبير.

ويهدف هذا البحث الى التطرق للمصاعب الاقتصادية التي يمر فيها الكيان الصهيوني مستنداً الى بعض الفرضيات التي تنطلق من الواقع السياسي والعسكري له. وتستند الفلسفة السياسية للكيان الصهيوني على اقامة دولة يهودية تعج بملايين اليهود المجلوبين من مختلف بقاع الارض لاستعمار فلسطين، وتخلو في الوقت نفسه من المواطنين العرب اصحاب البلاد الشرعيين. ولمواجهة معدلات النمو المرتفعة للسكان اليهود والناجمة اساساً عن الهجرة اليهودية الى فلسطين، فان الكيان الصهيوني يضطر لمضاعفة انفاقه على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من جهة، وعلى دعم المواد الاستهلاكية الأساسية لاغراء اليهود على البقاء في فلسطين من جهة ثانية. ولما كانت الاعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود تشكل ضغطاً سكانياً على موارد فلسطين المحدودة، فان الكيان الصهيوني يلجأ الى الحلول العسكرية كجزء من عقيدته العدوانية التوسعية، الأمر الذي يتطلب منه الدخول في حروب مع أهالي فلسطين ومع الدول العربية المجاورة. ويترتب على ذلك كله مزيداً من الانفاق على التسلح، وعلى تمويل العمليات العسكرية، وفرض الأمن الداخلي، وبخاصة في المناطق المحتلة. ويعجز الاقتصاد المصطنع عن تغطية النفقات المتزايدة والمتشعبة للكيان الصهيوني، لذا فانه يعتمد بصورة رئيسية على التمويل الخارجي الذي يحصل على معظمه من الولايات المتحدة الامريكية ومن اثرياء اليهود في العالم.

الانتـاج القومــي الاجمالــي

تشير الارقام الى ارتفاع قيمة الانتاج القومي الاجمالي (بأسعار عام ١٩٨٠) من ٩٨٧٢ مليون شيكل عام ١٩٥٠ الى ٢٧,٤٠٦ مليون شيكل عام ١٩٦٠، والى ٦٢,٨٦٤ مليون شيكل عام ١٩٧٠، والى ١٠٦,٧٥٧ مليون شيكل عام ١٩٨٢[2]، ومع ان قيمة الانتاج القومي الاجمالي حققت زيادة، ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٢، نسبتها ٩٨١٪، الا أن نسبة الزيادة تناقصت بصورة مطردة منذ الخمسينات. فبينما ازدادت قيمة الانتاج القومي الاجمالي بنسبة ١٨٧٪ ما بين عامي ١٩٥٠، و١٩٦٠، فانها ازدادت بنسبة ١٢٩٪ ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠، وبنسبة ٦٢٪ ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠.

وتشير الارقام الى ان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي قد شهد تناقصاً ملحوظاً ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٢[3]. فبينما كان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) ٥,٢٪ خلال الفترة (١٩٥٠ـ١٩٦٠)، فانه انخفض الى ٤,٩٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٦٠ـ١٩٧٠)، وانخفض الى ٢,٧٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠ـ١٩٧٧)، ثم انخفض الى ٠,٨٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ـ١٩٨٢).

وقد ازدادت قيمة نفقات الاستهلاك الخصوصي والاستهلاك الحكومي العام من ٦٩٢٣ مليون شيكل و ٢٩٦٨ مليون شيكل على التوالي ١٩٥٠ الى ١٧,٧٢٦ مليون شيكل و ٦٧٦٥ مليون شيكل على التوالي عام ١٩٦٠، والى ٣٧,٧٥٨ مليون شيكل و ٢٦,٦٤٧ مليون شيكل على التوالي عام ١٩٧٠، ثم الى ٧٥,٤٨٠ مليون شيكل و ٣٦,٨٥٢ مليون شيكل على التوالي عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على تكوين رأس المال المحلي الاجمالي، بحيث ان قيمته ازدادت بأسعار عام ١٩٨٠ من ٥٨٦٦ مليون شيكل عام ١٩٥٠ الى ٢٥,٤٩٥ مليون شيكل عام ١٩٨٢، الا ان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد منه (بالاسعار الثابتة) تراجع بنسبة ـ ٠,٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٥٠ـ١٩٦٠)، ولكنه ارتفع بمعدل ٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠ـ١٩٧٧)، وبنسبة ـ ١,٤٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ـ١٩٨٢). ولا شك ان بطء نمو تكوين رأس المال المحلي او تراجع نموه ينعكسان على بطء نمو الانتاج او تراجعه. وتصبح المشكلة اكثر تعقيداً عندما يكون هذا الوضع مصحوباً بارتفاع معدلات نمو نفقات الاستهلاك الخصوصي والاستهلاك الحكومي العام كما حدث خلال الفترة (١٩٥٠ـ١٩٨٢).

فيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) نلاحظ ما يلي :

١ ـ تبوأت الصناعة المكانة الأولى كأهم قطاع اقتصادي ساهم في الانتاج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٠، وجاء قطاع الخدمات العامة في المرتبة الثانية حتى عام ١٩٧٠. ومنذ عام ١٩٨٠ انعكست الآية بتخلي الصناعة للخدمات العامة عن مكانها، واحتل قطاع التجارة المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الانتاج المحلي، بينما احتل قطاع البناء والكهرباء والمياه المرتبة الرابعة، واحتل قطاع النقل والتخزين والمواصلات المرتبة الخامسة. اما قطاع الزراعة

جدول (١) تطور الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٢) وبالأسعار الجارية

القطاع الاقتصادي	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
الزراعة والغابات والصيد	١١,٤	١١,٦	٦,٤	٦,٤	٦,١
الصناعة	٢١,٧	٢٣,٩	٢٤	٢٠,٣	١٩,٧
البناء والكهرباء والمياه	١٠,٩	٩,٤	١٢,٧	١٢	١٠,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٢,٥	١٠,٦	١١,٨	١٢,٧	١٣,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٤	٨	٩,١	٦,٨	٦,٨
المالية وخدمات الأعمال	٢,٥	٣,٨	٧	٧,٩	٨,٥
ملكية المساكن	٥,٢	٥,٩	٦,١	٧,٢	٨,٢
الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية	١٨,٢	١٨,٨	١٩,١	٢٣,٩	٢٣,٦
خدمات شخصية وأخرى	١٠,٢	٨	٣,٨	٢,٨	٣,١
مجموع الانتاج المحلي الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : Statistical Abstract of Israel 1983

فانه احتل المرتبة السادسة منذ عام ١٩٧٠، علماً بانه كان يحتل المرتبة الثالثة عام ١٩٦٠، والمرتبة الرابعة عام ١٩٥٠.

٢ - انخفضت مساهمة قطاعات الانتاج المادي (الزراعة والصناعة) في الانتاج المحلي الاجمالي من ٣٣,١٪ عام ١٩٥٠ الى ٣٥,٥٪ عام ١٩٦٠، والى ٣٠,٤٪ عام ١٩٧٠، والى ٢٦,٧٪ عام ١٩٨٠، والى ٢٥,٨٪ عام ١٩٨٢. وفي المقابل ارتفعت مساهمة قطاعات المرافق والخدمات العامة والخصوصية من ٦٦,٩٪ عام ١٩٥٠ الى ٧٤,٢٪ عام ١٩٧٢. وهذا يعني ان المجتمع الاسرائيلي يتحول تدريجياً من مجتمع انتاج الى مجتمع خدمات لأن الخدمات تساهم حالياً بثلاثة أرباع الانتاج المحلي الاجمالي.

أخذ الاقتصاد الاسرائيلي يتجه نحو التدهور منذ عام ١٩٨٠، وذلك لتأثره سلبياً بعدة عوامل خارجية سياسية واقتصادية. ففي عام ١٩٨٠ وصلت اسعار البترول في الاسواق العالمية الى ذروة ارتفاعها (مع انها انخفضت قليلاً في عام ١٩٨١)، وتراجع معظم المتعاملين تجارياً مع اسرائيل، وازدادت نسبة التضخم العالمي، وساد عدم الاستقرار في اسواق تبادل العملات وفي معدلات الفائدة، وفي الأسواق الدولية. وشهد عام ١٩٨٠ ركوداً حقيقياً في الانتاج القومي الاجمالي الذي ازداد خلال ذلك العام بنسبة ٠,٩٪ فقط، مقابل ازدياده بنسبة ٥٪ في كل من عام ١٩٧٨ وعام ١٩٧٩. واستمرت نسبة نموه محدودة جداً، بعد عام ١٩٨٠، حيث ازداد بمعدل ٤,٥٪ فقط ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢. وقد أثر هذا الركود في معدلات النمو السنوي للانتاج القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣) أثر على سوق العمل في اسرائيل، اذ ارتفعت نسبة البطالة الى اكثر من ٥٪ سنويا[٤]. ونتيجة لذلك انخفض عدد ايام العمل الى أدنى حد لها.

وفي عام ١٩٨٠، هبط مستوى المعيشة، الذي يقاس بواسطة نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي الخاص، هبط بنسبة ٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٩، وبنسبة ١٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٨. وقد لوحظ هذا الهبوط بصورة خاصة في البضائع الاستهلاكية، واثر ذلك على المدخرات التي هبطت بنسبة ٢٤٪. وفي عام ١٩٨٠ أيضاً، تضاعف انسياب النقود من مصادر حكومية الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٩. وارتفع التضخم الى مستوى غير متوقع بنسبة ١٣٣٪ بسبب العجز المتنامي في الموازنة الحكومية اضافة الى التمويل الائتماني الذي يقدمه بنك اسرائيل[٥].

وفي الفاتح من تشرين الاول ١٩٨٠ ادخل الشيكل كعملة جديدة*، والغيت الليرة الاسرائيلية القديمة، وادى تخفيض قيمة الشيكل (بنسبة ٥٦,٤٪ مقابل الجنيه الاسترليني، وبنسبة ٥٣,٢٪ مقابل الدولار الامريكي خلال بقية العام حتى ٣١/١٢/١٩٨٠) الى نتائج ايجابية وسلبية في آن واحد، أما النتائج الايجابية فانها تمثلت في زيادة حجم الصادرات وتحسن العجز في الميزان التجاري، واما النتائج السلبية فانها تمثلت في ارتفاع الارقام القياسية لسعر المواد الاستهلاكية بنسبة ١٣٣٪ خلال عام ١٩٨٠، وبالتالي حدث ارتفاع في تكاليف المعيشة.

الزراعة :-

اهتم الكيان الصهيوني بتأمين المواد الغذائية لافواج المهاجرين اليهود الذين تدفقوا على فلسطين بأعداد كبيرة خلال السنوات التي اعقبت قيامه عام ١٩٤٨. وعندما حقق هذا الهدف، واصبح الفائض في بعض المنتجات الزراعية، لا سيما الخضار، يسبب له مشكلات في التصريف، أخذ يعتمد على التخطيط الزراعي الشامل اعتباراً من عام ١٩٥٦، وحدد كوتا لكل نوع من المنتجات الزراعية لا يمكن تخطيه، بحيث أصبح للمحاصيل الصناعية والاشجار المثمرة مكانة مهمة في النمط المحصولي[٦].

ازدادت مساحة الارض المزروعة في اسرائيل من حوالي ٢,٥ مليون دونم في عام ١٩٥٠ الى حوالي ٤,٢ مليون دونم في عام ١٩٨٠، وازدادت المساحة المروية منها من ٣٧٥ (ألف) دونم الى مليوني دونم. ويبلغ اجمالي كمية المياه المستهلكة حالياً في اسرائيل حوالي ١٦٣٧ مليون م٣، منها ١٢٠٠ مليون م٣ تستهلك في اغراض الري. والجدير بالذكر ان اسرائيل استنفذت كل امكاناتها في التوسع الافقي للارض الزراعية، ولديها حاليا فرصة محدودة جداً للتوسع العمودي عن طريق زيادة المساحات المزروعة على الري. والى جانب الأرض الزراعية توجد ايضاً اراض ذات موارد طبيعية كالغابات التي تنمو في مساحة محدودة تقرب من ٠,٩ مليون دونم، وكالمراعي الطبيعية التي تنمو في مساحة واسعة تقرب من ٨,٥ مليون دونم.

ويولي الكيان الصهيوني اهتماماً خاصاً بالزراعة لما لها من ارتباط بالأرض التي اغتصبها من أهلها الشرعيين. وللزراعة اهداف سياسية واخرى اقتصادية، فأما الاهداف السياسية فانها تعمل على ربط المهاجرين اليهود بالأرض حتى تتعمق جذورهم فيها ويصبحوا مستعدين للقتال في سبيلها. وأما الأهداف الاقتصادية فانها تعمل على جعل الزراعة ركيزة قوية لتدعيم الاقتصاد الاسرائيلي. وقد فشلت السياسة الصهيونية حتى الآن في تحقيق هذين الهدفين من اهداف الزراعة على الرغم من سعيها لاكراه اليهود وبخاصة اليهود الشرقيين على العمل في الزراعة وسكنى المستعمرات الريفية، وعلى الرغم

* الدور الأمريكي يعادل حوالي ٣٣٠ شيكل اسرائيلي حسب اسعار السوق لعام ١٩٨٤

أيضاً من تقديمها التسهيلات اللازمة لانجاح الزراعة وتقدمها، وكذلك الحوافز المادية والمعنوية للمزارعين اليهود.

ومما يؤكد هذه الحقيقة التناقض الملحوظ والمستمر في مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي من جهة، وفي تشغيل الزراعة للأيدي العاملة من جهة ثانية. فبينما كانت مساهمة الزراعة حوالي ١٢٪ من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٠، فانها اصبحت تساهم في عام ١٩٨٢ بحوالي ٦٪فقط، أي هبطت مساهمتها الى النصف،وأصبح دورها ثانوياً بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. وبينما كانت الزراعة توظف ما نسبته ١٧,٦٪ من القوى العاملة في اسرائيل عام ١٩٥٥، فان توظيفها اخذ يتناقص تدريجياً الى ما نسبته ١٧,٣٪ عام ١٩٦٠، والى ٨,٨٪ عام ١٩٧٠، والى ٦,٤٪ عام ١٩٨٠، والى ٥,٧٪ عام ١٩٨٢. وقد انخفض عدد العاملين في الزراعة من ١٢١ (ألف) عامل عام ١٩٦٠ الى ٨٩,٨٠٠ عامل في عام ١٩٧٠، والى ٨٧,٧٠٠ عامل في عام ١٩٨٠، والى ٨٢,٥٠٠ عامل في عام ١٩٨٢.

جدول (٢) تطور المنتجات الزراعية والحيوانية الرئيسية
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢)

الغلة / المادة	الوحدة	٨٠/١٩٧٩	٨١/١٩٨٠	٨٢/١٩٨١
القمح	الف طن	٢٥٣,٢	٢١٥,٠	١٤٧
بنجر السكر	الف طن	١٢٥,٠	٩٨,١	-
الخضروات	الف طن	٦٠٧,٠	٦٧٦,٥	٧٧٠,٥
الحمضيات	الف طن	١٥٤٢,٨	١٤٢١,١	١٨٠٣,٩
لحوم الدواجن	الف طن	٢٠٠,٠	٢٠٩,٨	٢٢٨,٨
لحوم بقرية	الف طن	٤٠,٢	٣٥,٤	٣٧,٧
حليب البقر	مليون لتر	٦٧٠,٣	٦٨٢,٠	٧٢٦,٤
البيض	مليون بيضة	١٦١٥	١٥٣٠	١٧٤٠
الأسماك	ألف طن	٢٤,٧	٢٣,١	٢٤,٣

المصدر :- Statistical Abstract of Israel 1982, 1983

هبط انتاج القمح وبنجر السكر واللحوم البقرية والأسماك بنسب متفاوتة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٢). وارتفع انتاج بقية المواد الواردة في الجدول بنسب ضئيلة خلال الفترة نفسها. وينتج عن هذا الركود في الانتاج الزراعي هبوط في الدخل الحقيقي للمزارعين اليهود، كما ينتج عنه المزيد من تسرب العاملين في القطاع الزراعي واتجاههم نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى. وتقوم اسرائيل بالاستعانة بالعمال العرب القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة في سد الفراغ الناجم عن تسرب العمالة اليهودية، فان اسرائيل تجد في الضفة الغربية وقطاع غزة اسواقا مناسبة لترويج منتجاتها الزراعية الفائضة.

وتشير ارقام الانتاج الزراعي كافة الى ان معدل النمو السنوي الذي حققه هذا الانتاج بلغ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) حوالي ٧,٥٪ (بالأسعار الثابتة)، وتدنى هذا المعدل الى ٦,٨٪ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢). وقد تراجع معدل النمو السنوي للتشغيل في القطاع الزراعي بنسبة ١,٢٪ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧)، مع ان الاستثمار في قطاع الزراعة خلال الفترة نفسها حقق زيادة سنوية بنسبة ٢,٨٪. وخلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) توقف معدل النمو السنوي للتشغيل في القطاع الزراعي عند الصفر، بينما تناقص معدل النمو في الاستثمار الزراعي بنسبة ١,٣٪ سنوياً، وتناقص معدل النمو في انتاج القمح بنسبة ٧,٧٪ سنوياً.

التعدين والصناعة والبناء :-

تفتقر اسرائيل الى المعادن الفلزية ذات القيمة الاقتصادية. غير ان البحر الميت يعد كنزاً ثميناً لما تحتويه مياهه من أملاح متنوعة ومفيدة للصناعة. وقد استخرجت اسرائيل من بوتاس البحر الميت في عام ١٩٨٠ نحو ١,٣ مليون طن، ومن الفوسفات ٢,٣ مليون طن، ومن النحاس ٥٠٠ طن. وتستخرج من البترول نحو ١٠٠ (ألف) طن سنوياً، ومن الغاز الطبيعي نحو ٦٦ مليون م^{3} سنوياً، والجدير بالذكر ان اسرائيل تستورد معظم البترول الذي تحتاج اليه، حيث بلغت قيمة مشترياتها من البترول في عام ١٩٧٣ حوالي ٢١١ مليون دولار، وارتفعت هذه القيمة الى ٥٩٧ مليون دولار في عام ١٩٧٤، والى ٢١١٦

جدول (٣) : تطور الانتاج الصناعي الاسرائيلي خلال
الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٢) (١٩٥٨ = ١٠٠)

الفرع	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
التعدين والتحجير	١٥٦	٤٦٤	٥٩٤	٦٣٨
الصناعات الغذائية (بما فيها المشروبات والدخان)	١١٢	٢٥١	٤٥٧	٥٢٠
المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	١٢٧	٣٩١	٦٢١	٦٨٢
الأخشاب ومنتجاتها	١٢١	٤٥٩	٥٢٠	٦١١
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٣٢	٣٨٢	٦١٣	٧٠٦
المطاط والبلاستيك والكيماويات ومشتقات البترول	١٣٢	٥٤٠	٩٥١	١٠٥٢
منتجات المعادن غير الفلزية	١٢٣	٢٢٩	٢٨٩	٢٨٤
صناعة المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية	١٢٩	٣٤٦	٥٢٩	٥٧٧
الآلات والأجهزة الكهربائية والالكترونية وأدوات النقل	١٣٥	٥٠٢	٩٩٣	١١٦٠
صناعات متنوعة أخرى	١٧٦	٤٤٣	٦٦٠	٦٦٣
إجمالي الانتاج الصناعي	١٢٨	٣٧٧	٦٤٧	٧٢٩

المصدر :- Statistical Abstract of Israel 1983, p. 10.

مليون دولار في عام ١٩٨٠ (بالأسعار الجارية). وفي عام ١٩٨٠ شكل استيراد البترول ما نسبته ٢٧٪ من قيمة الواردات العامة لاسرائيل (أو ٨٠٪ من قيمة العجز في الميزان التجاري).

تناقصت مساهمة قطاع التعدين والصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) من ٢٣,٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٠,٣٪ عام ١٩٨٠، والى ١٩,٧٪ عام ١٩٨٢. وتناقصت ايضاً مساهمة هذا القطاع في تشغيل الايدي العاملة، فبينما كانت نسبة العاملين في هذا القطاع ٢٣,٢٪ من مجموع القوى العاملة في اسرائيل عام ١٩٦٠، فانها انخفضت الى ٢٢,٩٪ عام ١٩٨٢.

إذا اعتبرنا عام ١٩٥٨ سنة أساس = ١٠٠ فإن الانتاج الصناعي الاسرائيلي حقق نمواً متصاعداً، اذ ازدادت قيمة الارقام القياسية من ١٢٨ في عام ١٩٦٠ الى ٧٢٩ في عام ١٩٨٢. ومع ذلك فان معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي كان في اوائل الثمانينات اقل مما كان عليه في السبعينات او في الستينات. فبينما بلغ معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) حوالي ١١,٤٪، فانه خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) بلغ ٦,٣٪، وتدنى خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) الى ٣,١٪ سنوياً. وينطبق هذا الوضع على مختلف فروع الانتاج الصناعي، فانتاج الصناعات الغذائية هبط معدل نموه السنوي خلال الفترات سالفة الذكر من ٨,٤٪ الى ٦,٨٪ ثم الى ٥,٤٪. وهبط معدل النمو السنوي لانتاج المنسوجات والملابس والأحذية من ١١,٩٪ الى ٥,٧٪، ثم الى ٢,٨٪. كما حقق معدل النمو السنوي لانتاج المنتجات المطاطية والبلاستيكية والكيماوية والبترولية انخفاضاً من ١٥,١٪ الى ٧,٧٪، ثم الى ٢,٢٪. وانخفض المعدل بالنسبة لانتاج المواد المعدنية من ١٠,٤٪ الى ٤,٧٪، ثم الى ٢,٦٪. كما انخفض المعدل بالنسبة لانتاج الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل من ١٤٪ الى ٩,١٪، ثم الى ٣,٧٪.

ازداد انتاج الكهرباء في اسرائيل من ٥٤٣ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٥٠ الى ٢٢٠٥ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٦٠، والى ٦٦١٠ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٧٠، ثم الى ١٢٠٨٩ مليون كيلواط/ساعة عام ١٩٨٠، والى ١٣٣٦٣ كيلواط/ساعة عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي في انتاج الكهرباء، الا ان معدل النمو السنوي للانتاج تناقص من ١١,٦٪ خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) الى ٧,١٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧)، والى ٤,٦٪ خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢).

وعلى الرغم من ان غالبية المؤسسات الصناعية في اسرائيل ذات حجم صغير يقل عدد العاملين في كل مؤسسة منها عن ١٠ عمال، الا ان عدد المؤسسات كبيرة الحجم، وهي التي تشغل الواحدة منها ١٠٠ عامل فأكثر، ازداد من ١٩٨ مؤسسة عام ١٩٦٠، الى ٣٧٥ مؤسسة عام ١٩٧٠، والى ٤٢٧ مؤسسة عام ١٩٨٠، والى ٤٣٠ مؤسسة عام ١٩٨٢. وتنتمي غالبية المؤسسات الصناعية في اسرائيل الى القطاع الخاص[٧].

ويستهلك غالبية الانتاج الصناعي محلياً مثل الصابون والزيوت والمرغرين والخبز والثلج والطباعة والكهرباء. وتدخل المواد الخام المحلية في انتاج بعض الصناعات كالبوتاس والاسمدة والمواد الكيماوية الأخرى والمواد الغذائية والاسمنت والزجاج والطوب. وقد وضعت تقييدات على استيراد السلع الصناعية من الخارج، وذلك لاعطاء الصناعة المحلية الفرصة للنمو ولتشغيل الأيدي العاملة من جهة، ولتوفير العملة الصعبة من جهة أخرى.

وتساهم الصادرات الصناعية بحوالي ٨٧٪ من أجمالي صادرات اسرائيل عام ١٩٨٢، في حين بلغت مساهمتها حوالي ٩٣٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٩. وقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من حوالي ١٨ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى حوالي ٦٣٨ مليون دولار عام ١٩٧٠، والى حوالي ٤٨٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، غير انها انخفضت الى ٤٦٠٦ مليون دولار عام ١٩٨٢. ويشكل انتاج الصناعات الغذائية حوالي ١٣٪ من الانتاج الصناعي، ويستهلك ٩٠٪ من انتاجها محلياً، ويصدر ١٠٪ الى الخارج[٨]. ويشكل انتاج المنسوجات والألبسة الجاهزة ١٢٪ من الانتاج الصناعي، ويصدر منها سنوياً بما قيمته ٥٤٠ مليون دولار تقريباً. وتبلغ قيمة صادرات الالكترونيات والمنتجات المعدنية حوالي ٢٧٥ مليون دولار. بلغ مجموع انتاج اسرائيل من المياه عام ١٩٨٠ حوالي ١٦٧٩ مليون م^3 منها ٦٪ استخدمت في الأغراض الصناعية، ٧٤٪ في الأغراض الزراعية، و٢٠٪ في الأغراض المنزلية.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والكهرباء والمياه انخفضت مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي من ١٢٪ عام ١٩٨٠ الى ١٠,٥٪ عام ١٩٨٢. كما انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع من ١١,٥٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٦٠ الى ٩,٥٪ عام ١٩٧٠، والى ٧,٤٪ عام ١٩٨٠، ثم الى ٧,٣٪ عام ١٩٨٢. وقد انخفض معدل النمو السنوي لما انجز من مساحة بناء من ٣,٩٪ خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) الى -٤,٣٪ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢). كما انخفض معدل النمو السنوي لما انجز من مساكن مشيدة من ٥,٤٪ الى -٥,٢٪ خلال الفترتين المذكورتين على التوالي[٩].

التجـارة :-

تؤثر التجارة في نمو الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك لصغر الكيان الصهيوني وفقر موارده الطبيعية. ولا تزال السوق المحلية صغيرة، الأمر الذي يجعل اسرائيل تعتمد على اسواق خارجية. وتتأثر التجارة الاسرائيلية بالمقاطعة العربية لاسرائيل مثلما يتأثر الاقتصاد الاسرائيلي ايضاً. اضافة الى ذلك فان الصناعة الاسرائيلية تعتمد على استيراد كثير من المواد الخام التي لا تتوافر محلياً.

وتنمو التجارة الخارجية الاسرائيلية ضمن اطار من مختلف اساليب الدعم والتشجيع والرعاية تصديراً واستيراداً. وأهم هذه الأساليب دعم الصهيونية العالمية للصناعة والتجارة الاسرائيلية مادياً ومعنوياً وتوفير المنافذ التسويقية للصادرات الاسرائيلية. وتنشط اسرائيل في اقامة الغرف التجارية المشتركة مع بعض الدول الأجنبية، وذلك لتشجيع المبادلات التجارية. كما انها توفد كثيراً من البعثات التجارية الى الخارج للبحث عن فرص جديدة لتنمية العلاقات التجارية. وتقيم اسرائيل خطوطاً ملاحية منتظمة مع بعض دول العالم لتنمية التبادل التجاري معها. كما انها تشترك في كثير من المعارض الدولية بهدف الدعاية القوية لمنتجاتها. وتقيم المؤسسات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية في ميادين الصناعة والتسويق مما يسهل الوصول الى اسواق الدولة التي يساهم مواطنوها في الشركات الاسرائيلية[١٠].

نتيجة لذلك ازدادت مساهمة قطاع التجارة والمطاعم في الشركات والفنادق في اسرائيل من ١٢,٥٪ من قيمة الانتاج المحلي الاجمالي عام ١٩٥٠ الى ١٣,٥٪ عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من ذلك، الا ان نسبة العاملين في هذا القطاع انخفضت من ١٣,٥٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٥٠ والبالغة حوالي ٥٨٦ (ألف) عامل، الى ١٢,١٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٨٢ والبالغة حوالي ١,٣ مليون عامل.

ازدادت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع من ٥٦ مليون دولار عام ١٩٥٠، الى ١٠٥ ملايين دولار عام ١٩٦٠، والى ٣٤٧ مليون دولار عام ١٩٧٠، والى ٩٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٠، والى ١٢٩٥ مليون دولار عام ١٩٨٢. وعلى اعتبار عام ١٩٧٢ سنة أساس = ١٠٠ فان الارقام القياسية لحجم كل من الواردات والصادرات كانت ١٢١و١٦٧ على التوالي في عام ١٩٨٠، وازدادت الى ١٣٨ و ١٧٦ على التوالي في عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من تحقيق نمو ملحوظ في كل من قيمة وحجم التجارة الخارجية الاسرائيلية، الا ان معدل النمو السنوي لمعامل المبيعات انخفض (بالأسعار الثابتة) من ١١,٦٪ خلال الفترة (١٩٦٠ـ١٩٧٠) الى ٨٪ خلال الفترة (١٩٧٠ـ١٩٧٧)، والى ٤,٨٪ خلال الفترة (١٩٧٧ـ١٩٨٢).

النقل والمواصلات :ـ

هبطت مساهمة قطاع النقل والتخزين والمواصلات في الانتاج المحلي الاجمالي من ٩,١٪ عام ١٩٧٠ الى ٦,٨٪ عام ١٩٨٢. كما هبطت نسبة العاملين في هذا القطاع من ٧,٥٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٧٠ (بلغ عددها في عام ١٩٧٠ حوالي ٩٦٣ (ألف) عامل) الى ٦,٨٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٨٢ (بلغ عددها حوالي ١,٣ مليون عامل).

بلغ مجموع أطوال الطرق البرية في اسرائيل عام ١٩٨٠ حوالي ١١,٨١٠كم، كما بلغ مجموع اطوال السكك الحديدية في العام نفسه ٥١٦كم. ويعمل على الطرق ما يزيد عن ٦٢٤ (ألف) سيارة، كما يعمل في الاسطول التجاري ما يزيد عن ١٠٠ سفينة. بلغ مجموع المسافرين وحمولة الشحن بواسطة السكك الحديدية في عام ١٩٨٢ حوالي ٢,٩ مليون مسافر، و ٥,٣ مليون طن على التوالي. كما بلغ مجموع المسافرين بواسطة الطائرات في العام نفسه حوالي ٢,٧ مليون مسافر. وبلغ مجموع حمولة الشحن والتفريغ بواسطة السفن في العام نفسه حوالي ٢,١ مليون طن، في حين كان مجموع هذه الحمولة في عام ١٩٨٠ حوالي ٢,٤ مليون طن. وكان نصيب ميناء حيفا من هذه الحمولة ٥٧,٩٪، ونصيب ميناء اسدود ٣٧,٥٪، ونصيب ميناء إيلات ٤,٦٪ وقد قطعت طائرات شركة العال الصهيونية بما يعادل ٣١,٧ مليون كم رحلة طيران في عام ١٩٨٠، ونقلت ١,٢ مليون مسافر في ٨٣٩٣ رحلة طيران[١١].

ومما يسترعي الانتباه ان معدل النمو السنوي للمسافرين جوا في اسرائيل تناقص من ١٦,٨٪ خلال الفترة (١٩٦٠ـ١٩٨٢). وقد كان معدل النمو السنوي للمسافرين بواسطة السكك الحديدية سالباً خلال الفترات الثلاث سالفة الذكر عندما بلغ ـ٦٪ خلال الفترة الاولى، وـ٤,٦٪ خلال الفترة الثانية، وـ٣٪ خلال الفترة الثالثة. أما معدل النمو السنوي لحركة الشحن البحري من الموانيء الاسرائيلية فانه بلغ خلال الفترة (١٩٧٧ـ١٩٨٢) نحو ٥,٨٪، في حين بلغ معدل نمو حركة التفريغ في هذه الموانيء خلال الفترة نفسها ٤,٨٪ سنوياً.

التمويـــل الأجنبـــي

يرتبط الاقتصاد الاسرائيلي ارتباطاً قوياً بالتمويل الأجنبي، ذلك لأن الصهيونية العالمية تلتزم بدعم الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً. وبالاضافة الى تسخيرها لأموال اليهود خارج اسرائيل في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، فانها تمارس ضغوطاً كبيرة على بعض الدول

المتعاطفة معها لدعم الكيان الصهيوني وتزويده بالأموال والأسلحة وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

ويلعب التمويل الأجنبي دوراً رئيسياً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية المرتبطة بأهداف الكيان الصهيوني في استيعاب المهاجرين اليهود وفي المحافظة على بقائه من خلال بناء جيش قوي. ولا شك ان الصهيونية تشجع استثمار الأموال الأجنبية في مشروعات اقتصادية داخل اسرائيل لضمان ربط مصالح الدول صاحبة هذه الاموال بمصالح اسرائيل في البقاء والسيادة. وبالفعل ساهم التمويل الأجنبي في تحقيق المعدلات المرتفعة للاستثمار التي استلزمتها عملية نمو الاقتصاد الاسرائيلي. وانعكس ذلك كله على الانتاج القومي الاجمالي الذي تضاعف عدة مرات منذ قيام الكيان الصهيوني. ولم يساهم تدفق رأس المال الأجنبي في البناء الاقتصادي للكيان الصهيوني فحسب، بل انه يساعد في التغلب على أوجه الضعف وعلى المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي أيضاً .. ويمكن القول بأن الاستعمار الامريكي الجديد الذي يتمثل في الاستثمارات الامريكية المنتشرة في كثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة والنامية يسخر اسرائيل لممارسة اللعبة نفسها في الدول النامية عامة والدول الافريقية بخاصة. وهناك استثمارات اسرائيلية في دول نامية لمشروعات اقتصادية كبيرة، وهذه الاستثمارات تمثل أموالاً اسرائيلية من الناحية الاسمية وأموالاً أمريكية من الناحية الفعلية.

تشجيع الاستثمار الأجنبي في اسرائيل :ـ

صدر أول قانون اسرائيلي لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في عام ١٩٥٠ . وكان الهدف من ذلك القانون هو اجتذاب رأس المال الى اسرائيل ، وتشجيع المبادرة الاقتصادية في الاستثمار في مشروعات مختلف القطاعات الاقتصادية . ونص قانون تشجيع الاستثمار المعدل لعام ١٩٥٩ على بعض المزايا التي يتمتع بها المستثمرون عامة والمستثمرون الاجانب بخاصة . ويمكن ان نذكر من بين هذه المزايا السماح للمستثمرين الاجانب بتحويل المبالغ التي تستثمر في اسرائيل بالعملات الأجنبية وذلك طبقاً لنظام معين ، وتقديم الحكومة القروض للمستثمرين الأجانب بحوالي ٥٠ـ ٦٠٪ من قيمة الاستثمار .

وقد أنشئت بموجب قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٥٠ سلطة الاستثمار بهدف دراسة المشروعات الاستثمارية المنوي القيام بها ، والتصديق على ما يتفق منها واهداف قانون تشجيع الاستثمار ، طبقاً للاولويات الموضوعة . وتقوم السلطة بالتنسيق بين الحكومة ومؤسسات الاستثمار والمستثمرين المحليين والأجانب وتقديم مختلف المساعدات لهم . كماتقوم بتعريف المستثمرين الاجانب . بمختلف فرص الاستثمار في اسرائيل وقوانين الاستثمار وبمتابعتها وتقديم الاقتراحات حول تعديلها[١٢] . وتشير الارقام الى ازدياد قيمة الودائع الأجنبية في البنوك التجارية في اسرائيل من ٥٤ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٤١٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ والى ١٢ الف مليون دولار عام ١٩٨٢.

أنواع التمويل الأجنبي للاقتصاد الاسرائيلي :ـ

تتعدد مصادر التمويل الأجنبي للاقتصاد الاسرائيلي ، ويمكن ان نجملها في مصدرين أساسيين هما :ـ

أ ـ التحويلات بدون مقابل (الهبات) . ب ـ تحويلات رأس المال الأجنبي (حركة الاقراض) .

أما التحويلات بدون مقابل فانها تتم عن طريق تحويلات المؤسسات القومية (مؤسسات يهودية تقوم

بالجبايات وجمع التبرعات من يهود العالم)، والتحويلات الخاصة النقدية والعينية ، والتحويلات الالمانية الحكومية والفردية ، وتحويلات الحكومة الامريكية ، والمساعدات الفنية .

واما تحويلات رأس المال الأجنبي (الاقراض) فانها تتمثل في القروض التي تمنح لاسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية ، وقروض الاستقلال والتنمية (سندات الدين الاسرائيلي)، والاستثمارات الأجنبية الخاصة[١٣] .

وتضع الولايات المتحدة بعض الحوافز التي تشجع المؤسسات اليهودية فيها على اغداق المساعدات المالية لاسرائيل ، فالمساعدات المالية تصل الى الف مليون دولار في السنة ويمكن اقتطاعها من الضرائب المفروضة على تلك المؤسسات . كما ان الولايات المتحدة تبيع لاسرائيل معدات حربية امريكية باسعار مخفضة جداً ، وتبرم مع اسرائيل عقوداً من شأنها أن توفر الاموال اللازمة لتشغيل الصناعات العسكرية في اسرائيل . وتبلغ قيمة المساعدات المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم والبحوث في اسرائيل من وزارة التعليم ومؤسسة الصحة القومية وغيرها من المؤسسات الأمريكية حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً .

وفي خلال السبعينات ، حصلت اسرائيل على ما يقرب من ١٣ بليون دولار كمساعدات امريكية نصفها عبارة عن هبات بدون مقابل . وتتجاوز المساعدات الامريكية السنوية لاسرائيل ثلاثة آلاف مليون دولار ، وهذه تعادل نصف اجمالي الدخل القومي الاسرائيلي . وتساهم الجالية اليهودية في كندا وجنوب افريقيا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار سنوياً ، في حين يساهم يهود الولايات المتحدة بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار سنوياً ، كما ان المانيا الغربية تدفع سنوياً ٣٠٠ مليون دولار كتعويض للخسائر التي لحقت باليهود إبان الحرب العالمية الثانية . وتتحمل الولايات المتحدة تغطية العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي الذي يصل الى خمسة آلاف مليون دولار . وهناك شكل آخر من اشكال الدعم هو الامتيازات الخاصة التي تتمتع بها الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة ، فحوالي ٩٦٪ من الصادرات

جدول (٤) المساعدات الامريكية لاسرائيل خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٣)
(بالمليون دولار)

السنة	القروض الاقتصادية	المنح الاقتصادية	القروض العسكرية	المنح العسكرية	مساعدة لاستيعاب يهود الاتحاد السوفيتي	المجموع
١٩٧٧	٢٥٢	٤٩٠	٥٠٠	٥٠٠	١٥	١٧٥٧
١٩٧٨	٢٦٧	٥٢٥	٥٠٠	٥٠٠	٢٠	١٨١٢
١٩٧٩	٢٦٥	٥٢٥	٥٠٠	٥٠٠	٢٥	١٨١٥
١٩٨٠	٢٦١	٥٢٥	٧٠٠	١٣٠٠	٢٥	٢٨١١
١٩٨٢	٢٠٠	٨٠٦	٨٥٠	٥٥٠	١٣	٢٤١٩
١٩٨٣	٢٠٠	٧٨٥	١١٥٠	٥٥٠	-	٢٦٨٥

المصدر : ـ ١ ـ دار الجليل للنشر والتوزيع ، الكتاب السنوي ١٩٨٢، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣
٢ ـ دار الجليل للنشر والتوزيع ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤، ص ٨

الاسرائيلية الى الولايات المتحدة التي تبلغ قيمتها الف مليون دولار في السنة لا تخضع للرسوم الجمركية[١٤] .

ازدادت المساعدات الامريكية لاسرائيل من حوالي ١٧٥٧ مليون دولار عام ١٩٧٧ الى حوالي ٢٦٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٣ . ومن المتوقع ان تزداد قيمة هذه المساعدات بحيث تصل الى ٣,٨ الف مليون دولار في عام ١٩٨٤/ ٨٥ . وتتضمن هذه المساعدات منحاً وقروضاً اقتصادية وعسكرية بالاضافة الى هبات مالية اخرى لاستيعاب يهود الاتحاد السوفييتي . وبلغت قيمة الاستيراد العسكري المباشر لاسرائيل من الولايات المتحدة ٢٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ ، و ١٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، والف مليون دولار في عام ١٩٨٣ ، و ١٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤[١٥] . وقد ذكرت مصادر مطلعة في القدس المحتلة أن اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة مساعدات مالية للسنة المالية ١٩٨٥ ، بمبلغ ٣٣٠٠ مليون دولار ، وان تقدم هذه المساعدات دفعة واحدة . كذلك ستطلب اسرائيل من امريكا مساعدات اضافية بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار من اجل زيادة الاحتياطي لديها . وذكرت جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٨٤/٨/٣ ان اللجنة الفرعية لشؤون المساعدات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي أقرت مساعدة مدنية لاسرائيل تبلغ قيمتها ١٢٠٠ مليون دولار وذلك كمنحة عاجلة، كما اقرت مساعدة عسكرية لاسرائيل تبلغ قيمتها ١٤٠٠ مليون دولار.

مظاهر الأزمات الاقتصادية

هناك دلائل واضحة ومحسوسة على حدوث الأزمات الاقتصادية في اسرائيل . ومن الطبيعي ان يتعرض الكيان الصهيوني للأزمات الاقتصادية وذلك لانه كيان عدواني توسعي ينفق كثيراً من الاموال على التسلح والحروب التي يشنها على الدول العربية المجاورة ، بالاضافة الى انفاقه الاموال (٦٥٠٠ مليون دولار سنوياً)، على الأمن المباشر وغير المباشر وعلى جلب المهاجرين اليهود من الخارج ، وعلى المشروعات ذات المردود السياسي والعسكري اكثر من المردود الاقتصادي كمشروعات اقامة المستعمرات الصهيونية الاستيطانية في المناطق المحتلة ، وحفر قناة البحر المتوسط ـ البحر الميت ، وتحلية مياه البحر ، وجر مياه نهري الاردن والليطاني الى اسرائيل . وسنتحدث عن أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تمر فيها اسرائيل منذ اوائل الثمانينات .

البطالة والهجرة المعاكسة :ـ ازدادت نسبة العاطلين عن العمل في اسرائيل من ٤,٦٪ من اجمالي القوة العاملة عام ١٩٦٠ الى ٤,٨٪ عام ١٩٨٠ والى ٥٪ عام ١٩٨٢ . والجدير بالذكر ان عدد القوة العاملة بلغ في عام ١٩٦٠ نحو ٧٣٦ (ألف) عامل ، وازداد الى حوالي ١,٣١ مليون عامل في عام ١٩٨٠ ، والى ١,٣٦ مليون عامل في عام ١٩٨٢[١٦] ويبلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٨٢ في اسرائيل حوالي ١٥ (ألف) عامل ، منهم ١٣ (ألف) عامل من غير الأكاديميين ، و ١٥٠٠ من الأكاديميين ، و ١٠٠ شاب عاطلين عن العمل آخرين[١٧] .

وقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل ملحوظ مع بداية عام ١٩٨٤ . وخلال الربع الثاني من عام ١٩٨٤ بلغ عدد العاطلين عن العمل ٨٥ ألف عامل ، أو ما نسبته ٥,٩٪ من القوة العاملة ، وهو أعلى معدل بطالة تشهده اسرائيل منذ عام ١٩٦٦[١٨] ومن المتوقع ان يصل عدد العاطلين عن العمل نحو ١٢٠ (ألف) عامل مع بداية عام ١٩٨٥[١٩] . وكانت قد شكلت لجنة لبحث تطورات البطالة التي

تفشت بشكل خطير في معظم قطاعات العمل في اسرائيل . وقد أوصت تلك اللجنة التابعة لوزارة العمل بعدم الحاق الضرر بحوالي ٨٠ (ألف) عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في اسرائيل[٢٠] . والجدير بالذكر ان هناك بعض المتطرفين الصهيونيين ينادون بضرورة الاستغناء عن العمال العرب القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في اسرائيل ، وذلك ليتسنى للعاطلين عن العمل من اليهود أن يحلوا محلهم .

وينعكس تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل على أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة الذين بحكم اعتمادهم على الاقتصاد الاسرائيلي يشكلون منطقة حاجزة تعمل على وقاية اسرائيل من التعرض للصدمات العنيفة اثناء عملية التدهور الاقتصادي. ويشير الاستاذ أبو كشك[٢١] استاذ علم الاقتصاد في جامعة بيرزيت الى ان الاقتصاد الاسرائيلي على عكس الاقتصاد في الدول الاخرى تتحكم فيه قيود سياسية، واسرائيل لا تستطيع ان تحتمل أي نوع من البطالة، ذلك لان البطالة تشجع الاسرائيليين على الهجرة من اسرائيل الى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تتوافر فيها فرص العمل. كما انها تحد من حركة الهجرة اليهودية القادمة الى اسرائيل.

وتشير الارقام الى ان معدل النمو السنوي للهجرة اليهودية الوافدة الى اسرائيل أصبح سالباً منذ عام ١٩٧٠ . وارتبط هذا المعدل مع معدل النمو السنوي للبطالة في اسرائيل خلال الفترة نفسها ارتباطاً عكسياً قوياً. وبينما بلغ معدل النمو السنوي للبطالة في اسرائيل خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) ٣,١٪، وازداد خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) الى ٧,٦٪، فان معدل النمو السنوي للهجرة اليهودية الوافدة الى اسرائيل بلغ خلال الفترة الاولى ـ ٧,٤٪، أي انه كان يتناقص بمعدل ٧,٤٪ سنوياً، وبلغ خلال الفترة الثانية ـ ٨,٥٪ ، أي انه تناقص بمعدل ٨,٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)[٢٢].

وتشير الارقام ايضاً الى ان عدد الاسرائيليين الذين غادروا اسرائيل ولم يعودوا اليها نهائياً بلغ في عام ١٩٥٠ حوالي ١٠ آلاف مهاجر، وازداد عددهم في عام ١٩٦٠ الى ١٢,١ (ألف) مهاجر، ثم انخفض الى ٧,٢ (ألف) مهاجر في عام ١٩٧٠، ثم قفز الى ٣٢ (ألف) مهاجر في عام ١٩٨٠، غير انه انخفض الى ٨,٧ (ألف) مهاجر في عام ١٩٨٢[٢٣]. وقد أظهر تقرير أعده الدكتور أهارون بيسين لوزارة الهجرة والاستيعاب بأن عدد الاسرائيليين الذين غادروا منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٨٣ بلغ ٢٥٢ (ألف) مهاجر. وأضاف ان ٥١٪ منهم يقيمون في الولايات المتحدة وكندا[٢٤].

التضخم المالي وارتفاع تكاليف المعيشة والاضرابات: ـ شهد العالم عامة والدول المتقدمة بخاصة تضخماً مالياً منذ اوائل عقد السبعينات، وذلك نتيجة لرفع اسعار المنتجات الصناعية والمواد الخام بما فيه البترول. وتتفاوت نسبة التضخم من دولة الى اخرى، كما تتفاوت ايضاً قدرات الدول المختلفة على كبح جماح التضخم وذلك على ضوء السياسات الاقتصادية التي تتبعها كل دولة، ومنذ عام ١٩٧٣ أصبح التضخم المالي في اسرائيل ثابتاً حول نسبة ٣٥٪ سنوياً، وبقيت هذه النسبة حتى عام ١٩٧٧ عندما تقلد حزب الليكود زمام الحكم[٢٥]. وقد أدت سياسة سمحا ايرليخ وزير المالية في حكومة الليكود الى رفع التضخم منذ عام ١٩٧٨ الى مستوى جديد وهو اضعاف ما كان عليه في اوائل السبعينات. وتراوحت نسبة التضخم خلال السنوات الخمس الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ما بين ١٠٠٪ ـ ١٣٠٪ سنوياً[٢٦]،

وفي عام ١٩٨٣ قفزت نسبة التضخم الى ٣٠٠٪[٢٧]، وجاء في نشرة مكتب الاحصاءات المركزي ان هذه النسبة ارتفعت الى ٤٠٠٪ في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٤[٢٨].

وتنحصر آمال حكومة اسرائيل الحالية في المحافظة على نسبة ثابتة من التضخم تصل الى ١٠ ـ ١٢٪ في الشهر أو ما يقارب ٤٠٠٪ في السنة. غير ان دراسة أعدتها البنوك الاسرائيلية في اعقاب الانتخابات التي جاءت بحكومة الائتلاف توقعت ان تصل نسبة التضخم في الفترة القادمة الى ١٠٠٠٪ سنوياً. ومن جهة ثانية توقعت دراسة سرية أعدتها كتلة الليكود ان تصل نسبة التضخم اعتباراً من شهر تشرين أول ١٩٨٤ حوالي ٤٠٪ شهرياً[٢٩].

ولا بد أن نتساءل عن الاسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المتزايد لنسبة التضخم المالي في اسرائيل. وللاجابة على هذا السؤال يمكن القول بان التضخم المالي في أي بلد يتأثر بعاملين رئيسيين احدهما خارجي والثاني داخلي. أما العامل الخارجي فانه يتمثل في تأثير التضخم المالي السائد في العالم على التضخم المالي المحلي. وحيث ان اسرائيل تعتمد في مسيرتها الاقتصادية على المساعدات والمعونات المالية والقروض التي تحصل عليها من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية، فان التضخم الذي تعرضت له الدول المتقدمة خلال السبعينات واوائل الثمانينات يؤثر بلا شك على حجم التضخم الذي تعاني منه اسرائيل. هذه المساعدات المالية التي تنهال على اسرائيل من الخارج والتي سبق ان اشرنا اليها، بالاضافة الى المعاملات التجارية المفضلة التي تحصل عليها اسرائيل من الدول الغربية المتقدمة عامة ومن الولايات المتحدة بخاصة يؤديان الى زيادة حجم التضخم المالي المحلي في اسرائيل.

وأما العامل الداخلي فانه يتمثل في السياسة الاقتصادية التي تطبقها اسرائيل. وقد نجم عن هذه السياسة فائض الطلب في الاقتصاد القائم على القطاعين العام والخاص، كما نجم عنها ايضاً ارتفاع الاسعار والاجور والاسعار التبادلية (اسعار الصرف). وعلى سبيل المثال حصلت حكومة الليكود خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) من الولايات المتحدة الامريكية على اكثر من ١٩ ألف مليون دولار تم تبذير معظمه[٣٠]. ويتوزع الانفاق الحكومي في الميزانية لعام ١٩٨٤ على تسديد الديون (٥٢,٥٪ من اجمالي النفقات الحكومية)، وعلى المصروفات العسكرية (٢٢,٣٪). ويبقى ربع الميزانية مخصصاً للانفاق على الخدمات الاجتماعية ودعم المواد الأساسية والاستثمارات[٣١].

وتعاني الصناعة الاسرائيلية من ارتفاع مستوى التكلفة بسبب اعتمادها على استيراد المواد الخام وارتفاع اجور العاملين، وينتج عن ذلك ارتفاع اسعار منتجاتها، وبالتالي صعوبة تسويقها. وقد لجأت الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض قيمة عملتها اكثر من مرة في محاولة منها لمواجهة مشكلة العجز المزمن في ميزان المدفوعات والحصول على العملات الصعبة عن طريق توسيع المنافذ التسويقية للمنتجات الصناعية في الخارج. غير ان تخفيض العملة الاسرائيلية ادى الى ارتفاع كل من الاسعار وتكاليف المعيشة بحيث ان الثقة أصبحت الآن شبه معدومة في الشيكل الاسرائيلي، ونتج عن ذلك مزيد من انفاق الحكومة على دعم اسعار السلع الاساسية، وعلى موازنة الاجور مع الاسعار، كما نتج عنه ايضاً اتجاه نحو دولرة الاقتصاد، ويظهر ذلك جلياً من قيام المنتجين والعاملين في قطاعي التجارة والخدمات بتحديد اسعارهم يومياً حسب سعر الدولار الامريكي. وحيث ان هؤلاء يملكون القدرة على الاحتكار، فانهم يساهمون في رفع الاسعار وتخفيض قيمة العملة. وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يتسم بالركود والضعف، كما ان الطلب لم ينخفض بمقدار كاف يمنع الاسعار من الارتفاع حينما يتم تخفيض

قيمة العملة، وان النفقات الحكومية لم تتقلص بدرجة كافية، وان وزارة المالية ماضية في طباعة النقد واصداره، وفي تزويد القطاع الخاص بنسبة عالية من السيولة، فان من الطبيعي ان تفقد الحكومة الاسرائيلية سيطرتها على كبح جماح التضخم.

وفي الشهور الستة الثانية من العام المالي ٨٣/ ٨٤ (تشرين اول ٨٣ ـ آذار ١٩٨٤) طرحت الحكومة في الأسواق ما معدله ٢٩,٥ بليون شيكل شهرياً، أي أربعة أضعاف الكمية التي تم طرحها في النصف الأول من العام المالي ٨٣/ ٨٤. وقد انعكس هذا على تضاعف نسبة التضخم الشهري من ٧,٤٪ خلال النصف الاول من العام المالي ٨٣/ ٨٤ الى ١٤,٢٪ شهرياً خلال النصف الثاني من العام المذكور، كما هو موضح في الجدول التالي.

جـدول (٥)
نسب الاصدار والتضخم للعام المالي ١٩٨٣/ ٨٤

الشهر	النصف الاول من العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٤ الاصدار (بليون شيكل)	النصف الاول من العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٤ ارتفاع الاسعار (٪)	الشهر	النصف الثاني من العام المالي ١٩٨٣ / ١٩٨٤ الاصدار (بليون شيكل)	النصف الثاني من العام المالي ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ارتفاع الاسعار (٪)
نيسان ١٩٨٣	٤,٦	١٣,٣	تشرين أول ١٩٨٣	٣١	٢١,١
ايار ١٩٨٣	١٠,٢	٥,٥	تشرين ثاني ١٩٨٣	٣٦,٢	١٥,٢
حزيران ١٩٨٣	٧,٥	٣,٦	كانون أول ١٩٨٣	٢٧,٥	١١,٦
تموز ١٩٨٣	١٣,٥	٦,٣	كانون ثاني ١٩٨٤	٢٠,٣	١٤,٩
آب ١٩٨٣	٦,٩	٧,٢	شباط ١٩٨٤	٢٦,٥	١٢
ايلول ١٩٨٣	٩	٩	آذار ١٩٨٤	٣٥,٥	١٠,٧
المعدل الشهري	٨,٦	٧,٤	المعدل الشهري	٢٩,٥	١٤,٢

المصدر: ـ ١ ـ نحاميا شتر سلر، التضخم في اسرائيل من صنع الحكومة الاسرائيلية. جريدة هارتس بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٨٤.

٢ ـ نواف الزرو، التقرير الاقتصادي لشهر نيسان ١٩٨٤. دار الجليل للنشر.

والجدير بالذكر ان الاصدار الحكومي خلال الفترة من كانون اول ١٩٨٣ الى اذار ١٩٨٤ كان نتيجة لزيادة الطلب الحكومي. والمعروف انه عندما ينتج الاصدار عن فائض الطلب الحكومي فان الأمر يؤدي من ناحية الى الاسراع بوتيرة التضخم، ومن ناحية ثانية الى مضاعفة الاستيراد، لانه عندما ينتج الاقتصاد الحد الأعلى من الانتاج على المدى القصير، فان كل اصدار حكومي سيترجم في نهاية الأمر الى زيادة في الطلب على العملة الصعبة لمواجهة المستوردات المتزايدة.

وفي الوقت الذي يزداد سحب الحكومة للاموال التي تنفقها على الاستهلاك، نجد ان الجمهور أصبح يتردد كثيراً في ادخار امواله في البنوك بغرض استثمارها في مشروعات طويلة المدى. وأخذ الناس

يحتفظون بمدخراتهم في حالة السيولة لحاجتهم إليها للانفاق منها على الاستهلاك الذي تصاعد حجمه نتيجة لزيادة الطلب على السلع التي ارتفعت اسعارها.

ووتشير الارقام الى تراجع مستمر للشيكل أمام العملات الصعبة الاخرى، فمنذ بداية السنة المالية ١٩٨٤/ ٨٥ (نيسان ١٩٨٤) وحتى نهاية شهر تشرين أول ١٩٨٤ تراجع الشيكل أمام الدولار الامريكي بنسبة ٢٧٢٪، كما تراجع أمام الدينار الاردني بنسبة ٢٥٠٪[٣٢]. وينعكس هذا التراجع على ازدياد الاسعار، اذ رفعت اسرائيل اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية مرتين خلال شهر ايلول ١٩٨٤ وبنسبة تتراوح ما بين ١٨٪ ـ ٥٥٪. وذكرت جريدة هارتس ان اسعار العقاقير الطبية في الاسواق الخاصة في اسرائيل رفعت اعتباراً من ١/ ١٠/ ٨٤ بنسبة ١٨٪، كما رفعت اسعار العقاقير الطبية المستوردة بنسبة ١٦,٥٪. واوضح المكتب الاسرائيلي للاحصاءات ان مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية قد ازداد بنسبة ١١٪ خلال الفترة ما بين الأول من تشرين اول ١٩٨٤ والخامس عشر منه. وقد رفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية المدعومة بنسبة تتراوح بين ٢٤ و ٩٥٪ بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٤. وتشير الأرقام الى ان الأسعار ارتفعت عشرة آلاف مرة منذ أيلول ١٩٥١[٣٣]. وان تكاليف المعيشة ارتفعت بنسبة ٤٥٠٪ خلال الأشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٨٤[٣٤]. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٨٤ ان تسارع وتيرة ارتفاع الأسعار أعاد مجدداً فكرة الدولرة التي كان قد طرحها وزير المالية السابق اريدور. ومن أجل تنفيذ غالبية خطوات الدولرة للتمييز بين الدولار الأخضر الحقيقي وبين الدولار الذي يتم تنفيذ الصفقات به تم طرح اقتراح باصدار دولار اسرائيلي جديد، ولكن لم يتخذ قرار نهائي بهذا الخصوص.

ومن جهة ثانية اكدت وزارة المالية بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٨٤ انها تدرس خطة شبيهة بالدولرة تربط الأجور والأسعار بالدولار، بينما تحافظ على الشيكل كعملة قانونية. والجدير بالذكر ان جدول غلاء المعيشة الاسرائيلي ارتفع خلال السنوات السبع التي تسلم فيها الليكود الحكم في اسرائيل بنسبة ٢٥٦١٤٪. ومنذ أن تسلم وزير المالية يجآل لورغاد وزارة المالية في تشرين أول ١٩٨٣ ارتفعت الأسعار بنسبة ١٥٢٪[٣٥].

ولا شك ان التضخم المالي الذي تعاني منه اسرائيل ما كان له ان يصل الى الحجم الكبير الذي وصل اليه لولا التبذير في النفقات الحكومية. ويتم توزيع هذه النفقات بناء على استراتيجية المخططات الصهيونية المستندة اساساً على البناء العسكري قبل البناء الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تخصص اسرائيل معظم النفقات على التسلح وتسديد الديون الناجمة عن تمويل اعمال الاستيطان في المناطق المحتلة، وتمويل حركة الهجرة اليهودية واستيعاب المهاجرين، وتمويل الأعمال العدوانية والمحافظة على الأمن في المناطق المحتلة. وعلى سبيل المثال انفقت اسرائيل على بناء المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٣، مبلغ ١,٥ بليون دولار، ويتضمن هذا المبلغ النفقات الأمنية التي خصص جزء كبير منها لخدمة المستعمرات. وقد خطط لتخصيص مبلغ ٢,٥ بليون دولار خلال الفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) للانفاق منه على عملية الاستيطان، أي بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وذكر تقرير صدر عن بنك اسرائيل حول عام ١٩٨٣، وتم تقديمة للحكومة الاسرائيلية بأن تكاليف حرب لبنان خلال العامين الماضيين بلغت ٩٠٠ مليون دولار، وانها لا تزال

على الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث تبلغ تكاليف استمرار بقاء القوات الاسرائيلية في لبنان وفقا لميزانية عام ١٩٨٤ حوالي ٢٤,٧ بليون شيكل ، أي حوالي ١٣٠ مليون دولار[٣٦] .

ومن الطبيعي ان يتذمر اليهود في اسرائيل وان يقوموا باضرابات عديدة احتجاجاً على حكومتهم التي لا يهمها مصلحة اليهود وراحتهم بمقدار ما يهمها تحقيق اطماعها التوسعية وما تتطلبه من اعداد وانفاق على التسلح والعمليات العسكرية . ويطالب المضربون اليهود حكومتهم بزيادة اجورهم بما يتناسب مع ازدياد تكاليف المعيشة . كما يطالب بعض المتظاهرين بضرورة سحب قوات الغزو الصهيوني من لبنان ، ويطالب بعضهم الآخر بتوفير أعمال لهم وانقاذهم من جحيم البطالة : ولما لم يكن باستطاعة الساسة الاسرائيليين اللجوء الى البطالة لتخفيف حدة التضخم ، فقد عمدوا الى ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد ، والى الدعم الاصطناعي للصناعات لابقائها عاملة ، ومع ذلك اضطر بعض اصحاب المصانع الى تقليص القوة العاملة ، واضطر بعضهم الآخر الى اقفال مصانعهم . وتقف الشرطة الاسرائيلية على أهبة الاستعداد للتصدي للمظاهرات والاضطرابات التي قد تحدث في أي لحظة نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي وطرد عدد من العمال من أعمالهم . وتعتقد اوساط في الشرطة بأن الوضع الاقتصادي سيؤدي الى ازدياد نسبة الجريمة وبخاصة جرائم السطو والسرقة .

وقد اشارت صحيفة هآرتس في عددها بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣٠ الى ان الاقتصاد الاسرائيلي خسر ٩٧٧,٧٠٠ يوم عمل عام ١٩٨٣ بسبب الاضرابات التي بلغ عددها في ذلك العام ٩٣ اضرابا كاملا اشترك فيها أكثر من ١٨٨ (الف) عامل. هذا عدا عن ٤٧ إضرابا جزئياً شارك فيها اكثر من ١٠٤ آلاف عامل . وكان الثمن الذي دفعه الاقتصاد الاسرائيلي من جراء الاضرابات وعدم العمل لفترات طويلة نسبياً باهظاً . وعلى سبيل المثال خسرت سلطة الاذاعة والتلفزيون الاسرائيلية مبلغ ثلاثة ملايين دولار

جدول (٦) تطور العجز في الميزان التجاري لاسرائيل

المادة	الوحدة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
صافي مستوردات السلع	مليون دولار	٣٠٠,٣	٤٩٥,٧	١٤٣٣,٥	٧٨٧٨,٣	٧٩٦٠,٤
صافي صادرات السلع	مليون دولار	٣٥,١	٢١١,٣	٧٣٣,٦	٥٢٩١,٩	٥٠١٦,٨
زيادة قيمة المستوردات على قيمة الصادرات	مليون دولار	٢٦٥,٢	٤٨٤,٤	٦٩٩,٩	٢٥٨٦,٤	٢٩٤٣,٦
نسبة قيمة الصادرات الى المستوردات	٪	١١,٧	٤٢,,٦	٥١,٢	٦٧,٢	٦٣
الرقم القياسي لحجم المستوردات	(١٩٧٢=١٠٠)-		٣٠	٨١	١٢١	١٣٨
الرقم القياسي لحجم الصادرات	(١٩٧٢=١٠٠)-		٢٥	٧٦	١٦٧	١٧٦
قيمة الصادرات الزراعية	مليون دولار	١٧	٦٣,١	١٢٩,٦	٥٥٥,٧	٥٥٣
قيمة الصادرات الصناعية (باستثناء الماس)	مليون دولار	٩,٤	٩٢,٦	٣٩٣,١	٣٢٦٥,٣	٣٤٤٨,٥
قيمة صادرات الماس	مليون دولار	٨,٨	٦٠,٩	٢٤٤,٦	١٦١٥,١	١١٥٧,٧

المصدر : - Statistical Abstract of Israel 1983, P.8.

نتيجة لاضراب المهندسين والفنيين . وخسر الاقتصاد الاسرائيلي مبلغ ستة ملايين دولار نتيجة لاضراب المهندسين والاكاديميين لمدة ثمانية أيام . وادى اضراب عمال شركة الكهرباء الى خسارة مليون دولار ، اضافة الى مليون دولار آخر خسرته الصناعة الاسرائيلية[٣٧] .

العجز في الميزان التجاري : -

يرتبط العجز في الميزان التجاري باسرائيل منذ قيامها ، بحيث اصبح صفة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي[٣٨] .

انخفض معدل النمو السنوي لقيمة كل من المستوردات والصادرات خلال السنوات القليلة الماضية عما كان عليه سابقاً . وتشير الأرقام الى ان معدل النمو السنوي للصادرات والمستوردات بلغ ١٩,٧٪ و٥,١٪ على التوالي خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٠) ، وبلغ ١٣,٢٪ و١١,٢٪ على التوالي خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ، وارتفع الى ٢٢,١٪ و١٨,٦٪ على التوالي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) ، ثم انخفض الى ١١,١٪ و١١٪ على التوالي خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) وكان معدل النمو السنوي لزيادة قيمة المستوردات على قيمة الصادرات (العجز في الميزان التجاري) قد ازداد تصاعدياً خلال معظم الفترات سالفة الذكر ، فبينما كان هذا المعدل ٠,٧٪ خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٠) ، فانه ازداد الى ٩,٤٪ خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ، والى ١٤,١٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) ، غير انه تراجع الى ١٠,٨٪ خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) . وتلعب الصادرات الصناعية عامة وصادرات الماس بخاصة دوراً مهماً في مساندة الصادرات العامة ، وعلى الرغم من ذلك فان العجز في الميزان التجاري اصبح مزمناً ويشكل سمة بارزة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي . والجدير بالملاحظة ان اسرائيل خلال وجودها لم تحقق في أية سنة من السنوات فائضاً في ميزانها التجاري ، وانما سجل الميزان التجاري عجزاً متوالياً ومتراكماً .

وعلى الرغم من ازدياد نسبة قيمة الصادرات من قيمة المستوردات من ١١,٧٪ عام ١٩٥٠ الى ٤٢,٦٪ عام ١٩٦٠ ، والى ٥١,٢٪ عام ١٩٧٠ ، والى ٦٧,٢٪ عام ١٩٨٠ ، الا ان النسبة تراجعت الى ٦٣٪ عام ١٩٨٢ . وحيث ان نسبة قيمة الصادرات تقل عن ثلثي قيمة المستوردات في الوقت الحاضر ، فان هذا العجز الكبير في الميزان التجاري ينعكس بشكل مباشر على العجز الكبير في ميزان المدفوعات . وتعد نسبة قيمة المستوردات الى حجم الدخل القومي مرتفعة بالمقارنة مع الدول الأخرى . ففي عام ١٩٨٠ بلغت هذه النسبة ٣٩٪ ، ثم انخفضت الى ٣٥٪ في عام ١٩٨٢ . على ان المقياس الأكثر مدلولاً وفائدة في هذا الصدد هو « القابلية الحدية للاستيراد » ، أي نسبة التغير في حجم المستوردات المرادف لتغير معين في حجم الدخل القومي . بلغت نسبة القابلية الحدية للاستيراد خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٢) حوالي ٨,٣٪ . ويلاحظ ان معدل المستوردات لحجم الدخل القومي يفوق القابلية الحدية للاستيراد ، وهذا يعني أن أية زيادة اضافية في مستوى الدخل تتجه بنسبة اقل نحو تمويل حجم الاستيراد .

العجـز في ميـزان المدفـوعات : -

يرتبط العجز في الميزان التجاري بالعجز في ميزان المدفوعات ، ويتزايد العجز في كل منهما سنة بعد اخرى ، بحيث ان العجز أصبح متفاقماً ومزمناً . وقد أشرنا الى ان اسرائيـل تنفق كثيراً من

الأموال على المستوردات العسكرية والمدنية ، وعلى جلب المهاجرين اليهود من الخارج لاستيعابهم فيها . ولا شك ان الانفاق الزائد يؤدي الى الضغط المستمر على ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وبالتالي فانه يؤدي الى استمرار حاجة اسرائيل للمعونات المالية الأجنبية لتغطية عجز ميزان المدفوعات . وتشير الأرقام الى ازدياد العجز في حساب السلع والخدمات من ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٣٤٦ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، والى ١٢٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، والى ٣٠٦٩ مليون دولار عام ١٩٧٦ ، والى ٣١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، والى ٣٧٧٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، والى ٤٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وقد ارتفع معدل النمو السنوي للعجز في حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات من ٢٪ خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) الى ١٣,٤٪ خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) . غير أنه انخفض خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) الى نسبة ٩,٥٪ سنوياً ، ثم عاد فارتفع الى ١٤,٧٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) .

وتساهم التحويلات المالية التي تدفع لاسرائيل من الخارج في تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، بحيث ان العجز في حساب السلع والخدمات انخفض بعد حساب التحويلات المالية في عام ١٩٨٢ من ٤٧٢٠ مليون دولار الى ٢٠٩٩ مليون دولار[٣٩] .

وتلجأ اسرائيل الى فرض الضرائب الجديدة لزيادة ايراداتها المالية في مواجهة العجز المزمن في ميزان المدفوعات ، كما تلجأ الى سحب الأموال من الأرصدة لدرجة ان هبوطاً حاداً طرأ على الاحتياطي من العملات الأجنبية . وتشير الأرقام الى ان نسبة الاحتياطي الى قيمة المستوردات والخدمات متدنية ومتناقصة ، اذ تناقصت النسبة من ٣,٨٪ عام ١٩٧٩ الى ٣,٦٪ عام ١٩٨٠ ، والى ٣,٢٪ عام ١٩٨١ ، والى ٣,٥٪ عام ١٩٨٢ .

وقد نص قرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٤ على امتصاص ١٥٠٠ مليون دولار من الشعب بواسطة جباية ضريبة الدخل ، و٤٠٠ مليون دولار كضرائب تفرض مرة واحدة على السيارات والقطع البحرية والجوية واقامة المباني الخاصة بالمشروعات . وتم تقليص ٣٥٠ مليون دولار من أموال الدعم للمواد الاستهلاكية . اي ان زيادة جباية الضرائب قدرت بحوالي ٩٠٠ مليون دولار[٤٠] . وقد فرضت ضريبة بمعدل ١٥٪ على العملة الأجنبية التي يتم شراؤها من البنوك الاسرائيلية ، والتي تكون مخصصة لدفع اثمان البضائع المستوردة من الخارج ، وعلى المبالغ التي يسمح بشرائها لكل اسرائيلي يرغب السفر الى الخارج[٤١] . كما فرضت ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥٪ على الدولارات التي يحملها السواح الاسرائيليون ، وعلى جميع الخدمات المستوردة من الخارج[٤٢] .

بلغت نسبة الانفاق على النشاطات الحكومية في حزيران ١٩٨٤ حوالي ٣٨ بليون شيكل . كما ان احتياطي العملات الأجنبية انخفض في شهر حزيران ١٩٨٤ . بحوالي ٤٩ مليون دولار ، وبلغت قيمة هذا الاحتياطي في نهاية الشهر ٢,٩ بليون دولار[٤٣] . واعلن بنك اسرائيل ان احتياطي اسرائيل من العملات الأجنبية استمر في الهبوط طوال شهر ايلول ١٩٨٤ ، ووصل مقدار النقص الى ٩٤ مليون دولار . والجدير بالذكر ان الاحتياطي من العملات الصعبة بلغ في عام ١٩٧٩ حوالي ٣,٧ بليون دولار ، وحوالي ٤ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ ، وحوالي ٣,٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ ، وحوالي ٤,٣ بليون دولار في ١٩٨٢ . ووقف عند اقل من بليوني دولار بقليل مع نهاية شهر تشرين اول ١٩٨٤ . وسبق ان توقف الاحتياطي الاسرائيلي مع نهاية شهر أيار عند ثلاثة بلايين دولار ، وهو ما اطلق عليه في حينه

بمستوى الحد الأدنى من خط الأمان . ومما يذكر ان العمليات الحسابية التي مارستها الخزانة الاسرائيلية في شهر تموز ١٩٨٤ لتغطية الهبوط الكبير في الاحتياطي في ذلك الشهر ، رفعت احتياطي العملات الصعبة الى ثلاثة بلايين دولار ، وهذه العمليات الحسابية اتاحت للخزانة أن تضيف مبلغ ٣٥٠ مليون دولار للاحتياطي في ذلك الشهر من ودائع المغتربين .

تراكم الديون : ـ

يرتبط تراكم الديون بكل من النفقات الضخمة للحكومة الاسرائيلية ، وبالعجز في ميزانيتها ، وبارتفاع نسبة التضخم المالي . ويؤدي تزايد نفقات الحكومة الى اقتراض الأموال من الداخل والخارج ، ففي عام ١٩٧١ حصلت الحكومة الاسرائيلية على قروض بقيمة ٦,٥ بليون دولار ، منها ٣ بلايين دولار قروض داخلية ، و٣,٥ بليون دولار قروض خارجية . وفي عام ١٩٧٧ ازدادت القروض الى ١٠ بلايين دولار ، منها ٦ بلايين دولار قروض داخلية ، و٤ بلايين دولار قروض خارجية[٤٤] .

وقد أصدر بنك اسرائيل تقريراً في شهر تشرين الثاني ١٩٨٤ أوضح فيه أن ديون اسرائيل الأجنبية ، ازدادت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ بمبلغ ١,١ بليون دولار ، حيث بلغت ٢٣,٨ بليون دولار* . وتشير الأرقام التي أوضح عنها البنك ، بأنه يتوجب على اسرائيل أن تدفع ما قيمته ٧,٢ بليون دولار كفوائد ، بالاضافة الى رأس المال ، وذلك في الفترة ما بين تموز ١٩٨٤ وحزيران ١٩٨٥ . والجدير بالذكر أن اسرائيل خصصت اكثر من نصف ميزانية عام ١٩٨٤ لارجاع الديون (٥٢,٥٪) . ان هذا العبء الضخم في تسديد الديون التي غطست فيه الحكومة الاسرائيلية بسبب الانفاق على الأغراض العسكرية والأمنية في المناطق العربية المحتلة يشكل سابقة في تاريخ اسرائيل ، وهناك شك فيما اذا كان له مثيل في دول أخرى . وهذا العبء من الديون هو تعبير ساخط لافلاس الاقتصاد الاسرائيلي .

جـدول (٧)

مؤشرات عبء الديون على اسرائيل خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢)

المؤشر (٪)	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
نسبة قيمة الديون الى قيمة الانتاج القومي الاجمالي (٪)	٤,٩	٥,٧	٤,٤	٣,٨	٧,٧	٥,٨	٩,٦	٩,٤
نسبة قيمة الديون الى قيمة صادرات السلع والخدمات (٪)	١٦,٩	١٩,٣	١١,٥	٨,١	١٧,٢	١٢	١٩,٨	٢٠,٨
نسبة فوائد الديون الى قيمة صادرات السلع والخدمات (٪)	٥,٩	٥,٧	٤	٣,٨	٥,١	٥,٦	٦,٧	٩,٨
نسبة فوائد الديون الى قيمة الانتاج القومي الاجمالي (٪)	١,٧	١,٧	١,٥	١,٨	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٤,٤

المصدر : ـ World Bank, World Dept. Tabies 1983-84. Washington (1984), PP.278-279.

* اذا اضيفت تكاليف حرب لبنان عام ١٩٨٢ والديون الداخلية ، فان ناتج الدين القومي الاجمالي يتجاوز ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٤ .

تدل هذه النسب على مقدار العبء الكبير الذي يقع على كاهل اسرائيل فيما يتعلق بالديون وفوائدها المرتفعة . ويوضح الارتفاع التصاعدي لنسب المديونية والفوائد المستحقة عليها مدى تطور خطورة مشكلة الديون وتسديدها .

كانت القروض القصيرة الأمد تشكل نسبة ٥٪ من مجمل الديون الخارجية عام ١٩٧٥ ، وشكلت نسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨٢ . وهذا يعني زيادة نزعة ارتفاع اسعار القروض وفوائدها . وفي تقرير قدمته المجلة الاقتصادية ـ النقد الأوروبي ـ مؤخراً ، وضعت اسرائيل في خانة الدول العشر سيئة الصيت ، والتي من الخطر تسليفها القروض بسبب ضخامة ديونها الخارجية ، وازدياد حدة ازمتها الاقتصادية . وهذا التقرير بمثابة اشارة ـ للسوق الحرة ـ التي تستلف منها اسرائيل ايضاً ، بأن لا تغامر باعطاء قروض طويلة الأمد لاسرائيل ، وانما التركيز على تقديم قروض قصيرة الأمد بفوائدها العالية حرصاً من الخسارة في دولة على حافة الافلاس المالي[٤٥] .

وتساهم الديون الخارجية ، كغيرها من الوسائل التي تلجأ اليها الحكومة ، في تغطية العجز المتراكم في ميزان المدفوعات الاسرائيلي . ومن أهم هذه الوسائل الضرائب ، والديون الداخلية ، والتعويضات المالية الالمانية ، والمساعدات المالية الأمريكية ، والأموال التي تجمع من الجاليات اليهودية في العالم .

الخلاصــــة

تعاني اسرائيل من أزمات هيكلية مزمنة في اقتصادها ، ومن مظاهر هذه الأزمات : البطالة ، والهجرة اليهودية المعاكسة ، والتضخم المالي ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، والعجز في الميزان التجاري ، والعجز في ميزان المدفوعات ، وتراكم الديون ، والهبوط الحاد في الأرصدة من العملات الأجنبية . وفيما يتعلق بالبطالة يمكن القول بأن عدد العاطلين عن العمل في اسرائيل يزداد بشكل مستمر ، اذ أعلن عن وجود ٨٥ (الف) عاطل عن العمل خلال عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع ان يصل هذا الرقم الى ١٢٠ (الف) في عام ١٩٨٥ . ولأول مرة منذ قيام اسرائيل ازداد عدد الراحلين اليهود عن عدد القادمين من المهاجرين اليهود في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ ، كما تناقصت معدلات النمو السنوي للمهاجرين القادمين بنسبة (- ٧,٤٪) سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) ، وبنسبة (- ٨,٥٪) سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) .

وارتفع حجم التضخم في اسرائيل من نسبة ٣٥٪ عام ١٩٧٣ الى نسبة ١٣٠٪ عام ١٩٨٢ ، والى نسبة ٣٠٠٪ عام ١٩٨٣ ، والى نسبة ٤٠٠٪ عام ١٩٨٤ (قدرت صحيفة اللوموند الفرنسية نسبة التضخم في اسرائيل عام ١٩٨٤ بحوالي ٦٣٠٪) . ومن المتوقع ان ترتفع نسبة التضخم في المستقبل الى ١٠٠٠٪ . وعلى اعتبار عام ١٩٦٩ سنة اساس = ١٠٠ فان الارقام القياسية لاسعار المواد الاستهلاكية ارتفعت من ١٠٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٤٣٣٪ عام ١٩٨٠ ، والى ١٦٤٠٢٪ عام ١٩٨٢ . وفي شهر أيلول ١٩٨٤ ، ارتفعت الاسعار في اسرائيل بنسبة ٢١,٤٪ كما ارتفعت في النصف الأول من شهر تشرين اول ١٩٨٤ بنسبة ١١٪ . وافاد استطلاع الرأي الذي نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤ بأن ٦٧٪ من الاسرائيليين لا يستطيعون في الظروف الراهنة موازنة مصاريفهم ويضطرون للاقتراض ، وان ٨٣,٩٪ من الاسرائيليين ذكروا ان مرتباتهم لا تلاحق الارتفاع في الأسعار . وقد بلغت تخفيضات الشيكل منذ مطلع عام ١٩٨٤ نسبة ١١١,٤٪ ، وبذلك فقد الشيكل في

هذه الفترة حوالي ٥٣٪ من قيمته ، وادى الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية الى حدوث توتر اجتماعي في اسرائيل .

ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٢٦٦٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، والى ٢٩٤٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وعانت الصادرات الاسرائيلية من مشكلات عديدة اهمها الركود في الاقتصاد الغربي الذي ادى الى انخفاض الطلب على الانتاج الاسرائيلي وانخفاض اسعار الصادرات الاسرائيلية ، وتعويم العملات بالنسبة للشيكل الذي يعني تقليص الدخل بالعملة الاسرائيلية للمصدرين وتقليص الدعم للاعتمادات المخصصة للتصدير .

وارتفع العجز في حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات من ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ ، الى ١٢٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، والى ٤٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وازدادت الديون الخارجية من ١٠ بلايين دولار عام ١٩٧٧ الى حوالي ٢٥ بليون دولار عام ١٩٨٤ . ويمثل العجز الخارجي حوالي ٢٠٪ من اجمالي الناتج القومي . ولا تكفي الاحتياطات من العملات الأجنبية الى تغطية المستوردات الا لمدة أربعين يوماً . وقد وقف الاحتياطي من العملات الصعبة عند أقل من بليوني دولار بقليل مع نهاية شهر تشرين اول ١٩٨٤ .

ومن الغريب حقاً أن تساهم اسرائيل في ايجاد الأزمات الاقتصادية وتغذيتها بالدعاية وبالتهويل ، ذلك لانها تبذر في الانفاق تحقيقاً لاغراضها السياسية على حساب المصلحة الاقتصادية . وهي تعلم ان من ساهم في اقامتها سواء اكانت دولاً كبرى او جاليات يهودية او منظمات صهيونية تسارع في اغداق المعونات المالية عليها بمجرد أن تعلم بأن المصاعب الاقتصادية قد تهدد وجودها . وقد كسبت اسرائيل من وراء الترويج لضائقتها الاقتصادية ذات المظاهر المتنوعة معونة مالية عاجلة من الولايات المتحدة التي وافقت على دفع مبلغ ١,٢ بليون دولار كمعونة طارئة لاسرائيل من أجل التغلب على مشكلاتها الاقتصادية اضافة الى ٢,٦ بليون دولار تقرر منحها لاسرائيل على صورة مساعدة مدنية وعسكرية عن العام المالي ٨٥/١٩٨٤ . كما عرض الرئيس ريغان على رئيس حكومة اسرائيل تأجيل سداد الديون الخارجية الاسرائيلية والبالغة حوالي ٢٥ بليون دولار ، منها ٧,٥ بليون دولار للحكومة الامريكية ، ومن المتوقع ان يتم اعفاء اسرائيل من سداد ديونها بعد انتهاء فترة التأجيل التي اقترحتها واشنطن .

وبعد ان اطمأنت حكومة الوحدة الاسرائيلية الى الاغاثة المالية التي وصلتها من الولايات المتحدة الأمريكية بادرت الى اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على الموقف الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية المفتعلة . فقد فرضت بعض الضرائب الجديدة ، ومنعت (لمدة ستة اشهر) استيراد السلع الكمالية ، واصدرت قراراً بتخفيض قيمة الشيكل الاسرائيلي بنسبة ٩٪ ، وقراراً آخر بالغاء الدعم الذي يحصل عليه عدد من السلع الاساسية تدريجياً . من جهة اخرى قررت الحكومة الاسرائيلية فرض استقطاعات كبيرة (حجمها بليون دولار) من ميزانية الدولة . كما أعلن اسحق موداعي وزير المالية ان ميزانية الدولة ستضغط بمقدار ٥٠٠ مليون دولار اخرى . واوضحت الحكومة انها ستسعى لوقف الارتفاع الكبير في نسبة التضخم بتجميد الأسعار والأجور لفترة محددة[٤٦] .

ويتبادر الى الذهن سؤال عن مدى نجاعة هذه الاجراءات الحكومية في كبح جماح التضخم ، وتغطية العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الاسرائيليين . يرى الخبراء ان نجاح عملية

اصلاح مسار الاقتصاد الاسرائيلي تتوقف بدرجة كبيرة على مدى الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة واوروبا والذي يستوعب جانباً كبيراً من الصادرات الاسرائيلية . غير أنني أرى في الركود الاقتصادي العالمي ازمة مؤقتة ، وان ازمة الركود الاقتصادي التي تمر فيها اسرائيل حالياً ما هي الا واحدة من ازمات الركود الاقتصادي التي اصابت دول العالم . والقضية اكبر من مجرد كساد اقتصادي حل باسرائيل منذ اوائل الثمانينات . وهي في الحقيقة قضية كيان سياسي قام على اساس من الظلم والعدوان ، وسخر اموال الصهيونية العالمية في تحقيق اغراضه السياسية والعسكرية بغض النظر عن تحقيق الأهداف الاقتصادية . وعندما تتعارض الأهداف الاقتصادية مع الأهداف السياسية والعسكرية فان الأولوية تكون للاهداف السياسية والعسكرية .

ولن تتمكن اسرائيل من كبح جماح التضخم المالي بدون العودة الى النمو الاقتصادي الحقيقي الذي لن يتم بدوره بدون تقليص الميزانية العسكرية الى ادنى حد ممكن لافساح المجال أمام الاستثمارات الجديدة . وتنفق اسرائيل حالياً على الأمن المباشر وغير المباشر حوالي ٦,٥ بليون دولار ، وتستورد معدات عسكرية بما قيمته ١,٥ مليون دولار[٤٧] . لذا فان الميزانية العسكرية تشكل ضغطاً متواصلاً على القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، وتزيد من الطلب بدون أن تؤدي الى زيادة في العرض .

وحيث ان اسرائيل كيان سياسي مغتصب وغير شرعي ، فانها ستظل تعاني من عقدة الأمن ، وحيث ان اسرائيل كيان عدواني توسعي فانها ستظل تسخر كل امكاناتها في خدمة الحرب . وتتطلب الحرب والمحافظة على الأمن انفاقاً مالياً ضخماً على الاستعداد لها والدخول فيها ، ومن ثم فرض الأمن والسيادة على المناطق المحتلة . ولن تتخلى اسرائيل يوماً عن عقيدتها العدوانية التوسعية وعن استعمارها الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة . نتيجة لذلك سيبقى اقتصادها قائماً على اساس انه اقتصاد حرب ، وسيظل ينمو على هامش العقيدة العسكرية المتعصبة والمتطرفة للاسرائيليين . واخيراً فان اسرائيل لا تستطيع ان تمنع التدهور الاقتصادي الحالي الا بعد التخلي عن العدوان والاحتلال . وفي دراسة اقتصادية مثيرة اعدها الدكتور سمحا بحيري من جامعة تل ابيب ، ونشرها المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط في كتاب بعنوان « الانفصال السلمي او الوحدة الاجبارية » ، اوضح الباحث ان الاسرائيليين لو تخلوا عن الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من تسوية سلمية ، فان الانتاج القومي العام في اسرائيل سيصل الى ٤٠ بليون دولار ، وهذا المبلغ يزيد بحوالي ٧,٥ بليون دولار عن الانتاج القومي الاسرائيلي العام في حالة احتفاظ اسرائيل بالمناطق المحتلة . كما انه كشف عن ان استمرار اسرائيل في احتلال المناطق المحتلة سوف يكلفها مبلغ ٨٤٥٠ مليون دولار كنفقات دفاعية وأمنية في عام ١٩٩٥ ، أي ما يعادل ٢٦٪ من الانتاج القومي العام .

وفي حالة انسحاب اسرائيل من هذه المناطق فان الانفاق الدفاعي والأمني لن يزيدا عن ١٣٪ من الانتاج القومي العام . واكد على ان الاستمرار في تملك المناطق المحتلة قد يؤدي الى ارتفاع نفقات الدفاع والأمن بنسبة ٦٢٪ . وهذا يعني ان الزيادة في نفقات الدفاع ستفوق معدل الزيادة في الانتاج القومي العام[٤٨] .

المراجع والمصادر

١ - H. Smith (1970), Area Hand book for Israel. Washington, p. 273.

٢ - Israel Central Bureau of Statistics , Statistical Abstract of Israel 1983, No. 34, Jerusalem (1984),p. 8.

٣ - Ebid., P. 12.

٤ - Ibid., p.5.

٥ - Europa Publications Limited , The Middle East and North Africa 1981- 82. London (1981), p. 46.

٦ - خليل أبو رجيلي ، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة . سلسلة دراسات فلسطينية (٧١) مركز الابحاث (م . ت . ف) ، بيروت (١٩٧٠) ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

٧ - Statistical Abstract of Israel 1983. p.10.

٨ - Europa Publication Limited, op. cit., p. 463.

٩ - Statistical Abstract of Israel 1983.p.10.

١٠ - فؤاد حمدي بسيسو ، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي . منشورات دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني . عمان (١٩٧١) ، ص ٦٠ - ٦٣ .

١١ - E.I.U., Quartesly Economic Review of Israel. Annual Supplement 1982.

١٢ - فؤاد حمدي بسيسو ، مرجع سابق . ص ٧٩ - ٨١ .

١٣ - المرجع نفسه ، ص ٨١ - ٨٨ .

١٤ - غازي السعدي وآخرون ، الكتاب السنوي ١٩٨٢ . دار الجليل للنشر . عمان (١٩٨٣) . ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .

١٥ - تيسير ابلاسي ، الاقتصاد الاسرائيلي بعد الانتخابات . البيادر السياسي ١٨/٨/١٩٨٤ . ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤ .

١٦ - Statistical Abstract of Israel 1983. p.5.

١٧ - نواف الزرو ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤ . دار الجليل للنشر ، ص ١٥ .

١٨ - جريدة هآرتس تاريخ ٢١/٨/١٩٨٤ .

١٩ - نواف الزرو / دار الجليل للنشر ، مرجع سابق . ص٢١ .

٢٠ - جريدة دافار تاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٤ .

٢١ - داود كتاب ، اقتصاد الاراضي المحتلة اصبح بمثابة واق للصدمات مع انهيار الاقتصاد الاسرائيلي المستمر . من التقرير الاقتصادي عن الكيان الصهيوني لشهر شباط ١٩٨٤ والذي يعده نواف الزرو في دار الجليل للنشر . ص٨ .

٢٢ - Statistical Abstract of Israel 1983. p.12.

٢٣ - المرجع نفسه ص٥ .

٢٤ - جريدة القدس تاريخ ٣١/٨/١٩٨٤ .

٢٥ - مئير مرحاف ، العملة الاسرائيلية غير صالحة كوسيلة للتثمين والدفع ، صحيفة جروزليم بوست بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٤ .

٢٦ - اساف رازين ، ديون الحكومة الاسرائيلية . جريدة دافار بتاريخ ١/٥/١٩٨٤ .

٢٧ - تمار غوجانسكي ، مشروع قانون ميزانية اسرائيل للعام ١٩٨٤ . التقرير الاقتصادي لشهر شباط ١٩٨٤ ، دار الجليل للنشر .

٢٨ - جريدة هآرتس بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٤ ، وجريدة البيادر السياسي بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٤ .

٢٩ - جريدة القدس بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٤ .

٣٠ - تيدي فرويس ، التضخم الاقتصادي يتجاوز ال ٤٠٠٪ . ملحق دافار بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٤ ، ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهري حزيران وتموز ١٩٨٤ .

٣١ - تمار غوجانسكي ، مرجع سابق .

٣٢ ـ جريدة القدس بتاريخ ١/١٠/١٩٨٤ .

٣٣ ـ جريدة علهمشمار بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٤ .

٣٤ ـ جريدة القدس بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٤ .

٣٥ ـ جريدة هآرتس بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٤ .

٣٦ ـ نحاميا شترسلر ، التضخم في اسرائيل من صنع الحكومة الاسرائيلية . هـآرتس ١٩/٤/١٩٨٤ ، ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر نيسان ١٩٨٤ .

٣٧ ـ نواف الزرو ، التقرير الاقتصادي لشهر آب ١٩٨٤ . دار الجليل للنشر ، ص٦ .

٣٨ ـ يوسف شبل ، تجارة اسرائيل الخارجية . دراسات فلسطينية ، مركز الأبحاث ، (م ت ف)، بيروت (١٩٦٩) .

٣٩ ـ Statistical Abstract of Israel 1983. p. 200.

٤٠ ـ جريدة هآرتس بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٤

٤١ ـ جريدة القدس بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٤

٤٢ ـ جريدة الجيروزليم بوست بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٤ .

٤٣ ـ جريدة دافار بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٤ .

٤٤ ـ اساف رازين ، ديون الحكومة الاسرائيلية . جريدة دافار بتاريخ ١/٥/١٩٨٤ ، ودار الجليل للنشر ، التقرير الاقتصادي لشهر أيار ١٩٨٤ .

٤٥ ـ غازي السعدي وآخرون ، الكتاب السنوي ١٩٨٢ . دار الجليل للنشر ، ص ٥١٧ .

٤٦ ـ جريدة اللوموند ، تعريب جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٤ ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، تعريب جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٤ .

٤٧ ـ جريدة الدستور الأردنية (نقلاً عن جريدة علهمشمار) بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٤ .

٤٨ ـ جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٤ .

دوافع الحرب والسلام في الاقتصاد الاسرائيلي

د . فؤاد بسيسو

مقدمة:

تستهدف هذه الدراسة استكشاف الاساس العلمي والتطبيقي للكيفية التي يؤثر بها الاقتصاد الاسرائيلي على توجهات ادارة الحكم الصهيوني في اسرائيل نحو السلام، وبمعنى آخر تحديد المبررات العلمية التي توفر الدوافع التي تضغط على اسرائيل نحو نشدان السلام من ناحية، والتعرف في الوقت نفسه على المواصفات العامة التي يمكن ان تقبلها الادارة الصهيونية لشروط السلام، وبذلك تحيل تلك الضغوط المستندة الى دوافع علمية الى توجه تطبيقي.

وتأخذ هذه الدراسة في الاعتبار ـ ومن الناحية المنهجية ـ مسألتين هامتين، اولهما مرتبطة بتوقيت الدراسة التي يتم وضعها في وقت تتراجع فيه، بل وتتثاءب معه احتمالات الحل العسكري المُحَقِّق لأي من الاهداف الصهيونيّة ـ الرامية الى تهويد كامل التراب الفلسطيني واقامة الوطن اليهودي المستقر على كامل فلسطين وشرقي الاردن وذلك كمرحلة اولى صوب تحقيق الحلم الصهيوني من النيل الى الفرات ـ او المحقق للاهداف العربية الرامية الى استعادة الحق العربي في فلسطين. ومن ثم فقد ادى هذا الوضع الى بروز العديد من المشاريع والمبادرات والحلول السلمية المقترحة للقضية الفلسطينية (كمشروع فاس ومشروع ريجان ومشروع المملكة العربية المتحدة .. الخ).

اما المسألة الثانية فهي مرتبطة باستناد تحليلاتنا الى المدخل المتعلق بتأثير الاوضاع والتطورات الاقتصادية على القرارات العسكرية والسياسية الاسرائيلية وذلك باستخدام ادوات التحليل الاقتصادي المعروفة ، وتعتبر هذه المسألة ، ذات طبيعة اجتهادية تحاول الكشف عن معالم الارتباط بين الاقتصاد ودوافعه واحتياجاته المرتبطة بالايديولوجية الصهيونية والاتجاه السياسي الذي تتخذه الادارة السياسية.

ومن هنا فان هذه الدراسة تعتبر استمررا متطورا ومحدثا لبحثين اساسيين سبق ان افرغت فيهما بعض الجهد المتاح للطاقة البشرية العلمية المحدودة، الأول يتناول اثر «الغاء المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي»[1] والثاني يتناول موضوع «الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب

والسلام»[٢]

اقتضت عملية انجاز هدف هذه الدراسة تقسيمها الى ثلاثة اقسام رئيسية كانت كما يلي:

اولا: الاطار الايديولوجي للاقتصاد الصهيوني.
ثانيا: الدوافع الاقتصادية للتوجه الاسرائيلي نحو السلام.
(الاطار العلمي)
ثالثا: الاعتبارات التطبيقية المتعلقة بمفهوم اسرائيل للسلام في منطقة الشرق الاوسط.

اولا: الاطار الايديولوجي للاقتصاد الصهيوني:

لم يكن الاقتصاد الصهيوني بمنأى عن التأثر المباشر وغير المباشر بالايديولوجية التي تستند اليها اعتبارات الصراع بين الوجود الصهيوني والوجود العربي في فلسطين. فتأثر الاقتصاد الصهيوني بنتيجة ذلك في تركيبته الهيكلية وطبيعة ومدى الاهداف التي ارتبط بتحقيقها والمشاكل التي نجمت عن تنميته الاقتصادية وتوجهاتها.

وبالنسبة للصراع في جانبه الاسرائيلي، فقد استند الى: اطار ايديولوجي ثابت، ومؤسسات، مكنت الفكرة الصهيونية من التحول الى حركة ديناميكية فاعلة، ومن ثم الى دولة اصبحت تحتل كامل التراب الفلسطيني نتيجة حرب حزيران لعام ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بالاطار الايديولوجي لاسرائيل، فقد حدد برنامج بازل ـ الذي صدر عن المؤتمر الصهيوني الاول باعتباره الاطار التشريعي للحركة الصهيونية ـ حدد اهداف هذه الحركة بما يلي:[٣]

« تسعى الصهيونية لاقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين وبحماية القانون العام، ويستعين المؤتمر من اجل تحقيق هذه الغاية: ـ

١ ـ حث الفلاحين والمهنيين والمنتجين اليهود على استيطان فلسطين، بالوسائل الملائمة.
٢ ـ تنظيم جميع اليهود وتوحيدهم، عبر المؤسسات المحلية والدولية الملائمة على حد سواء طبقا لقوانين كل بلد.
٣ ـ تقوية وتدعيم المشاعر القومية اليهودية والوعي القومي.
٤ ـ القيام بخطوات تمهيدية من اجل الحصول على موافقة الحكومات ، حيث يكون ذلك ضروريا، للتوصل الى غاية الصهيونية.

وقرر المؤتمر الثاني، سنة ١٨٩٨، تأسيس «صندوق الاستيطان اليهودي»، للاشراف المالي على المستوطنات اليهودية في فلسطين[٤].

اما المؤتمر العشرون (زيورخ، ١٩٣٧) فقد حدد ان المقصود بالوطن القومي اليهودي هو: «فلسطين بأكملها، بما في ذلك شرق الاردن»[٥].

وقد ادعت الحركة الصهيونية ـ منذ البداية ـ ان تحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين يتوقف على عاملين اساسيين[٦]: ـ

الاول: حشد الامكانات اليهودية في العالم وتنظيمها وتوجيهها لخدمة الاغراض الصهيونية.

الثاني: التنسيق التام والمستمر مع القوى العظمى والدول الاستعمارية، وبخاصة تلك التي لها مصالح حيوية في الشرق الاوسط.

وهكذا فان المعلومات السابقة تطرح مجموعة من النتائج التي تنعكس على الدور الذي يقوم به الاقتصاد الاسرائيلي ـ من ناحية ـ لخدمة متطلبات الصراع العربي الاسرائيلي، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بها، دون اغفال للاهداف السياسية التي تغلفها، ونشير الى بعض النتائج الاساسية التي تنجم عن ذلك: ـ

١ ـ ان المحتوى الاقتصادي للمشروع الصهيوني ـ الذي يحكمه الاطار الايديولجي المرتبط بمقولة الدولة اليهودية ـ يحتم تحديد مجال اسرائيل الحيوي من الناحية الجغرافية ـ الاقتصادية ـ (Geo-Economic Vital Space) ضمن حدود الاكثرية المطلقة لليهود، ويفترض ـ في الوقت نفسه ـ اعتمادا على المعونات الاجنبية، ومن ثم فان ذلك يقود الى ارتباط اسرائيل بمصالح الدول الاجنبية، ومخططاتها، والى تصادم مصالحها مع مصلحة المنطقة العربية وشعوبها، ويصعب كذلك تصور امكانية استقلال اسرائيل عن المساعدات الخارجية او التكيف لمواجهة توقفها يوما ما.

ومن هنا فان من الضروري متابعة علاقات اسرائيل بالقوى الاستعمارية التي تقف على رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

٢ ـ يفرز التوجه الايديولوجي والاستعماري لاسرائيل مشاكل اخرى للاقتصاد الاسرائيلي هي بطبيعتها مشاكل مزمنة وهيكلية، ولا يتم حلها او التخفيف منها الا على حساب الدول العربية، ارضا وموارد واسواقا وعمالا، كما سنرى فيما بعد بشكل اكثر تفصيلا، فقد عمدت اسرائيل الى امتصاص الموارد والطاقات الاقتصادية المتاحة للمناطق العربية التي احتلتها في الضفة والقطاع ولبنان والجولان كافة، وفرضت نمط العلاقات الاقتصادية معها، بشكل يتجاوب مع مصالحها الاقتصادية. وتشيربعض الابحاث التي قمنا باعدادها ـ وكذلك بعض الباحثين العرب ـ الى مرابح ومغانم هائلة لاسرائيل في ظل السلام الذي تسعى اسرائيل لفرضه على العرب، فهي تسعى جاهدة لمشاركتهم في مياههم واسواقهم ونفطهم ورؤوس اموالهم[٧].

٣ ـ ويرتبط منهاج اسرائيل في تحقيق حل مشاكلها الاقتصادية الاساسية بنظرية التوسع الحيوي الجغرافي والاقتصادي التي سبقت الاشارة اليها، سواء من خلال الحرب ـ كما حدث في الضفة والقطاع ولبنان خلال عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٢ ـ ام عبر صيغ استسلامية جديدة تصل اسرائيل من خلالها الى تثبيت مصلحتها على حساب المصالح العربية والحقوق العربية. ونموذج اتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٩ مع مصر واتفاقية ١٧ آيار لعام ١٩٨٣مع لبنان واضح الدلالة في هذا التوجه. «وأما ان تعمد اسرائيل الى تعظيم دورها الصهيوني فتُوسع بالتدريج حدود انتاجها من الفرات الى النيل، مباشرة، عبر الاحتلال العسكري للارض العربية، أو مداورة عبر سلام زائف تكسب معه القدرة على التصرف والتعامل مع العرب كفرقاء ممزقين وضعفاء ومغلوبين على أمرهم»[٨].

٤ ـ ان من ابرز الخصائص التي تميز الاقتصاد الصهيوني اعتبار القطاع العسكري اسرع القطاعات تطورا واكثرها تقدما من الناحية التقنية، وتمتعه كذلك بأعلى أفضلية قومية ويستوعب

حصصا كبيرة من الموازنة العامة والانتاج القومي والتجارة الخارجية وتحويلات رأس المال الاجنبي والعمالة والصناعة والتكنولوجيا، وتتراوح في نسبها بين ٢٥٪ و ٥٥٪ وتتجاوز مساهمة القطاع العسكري في اسرائيل الى حد بعيد، النسب المقابلة في الدول الاكثر ثراء وقدرة على تحمل عبء النفقات العسكرية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا[٩].

واصبحت الصناعات العسكرية المحرك الاساسي للتقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي في اسرائيل، ويعمل بها ٦٠,٠٠٠ عامل، او ما نسبته ١٨٪ من اجمالي العمالة الصناعية، وتباع الاسلحة الاسرائيلية لثلاثين دولة،وبلغت مبيعاتها العسكرية مليار دولار سنويا خلال الاعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣[١٠].

ولدى اسرائيل مخطط يجري تنفيذه لاقامة صناعات حربية ترقى الى اعلى مستويات تكنولوجية عالمية متوفرة، والبرامج المكثفة تشتمل على: مشروع الطائرة المقاتلة «كفير» للسنوات العشر القادمة ومشروع الطائرة المقاتلة «لافي» التي سيبدأ انتاجها عام ١٩٩١ وهما مجهزتان بمحركات امريكية.

وهكذا يلاحظ بأن سلطات العدو الصهيوني اقامت نموذجا لاقتصاد الحرب، ونجحت فيه ـ الى حد بعيد ـ مترجمةً بذلك اسس الايديولوجية الصهيونية التي ترتبط بأهدافها، بينما خلف هذا النموذج ضعفا واختلالا هيكليا في قطاعات الاقتصاد المختلفة، مما يجعل الاقتصاد الاسرائيلي يعمل في ظل ظروف غير مجدية بالمعنى الاقتصادي المجرد.

وهذا النموذج لم يكن ممكنا المحافظة عليه والتوفيق بين: سلبياته الناجمة عن عمل الاقتصاد في ظل ظروف غير مجدية اقتصاديا، وايجابياته الناجمة عن قدرته على اقامة اقتصاد الحرب القادر على تحقيق الاهداف الصهيونية في التواجد الاحلالي اليهودي في فلسطين محل الوجود العربي فيها.

ولم تكن الحياة ممكنة لهذا النموذج لولا طبيعة العلاقة العضوية التي ارتبطت بها الصهيونية مع القوى الاستعمارية العالمية، هذه الصهيونية التي تتخذ من حلف التعاون الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي احدث اشكالها واكثرها عمقا وتأثيرا.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية للسلام (الاطار العلمي):

نستعرض فيما يلي طبيعة الآثار الاقتصادية الايجابية التي تتمتع بها اسرائيل لدى انتهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل وبافتراض تحقق السلام بينهما.

اشارت ابحاثنا السابقة، ومن خلال تحليلها لأبعاد الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل الى الفرص التالية التي ستساهم في علاج المشاكل الهيكلية للاقتصاد الاسرائيلي لدى تطبيع العلاقات مع الدول العربية:

أ ـ التجارة في جانبها التصديري: ويعترف بحثنا بمحدودية تأثيرها المبدئي: «يلاحظ اعتدال الاهمية النسبية لحجم الصادرات الاسرائيلية التي يحتمل ان تتجه نحو الاسواق العربية مقارنة باجمالي قيمة الصادرات الاسرائيلية،فربما بلغت نسبة الصادرات الاسرائيلية المحتملة للاسواق العربية حوالي ٣٠٪ من اجمالي صادرات اسرائيل لعام ١٩٨١»[١١].

ورغم اعتدال الاهمية النسبية لبنود الصادرات الاسرائيلية للدول العربية بالنسبة لاجمالي قيمة الصادرات الاسرائيلية في المدى القصير، فان هذا لا يعني عدم توقع الزيادة المستمرة في اهميتها النسبية على المدى الطويل ، بعد ان تكيف اسرائيل صناعتها وبعض منتجاتها على اساس حجم الاسواق الجديدة التي تتاح لها ، مما يمكنها من الانتاج في ظل اقتصاديات الحجم الكبير وبمستوى اقل نسبيا من التكلفة، خاصة مع افتراض الاستفادة من عوامل الانتاج العربية الرخيصة نسبيا ، وهو ما تؤكده شواهد الاستفادة من العمالة العربية في المناطق المحتلة.

ويمكن ان نتوقع لجوء اسرائيل ، لدى قيام تبادل تجاري مع الدول العربية الى تعديل خططها الاقتصادية، لتقوم وحدها بانتاج بعض السلع الجديدة للأسواق العربية أو تقوم بذلك من خلال اقامة المشاريع الصناعية المشتركة مع الدول العربية وهو ما سيؤدي لزيادة حجم الصادرات الاسرائيلية للدول العربية في المدى الطويل.

هنا يمكن الاستشهاد كذلك بدروس الاستفادة الاسرائيلية من اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة والتي جعلتها في الترتيب الثاني في الاهمية النسبية لصادرات اسرائيل بعد الولايات المتحدة، ويزيد حجمها وقيمتها عن صادرات اسرائيل للقارة الافريقية، وبالطبع استندت اسرائيل في هذه النتيجة الى الاحتلال العسكري، ولكن يبقى ذلك مؤشرا يتعلق باهمية الاسواق العربية للصادرات الاسرائيلية.

ب ـ التجارة في جانبها الاستيرادي:

ان اقتصاد اسرائيل الصناعي يعتمد اعتمادا رئيسيا على استيراد المواد الاولية وموارد الطاقة، خاصة لافتقارها للموارد الطبيعية، وقد دفع ذلك اسرائيل لتضع موضوع النفط على قائمة موضوعات تطبيع العلاقات اثناء المفاوضات السلمية مع مصر ، خاصة وان انتاجها المحلي لا يغطي سوى ما نسبته ٥٪ تقريبا من استهلاكها.وتبلغ نسبة الوردات النفطية حوالي ٢٥٪ من اجمالي مستورداتها، علما بأن لاسرائيل مقومات الاستغلال الجيد للمستوردات من المواد الاولية ، لتقدم مستوى الخبرة العلمية والتكنولوجية لديها. واذا علمنا بأن اسرائيل تستورد النفط حاليا من كل من مصر وبريطانيا (بحر الشمال) والنرويج لادركنا اهمية الحصول عليه بالكامل من الدول العربية.

ج ـ احتمال قيام حركة تصدير نشيطة للخدمات الاسرائيلية المتعلقة بالسياحة والخدمات التعليمية والفنية والطبية والادارية والمالية وخدمات النقل وغيرها.

د ـ احتمال الاستفادة من حركة ترانزيت للتجارة وانتقال الاشخاص.

هـ ـ استفادتها من فرصة قيام مشاريع مشتركة ، خاصة في مجالات استغلال المياه (مياه نهر الاردن ـ مشروع القناة بين البحرين).

و ـ استفادة من عوامل الانتاج العربية ، خاصة العمالة الرخيصة نسبيا.

ز ـ ويقف على رأس قائمة الفرص الهامة التي ستسهم في علاج مشاكل اسرائيل الاقتصادية نتيجة السلام، فرصة تحويل الانفاق العسكري الى انفاق تنموي ، وقد سبق بيان ارتفاع نسبة الانفاق العسكري الى معظم المؤشرات الاقتصادية والمالية في اسرائيل. «ان تلاشي المقاطعة العربية يعني تحويل معظم الانفاق العسكري الى المشاريع التنموية ، وسيؤدي كذلك الى تخفيض نسبة الانفاق العسكري الى الناتج القومي الاسرائيلي وزيادة المدخرات زيادة كبيرة لتمويل التنمية».

والخلاصة فان استنتاجنا لآثار السلام على علاج مشاكل اسرائيل الاقتصادية الهيكلية ليس محصورا بفرص التجارة السلعية رغم اهميتها وانما بالفرص الاخرى المتمثلة بتجارة الخدمات وتحويل الانفاق العسكري الى انفاق منتج في معظمه ، وتلطيف حدة الارتفاع في تكاليف الانتاج الاسرائيلي ومستويات الاجور نتيجة التبادل التجاري وفي عوامل الانتاج ، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستقر ويخفف من احتمالات الضغوط التضخمية في اقتصادها . ويؤيد العديد من الاقتصاديين الاسرائيليين النتائج التي توصلنا اليها ، كما تمت اشارة بعضهم الى ان الخسائر الناجمة عن المقاطعة العربية التجارية فقط لاسرائيل (قدرت بما نسبته ١٠ ـ ١٥٪ من انتاجها القومي)[١٣].

ثالثا: التوجه نحو السلام في اطاره التطبيقي:

يستهدف هذا الجزء من دراستنا الاحاطة بالنموذج والمواصفات والشروط التي سعت اسرائيل لتحقيقها في توجهاتها المتعلقة بعلاقاتها الاقتصادية الاقليمية ، ولدينا في هذا المجال تجربة التعامل الاقتصادي الاسرائيلي مع المناطق العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية ، والتعامل الاقتصادي مع مصر من ناحية ثانية،وكذلك التجربة الناجمة عن الغزو الاسرائيلي للبنان.

ومن المفيد ضمن سياق هذه التحليلات التعرف بشكل موجز على التصور الاسرائيلي لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي يفترض هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط ، وبما يخدم اغراض اسرائيل وفق متطلبات التوسع الحيوي.

أ ـ المخططات الاسرائيلية للشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠ :

لقد اثبت تاريخ التعامل مع الصهيونية وفي ظل مختلف مراحل تطورها (ايديولوجية،فحركة .... فدولة) انه ليس هناك من طوباوية في اهدافها ومخططات اجهزتها في المنطقة ، وضمن هذا الدرس ينبغي النظر في التصور الصهيوني لمنطقة الشرق الاوسط في المدى الطويل وحتى سنة ٢٠٠٠ والسلام الذي نطرحه كما جاء في وثيقة «جمعية السلام» في تل ابيب.[١٤]

فالسلام الذي تطرحه «جمعية السلام» يعكس المخططات الاسرائيلية التي تضمن لاسرائيل النفوذ الاقتصادي الشامل والنفوذ التكنولوجي الكامل كي تدعم تفوقها العسكري في المنطقة .

والاكثر دلالة على المخطط الاسرائيلي هو طريقة التخصص النسبي في الصناعة كما تفترضه الوثيقة ، اذ تتخصص اسرائيل في الصناعات المتطورة: الالكترونيات والكمبيوتر وصناعة الادوية، اما مصر فتتخصص في صناعات المعادن الخام ، وسوريا في الصناعات البدائية كالنسيج والاغذية ، والعراق في الصناعات المتوسطة كالبتروكيماويات ويعني ذلك ان تقوم الدول العربية بتأمين المدخلات الاساسية للصناعة الاسرائيلية الريادية والمتفوقة في المنطقة.

كما تتوقع الوثيقة ان يؤم السياح اسرائيل من كل الانحاء لزيارة الاماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود ، وبذلك تصبح اسرائيل المركز السياحي الاكبر في المنطقة ، ويعني ذلك ضمنا افتراض بقاء القدس في حوزتهم.[١٥]

وعندما يخيم «السلام» سوف يصبح مجال التعليم اكثر اهمية من الدفاع، ففي سنة ٢٠٠٠ ستهيمن الثقافة على مجالات التعاون والتنافس بين دول الشرق الاوسط، اما اسرائيل ، فسوف تضم ـ

بحسب هذه الخطة ـ اكبر الجامعات في المنطقة واكثرها وسيعمر المواطنون الاسرائيليون اطول من سواهم.[١٦]

من ناحية ثانية تطرح المخططات الصهيونية تصوراتها المتعلقة بآثار انفتاح الحدود مع الدول العربية على زيادة انتاجها من خلال الوصول الى الاسواق العربية الكبيرة، ذات القوى الشرائية المريحة ، مما يتيح لها تجميع مدخلاتها بطريقة أكثر انتاجية والاستفادة كما سبق أن رأينا ، من اقتصاديات الحجم الكبير (Economics of Scale) كما خططت اسرائيل الصهيونية للوصول الى عوامل الانتاج العربية ، خاصة تلك المتعلقة بالمياه والنفط والغاز والعمال والمواد الخام.

وهناك لدى اسرائيل مخططات لاستغلال مياه نهر اليرموك والليطاني ونهر الأردن ونهر النيل ، علما بأن اسرائيل ، والتي ادعت سلفا بأن لها الحق في المشاركة في مياه الانهر الثلاثة الأولى بدأت فعلا باعتماد مشاريع استغلالها.

ومن المتوقع أن تسعى اسرائيل في حالة السلام الذي تريد فرضه ، الى السيطرة على مصادر المياه العربية ضمن مشاريع مشتركة تضمن لها حصة الأسد فيها .

أما بالنسبة لحاجة اسرائيل للأيدي العاملة ووفق التصور الذي جرى تطبيقه على المناطق العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما سترى لاحقا ، فقد دعا هذا التصور (ابراهام جافيتز والياهو كنوفسكي) الى التصريح بأن المستقبل سيجلو عن ٣,٥ مليون يهودي كأسياد على ٣٥ مليون عامل عربي.[١٧]

كما تتطلع اسرائيل الصهيونية الى الوصول الى منابع النفط العربية والموارد الاستثمارية المشتقة من منطقتها ، حيث تتوقع خططها أن تتمكن اسرائيل من اجتذاب قسم من الفوائض المالية لدى الدول العربية النفطية نظرا لعلاقاتها المالية المتطورة بالأوساط المالية العالية. «فاذا حصلت على ٣٪ فقط من عائدات البترول العربي ، فهذا اكثر من مجموع المساعدة الامريكية التي تتلقاها اسرائيل في أية سنة».[١٨]

ننتقل الآن للبحث في التطبيقات التي وفرتها للادارة الصهيونية فرصة احتلال بقية الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) نتيجة حرب حزيران لعام ١٩٦٧.

ب ـ التوسع الحيوي لاسرائيل ومغانم المناطق المحتلة :

تمكنت اسرائيل من تطبيق نموذج امثل للعلاقات الاقتصادية مع المناطق المحتلة يحقق لها عمليات الامتصاص الكامل للطاقات المتاحة ـ من ناحية ـ ويستجيب لمتطلبات حل مشاكلها الاقتصادية الهيكلية من ناحية ثانية.

وعليه فقد تمكنت اسرائيل من تعميق الاعتماد الكلي للمناطق المحتلة على المنتجات والبضائع الاسرائيلية واعتماد العمال الفلسطينيين على العمل في اسرائيل والسيطرة على الموارد الطبيعة والاقتصادية والاسواق في الاراضي المحتلة. فأكثر من ٩٠٪ من واردات الضفة والقطاع يأتي من اسرائيل ، وبلغت قيمة الفائض التجاري مع المناطق لمصلحة اسرائيل ٦٥٢٨,٦ مليون شيكل (٢٦٩,٧ مليون دولار) عام ١٩٨٢ بينما بلغت قيمة هذا الفائض ٣٤ مليون ليرة فقط خلال عام ١٩٦٨.

وانعكست سياستها العمالية في تجريد الارض الزراعية العربية من العمالة التي تحتاجها. كما انعكس ذلك من ناحية اخرى على اجبار العامل العربي الفلسطيني على الاتجاه لاسرائيل او الهجرة من الاراضي العربية المحتلة، وفي الحالة الاولى ضمنت اسرائيل لنفسها تدفقا مستمرا لليد العاملة العربية الرخيصة.

ونجم عن غياب ادارة التنمية الوطنية (ذات البرامج والخطط والسياسات والمؤسسات التنموية والتمويلية التي تستهدف تحقيق التنمية وعلاج المشاكل المستحدثة وتعميم نمط العلاقات الاقتصادية ـ الدولية المحقق لمصلحة الاقتصاد الوطني) ، ومرافقة هذا الغياب لتحكم سلطات الاحتلال شبه الكامل بصياغة الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة ـ نجم عن ذلك ـ ان اقامت نمطا مختلا للعلاقات بين الاقتصادين الاسرائيلي والعربي ، الامر الذي نشأت معه حركة للتنمية هي بطبيعتها تنمية نازفة (Development Diversion) وليس تنمية خلاقة ذاتية التوليد (Development Creation) ويستشهد على ذلك، بأن الدخل الذي يحققه المائة الف عامل عربي في اسرائيل قد ساهم في تفريغ قطاعات التنمية الزراعية والصناعية من جزء رئيسي لاحتياجاتها من ناحية، كما اعيد تدوير هذا الدخل لفائدة الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تمويل جزء رئيسي من عجز الميزان التجاري مع اسرائيل، اضافة الى ان نمط الانفاق الناجم عن دخل العمل في اسرائيل كان استهلاكيا وليس انتاجيا.

وتتعرض موارد الوطن المحتل لنهب متواصل لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي، ويستشهد في هذا المقام بقضية المياه . فمن المعروف ، ان معدل استهلاك الفرد من المياه في اسرائيل يصل الى حوالي ثلاثة اضعاف معدل استهلاك الفرد في المناطق المحتلة (معدل استهلاك الفرد المدني في مدن اسرائيل ١٦٥ لتر / يوميا ـ المعدل للمواطن المدني في الضفة الغربية ٦٠ لتر / يوميا) وتستهلك المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية كمية كبيرة من المياه. ففي منطقة الغور تستهلك هذه المستوطنات ٢٥ مليون متر مكعب لري حوالي ٢٠ ـ ٣٠ الف دونم ، وبصفة عامة يستهلك ما نسبته ٢٪ ـ ٣٪ من سكان الضفة ، يمثلون المستوطنين اليهود ، ما نسبته ٢٠٪ من مياه الضفة الغربية[١٩] وتظهر هذه الارقام خطورة التواجد الاستيطاني اليهودي ، على موارد الضفة الغربية ، وتشير الاحداث الاخيرة لمشروع اسرائيل في نهب مياه نهر الليطاني لتحويل حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب تعادل ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي طاقتها السنوية المتاحة ، وتشكل خطة اسرائيل المائية لربط جميع المستوطنات بشبكة مائية متكاملة ضغطا جديدا على موارد المياه في الضفة الغربية.

جـ ـ تجربة التعامل الاقتصادي مع مصر :

تشير نتائج تجربة التعامل الاقتصادي الاسرائيلي مع مصر الى تطبيق نفس نمط الاستغلال الاقصى للموارد العربية المتاحة لها في ظل سيطرتها العسكرية وقبل انسحابها من معظم الاراضي المصرية . خاصة ما يتعلق ببترول سيناء ، ان استهلاك اسرائيل للنفط يتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ، وكانت اسرائيل تضخ ما يزيد على ٢٠٪ من هذه الكمية من سيناء.

ولدى الشروع في مفاوضات السلام التي انتهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد خلال عام ١٩٧٩ ، كانت مسألة الحصول على النفط المصري وتطبيع العلاقات الاقتصادية والغاء المقاطعة العربية لاسرائيل من الجانب المصري على رأس موضوعات جدول أعمال مفاوضات السلام.

وفي الوقت الذي نجحت فيه اسرائيل من استمرارية الحصول على النفط المصري من سيناء في حدود أربعين ألف برميل يوميا ، لم يتحقق نفس النجاح فيما يتعلق بالعلاقات التجارية.

ورغم أن مصر واسرائيل وقعتا على نحو خمسين اتفاق في مختلف مجالات التجارة والثقافة والسياحة والمواصلات وغيرها ، فان معظمها لم ينفذ ، والواقع أن ثمة تجارة وثمة سياحة ، بيد أن هذه تكاد تكون في اتجاه واحد ، فقد اشترت اسرائيل من مصر حتى الآن نفطا بمبلغ نصف مليار دولار ، غير ان مصر لم تشتر بضائع اسرائيلية بقيمة مماثلة ، اذا بلغت قيمة مشتريات مصر من البضائع الاسرائيلية ٢٢ مليون دولار فقط وقام ٢٨ ألف سائح اسرائيلي بزيارة مصر مقابل ٤ الاف مواطن مصري فقط زاروا اسرائيل.[٢٠]

وعلى الرغم من وجود العديد من المعوقات التي وضعها الشعب العربي في مصر في وجه تطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية مع اسرائيل ، فان هناك العديد من المؤشرات الايجابية من وجهة النظر الاسرائيلية ، تتمثل بالدرجة الاولى في معنى وأبعاد وجود الاعلام الاسرائيلية في القاهرة واقامة مركز أكاديمي للدراسات الاسرائيلية في القاهرة منذ سنتين. ويبادر هذا المركز الى عقد لقاءات مستمرة بين أكاديميين اسرائيليين ومصريين ويقدم المساعدات للباحثين.

كما لم تلغ مصر معاهدة السلام مع اسرائيل ولم تجمدها ، ولم تخرق مصر نص المعاهدة مع اسرائيل ، خاصة ما يتعلق بتقليص القوات في سيناء ولم تحشد في الصحراء قوات يمكن أن تشكل خطرا على اسرائيل ، كما بقيت قناة السويس مفتوحة أمام السفن الاسرائيلية ، وبقيت خطوط الطيران مستمرة بين البلدين.

والخلاصة ، تشير تجربة العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية ـ المصرية الى عدم تمكن اسرائيل حتى هذا التاريخ ، من تحقيق تطلعاتها الاستغلالية بنجاح واضح ، ولا بد من الاشارة هنا الى دور الارادة الوطنية للشعب المصري في تحقيق ذلك.

د ـ تحليل لتجربة التعامل الاقتصادي الاسرائيلي مع لبنان[٢١]:

تنبثق أهمية تحليلنا لاتجاهات اسرائيل الاقتصادية واهدافها التي سعت او حاولت تحقيقها بعد غزوها للبنان في حزيران ١٩٨٣ ، من اعتبار هذه التجربة بمثابة نموذج يكشف عن الكيفية التي تسعى اسرائيل من خلالها الى جني ثمار غزوها العسكري وذلك من خلال طروحاتها للسلام واتفاقياته والشروط التي تضمنها لمثل هذه الاتفاقات.

ونشير فيما يلي الى بعض النتائج الاقتصادية الاساسية التي حققتها أو سعت لتحقيقها اسرائيل في لبنان.

قامت اسرائيل ومنذ العام ١٩٤٨ بعدة اعتداءات واجتياحات للاراضي اللبنانية ثم كان الاجتياح الاسرائيلي الكبير للبنان في السادس من حزيران ١٩٨٢ وفق ما سمي بعملية السلام للجليل تحت ذريعة منع انطلاق العمل الفدائي ضدها ، ولكن السبب الذاتي الاسرائيلي لاجتياح لبنان وجنوبه خاصة هو ان الجنوب اللبناني كان دوما موضع الاهتمامات الاسرائيلية ومشاريعها ومخططاتها وشهوتها التوسعية بما يضمن ويحقق الاحتياجات الاقتصادية والمائية للكيان الصهيوني.

وبعد احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي اللبنانية ثم توقيع اتفاق ١٧ أيار / ما يو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان ، ورغم أن الارادة الوطنية اللبنانية تمكنت من اجهاض هذا الاتفاق ، الا أن مسألة تحليل هذا الاتفاق تعتبر على درجة من الأهمية في فهم النوايا والتوجهات الاسرائيلية.

تقييم اتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان[٢٢] :-

وضع هذا الاتفاق في ظل سطوة الاحتلال وقوته العسكرية وبشكل متكامل حيث يفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية على لبنان ويخلع لبنان من علاقاته والتزاماته العربية ، ففي الجانب الاقتصادي: نص على «تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة **بتطوير** العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل ، بما في ذلك **تنظيم** حركة البضائع والمنتوجات والاشخاص» المادة ٢٨ الفقرة ١ (ب).

كما نصت المادة ٨ فقرة ٢ على أنه «خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ... يشرع الفريقان ، في اطار لجنة الاتصال المشتركة ، بالتفاوض بنية حسنة بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس **غير تمييزي**» يعني ذلك الغاء المقاطعة العربية واستمرارية نمط العلاقات القائمة في ظل سيطرة الاحتلال الاسرائيلي ودون حق منفرد لاي طرف لاغلاق الحدود أو وقف العلاقات ، فلجنة **الاتصال المشتركة** (وهي ثلاثية: الولايات المتحدة - اسرائيل - لبنان) قراراتها اجماعية،أي أن حق الفيتو لكل من الولايات المتحدة واسرائيل . كما التزم لبنان بتنظيم العلاقات مع اسرائيل **بنية حسنة** وبالوصول الى نتائج ايجابية وعلى اساس **غير تمييزي**.

المادة ٩ تفرض على لبنان ، في مهلة لا تتعدى عاما واحدا من دخول اتفاق ١٧ آيار حيز التنفيذ أن يتخذ «جميع الاجراءات اللازمة لالغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق» (فقرة ١).

المقاطعة العربية :-

الاتفاق يوجب على لبنان اقفال **مكاتب مقاطعة** اسرائيل والتخلي عن المقاطعة لأنها تشكل نشاطا يهدف الى تهديد أو تعريض أمن اسرائيل وسلامة شعبها للخطر.

التزمت الحكومة اللبنانية أن تمنع عمل أي منظمة أو حزب أو هيئة او مكتب أو هيكلة أخرى (نادي فكري مثلاً) تكون من اهدافه أو من نشاطه المطالبة، ولو السياسة او الفكرية او العملية المطالبة بالحق العربي في الأراضي المحتلة او بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وهذا تخل واضح عن مقررات القمة العربية وآخرها قمة فاس عام ١٩٨٢.

كما تمنع الفقرة ٣ (أ) من المادة ٤ على لبنان متابعة مقاطعة اسرائيل اقتصاديا لأن ذلك سيعتبر اخلالا بتعهد لبنان بأن يمتنع عن «القيام أو الحث أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته».الا تعني المقاطعة للشركات المتعاملة مع اسرائيل ورفض شراء انتاجها أو التعامل مع مصارفها ومؤسساتها تهديدا لاسرائيل وسكان اسرائيل وممتلكاتها؟!

وهكذا لم يكن هذا الاتفاق في حد ذاته هدفا اسرائيليا وانما وسيلة لتحقيق هدف تطبيع العلاقات مع لبنان ، فقد نص الاتفاق على فتح الحدود وانهاء المقاطعة الاقتصادية مما اتاح لاسرائيل ان تمارس غزوا اقتصاديا للبنان يتمشى مع الاطماع الصهيونية الاقتصادية في هذا البلد لتحقيق النمو الاقتصادي الاسرائيلي بما يتيحه لبنان لاسرائيل من مصادر للثروة متنوعة واسواق لتصريف المنتجات بالاضافة الى تأمين المياه اللازمة لتطوير زراعتها وخاصة مياه الليطاني فضلا عن هدف اسرائيل الخفي وهو ان يصبح السوق اللبناني جسرا تعبر عليه اسرائيل الى الاسواق العربية وان يصبح لبنان اداة اتصال مع العالم العربي.

الآثار الاقتصادية والتجارية للغزو الاسرائيلي

لقد الحق هذا الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلاله اقصى الاضرار بالاقتصاد اللبناني حيث قدر مجلس الانماء والاعمار الخسائر الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني بحدود ملياري دولار امريكي.

واتبعت اسرائيل سياسات في غزوها الاقتصادي للبنان مستخدمة في ذلك منافذ وأدوات عديدة،وتمت على الصعيد اللبناني أول مواجهة مباشرة وغير متكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي المدعوم بقوات الاحتلال. وخلال ايام من الغزو بدأت اسرائيل تعمل باتجاه اندماج المناطق المحتلة حديثا في اقتصاد اسرائيل وهو امر نجحت في تحقيقه فعلا في (ارض سعد حداد)،فقد فتحت فروعا للبنوك الاسرائيلية في المدن مع فروع متنقلة للقوات الاسرائيلية ، واصبح الشيكل مقبولا بصفة عامة كعملة رسمية. كما بدأت خطوط العال الجوية الاسرائيلية أعمالها وقامت اول مجموعة من وكلاء السفر بزيارة اسرائيل في اوائل شهر آب ١٩٨٢ كضيوف رسميين لتشجيع الرحلات الجماعية الى المواقع السياحية الاسرائيلية، كما بدأ السواح الاسرائيليون يزورون جنوب لبنان. وسعت اسرائيل الى تقوية دعائم الانتاج في الاسواق اللبنانية وهذا ما فعلته فعلا في اجتياح عام ١٩٨٢ وبعده من تدمير للبنية التحتية وَحرق المصانع وجرف البساتين واغلاق لنقاط العبور للحد من انتقال الاشخاص والسلع ، والاهم من ذلك سعي الاحتلال لتنمية التجارة بين اسرائيل ومنطقة الجنوب المحتل حيث اغرقت الاسواق بالبضائع الاسرائيلية وباسعار منخفضة جدا وهذا ما يحصل حتى اليوم من محاولة لتسريب البضائع الاسرائيلية الى لبنان . او استعمال الماركات والعلامات اللبنانية وتزويرها في عمليات التغليف والتعبئة لمنتجاتها للتمويه بانها منتجات لبنانية.وقطعت المواصلات بين بعض المناطق في الجنوب وبيروت وسعت اسرائيل جهدها لجر بعض التجار المحليين للتعامل معها وتسهيل طلب البضائع واستيرادها عن طريقها. وسقط عدد المحدود من التجار بالشرك الاسرائيلي ، هذا وتعمل اسرائيل عن طريق عدة موانيء خاصة لادخال بضائعها بصورة غير مشروعة الى لبنان مثل ميناء صيدا وميناء طرابلس وسلسلة موانئ تسيطر عليها الميليشيات الكتائبية على الساحل اللبناني شمال بيروت ، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى لبنان من معدل ٤٠٠ الف دولار في الشهر خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٨٢ الى معدل ١٥ مليون دولار في الشهر خلال الفترة من كانون الثاني الى نيسان ١٩٨٣ ، وبلغ مجموع هذه الصادرات بين يوليو ٨٢ ويونيو ١٩٨٣ (١٥٠ مليون دولار) وهذا ما اكده مدير التجارة الدولية في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية موشيه سيما دار.

اتجاهات التجارة الاسرائيلية اللبنانية :ـ

وفيما يتعلق بتركيبة الصادرات الاسرائيلية السلعية للبنان فتتمثل في المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمنسوجات والمواد البلاستيكية ومواد البناء والاجهزة الكهربائية وسخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية والبصل والمشروبات الروحية والملح.

وكانت أكثر القطاعات الاسرائيلية استفادة من انفتاح السوق اللبنانية قطاع الصناعات الغذائية الذي زادت صادراته الى لبنان بنسبة ٧٪ عام ١٩٨٢.وتشمل هذه الصادرات المنتجات الزراعية الطازجة ، السكاكر،المعلبات،البسكوت ، الالبان ، الأسماك ، المشروبات الخفيفة والروحية والسجاير ـ كما استفاد قطاع المنتجات الزراعية وبلغت قيمة هذه الصادرات من نقطة العبور في رأس الناقورة فقط ١,٢ مليون دولار في نيسان ١٩٨٣ ، وبين ايلول ١٩٨٢ ونيسان ١٩٨٣ بلغت ٤,٦ مليون دولار منها ٢,٥ مليون دولار لصادرات الموز فقط. وفاقت قيمة اسعار الزهور والنباتات الاسرائيلية المصدرة الى لبنان تلك التي يحصل عليها الاسرائيليون من تصديرها الى اوروبا.

النفاذ الإسرائيلي للاسواق العربية عبر لبنان:ـ

وفيما يتعلق بالتسرب الاسرائيلي للاسواق العربية عبر لبنان فان اسرائيل تهدف الى الوصول الى هذه الأسواق عن طريق لبنان والاستفادة من الانفتاح اللامحدود للسوق اللبنانية على الأسواق العربية ذات القدرة الكبيرة على الاستهلاك.

وقد انعكست خطورة هذا الاتجاه على تحفظ بعض الدول العربية على منشأ الصادرات اللبنانية خوفا من ان تكون اسرائيلية . فالعربية السعودية اكتشفت تسرب سلع يحتمل ان تكون من صنع اسرائيل مصدرها لبنان مما جعلها تتخذ اجراءات لحماية اسواقها من تسلل البضائع الاسرائيلية اليها من لبنان . وكذلك ذكرت وكالة رويتر ان مسؤولين اسرائيليين ذكروا ان رجال اعمال لبنانيين قاموا بطوير جانب من التجارة في البضائع الاسرائيلية مع الأسواق العربية ، ووصلت قيمتها الى الملايين من الدولارات . وقال هؤلاء المسؤولون ان كميات كبيرة من البسكويت الاسرائيلي بيعت الى تلك الدول كما جرى تهريب برادات وبطاريات اسرائيلية الى سوريا عبر لبنان . وذكرت صحيفة البيان (الامارات العربية المتحدة ـ ١٩٨٣/٥/٢) انها عثرت على جهاز لرش المياه في الحدائق والمزارع مصنوع في اسرائيل ويباع في كافة اسواق الامارات . واشارت الى ان الغلاف الخارجي للجهاز مكتوب عليه انه مصنوع في المانيا الغربية بينما يحمل الجهاز عبارة صنع في اسرائيل وقالت الصحيفة ان لهذا الجهاز موزعين في انحاء الدولة.

وجاء في صحيفة يديعوت احرونوت ١٩٨٣/٣/١٠ ان كميات الفواكه التي يستوردها لبنان تدل على ان المنتجات الاسرائيلية لا تغطي الاسواق اللبنانية فقط بل تغطي بعض الأسواق العربية.

وهكذا فان اسرائيل تستخدم في حربها ضد العرب الى جانب مختلف الاسلحة العسكرية السياسية ، الدبلوماسية ، الدعائية اداة لا تقل خطورة عن الاسلحة السابقة وهو السلاح الاقتصادي كما تعكس التحليلات السابقة منطلقات التصور الاسرائيلي للسلام مع الدول العربية ، ذلك السلام الذي لا يعتبر بديلا للحرب دائما بل مكملاً لها. وتتخذ منه معبراً لتحقيق اهدافها النهائية من خلال سلاح العلاقات الاقتصادية.

وتنبغي الاشارة الى أن الارادة الوطنية اللبنانية التي نجحت في اجهاض اتفاق ١٧ آيار ١٩٨٣ لا زالت تتصدى للتغلغل الاسرائيلي التجاري في لبنان وتعمل على تصفية مفاتيح التعامل التجاري مع المؤسسات الصهيونية . ويساهم ذلك كله في افشال تحقيق الاهداف الاسرائيلية حتى في جوانبها التجارية والاقتصادية.

رابعا: الخلاصة:ـ

تضغط الأهداف الصهيونية التي يرتبط بها الكيان الاسرائيلي ، الذي اقيم على أرض فلسطين العربية ، على الادارة الاسرائيلية لتبني نظرية التوسع الحيوي (الجغرافي الاقتصادي) في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة ، والوطن العربي بصورة خاصة ، وقد ترجمت هذه الضغوطات والدوافع نفسها في مخططات اسرائيل لتحقيق السلام وفق تصوراتها الصهيونية لمنطقة الشرق الاوسط في المدى الطويل ، ومن ضمنها المخطط لعام ٢٠٠٠.

وقد لاحظنا تطبيقا مباشرا لهذه النظرية في نمط العلاقات الاقتصادية الذي اقامته اسرائيل بالقوة في المناطق العربية المحتلة وفي لبنان وفي مصر قبل انسحابها من معظم أراضيها ، واستمرت توجهات اسرائيل التطبيقية حتى بعد توقيع معاهدة كامب ديفد مع مصر خلال عام ١٩٧٩ ، رغم أن نصيبها من النجاح لا زال حتى هذا التاريخ محدودا ، وان كانت احتمالات النجاح في المدى الطويل لا زالت قائمة.

وعليه فان اسرائيل الصهيونية بحاجة الى الموارد (خاصة المياه والعمالة ورأس المال) والاسواق العربية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية الهيكلية من ناحية وصياغة مستقبل المنطقة على ضوء تقسيم العمل الذي يتناسب واقامة اسرائيل المتفوقة تكنولوجيا وصناعيا.

ومن هنا فان اسرائيل الصهيونية تفهم السلام (أو وما يسمى بالتعايش السلمي) ليس بديلا للحرب وانما تحقيقا لأهداف الحرب بادوات غير أدوات الحرب التقليدية (الاقتصاد والثقافة والايديولوجية .... الخ).

ومع الأخذ في الاعتبار سياق التطورات التي تشهدها منطقتنا ومرحلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي الجارية ، فاننا نتوقع أن تتمثل / محطة التوجه الاسرائيلي القادمة صوب التوسع الحيوي في منطقة المشرق العربي (الاردن ، سوريا ، العراق ، لبنان ، السعودية وبقية دول الخليج العربي) وسيتم ادارة هذا التوجه باستخدام اما سلاح السلام وفق المفهوم الاسرائيلي أو بالحرب اذا ما توفرت لها ظروف وحسابات لا تعتقد بتوفرها في الوقت الراهن.

الملاحظات والمصادر

١ ـ بسيسو، فؤاد حمدي. **تأثير المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي**، (عمان: منشورات دائرة الأبحاث والدراسات بالبنك المركزي الاردني، ١٩٧١).

٢ ـ بسيسو، فؤاد حمدي. **الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام**، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤).

٣ ـ Encyclopaedia Judaica, Vol. 4 P.306

٤ ـ **المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون ـ ١٩٧٨**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ١٣.

٥ ـ المصدر نفسه، ص ١٧.

٦ ـ المصدر نفسه ، ص ١١.

٧ ـ بسيسو ، فؤاد حمدي ، الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، المصدر سابق الاشارة اليه.

٨ ـ قبرصي، عاطف، **الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد**، (بيروت والكويت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وغرفة تجارة وصناعة الكويت، ١٩٨٢) ص ٢.

٩ ـ عدة اعداد: The Institute for stratagic Studies, London.

١٠ـ الدستور ، ١٩٨٤/٧/٢٨.

١١ـ بحثنا بعنوان «الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام» سابق الاشارة اليه

١٢ـ المصدر نفسه ، ص ٤٧.

١٣ـ المصدر نفسه ، ص ٦٢ ـ ٦٣.

١٤ـ The Association For Peace, The Middle East in the year 2000 (Tel Aviv: 1970)

١٥ـ قبرصي ، عاطف ، المصدر سابق الاشارة اليه ، ص ١٣٤.

١٦ـ المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

١٧ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

١٨ـ المصدر نفسه ، ص ١٤٣.

١٩ـ قبرصي، عاطف ، المصدر سابق الاشارة اليه ، ص ٨٠ ـ ٨٤.

٢٠ـ تقييم للسلام الاسرائيلي مع مصر ـ من وجهة نظر اسرائيلية، نقلاً عن يديعوت احرنوت ٨٤/٣/٢٣، ١٩٨٤/٤/٢٢ معاريف: ١٩٨٤/٣/٢٣، دافار ١٩٨٤/٣/٢٦، عل همشمار ٨٤/٤/٢٤.

٢١ـ اعتمد في هذا الجزء على مجموعة التقارير التي توفرت للباحث نتيجة مشاركته في اجتماعات اللجنة التي شكلتها الجامعة العربية لدراسة مسألة تشجيع تسويق المنتجات اللبنانية على ضوء قوانين المقاطعة العربية لاسرائيل.

٢٢ـ الياس سابا، الاتفاق المأزق ـ دراسة لاتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل، بيروت، تشرين ٢/ ١٩٨٣.

دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل

د. نظام بركات

بدأ الاهتمام بالنواحي الاقتصادية منذ بداية التفكير الصهيوني باقامة الكيان الاسرائيلي على الاراضي العربية ، وقد لعبت المؤسسات الصهيونية الاقتصادية والمالية دورا هاما في تحقيق الهدف الصهيوني في فلسطين . فقد عملت هذه المؤسسات على خلق دعائم المجتمع اليهودي الاقتصادية والمالية ، وايجاد المقومات الاساسية للدولة المراد انشاؤها من الناحية البشرية والجغرافية ، وقد ساهم كبار الرأسماليين اليهود من امثال عائلة روتشيلد ومونتفيوري في تمويل المشروع الصهيوني في فلسطين(١) والسعي لكسب تأييد الدول الغربية له ، وقد ارتبطت المشاريع الصهيونية خلال هذه الفترة بالتطلعات الاستعمارية لاستغلال واستعمار المنطقة العربية .

وبعد نشوء الحركة الصهيونية سنة ١٨٩٧ ظهرت الى الوجود المنظمة الصهيونية العالمية كقيادة سياسية ممثلة لليهود في العالم ، وكمنسق للنشاطات والمؤسسات الاقتصادية اليهودية . وبعد خضوع فلسطين للانتداب البريطاني خولت حكومة الانتداب مهمة الاشراف على المؤسسات والمشاريع الاقتصادية اليهودية في فلسطين للوكالة اليهودية التي كانت تمثل السلطة السياسية المعترف بها للطائفة اليهودية في فلسطين واخذت الوكالة انذاك تتصرف وكأنها حكومة داخل حكومة(٢) وتولت مهمة التخطيط للاجهزة والمؤسسات الاقتصادية لاستقطاب المهاجرين ورؤوس الاموال من الخارج . والاشراف على العمليات الاقتصادية في الداخل وتوجهها لخدمة الاهداف الصهيونية(٣) وقد اتجهت الاستراتيجية الاقتصادية خلال هذه الفترة نحو الزراعة وعملت على انشاء المستوطنات الزراعية في المناطق الاستراتيجية . وقد خضعت الاستراتيجية الاقتصادية مع بداية هذه الفترة للاعتبارات الايديولوجية والسياسية ، فتبنت هذه الاستراتيجية سياسة العمل العبري التي تتطلب الاعتماد على الايدي العاملة اليهودية لتحويل اليهودي الوسيط الى مزارع محارب مرتبط بالارض(٤) . وبالمقابل تحريم استخدام الايدي العاملة العربية في النشاطات الاقتصادية الاسرائيلية ، كما صيغت مجموعة من الاجراءات القانونية لتأكيد الطابع الايديولوجي للاستراتيجية الاقتصادية منها ضمان سيطرة الصندوق القومي اليهودي المعرف باسم « كارن كايمت » على عملية الاستيطان وتحريم بيع او استثمار اراضي الكيبوتزات والموشاف(٥) . وبعد نشوء الكيان الاسرائيلي سنة ١٩٤٨ تولت الحكومة

الاسرائيلية مهمة الاشراف على النشاطات الاقتصادية وتوجيهها لخدمة الاهداف الاستراتيجية والعسكرية . وتم التوجه نحو النشاطات الصناعية المدنية والعسكرية على السواء.وقد ساهم تدفق رؤوس الاموال الامريكية ، والغربية ، خاصة التعويضات الالمانية ، في دعم هذا الاتجاه وضمان سيطرة الحكومة الاسرائيلية على القوى الاقتصادية بالداخل .

ويلاحظ المتتبع لطبيعة الاقتصاد الاسرائيلي في مراحله المختلفة بان هذا الاقتصاد كان باستمرار اقتصاداً مصطنعا بالرغم من ادعاءات القيادة الاسرائيلية بذاتية جهودها في تحقيق الهدف الصهيوني واستقلالية الاقتصاد الاسرائيلي . فقد ظل هذا الاقتصاد في جميع مراحله مفتقدا للمقومات الاساسية لأي اقتصاد حقيقي فهو اقتصاد موجه لخدمة اهداف سياسية وعسكرية في المقام الأول(٦) . كما يسهم فيه العمل والمال الاجنبي بالنصيب الاكبر سواء من قبل الرأسمالية اليهودية ام من قبل الدول الاجنبية خاصة الولايات المتحدة الامريكية(٧) . مما ادى الى تبعية الاقتصاد الاسرائيلي الكاملة لهذه الجهات التي تتولى عملية تزويده بالموارد المالية اللازمة لاستمرار دوران عجلته ، والتخطيط لجعل هذا الاقتصاد رأس حربة للاقتصاد الامبريالي في المنطقة .

مفهوم القوى الاقتصادية :

درس الباحثون لنظريات القيادة التمايز بين فئتين داخل كل مجتمع : فئة حاكمة ، وفئة محكومة ، ورأى البعض بأن هذا التمايز أخذ أبعاداً تفوق كونها علاقة بين حكام ومحكومين - أي علاقة سياسية - بل تتعداها لتكون علاقة تفاعل بين قوى اجتماعية واقتصادية وصراع مصالح القوى داخل المجتمع .

وفي ظل هذه النظرة تعرف القوة « انها عبارة عن علاقة وتفاعل»، وان مالك القوة هو الشخص الذي يملك القدرة على التأثير في سلوك الاخرين لتحقيق اهداف معينة(٨) ، وتحقيق هذه الاهداف لا بد وان يرتبط بالعلاقة مع الجماعات والقوى الاخرى في المجتمع وموقفها من صاحب القوة .

وقد حاول كثير من الكتاب الربط بين فكرة القوة والطبقات الاجتماعية والاقتصادية من خلال دراستهم لتوزيع القوة داخل المجتمع ومدى ارتباط القوة الاقتصادية والسلطة بالطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، والاسس التي تتوزع بموجبها القوة بين هذه الطبقات(٩) ، ولكن نظرية القوة في الفكر الماركسي اهتمت بتوضيح مدى وتأثير مستوى الصراع بين الطبقات على توزيع القوة ولم تحدد فكرة القوة لتنحصر في مستويات الاطار الهيكلي للسلطة وانما القوة امتدت لتشمل كافة مستويات الصراع الاجتماعي.وترتبط قوة السلطة في نظر الماركسية بقوة وتصميم الطبقة الاقتصادية المسيطرة على وسائل الانتاج في المجتمع(١٠).

وبغض النظر عن الجدل والمناقشات النظرية حول طبيعة القوة الاقتصادية وعلاقاتها فان هذه الدراسة للقوى الاقتصادية في اسرائيل ستتركز حول قدرة هذه القوى على التأثير في الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرارات بالاعتماد على مصادر قوة اقتصادية او من خلال دعم قوى وجماعات اقتصادية مؤثرة .

القوى الاقتصادية في اسرائيل :-

ان تقسيم الطبقات في المجتمع الاسرائيلي لا يظهر بصورة جلية(١١) الى درجة يصعب معها الربط بين القوى الاقتصادية والطبقات في هذا المجتمع* ، ولذلك سيكون من المناسب في بداية هذه الدراسة للقوى الاقتصادية الاهتمام بعملية التمييز بين النخبة السياسية والقوى الاقتصادية داخل المجتمع الاسرائيلي ، لأن فهم العملية السياسية داخل هذا المجتمع وصنع القرارات فيه لا يمكن تفسيرها دون تحديد واضح لكل من القوى السياسية والاقتصادية والايديولوجية في المجتمع ومتابعة العلاقة والترابط بينهما *

ومن خلال متابعتنا للقوى الحاكمة في اسرائيل نجد بان المجتمع قد شهد في بدايته نوعا من التنافس بين القيادات السياسية والعسكرية من جهة والقوى الاقتصادية لفترة معينة،وانحسم هذا التنافس بانتصار القيادة السياسية العسكرية وهيمنتها على سير الامور داخل المجتمع . اذ استطاعت هذه القيادة بقيمها الايديولوجية وقدراتها التنظيمية ان تثبت قدرتها على تحقيق الاهداف الصهيونية وان تظهر بمظهر القيادة الجماهيرية وكمثل اعلى للاجيال اليهودية ، واعتراف بها « كقيادة قومية » تسعى لتحقيق الاهداف العامة(١٢).وقد كان وايزمن وبن غوريون على رأس هذه القيادة ، وفي المراحل اللاحقة خاصة في الفترة التي اعقبت حرب ٥٦ شهدت القيادة الاسرائيلية اتجاها للتفاعل بين القيادات السياسية والاقتصادية بعد استيعابها ، ونتج عن ذلك ظهور جيل جديد من القيادات السياسية الاقتصادية مثل اشكول وبنحاس سابير واسحق بن اهرون وغيرهم ، الذين حاولوا مد نوع من الجسور مع القوى الاقتصادية في الداخل والخارج ، ونجحوا في بناء قاعدة اقتصادية تكنولوجية متقدمة .

وقد تطورت علاقة القوى السياسية العسكرية مع الاقتصادية الى نوع من التحالف الذي ظهر بشكل واضح عقب حرب ١٩٦٧ ، اذ بدأت تتكشف للعيان علاقة الترابط بين قيادات القطاع الخاص

---

* يحاول معظم الزعماء والكتاب الاسرائيليون انكار وجود طبقات في المجتمع الاسرائيلي او اي صراع طبقي بداخله ، ويصرون على ان المجتمع الاسرائيلي مجتمع متجانس متكاتف ، وان اليهود من جميع طبقاتهم متمسكون باهدافهم الجماعية ، ويعبر بن غوريون عن هذا الموقف بقوله « ان اسرائيل الرأسمالية هي مجتمع العاملين الذين يكدحون بايديهم دون استغلال او طبقية » نقلا عن جالينا نكتينا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦

ولكن بالرغم من هذا الادعاء فان الواقع يظهر لنا وجود انقسام طبقي داخل المجتمع الاسرائيلي وان هذا الانقسام قد تبلور عبر مراحل تطور هذا المجتمع وارتبط بالخلفية العرقية للفئات المكونة لهذا المجتمع بحيث تشكل فئة الاشكنازيم من غرب اوروبا قيمة الطبقة الاقتصادية العليا وتمثل فئة الاشكنازيم من شرق اوروبا الطبقة المتوسطة بينما تشكل فئتا السفرديم والعرب الطبقة الدنيا ، وقد اضطرت القيادات الجديدة داخل المجتمع الاسرائيلي للاعتراف بوجود الهوة الاقتصادية والاجتماعية السحيقة داخل المجتمع وحاولوا تبريرها وارجاعها الى ظروف خارجة عن نطاق المجتمع الاسرائيلي . انظر في ذلك :-

A) Eisenstadt and Others, Integration and Development in Israel, Israel University Press, Jerusalem, 1970, p 141

(ب) عبد الحفيظ محارب ، ظاهرة الفهود السود في اسرائيل اسبابها واصولها ، شؤون فلسطينية عدد ٤ ، ايلول سبتمبر ١٩٧١ ص ١٤٢-١٥٨

* سيرد تفصيل لهذه العلاقة بين القوى المختلفة في المجتمع الاسرائيلي فيما بعد .

والطبقة الاقتصادية العليا في المجتمع وبين القيادات السياسية والحزبية والعسكرية من جهة اخرى[١٣] وتعاظمت هذه العلاقة بصورة غير عادية بين العسكريين الذين يهدفون لبناء ترسانة اسلحة ضخمة والرأسمالية الصناعية التي بدأت تمارس دورها في الاقتصاد الاسرائيلي . وادى ذلك بالتالي الى تسرب الطبقة الرأسمالية الى صفوف القيادة السياسية من خلال كبار ضباط الجيش ، وفي نفس الوقت بدأ دخول ضباط الجيش المتقاعدين ميدان الاستثمار الرأسمالي وشغلهم وظائف ادارية اقتصادية[١٤].

كما مارست القوى الرأسمالية العالمية المرتبطة بالمنظمات الصهيونية دورا متزايدا في التأثير على السياسة الخارجية الاسرائيلية خلال هذه الفترة[١٥].

وتزايد هذا التأثير بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ نتيجة حاجة القيادة السياسية الاسرائيلية لمساعداتهم ودعمهم المالي حيث بدأت الجماعات الرأسمالية اليهودية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاوروبية في ممارسة ضغط على القيادة السياسية في اسرائيل لاجبارها على اتخاذ مواقف تتواءم وتطلعاتها بالتعاون مع بعض القوى الاقتصادية الداخلية في وصول القيادات اليمينية برئاسة مناحم بيغن الى الحكم ، وقد حاول مناحم بيغن بعد وصوله للحكم التخفيف من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وفتحت سياسة حكومة الليكود الاقتصادية المجال واسعا لتشجع القطاع الخاص والاستثمارات الرأسمالية الداخلية والخارجية على السواء [١٦].

وفي هذه الدراسة للقوى الاقتصادية في اسرائيل سوف نميز بين ثلاثة انواع من هذه القوى[١٧] :-

١ ـ القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي والعام.
٢ ـ الهستدروت والذي يمثل اكبر المؤسسات التعاونية في المجال الاقتصادي والعمالي.
٣ ـ القوى الرأسمالية في القطاع الخاص في الداخل والخارج.

(١) القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي والعام:

تظهر هذه القوى من خلال نشاط الحكومة الاقتصادي والذي يتمثل في مجموعه من الوزارات ذات الصبغة الاقتصادية مثل المالية والزراعة والتجارة والصناعة والتنمية والاسكان كما ترتبط بهذه الوزارات مجموعة من المؤسسات والهيئات والشركات ذات النشاط الاقتصادي، هذا بالاضافة الى مجموعة الدوائر والمؤسسات الاقتصادية التابعة لرئاسة الوزارة مثل المكتب المركزي للاحصاء[١٨]، ويساعد هذه الوزارات ويشرف على عملها في الجانب الآخر اللجنة الاقتصادية داخل الكنيست والتي تتمثل فيها احزاب المعارضة الرئيسية.

ونظراً لطبيعة الوزارة الاسرائيلية كوزارة ائتلافية مكونة من عدة احزاب غير منسجمة فان مركز الثقل الاقتصادي داخل هذه الوزارة يبقى مرتبطا بقيادة الحزب الحاكم والذي يسيطر على رئاسة الوزارة والوزارات الهامة داخل الكيان الاسرائيلي، ويسعى لتعيين انصاره في المراكز الادارية العليا[١٩]، كما يلاحظ بان قيادة هذا الحزب كانت تسعى باستمرار للاحتفاظ بوزارة المالية باعتبارها المشرفة على عمل موازنة الحكومة وتمويل المشاريع الاقتصادية والاشراف على مختلف الشركات العامة

والحكومية وقد ظهر دور مميز لوزارة المالية منذ تولى ليفي اشكول لهذه الوزارة في عهد بن غوريون واستطاع من خلال قدراته العملية ونجاحه في عمله ان يقف في وجهه قيادة بن غوريون المهيمنة[٢٠].

وتولى بنحاس سابير هذه الوزارة من بعده وعمل على خلق مركز قوي لنفسه داخل الوزارة الاسرائيلية بفضل قدراته الفنية والمهنية ومن خلال قدرته على تكتيل القوى من حوله واقامة شبكة علاقات متشعبة مع جميع القوى الاقتصادية في الداخل والخارج بحيث اصبح يطلق عليه «المدير العام للدولة» وقد اهله مركزه هذا للوقوف امام النخبة العسكرية المسيطرة على صنع القرارات في اسرائيل منفردة[٢١].

وقد اعقبه في هذا المنصب يهوشع رابينوفش الذي استفاد من علاقاته الوثيقة مع قيادة حزب العمل وحاول توسيع قوته من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي والحزبي حتى اطلق عليه مؤخرا لقب «متوج الملوك»[٢٢] .

وحين تولى الليكود الحكم في اسرائيل سنة ٧٧ شغل هذا المنصب سمحا ارليخ وهو من القيادات الحزبية المشهورة، اذ كان يرأس حزب الاحرار وهو ذو ميول رأسمالية وقد استطاع اقامة جسور من العلاقات مع اصحاب الصناعات الرئيسية في اسرائيل وكذلك عمل على تشجيع استثمارات القطاع الخاص الاجنبي والداخلي[٢٣] وحاول بذلك التصدي لهيمنة حزب العمل على الجهاز الحكومي والهستدروتي داخل الكيان الاسرائيلي وتبعه يجئال هورفيتش ويورام اريدور اللذين عجزا عن محاربة مشاكل الدولة الاقتصادية ، كما جابه نفس الوضع من بعدهما ايغال اوغارد الذي كشفت سياساته الاقتصادية عن مدى التخبط الذي تعاني منه سياسة الليكود الاقتصادي واثبتت عجزه عن اتخاذ مواقف مستقلة عن سياسة الليكود اليمينية.

والى جانب عمل الوزارات المختلفة هناك انماط اخرى من الهيئات العامة التي تشرف عليها الحكومة نذكر منها[٢٤] :-

١ ـ المؤسسات الحكومية ذات الصبغة الاقتصادية والتي ترتبط مباشرة بميزانية الدولة مثل هيئة البريد والسكك الحديدية والجمارك.
٢ ـ هيئات القطاع العام المدعومة من الحكومة وهي مشروعات اقتصادية تمتلكها الدولة ولكن لها شخصية معنوية وتديرها مؤسسات عامة مستقلة مثل بنك اسرائيل وهيئة الموانئ ومعهد التأمين القومي.
٣ ـ الشركات الخاصة التي تسيطر عليها الحكومة ويكون لها قانون خاص ولكن الحكومة تستطيع التحكم فيها من خلال شراء معظم اسهمها مثل شركات الملاحة البحرية وشركة العال للطيران. وبعض الشركات المشتركة مع جهات اجنبية.

وفي الختام نستطيع القول بان القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي والعام كانت باستمرار مرتبطة وخاضعة للجهاز الحكومي، وليس لها اهداف مستقلة عن السياسات الحكومية، وانحصر دورها في تنفيذ الاهداف الحكومية والدفاع عن السياسات التي تضعها الحكومة، وان وصول بعضها لمراكز القوة داخل الكيان الاسرائيلي اعتمد في المقام الاول على علاقة هذه القوى مع النخبة الحاكمة ومن ثم

على خبراتها وكفاءاتها الفنية العالية. مما جعل هذه القوى عاجزة عن ممارسة دور خاص ومميز على صعيد الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرارات السياسية الرئيسية. *

(٢) ـ الهستدروت: الاتحاد العام للعمال اليهود في اسرائيل:

تأسس الهستدروت في فلسطين سنة ١٩٢٠ ابان الانتداب البريطاني كحركة فدرالية للعمال اليهود في فلسطين، وذلك نتيجة الاتحاد بين مجموعة من الحركات العمالية اليهودية التي كانت منتشرة بين اليهود في شرق اوروبا. وقد كان الهدف من انشائه منذ البداية المساهمة في تحقيق الاهداف الصهيونية في استعمار فلسطين وذلك من خلال تشجيع الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين وايجاد وعاء تنظيمي للطبقة العاملة اليهودية هناك، وقد علق بن غوريون مشيرا الى أهمية الهستدروت في انشاء اسرائيل بقوله «بدون الهستدروت اشك في اننا كنا سنقيم دولة[٢٥]».

ويمثل الهستدروت احد عناصر التماسك الاجتماعي والاقتصادي في اسرائيل فهو يشمل في عضويته حوالي ٩٠٪ من مجموع العاملين في اسرائيل حتى سنة ١٩٧٣ اي حوالي ثلث السكان اليهود في فلسطين واذا ما اضيفت النساء والأطفال الذين يعولهم هؤلاء ارتفعت النسبة الى حوالي ٦٣٪ من المجتمع الاسرائيلي[٢٦]، ومن خلال هذه الارقام نستشف بان الهستدروت يمثل قطاعا عريضا من المجتمع الاسرائيلي ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الانتماء الى الهستدروت الى المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها للاعضاء[٢٧]. هذا بالاضافة الى تعدد وتنوع الفئات المسموح لها بالانضمام للهستدروت فعضويته لا تقتصر على العمال بل تمتد الى المهنيين وموظفي المؤسسات العامة وغيرهم وقد بقيت عضويته مقصورة في البداية على العمال اليهود حتى سنة ١٩٦٠ حيث سمح للعرب بالانضمام له وتغير اسمه حينئذ ليصبح الاتحاد العام للعمال في ارض اسرائيل، ولكن هذه التعديلات الدستورية لم تغير من جوهر الهستدروت كمؤسسة صهيونية استيطانية وبقيت اهدافه مرتبطة بالمشروع الصهيوني في فلسطين، حيث يلاحظ بان القيود القانونية التي استمرت بعد هذه التعديلات قد حالت دون ممارسة العرب لدور فعال داخل الهستدروت وساعد في ذلك ان معظم اعمال الهستدروت تتركز في المجال الزراعي ويقوم بتنفيذها الكيبوتزات والموشاف والتي ينص دستورها على انها منظمات يهودية، كما ان بقية المؤسسات والشركات الكبرى التابعة للهستدروت لم تغير من اهدافها الدستورية بما يسمح للعرب للدخول فيها

دور الهستدروت:

قام الهستدروت منذ انشائه بادوار رئيسية في تثبيت ركائز المجتمع الاسرائيلي الاقتصادية، واضطلع بمجموعة من المهام القومية التي تخرج عن كونه اتحاد عمال، مهمته الدفاع عن مصالح

* يعلق على هذا الوضع يغئال هورفيتش وزير المالية السابق الذي استقال من حكومة الليكود احتجاجا على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بقوله « ان الحكومة الاسرائيلية بتوقيعها على الاتفاقية قد وضعت حبلا حول عنقه وانه طوال فترة مفاوضات السلام لم يستشر هو او اي خبير او مستشار اقتصادي » كما يعترف يتسحاق موداي وزير الطاقة انذاك بان الحكومة لم تستشره اطلاقا حول موضوع تخلي اسرائيل عن ابار النفط في سيناء . انظر :-
The Zionist plan for the Middle East, Translated and Edited by Israel shahak, Association of Arab—American Gradutes Inc., Belmont, Massachusetts, 1982, p. 13

العمال ورعاية شؤونهم. وقد علق كاتز نلسون أحد مؤسسي الهستدروت على هذا الدور بقوله «بكل فخر كان الهدف الاساسي للهستدروت هو تنظيم احياء الشعب اليهودي»[٢٨]، كما يقوم الهستدروت بتقديم مجموعة من الخدمات في مجال التربية والتعليم والثقافة.

وفي المجال السياسي يؤدي الهستدروت مجموعة من المهام على الصعيد الداخلي والخارجي، فقد عمل الهستدروت في الداخل على تأمين التأييد لسياسات الحكومات العمالية والتأثير على الرأي العام لصالحها وشكل وسيلة اتصال بين القيادة السياسية والطبقات العامة، وعلى الصعيد الخارجي مارس الهستدروت دورا مهما في السياسة الخارجية من خلال اتصاله بالحركات العمالية في الخارج وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية خاصة في افريقيا واسيا[٢٩]، حيث يملك الهستدروت جهازا شبيها بوزارة الخارجية له اتصالاته الخاصة مع المنظمات الدولية ويتعاون هذا الجهاز مع وزارة الخارجية في مجال العلاقات الدولية[٣٠] وفي تأمين حصول اسرائيل على المساعدات المالية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المختلفة.

اما في المجال الاقتصادي فيتولى الهستدروت ادارة بعض القطاعات الاقتصادية الهامة في اسرائيل، فالهستدروت يمتلك حوالي ٧٦٪ من المنشآت الكبرى في اسرائيل، واهمها شركة سوليل بونيه للانشاءات ومجموعة كور الصناعية، كما يساهم بـ ٧٥٪ من الانتاج الزراعي، ٢١٪ من الانتاج الصناعي، ٤٠٪ من اعمال البناء، ٩٩٪ من المواصلات[٣١] ومن هذه المراجعة السريعة لملكية الهستدروت والمؤسسات التي يديرها والدور الضخم الذي يضطلع به يمكن القول بان الهستدروت يمثل اخطبوطاً اقتصادياً داخل الكيان الاسرائيلي يمتد بفروعه ومؤسساته الى معظم خلايا الجسد الاجتماعية، وان دوره اقرب الى دور الرأسمالي مالك وسائل الانتاج منه الى دور نقابات العمال، حيث كان الهستدروت يقف مؤيدا لاهداف وسياسات الحكومة المدعومة من الرأسمال الاجنبي على حساب مصالح العمال وحقوقهم.

قيادة الهستدروت:

تتمثل السلطة العليا داخل الهستدروت في اللجنة التنفيذية التي تتكون من مئة عضو ينتخبون من المجلس العام، وتكون الانتخابات بداخله على أساس القوائم الحزبية كما هو الحال في الكنيست[٣٢]، وتمثل اللجنة التنفيذية للهستدروت ما يشبه الحكومة الائتلافية بحيث تشترك فيها معظم الاحزاب السياسية الكبرى في اسرائيل[٣٣]. ويرأس هذه اللجنة احد افرادها ويسمى السكرتير العام للهستدروت وهو في الغالب ممثل حزب الاغلبية داخل هذه اللجنة، وقد حاول حزب المابام الذي حكم اسرائيل في السنوات الاولى لقيامها احتكار هذا المنصب، فقد ظل بن غوريون يشغل هذا المنصب بالاضافة الى رئاسته للحكومة الاسرائيلية لفترة طويلة، وحاول بن غوريون تسخير نشاطات الهستدروت لخدمة الاهداف الصهيونية وتقوية نفوذه داخل القيادة الاسرائيلية ولهذا اقتصر دور الهستدروت في هذه المرحلة على دعم وتأييد السياسات الحكومية والدفاع عنها، وبالمقابل فان الهستدروت فقد ثقله كمركز قوة مستقل وكانت معظم قراراته تتخذ خارج الهستدروت نفسه من قبل بن غوريون والقيادات الحزبية في مراكزها المختلفة.

ولكن بعد تخلي بن غوريون عن قيادة الهستدورت و الحكومة بدأت الانقسامات داخل الهستدروت تظهر الى السطح، وبدأت الاجنحة الحزبية الاخرى خاصة المابام ذو الميول اليسارية في

الظهور داخل الهستدروت، وزادت في نفس الوقت معارضة الاحزاب اليمينية ذات الميول الرأسمالية لسياسات الهستدروت مما اضعف من دوره في الحياة السياسية. وبقي الوضع كذلك الى ان تولى اسحق لافون رئاسة الهستدروت بعد خروجه من وزارة الدفاع اثر فضيحة لافون المشهورة، وحاول لافون تكتيل القوى من حوله لخلق مركز قوة مستقل في الهستدروت يستطيع من خلاله مجابهة نفوذ العسكريين الذي بدأ دورهم يتعاظم بعد حرب ١٩٥٦، وقد نجح لافون في هذه الفترة في كسب التأييد العمالي لسياسات الهستدروت وفي جعل الهستدروت قوة منافسة لقوة الحكومة[٣٤]، ولكن حين تولى اهرون بيكر زعامة الهستدروت من بعده من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ حاول التوفيق بين سياسات الحكومة والهستدروت وعمل على استخدام الهستدروت كوسيلة لدعم مواقف الزعامة السياسية. ومن بعده تولى اسحق بن اهرون زعامة الهستدروت ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ وحاول انتهاج سياسة مستقلة للهستدروت مستفيدا بذلك من علاقاته مع رئيسة الوزراء غولدا مائير ومن تأييد فئات الشباب واليهود الشرقيين الذين بدأوا ينضمون للهستدروت ومن تضامن الاجنحة الحزبية الاخرى داخل الهستدروت الراغبة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد على قيادته، ولكنه اصطدم اخيرا بالقيادة الحزبية للائتلاف الحاكم ممثلة في بنحاس سابير الذي كان يشرف على القيادة الاقتصادية الحكومية مما وقف حاجزا ضد استمرار نهج اهرون للاستقلال بسياسات الهستدروت، وبعده تولى يروحام ميشل قيادة الهستدروت سنة ١٩٧٤ ونتيجة لضعف خبرته وقلة نفوذه السياسي لم يستطع الانفصال عن سياسة الحكومة العمالية، وقد تزايد صراع الهستدروت مع الحكومة حين تولى الليكود الحكم سنة ١٩٧٧ اذ حاولت قيادة المعراخ استغلال الهستدروت للوقوف امام سياسات الليكود الاقتصادية. ويرأس الهستدروت الآن اسرائيل كيسار الذي يحاول جاهدا الحد من هيمنة الحكومة اليمينية والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها على الاقتصاد الاسرائيلي الذي بدأ يسير نحو الرأسمالية وتجاهل دور الهستدروت

وقد كشفت الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة عن استمرار هذا الاتجاه من خلال اصرار قيادة الليكود على الاحتفاظ بوزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية المشكلة عام ١٩٨٤ وذلك لضمان تنفيذ سياسات الليكود الاقتصادية واستبعاد دور الهستدروت. وقد صرح اسرائيل كيسار زعيم الهستدروت في رده على هذا الموقف بان تعامله «مع الحكومة الجديدة لن يختلف عن الحكومة السابقة وانه سيحاول مجابهة سياسة الحكومة تجاه العمال»[٣٥]

ومن خلال هذا العرض لتطور قيادات الهستدروت وتفاعلاتها مع القيادة السياسية نلاحظ بان دور الهستدروت قد ارتبط بشخصية المسؤولين عنه. فقد توحدت قيادة الهستدروت والدولة في شخص بن غوريون في المرحلة الاولى، وفي المراحل اللاحقة حاول زعماء الهستدروت تشكيل مركز قوة داخل الهستدروت يجابهون بها القيادة العسكرية والحزبية المهيمنة على الدولة الى ان عاد الهستدروت مؤخرا ليشكل الحصن الاخير للقيادة الحزبية العمالية في مواجهة حكومة تعارض سياسات الهستدروت وتحاول الحد من نفوذه.

(٣) ـ القوى الرأسمالية في الداخل والخارج.

تشكل رأسمالية الدولة الصفة المميزة للاقتصاد الاسرائيلي نتيجة الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة والمؤسسات العامة المرتبطة بها في مجال الاقتصاد وتخضع الملكية العامة في اسرائيل لخصوصية الوضع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، حيث تعكس تلك الملكية المفاهيم الصهيونية في

حق الشعب المختار باستملاك ارض الميعاد وفي جعل الملكية قومية لكل اليهود في العالم ولا يجوز التنازل عنها[٣٦]، وتنص القوانين الاسرائيلية على الملكية العامة للموارد الطبيعية في الكيان الاسرائيلي وبذلك وقفت هذه القوانين عائقا امام انتشار الملكية الفردية خاصة في المجال الزراعي الذي كان محور النشاط الاقتصادي في البداية. وتتضح الصورة بشكل اكبر اذا اخذنا بعين الاعتبار ان معظم الاملاك داخل الكيان الاسرائيلي تتركز في مجال الاراضي والمياه والمعادن والثروات الطبيعية والتي تحول القوانين الاسرائيلية دون استثمارها من قبل القطاع الخاص[٣٧].

واذا ما نظرنا لتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد الاسرائيلي والذي يمثل محور تركز القوى الرأسمالية في اسرائيل فان هذا القطاع بقي في البداية محروما من ممارسة دور فعال، واعتمدت القيادة الاسرائيلية على القطاع العام لأنه المؤهل للاهتمام بتوجيه الاقتصاد بما يخدم الاهداف الصهيونية في توفير مستلزمات استيعاب المهاجرين واقامة المرتكزات الاقتصادية اللازمة لترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها نتيجة اهتمامه بالارباح وتوسيع مؤسساته مما قد يتناقض مع هذه الاهداف[٣٨].

ولهذا خضع القطاع الخاص بالكامل لسياسات ومشاريع الدولة، وكانت معظم مشاريعه مقامة من قبل الدولة ثم منحت للقطاع الخاص بعد التأكد من تحقيقها للاهداف المرسومة، كما ان كثيرا من مشاريع القطاع الخاص تنفذ بالتعاون مع القطاع الحكومي. هذا بالاضافة الى ان معظم استثماراته كانت مرتبطة بقوى خارجية من حيث استجلاب رؤوس الاموال والعمال اللازمين لعملية الاستثمار، وترتبط هذه القوى الخارجية في الغالب بمنظمات ايديولوجية وصهيونية مما يجعلها خاضعة للاعتبارات الايديولوجية وتسير ضمن المخطط الصهيوني العام[٣٩] ويفقدها حرية التحرك المستقل داخل الاقتصاد الاسرائيلي، ولذلك ظل دور الجماعات الرأسمالية باستمرار محدودا وعاجزا عن مجابهة القيادة السياسية الايديولوجية التي تهيمن على المجتمع الاسرائيلي منذ تكوينه، ويزيد من هذا التراجع في دور القوى الرأسمالية في الحياة السياسية كون معظم القيادات الرأسمالية تعيش خارج فلسطين مما جعلها عاجزة عن معايشة الاوضاع السياسية المتغيرة في الداخل[٤٠]

ولكن الوضع بدأ يأخذ ابعادا مغايرة بعد حرب ١٩٦٧ حيث اكتملت البنية الهيكلية للاقتصاد الاسرائيلي ووصل هذا الاقتصاد خلال العشرين سنة الماضية الى مرحلة متقدمة من النضوج وتثبيت المرتكزات الاساسية للكيان الاسرائيلي، وحينئذ بدأ التفكير بتشجيع القطاع الخاص لكي يتكيف مع التحولات في البنية الاقتصادية لصالح القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والحاجة الى زيادة الاستثمارات الاجنبية وتوسيع ترابط الاقتصاد الاسرائيلي بالاقتصاد الامبريالي في ظل اهداف الصهيونية العالمية.

وقد أدت الآثار الناتجة عن حرب ٦٧ وما جلبته الحرب من منافع اقتصادية الى توسع النشاط الاقتصادي في مجال الصناعات العسكرية والبناء[٤١] مستفيدة بذلك من الايدي العاملة العربية الرخيصة ومن المدخرات والممتلكات والثروات في المناطق المحتلة[٤٢].

وقد رافق ذلك زيادة في قوة الرأسمالية المحلية وتأثير الرأسمالية الاجنبية وقد لجأت هذه القوى للضغط على الجهاز الحكومي الاقتصادي لتخليص الاقتصاد الاسرائيلي من سيطرة البيروقراطية الحكومية من اجل فتح المجال لمزيد من الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الاسرائيلي خاصة في مجال

الصناعات التصديرية التي تساعد في مد الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة وفي قطاع الخدمات التي تعاظم نشاطه خلال هذه المرحلة وقد تجاوبت الحكومة الاسرائيلية مع هذا الوضع وعملت على عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات الاقتصادية اهمها مؤتمر المليونيرات الذي عقد سنة ١٩٦٨ لتشجيع الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاسرائيلي(٤٣) وقد مثلت هذه المرحلة التي اعقبت الحرب فترة نشاط اقتصادي بارز سواء للقطاعين العام والخاص.

لكن الاقتصاد الاسرائيلي عاد للانكماش مرة اخرى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ نتيجة تكاليف الحرب الباهظة وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، هذا بالاضافة الى تردي وضع اسرائيل الدولي خاصة بعد قطع معظم الدول الافريقية لعلاقاتها مع اسرائيل مما ادى لاحجام الاستثمارات الاجنبية عن المساهمة بدورها في هذا الاقتصاد وادى بالتالي الى تخفيض ميزانيات التنمية ومساهمة الدولة في مشروعات البنية الاساسية وقد اعقب فترة الانكماش هذه وصول الليكود للحكم معتمدا سياسة اقتصادية رأسمالية تنادي بالاقتصاد الحر وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال واسعا لمساهمات الرأسمال الفردي والقطاع الخاص في عملية التنمية(٤٤) والتركيز على الصناعات التصديرية، وتحويل العمالة الفائضة في القطاع العام والهستدروت للعمل في القطاع الخاص محاولة بذلك التخلص من سيطرة حزب العمل على القطاع العام ومؤسساته وللحد من نفوذ الهستدروت الذي بقي تحت سيطرة حزب العمل(٤٥) وبذلك وجد القطاع الخاص فرصته للاسهام في الحياة الاقتصادية الاسرائيلية وتعزز دور القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية في الحياة السياسية في اسرائيل من خلال تناغم مخططاتهما مع سياسات الحكومة اليمينية ودورها في خدمة الاحتكارات العالمية والصهيونية. وقد تعاظم هذا الاتجاه بعد بروز بوادر للحل السياسي في منطقة الشرق الاوسط عقب اتفاقيات كامب ديفيد، وبدأ مخططوا الاستراتيجية يطالبون بالتحول عن مركزية الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد مفتوح وحر يسهل عليه عملية التغلغل في المنطقة العربية للسيطرة عليها بعيدا عن التعقيدات السياسية الحكومية، حيث يمكن ان يتمتع القطاع الخاص بمرونة اكبر للتعامل في الوسط العربي ويخفف حساسية التعامل مع الاقتصاد الحكومي.

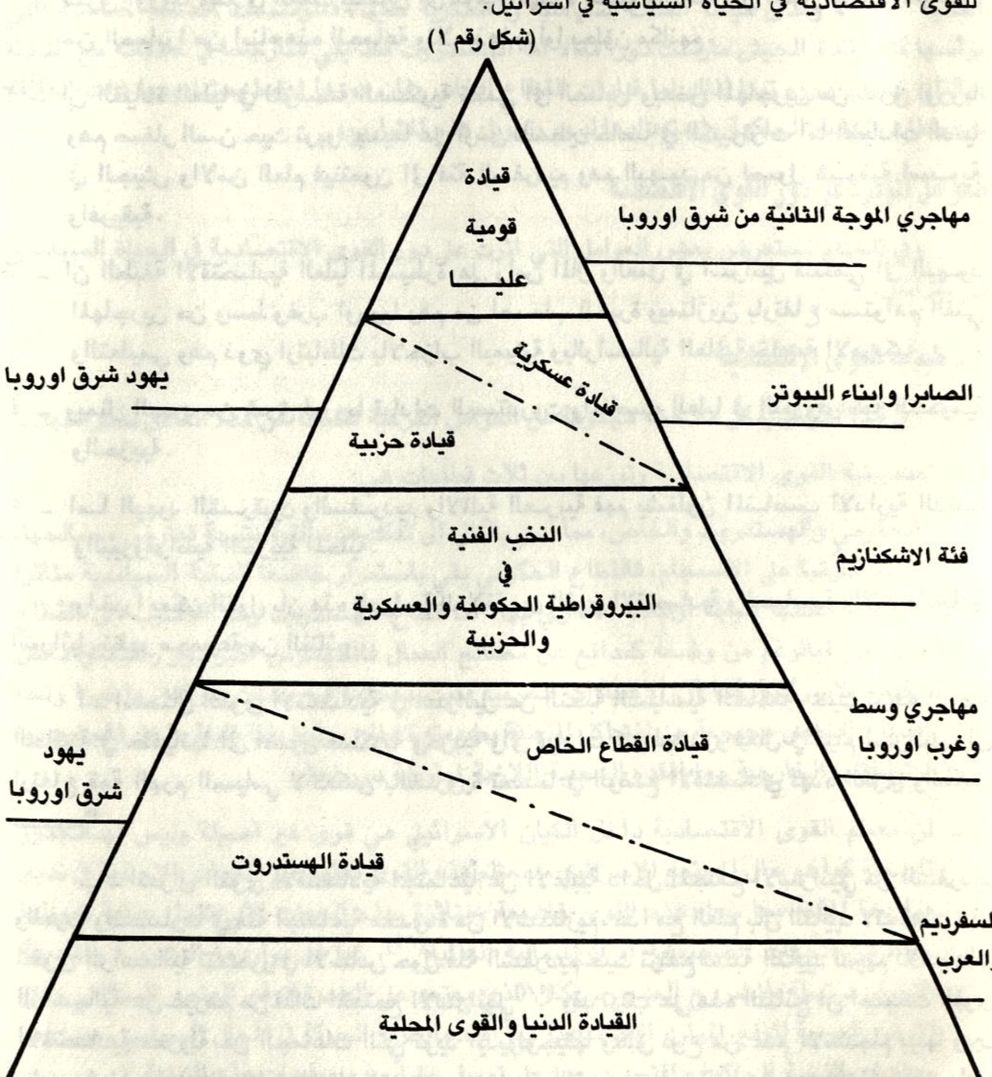
وما دعوات بيغن للمستثمرين ورجال الاعمال اليهود للمساهمة في المشروعات الاقتصادية الاسرائيلية والمصرية الا مؤشرا على طبيعة التخطيط الاسرائيلي للتغلغل الاقتصادي في المنطقة العربية ولاضعاف المقاطعة العربية المفروضة على اسرائيل، وقد جاء الغزو الاسرائيلي الى لبنان ١٩٨٢ ليفضح المخططات الاسرائيلية في هذا المجال اذ عمل القطاع الخاص في اسرائيل على استغلال هذه الازمة للدخول الى السوق اللبنانية كما تزايدت طموحات القطاع الخاص لتحويل اسرائيل الى مركز للاستثمارات المالية في المنطقة بعد ضعف مركز بيروت المالي(٤٦).

تقييم دور القوى الاقتصادية :

من خلال الاستعراض السابق لعلاقات وتفاعلات القوى الاقتصادية مع بقية القوى والمؤسسات داخل المجتمع الاسرائيلي نلاحظ دور هذه القوى كان باستمرار محدوداً وبقيت القوى الاقتصادية لا تتمتع بالفعالية والقدرة على التأثير الذي يتناسب مع حجمها وكثرة عدد افرادها وضخامة المؤسسات التي تديرها. وحين نريد استقراء وتحليل اسباب هذا التراجع والقصور في دور القوى الاقتصادية(٤٧) لا بد ان ناخذ بالحسبان الترابط بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأن هذا الترابط

يكشف لنا طبيعة التفاعل بين هذه القوى ويفسر لنا كثيرا من القيود التي تقف عائقا امام دور فعال للقوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل.

(شكل رقم ١)



ويبين لنا الشكل رقم (١) مدى الارتباط بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يتضح لنا من هذا الشكل*

* لمزيد من المعلومات عن مشاركة الفئات الاجتماعية والاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل انظر : -

١ - حاييم جانجي وآخرون ، الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي ترجمة ابراهيم منصور ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٧ ص ٣٦ـ٣٨

(٢) Peres, Yochanan, Ethnic Relations in Israel, in palestine studies, vol. v 111, no 3 spring 79 pp. 113-115

(٣) Matras, J, Social change in Israel, Aldine publishing co., chicago 1965, p. 123

١ ـ ان قمة السلطة السياسية ما تزال محصورة في ايدي الاشكنازيم خاصة المهاجرين الاوائل من شرق اوروبا وهم في الغالب ينتمون الى موجة الهجرة الثانية والثالثة وان بعض مواليد فلسطين من الصابرا من ابناء هذه الجماعة وتلاميذها بدأوا يحلون مكانهم.

٢ ـ ان القيادة العليا في المؤسسة العسكرية تنتمي الى الصابرا وبعض المهاجرين من شرق اوروبا وهم صغار السن حيث تربوا جميعا على أرض فلسطين خاصة في الكيبوتزات اما القيادات الدنيا في الجيش والأمن العام فينتمون الى فئة السفرديم وهم اليهود من اصول شرقية اسيوية وافريقية.

٣ ـ ان الطبقة الاقتصادية العليا المسيطرة على رأس المال والعمل في اسرائيل فتنتمي الى اليهود المهاجرين من وسط وغرب اوروبا وهم من اصحاب الخبرة ويمتازون بارتفاع مستواهم الفني والتعليمي وهم ذوي ارتباطات بالاحزاب اليمينية وبالرأسمالية العالمية خاصة الامريكية.

٤ ـ ويمثل اليهود من شرق اوروبا قيادات الهستدروت والمناصب العليا في البيروقراطية الحكومية والحزبية.

٥ ـ اما اليهود الشرقيين والسفرديم والاقلية العربية فهم يشغلون المناصب الادارية الدنيا والبيروقراطية الحزبية المحلية.

واخيرا يمكن القول بان هذه الدراسة للعلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اسرائيل تظهر مجموعة من النتائج:

أ ـ انفصال القوى الاقتصادية في اسرائيل عن النخبة السياسية الحاكمة، حيث ترجع النخبة الحاكمة في خلفياتها الى اصول عسكرية وحزبية والى قيادات كان لها دور فعال في قيام اسرائيل وان ارتفاع قمة الهرم السياسي لا تعكس بالضرورة تحسنا في الوضع الاقتصادي لهذه القوى والعكس صحيح*

ب ـ انعزال القوى الاقتصادية اجتماعياً عن الاغلبية داخل المجتمع الاسرائيلي من السفرديم والعرب وانحسارها في فئة اجتماعية محدودة من الاشكنازيم، هذا مع العلم بأن التأييد لاتجاهات هذه القوى الرأسمالية تتمحور في الاساس حول فئة السفرديم حيث ترتفع نسبة التأييد لديهم للاتجاهات الرأسمالية عن غيرهم من فئات المجتمع الاسرائيلي(٤٨) وقد ترتب على هذه النتائج ان اصبحت القوى الاقتصادية معزولة عن الجماعات التي تؤيد ايديولوجيتها وخلق نوع من عدم الانسجام بينها وبين مؤيديها خاصة في ظل نظرة التعالي التي تشعر بها هذه القوى اتجاه فئة السفرديم المتخلفة اقتصادياً وحضارياً وعدم المبالاة السياسية التي تتصف بها جماعات السفرديم.

(*) من الدراسات الجديرة بالاطلاع في هذا المجال الدراسة التي اعدها ايزنستادت عن العلاقة بين الدخل والثقافة والمهنية داخل المجتمع الاسرائيلي ، حيث تكشف تلك الدراسة كيف ان القيادة السياسية مثلت طبقة منعزلة عن القوى الاقتصادية في المجتمع ، وان ارتفاع مستوى الدخل في المجتمع ودخول طبقة اقتصادية عليا لم يكن بمؤهل كاف لدخول النخبة الحاكمة المغلقة انظر :ـ

Eisenstadt, op. Cit. p. 213

(1) Antonovsky, Aron, Israel political and Social Attitudes in Amont, No. 6, 1963, p. 9

جـ ـ ان نجاح القوى الاقتصادية في تأديتها لدور فعال داخل المجتمع يرتبط بمدى علاقاتها مع النخبة الحاكمة ومدى هيمنة الفئات السياسية والعسكرية عليها، فالمؤسسات العامة خاصة التي يرأسها كبار قادة الجيش مارست دوراً فعالا اما الهستدروت فقد بقي متأرجحا في علاقاته مع النخبة وبالتالي تذبذب دوره تبعا لذلك اما قيادات القطاع الخاص فان دورها ارتبط بمشاريعها ذات العلاقة بمخططات النخبة الحاكمة واستعدادها لدعم وتمويل هذه المشاريع.

العوامل المؤثرة على دور القوى الاقتصادية

وفي الختام نستعرض بعض العوامل التي اثرت على دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل.

١ ـ طبيعة القوى الاقتصادية

وفي هذا المجال يمكن ملاحظة مجموعة من العوامل الفرعية المنبثقة عن هذا العامل نذكر منها: ـ

أ ـ تعدد بنية القوى الاقتصادية وتوزعها بين ثلاث قطاعات هي:

الحكومي والهستدروت والخاص، مما ادى بالتالي الى تفكك هذه القوة نتيجة تعارض مصالحها، وعدم قدرتها على الانسجام. فالقطاع الحكومي بقي باستمرار خاضعا للنخبة السياسية متأثرا بقيمها وخططها نتيجة ارتباطه الاداري بها، اما قطاع الهستدروت وهو الاقرب الى القطاع التعاوني فبالرغم من وضعه كمدافع عن مصالح العمال فانه يمارس اكبر دور رأسمالي داخل الكيان الاسرائيلي كما أن الاعتبارات الحزبية بقيت متحكمة فيه وشلت حركته، واخيرا واجه القطاع الخاص مجموعة من المشاكل المتعلقة بطبيعته كقطاع مرتبط بفئة قليلة داخل المجتمع لها ارتباطاتها الخارجية مما افقده الشعبية اللازمة لممارسة دور فعال.

ب ـ ان معظم القوى الاقتصادية داخل الكيان الاسرائيلي هي قوى غير اصيلة وليس لها جذور تاريخية كما هو حال المجتمع الاسرائيلي. فمعظم هذه القوى تعتمد على المصادر الاجنبية في تدبير مواردها المالية مما جعل هذه القوى خاضعة ومتأثرة بهذه الجهات التي تتولى عملية تمويلها سواء من الجهات الصهيونية او الرأسمالية العالمية(٤٩)، كما ان مواردها البشرية والمادية الاخرى مرتبطة بالمشروع الصهيوني ككل الذي يعتمد على الهجرة لتوفير العنصر السكاني وعلى الارض العربية لتوفير الموارد الاقتصادية مما افقدها حرية الحركة في المجال السياسي بعيدا عن سياسات النخبة الحاكمة واقتصر دورها على تمويل مشاريع وسياسات هذه النخبة.

٢ ـ سيطرة القيم الايديولوجية والسياسية : على البنيان الاجتماعي والاقتصادي الاسرائيلي ، فكل نشاط في هذا المجتمع خطط لخدمة الايديولوجية الصهيونية ، بحيث شكلت الايديولوجية الصهيونية القيمة العليا المسيطرة على داخل هذا المجتمع(٥٠)، واصبح الانتماء لهذه الايديولوجية الاساس الاسمى لكل انتماء بداخله(٥١) وبما ان الايديولوجية الصهيونية شاملة لكافة مظاهر الحياة فقد انضوت تحت لوائها كافة الاتجاهات السياسية والاقتصادية وشكلت هذه الايديولوجية الاساس الفكري والسلوكي لكافة افراد المجتمع سواء على المستوى القيادي ام الجماهيري ، واصبحت هذه الايديولوجية المعيار الذي تقاس به تصرفات القوى داخل المجتمع الاسرائيلي . وقد ساعدت المعونات

المالية التي تقدمها المنظمات الصهيونية العالمية في ضمان استمرار سيطرة القيم الصهيونية على النخبة الحاكمة والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي . وقد ادت سيطرة القيم الايديولوجية والسياسية الى مجموعة من النتائج التي اثرت بدورها على دور القوى الاقتصادية نذكر منها :-

أ - تعزيز دور الاحزاب السياسية الصهيونية التي بدأت تستقطب افراد المجتمع من كافة الاتجاهات لخدمة اهدافها ومخططاتها وتأكيد طابعها الايديولوجي على كافة افراد المجتمع مما جعل درجة طابعها الايديولوجي على كافة افراد المجتمع مما جعل درجة التسيس داخل هذا المجتمع تفوق اي مجتمع آخروتتضح هذه الصورة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير من الاحزاب الصهيونية الموجودة على الساحة السياسية وقد ساعدت هذه النسبة المرتفعة من الانتماء السياسي داخل المجتمع في اضعاف دور القوى الاقتصادية باعتبارها ممثلة لمصالح انية بعيدة عن المصلحة الصهيونية العليا وجعل هذه القوى الاقتصادية مجرد قوى ملحقة بالاحزاب السياسية تدافع عنها وتعمل على تمويلها لخدمة اهدافهما المشتركة[٥٢].

ب - اعطاء دور بارز للقيادات الصهيونية التاريخية والتي ارتبطت بتاريخ حافل من العمل في المنظمات الصهيونية في فلسطين وخارجها باعتبار ان هذه القيادة هي الحريصة على تنفيذ المنطلقات الصهيونية وضمان التماسك والوحدة بين افراد المجتمع المتباين في خلفياته العرقية والحضارية وقد ساعد هذا العامل في الحد من نفوذ القيادات الاقتصادية خاصة تلك القيادات التي ظهرت في فترات لاحقة بعد قيام اسرائيل والتي يشك في اخلاصها للاهداف الصهيونية الاصيلة . نتيجة غيابها عن ممارسة دور فعال في ارساء اسس المجتمع الاسرائيلي وفي الصراع من اجل قيامه .

ج - سيطرة القوى الدينية على الحياة الثقافية والتعليمية في المجتمع الاسرائيلي وقدرتها على تجنيد وتوجيه القوى والاحزاب من كافة الاتجاهات لخدمة مصالحها من خلال شغلها لوزارة الثقافة والاعلام في الحكومة الاسرائيلية منذ تكوينها حتى اليوم مما ساهم في خلق جيل صهيوني متعصب يعمل على خدمة الاهداف الصهيونية العامة ويعمل على تغليب هذه الاهداف على اي مصالح اقتصادية او اجتماعية اخرى . وما ظهور حركة غوش امونيم والحركات الصهيونية المتطرفة الاخرى الا تعبيراً عن هذا الاتجاه .

د - اخضاع جميع السياسات والنشاطات الاقتصادية للاعتبارات الايديولوجية فمثلا يلاحظ بانه بالرغم من الازمات الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي كانت القيادات الاسرائيلية تعمل على تحسين المستوى المعيشي للفرد الاسرائيلي لاعتبارات ايديولوجية تستدعي الاستمرار في تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين لتجميع اليهود في ارض الميعاد والحد من الهجرة المعاكسة ، كما ان اصرار هذه القيادة على تأمين وسائل العيش الرغيد لهم واقامتها المستوطنات في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ لاسكانهم رغم الاعباء الاقتصادية المرتبة على ذلك تخضع في المقام الاول للاعتبارات السياسية والايديولوجية .

٣ - **حالة اسرائيل الامنية** وما تفرضه من هيمنة الاعتبارات العسكرية على حياة المجتمع الاسرائيلي نتيجة الشعور الدائم بخطر الابادة من جانب العرب[٥٣]. وقد أدى هذا الوضع الى ارتباط الاهداف

الاقتصادية بالاهداف العسكرية[٥٤] واصبح الاقتصاد الاسرائيلي في خدمة الاستراتيجية العسكرية بدءاً من استقدام المهاجرين وتحديد نوعيتهم الى عملية زرع المستوطنات الزراعية في المناطق الاستراتيجية ، والاصرار على بناء ترسانة عسكرية ضخمة ، وقد ادى هذا الوضع الى اتحاد المصالح الاقتصادية مع العسكرية لتحقيق اهدافها المشتركة في التوسع الخارجي ومحاولة فرض السلام الاسرائيلي على المنطقة العربية بالعنف .

ونتيجة لذلك كله صعدت المؤسسة العسكرية لتشكل الركن الاساسي في حركة المجتمع الاسرائيلي في جميع نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبرزت النخبة العسكرية كرمز للعزة والقوة الاسرائيلية ولتصبح احدى القنوات الرئيسية للتجنيد السياسي للنخبة الحاكمة ولكافة القوى الاساسية داخل المجتمع الاسرائيلي ، وقد استطاعت هذه النخبة العسكرية كسب قادة الحركة النقابية واستيعاب القوى الاقتصادية الاخرى لخدمة مصالحها وقد ساعدت مجموعة من العوامل على بلورة دور المؤسسة العسكرية داخل المجتمع الاسرائيلي على حساب القوى الاخرى خاصة القوى الاقتصادية نذكر منها :-

١ - اعتماد الجيش الاسرائيلي على نظام الاحتياط بحيث يشكل الجمهور الاسرائيلي كله جيشاً مسلحاً تكون فيه جميع القوى البشرية تحت سيطرة المؤسسة العسكرية واللجوء الى تقصير فترة التعبئة العامة الى اقصى درجة ممكنة لاتاحة الفرصة لافراد الاحتياط للمساهمة في النشاطات العامة الاخرى . مع ما يحملونه من روح عسكرية توسعية[٥٥] .

٢ - نظام التسريح المبكر في الجيش الاسرائيلي خاصة في الرتب العليا مما ادى الى تسرب اعداد كبيرة من هؤلاء الضباط الى الانشطة الاقتصادية المختلفة وسعيهم لربط نشاطات المؤسسات الاقتصادية التي يديرونها بنشاط المؤسسة العسكرية ولخدمة اهدافها[٥٦].

٣ - تجنيد القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعية وصناعية ومواصلات وغيرها لخدمة اقتصاد الحرب الاسرائيلي وضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على ادارة وتعبئة هذه القطاعات وتوفير الحماية اللازمة لها لضمان استمرارية نشاطاتها لخدمة الاهداف العسكرية في حالات السلم والحرب على السواء.

٤ - لجوء المؤسسة العسكرية الى الاهتمام بعنصر الشباب والاشراف على تدريبه من خلال اشراف المؤسسة العسكرية على مجموعة من التنظيمات الشبابية العسكرية مثل الجدناع والنحال[٥٧] والقيام بمجموعة من البرامج الثقافية والتعليمية. وترى المؤسسة العسكرية بان مهمتها خلق مجتمع يؤمن بالمفاهيم الصهيونية الدينية والتوسعية ، مجتمع عسكري صهيوني متحفز للحرب بصورة دائمة ، كما انها تساهم ايضا من خلال ذلك في تحقيق التجانس والانسجام داخل المجتمع الاسرائيلي . وقد ساهم دور المؤسسة العسكرية في اعداد النشأ والتربية القومية في تحقيق نوع من الولاء من الاجيال المتعاقبة في هذا المجتمع للمؤسسة العسكرية يتفوق على اية انتماءات او مصالح اخرى.

المصـــادر :

(١) لمزيـد من التفاصيل عن المساعدات التي قـدمها روتشيلد وغيـره لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين انظر

A) Ben Gurion, David, Rebirlh and Desting of Israel, Philosophical library, New York, 1964, pp. 55-57

B) Laquer, W. A Short History of Zionism London, 1972. pp 77-78

(٢) محمد صقر ، دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ١٩٧٥ ص ٨

(٣) انظر بخصوص دور الوكالة اليهودية في المجال الاقتصادي كلا من:

أ - محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت ، ١٩٨٢ ص ٣٩١_٤٧٣

B) The Esco Foundation For Palestine, A Study of Jewish Arab and British policies, Reprinted by Reprint co, New York vol. 2, pp. 1082- 1084

(٤) عبد الحفيظ محارب ، سياسة العمل العبري بين الامس واليوم، في شؤون فلسطينية عدد ٢٤ آب تموز ١٩٧٣ ص ١٤٣

(٥) قسم الدراسات ، السياسية السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني ،منشورات فلسطين المحتلة ،بيروت ١٩٨١ ص ٥

(٦) بسام ابو غزالة ، التخطيط في اسرائيل ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٧ ص ١١٤_١١٦

(٧) انظر تطور مساهمات الرأسمال الاجنبي في الاقتصاد الاسرائيلي في:

أ ـ جالينا نكتينا ، دولة اسرائيل ، دار الهلال . بدون تاريخ ص ٢٧٨ وما بعدها

ب ـ توماس ، ستوفر ، المساعدات الامريكية لاسرائيل(الرباط الحيوي) مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨٣

(٨) Lasswell, Harold and Kaplan, Abraham, Power and Society Yale University press, New Haven, 1950, p. 75

(٩) من اشهر هذه الدراسات دراسة : ـ

Mills, C. wright, The power Elite, Oxford University press, New York, 1958

(١٠) Poulantzas, Nicos, Political power ans Social Classes, Humanities press, London, 1975, p. 326

(١١) Eisenstadt, S. N. Israel Society, Weiden feld and Nicolson, London, 1967, p. 213

(١٢) Shaham, David, Acrisis of Leadership, in New out look, May 1974, vol. 17. no. 4, p. 29

(١٣) Peretz, Don, Israel: Utopia in corporstion, in the Middle East Journal, Vol. 33, No. 1. 1979, p. 67

(١٤) للحصول على مزيد من المعلومات عن الوظائف الاقتصادية التي شغلها ضباط الجيش الاسرائيلي بعد تسريحهم من الخدمة انظر :ـ

Perlmutter, Amos, Military and politics in Israel, Frank case and co. ltd. London, 1970, p. 76

(١٥) Arian, Alan, Ideological change in Israel, the free press, Cleve land, 1968. p. 67

(١٦) سمير جبور ، مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معـاهدة الصلح المنفـردة ، مؤسسـة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٦_٣٤

(١٧) انظر لمزيـد من التفاصيل بخصوص التمييز بين هذه الانواع من القـوى الاقتصاديـة في السيد عليـوة ، اداة المشروعات العامة في الاقتصاد الاسرائيلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ١٤٩_١٥١ كما يمكن متابعة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات في الاقتصاد الاسرائيلي في فـؤاد مرسي الاقتصـاد السياسي لاسرائيل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٩٧

(١٨) السيد عليوة ، نفس المرجع ص ١٤١

(١٩) Medding, Peter, Mapai in Israel, cambridge university press, cambridge, 1972, p. 143

وانظر ايضا : ـ Fein leonard, politics in Israel, Little Brown, Boston, 967, p. 249

(٢٠) Pritte, Terence, Levi Eshkol, The Man and the Nation, pitman publishing corporation, New York, 1969, pp. 172- 173

(٢١) بن فورات ، مراكز القوى في اسرائيل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٥٤_٦٤

(٢٢) Elizur, Yoval, Who Rules Israel, Harper and Raw publishers, New York 1973, p 92- 93

(٢٣) عازي السعدي ، التكتل ، بحث غير منشور ، عن دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٧٩ ، ص ٩

(٢٤) Gilon, Norms for publis Administration, State comptrollers office, Jerusalem, 1969 pp. 285-287

(٢٥) Ben Gurion Looks Back In Talks with Moshe pearlman, Simon and Schuster, New York, 1956, p. 51

(٢٦) قارن تطور تمثيل الهستدروت للمجتمع الاسرائيلي في :ـ

أ ـ عماد شقور ، اوضاع الهستدروت ومواقفها ، في قضايا اسرائيلية عدد (٣). ١٠ شباط ١٩٧٥ ص ١٠٥_١٠٦

ب ـ الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٣ ص ٥٠

(٢٧) مجلة صامد الاقتصادي ، القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل ، عـدد ٤٨ ، اذار نيسان ١٩٨٤ ص ٥٩_٦٠

(٢٨) Pritte, Terence, op cit, pp. 75- 76

(٢٩) انظر في ذلك كلا من :

A) Preuss, Walter, The Lobor Movement in Israel, Jerusalem, 1965, pp. 231- 233

ب ـ عبد الملك عودة ، النشاط الاسرائيلي في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٨

(٣٠) Brecher, Michael, The Foreign Policy System of Israel, Yale University press, New Haven, 1972, p. 429.

(٣١) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات الهستدروت الاقتصادية انظر : ـ

أ ـ صامد الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ص ٦١

B) Israel Government Year Book, 1967/1968 Jerusalem, p. 388

(٣٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن تنظيم الهستدروت ليلى القاضي ، الهستدروت ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٩٦٧ ص ١٧_٢٠

(٣٣) عن تطور نتائج انتخابات الكتل الحزبية داخل الهستدروت انظر : الكتاب السنوي ١٩٨١ ، دار الجليل ، عمان ١٩٨٢ ص ١٥٢ كما يمكن متابعة اسماء رؤساء الهستدروت في نفس المرجع ص ١٥٧

(٣٤) Menuhim, Moshe, The Decadence of Judasim In Our Time, Exposition press, New York, 1965, p. 201

(٣٥) جريدة الشرق الاوسط ، لندن بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٤

(٣٦) ابراهيم ابولغد ، تهويد فلسطين ، ترجمة اسعد رزوق ، مركز الابحاث بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٤٤

(٣٧) Heth, The Legal Framework of Economic Activity in Israel, New York, 1967, p. 116

(٣٨) مكتب العمل العربي ، العمال العرب في الارض المحتلة ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، بغداد ، بدون تاريخ ص ٩٤

(٣٩) فؤاد مرسي ، مرجع سبق ذكره ص ٩٦ ، ١٠٩_١١١

(٤٠) انظر لمزيد من التفاصيل عن طبيعة القوى الراسمالية اليهودية خارج فلسطين في :ـ

سهيل عامر ، كبار رجال الاعمال الصهاينة في العالم ، في مجلة صامد الاقتصادي ، نيسان ١٩٨٠ .

(٤١) ابراهيم متولي نوار ، مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢ـ ٤٣

(٤٢) تيسير النابلسي ، الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، مركز الابحاث بيروت ١٩٨١ ص ١٣٧ـ ١٧٤

(٤٣) Kanovsky, The Economic Impact of six day war, New York prager, New York, 1970, pp. 88- 92

(٤٤) عن سياسة الليكود الاقتصادية وتفاعلاتها انظر :ـ

أ ـ امل الشاذلي ، الليكود والتسوية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٤ـ ١٢٣

ب ـ الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، مرجع سبق ذكره ص ٥٠٩ وما بعدها

(٤٥) The Zionist plan for the Middle East, op. Cit, p. 11

(٤٦) سمير جبور ، مرجع سبق ذكره ص ١٢٧ـ ١٢٨

(٤٧) يمكن ملاحظة قصور دور القوى الاقتصادية في صنع القرارات السياسية الهامة داخل المجتمع الاسرائيلي خاصة على صعيد السياسة الخارجية حيث استبعدت القوى الاقتصادية من المساهمة في صنع القرارات الهامة انظر جماعات اتخاذ القرار في :ـ

Brecher, Michael, Decisions in Israel Foreign policy, oxford University press, London 1974

(٤٨) Antonovsky, Aron, Israel political and Social Attitudes in Amont, No. 6, 1963, p. 9

(٤٩) فؤاد مرسي ، مرجع سبق ذكره ص ٦٦ـ ٦٧

(٥٠) انظر مدى الايمان بالصهيونية لدى افراد المجتمع الاسرائيلي في :ـ Antonovsky, op. cit, p. 11 حيث وجد ان نسبة المعارضين للايديولوجية الصهيونية في المجتمع الاسرائيلي لا تتجاوز ٤٪ فقط من افراد المجتمع.

(٥١) Avnery, Uri, Israel without zionism, The Macmillan co, New Yourk, 1968, p. 167

(٥٢) انظر لمزيد من التفاصيل عن دور القوى الراسمالية في تمويل الاحزاب الاسرائيلية في كل من :ـ

أ ـ ملحق العدد ٢٢ من نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٤ ، الاقتصاد الاسرائيلي في مواجهة الازمات والفضائح ٧٥٤ـ ٧٧٠

ب ـ ابو مازن ، المال والسلطة في اسرائيل في مجلة فلسطين الثورة عدد ٥٢٠ بتاريخ ١١/٨/١٩٨٤

(٥٣) يعلق بن غوريون على هذا الوضع بقوله « ان مسألة الامن يجب ان تبقى النقطة المركزية للسياسة نتيجة الخطر الدائم الذي يهدد الوجود الاسرائيلي»

Ben Gurion, Israel. Years of challenge, Hot Rienehant and Winston, New York, 1963, p . 69

(٥٣) يرى يغئال آلون احد مخططي الاستراتيجية الاسرائيلية بان الوضع الاقتصادي الجيد وتوفير مستوى معيشة مرتفع ضرورة ملحة لتوفير القوة العسكرية اللازمة لتوفير الامن الاسرائيلي انظر يغئال الون ، ستار من الرمال ، ترجمة المخابرات المصرية ، القاهرة بدون تاريخ ص ٢٩٣

(٥٥) مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، العسكرية الصهيونية القاهرة ١٩٧٤ ص ٨١ ، ٨٩

(٥٦) اسعد رزوق ، الدور الاكسترا عسكري للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل في شؤون فلسطينية عدد ١١ ، تموز ١٩٧٢ ، ص ٦٧

(٥٧) انظر في ذلك مازن البندك ، اسرائيل مجتمع عسكري ، مطابع دار الكفاح بيروت ١٩٧١ ص ٤٤ ـ ٦٦.

منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل

(١) وجهة نظر فلسطينية

د. رمزي خوري

الكيان الصهيوني في فلسطين كيان صغير، والمنطقي ان لا يسعى وراء اقامة منطقة حرة مع اقتصاد قوي وكبير ذو قدرة كبيرة على المنافسة والاغراق كالاقتصاد الامريكي، وعليه فان البحث الحالي يحاول ان يتناول ابعاد اتفاقية المنطقة التجارية الحرة باعتبارها احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني، بهدف فرض هذا الكيان ودمجه في المنطقة العربية.

مرتكزات البحث :

١ ـ اتفاقية المنطقة التجارية الحرة احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي.
٢ ـ المنطقة التجارية الحرة ـ مفهومها ـ اهميتها ـ اهدافها.
٣ ـ المزايا المباشرة لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة بالنسبة لاقتصاد الكيان الصهيوني.
٤ ـ المزايا المباشرة لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة بالنسبة للاقتصاد الامريكي.
٥ ـ مخاطر اتفاقية المنطقة التجارية الحرة على الاقتصاد العربي.
٦ ـ خلاصـــة.

أولاً : اتفاقية المنطقة التجارية الحرة احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني :

رغم أن اتفاقية المنطقة التجارية الحرة تأتي في فترة يعيش فيها اقتصاد الكيان الصهيوني أزمة خانقة تضعه على حافة الانهيار، الا ان أهمية الاتفاقية لا تنحصر في محاولة انقاذ هذا الاقتصاد، ذلك ان الأزمة الاقتصادية ملازمة للكيان الصهيوني منذ اقامته، نابعة من طبيعته ومهماته، باقية ببقائه لكن اهمية الاتفاقية تنبع من كونها احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي بين قائدة الامبريالية العالمية / الولايات المتحدة الامريكية / وبين الكيان الصهيوني / قاعدة الحركة الصهيونية العالمية ونواة المشروع الصهيوني في المنطقة العربية.

فالكيان الصهيوني بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، يقوم في موقع استراتيجي هام كهمزة وصل بين قارات ثلاث وهو يقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي ويشكل من خلال الصبغة الدينية اليهودية التي يضفيها على القاعدة الصهيونية، مركزا لاذكاء ازدواجية الولاء ليهود الدول الاشتراكية، والحيلولة دون اندماجهم في اوطانهم والقيام بدورهم ضمن مجتمعاتهم، والعمل على تحويلهم الى قوى اختياطية حليفة للامبريالية والصهيونية داخل النظام الاشتراكي.

وهو بالاضافة الى ذلك يقع على مقربة من منابع النفط الذي يشكل الوقود الأساسي للصناعات الغربية. وفي قلب منطقة لا يزال سكانها يكبر حجمهم يشكلون مصدراً لليد العاملة الرخيصة، وبقوتهم الشرائية سوقاً هامة لتصريف المنتجات الغربية، وينتمون الى أمة واحدة تملك كل مقومات الاستقلال والتطور والتقدم ولها تاريخ مجيد.

وبالتالي فان الكيان الصهيوني القائم في قلب الوطن العربي، وبحكم طبيعته الاستيطانية العنصرية، يشكل بالنسبة للامبريالية العالمية الحليف الأكثر قدرة على حراسة مصالحها، وقد تعزز دوره هذا بعد الانتصار العظيم للشعب الفيتنامي البطل وبعد اسقاط شاه ايران فغدى الحليف المستقر الوحيد والأكثر مصداقية في الشرق الأوسط.

كما يشكل الكيان الصهيوني بحكم طبيعته العدوانية اهم مختبر لقياس فعالية وتطور الآلة الحربية للنظام الامبريالي، وضمانة لاستمرار سوق الاسلحة التي تنتجها شركات تسيطر على القرار السياسي في العديد من الدول الصناعية.

وبالمقابل ، فالولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للصهيونية العالمية تشكل باعتبارها قائدة الامبريالية العالمية، الحليف الأهم من أجل انجاز مهام المرحلة الجديدة من المشروع الصهيوني، مرحلة دمج الكيان الصهيوني ، في المنطقة، بعد ان تم انجاز المرحلة الاولى ـ اقامة وتثبيت الكيان ـ بالتحالف مع الاستعمار الكولونيالي البريطاني ومن ثم الامبريالية الامريكية وبالتواطؤ مع الحركة النازية من جهة والرجعية العميلة من جهة اخرى، وتشكل المرحلة الجديدة نقلة نوعية في الاستراتيجية الامبريالية والصهيونية تتميز بالمزج بين اسلوب الارهاب والعدوان المسلح ضد الأمة العربية، واستخدام كل أشكال الضغط والتآمر السياسي والاقتصادي بما في ذلك التلويح بسلاح التجويع بهدف فرض الكيان ودمجه في المنطقة. وهكذا جاء اتفاق التعاون الاستراتيجي انعكاسا لتوافق وتقاطع المصالح والاهداف بين الولايات المتحدة الامريكية والحركة الصهيونية ممثلة بالكيان الصهيوني في فلسطين وتعبيرا عن تطور درجة التنسيق بين استراتيجيتها الى درجة التوحيد وصياغة استراتيجية مشتركة، من أجل انجاز مهام المرحلة الجديدة.

لقد حدد اتفاق التعاون اهم معالم تلك الاستراتيجية والتي يمكن ايجازها وفق ما اوردته الصحافة بالتالي:ـ

١ ـ قيام مناورات مشتركة بين مختلف الاسلحة العاملة في الجيش الامريكي وجيش الكيان الصهيوني الجوية والبرية والبحرية على اختلاف انواعها.

٢ ـ اقامة مجلس عسكري ـ سياسي للتنسيق وتحديد المصالح المشتركة لكلا الطرفين، يتولى الاشراف على تقييم الموقف في المنطقة، وتحديد أماكن الخطر الذي يتهدد مصالح الطرفين، واعلان حالة

التأهب والطوارىء في احدى بلدي الاتفاق طبقاً لاتفاق مشترك يتم التوصل اليه بالتنسيق مع قياداتهم.

٣ ـ فتح الأسواق الامريكية امام المنتجات الصهيونية وخاصة الحربية والسماح للصناعة الحربية في الكيان الصهيوني ببيع منتجاتها العسكرية للدول التي لها مصالح مشتركة مع كلا الطرفين، وهذا ينطبق على الاسلحة التي تركب داخل الكيان الصهيوني وتحتوي على قطع ومعدات من انتاج امريكي.

٤ ـ المشاركة في رسم استراتيجية التصدي للسوفيات في المنطقة والوقوف ضد تهديدات الاتحاد السوفييتي او أية قوى يوجهها الاتحاد السوفييتي او له تأثير عليها[١].

٥ ـ تقدم الولايات المتحدة الامريكية للكيان الصهيوني مساعدات اقتصادية وعسكرية لكي تستطيع اقامة وتطوير القواعد العسكرية البحرية والجوية والبرية، ووضعها بمستوى يمكنه من استقبال القوات الامريكية وتموينها وصيانة معداتها وتقديم الخدمات الطبية لها. اضافة الى تهيئته للقيام بمهام والتزامات ومتطلبات المرحلة الجديدة.

٦ ـ بناء مستودعات طوارىء لتخزين الأدوية والمعدات الطبية والعسكرية في الكيان الصهيوني لاستخدامها عند الضرورة.

٧ ـ التعاون في مجالي التجسس والاستخبارات.

٨ ـ فتح الموانىء أمام القوات والأساطيل الامريكية والتأكيد على ضرورة التدخل الامريكي المباشر في حالة اندلاع أي توترات عسكرية للحفاظ على المصالح الحيوية لكلا الطرفين.

ورغم أن ما نشر أو كتب عن اتفاقية التعاون الاستراتيجي حتى الآن يفتقد الى المعلومات والبيانات التفصيلية المعمقة الا اننا نكتفي بوصف الارهابي الصهيوني «شارون» الذي قال عن الاتفاقية «تاريخية وتضع العلاقات الاسرائيلية الامريكية في مستوى جديد».

ولن نتناول الاتفاق بالتحليل لانه ليس موضوع بحثنا، فهدفنا من وراء هذا العرض الموجز تحديد الاطار الذي تشكل اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني احد فصوله.

ثانياً : اتفاقية المنطقة التجارية الحرة ـ مفهومها ـ اهميتها ـ اهدافها :

المفهوم التقليدي للتبادل التجاري الحر بين طرفين، هو الغاء كافة القيود التي تفرض على التجارة بينهما، بما في ذلك الرسوم الجمركية والحصص النسبية والترخيصات المقيدة، والأمثلة على ذلك متعددة كاتفاقية التبادل التجاري الحرّ بين الكيان الصهيوني والسوق الاوروبية المشتركة واتفاقيات التبادل التجاري الحر بين بعض دول امريكا اللاتينية في بداية تأسيس مجموعة الأندين، لكن اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني اكثر من اتفاق للتبادل التجاري الحرّ وان لم ترق الى مستوى الاتحاد الاقتصادي، فهذه الاتفاقية تمثل شكلا اكثر تطوراً، يتعدى تحرير التجارة الى التكامل الانتاجي والتكامل التكنولوجي، كما انها تختلف عن اتفاقيات التكامل التي عرفها التاريخ الاقتصادي كالسوق الاوروبية المشتركة ومجلس التعاضد / الكوميكون /

ويمكن القول انها تشكل تجربة فريدة بحكم الطابع الفريد لأحد طرفي الاتفاق / الكيان الصهيوني / ولا بد من الاشارة هنا الى بعض خصوصيات هذا الاتفاق : -

١ - أنه كما سبق وأشرنا ليس اتفاقا اقتصاديا قائماً بذاته وانما جزء من اتفاق للتعاون الاستراتيجي وبالتالي فان اهدافه تتجاوز الجانب الاقتصادي الى الاهداف العامة للاتفاق الاطار.

٢ - انه اتفاق بين قائدة الامبريالية العالمية / الولايات المتحدة الامريكية / وقاعدة الصهيونية العالمية / الكيان الصهيوني المصطنع / الذي يشكل نواة للمشروع الصهيوني في المنطقة.

٣ - انه اتفاق بين طرفين غير متكافئين / الولايات المتحدة الامريكية التي يبلغ حجم ناتجها الاجمالي المحلي وفق تقديرات البنك الدولي اكثر من تريليون دولار ٣,٢٠٠٩,٦٠٠[٢] مليون دولار عام ١٩٨٢، والكيان الصهيوني الذي بلغ حجم ناتجه المحلي الاجمالي وفق تقديرات البنك الدولي ولنفس العام ٢٠,٤٩٠ مليون دولار[٣] أي بين طرفين يمثل الناتج المحلي الاجمالي لأحدهما ٠,٦٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي للطرف الآخر.

٤ - انه اتفاق بين طرف مدين بما يوازي ١٤٠٪ من ناتجه الاجمالي المحلي حيث تبلغ ديون الكيان الصهيوني حوالي ٢٨ بليون دولار[٤] تشكل اعلى معدل مدين بالنسبة للفرد الواحد بالعالم اجمع، ٧٠٪ من هذه الديون للطرف الآخر في الاتفاق،الولايات المتحدة الامريكية[٥].

٥ - انه اتفاق بين طرفين احدهما / الكيان الصهيوني/ لا يملك القدرة على البقاء لو التزم الطرف الآخر / الولايات المتحدة الامريكية / الحياد اتجاهه.

٦ - انه اتفاق بين طرفين يحظى احدهما / الكيان الصهيوني / بدعم سنوي من الطرف الآخر بلغ عام ١٩٨٣ - ١٠,٤٦٠[٦] مليون دولار أي ما يوازي ٥١٪ من ناتجه المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٣م.

٧ - انه يتم بين طرفين احدهما / الكيان الصهيوني / الذي يتحتم عليه احضار سكانه من جميع انحاء العالم واستيعابهم في فترة وجيزة وبناء قاعدة اقتصادية كاملة خلال جيل واحد، والحفاظ على طاقات تشغيل كاملة ومستوى معيشي مرتفع لاستجلاب المزيد من المهاجرين، وعلى اعلى معدل من التعبئة والاستنفار والاتفاق العسكري لاستكمال تنفيذ المشروع الصهيوني في المنطقة العربية. وبين الولايات المتحدة الامريكية / الطرف الثاني / التي تقف على رأس الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا.

الاطار الحالي للتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني :

من المفيد القاء نظرة على واقع المبادلات التجارية ومكوناتها بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني، فهي تتم وفقا لنظام المعاملة التفضلية GSP وبموجب هذا النظام فان ٩٠٪ من سلع الكيان الصهيوني المصدرة الى الولايات المتحدة الامريكية[٧] تتمتع بالاعفاءات الجمركية ولكنها مقيدة بشروط اخرى كعدم السماح باستيراد اكثر من ٢٥٪ - ٥٠٪ من بلد واحد.

ومن الواضح ان هذه الشروط ضعيفة التأثير على الكيان الصهيوني ان لم نقل معدومة. ذلك ان اجمالي صادرات الكيان الصهيوني للعالم ومن كافة السلع لم تتجاوز عام ١٩٨٢ - ١,٩٪..[٨] من

اجمالي واردات الولايات المتحدة الامريكية لنفس الفترة. كما ان هذا الامر ينطبق بشكل متفاوت على مفردات صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة الامريكية. وتشمل الـ ١٠٪ المتبقية بصورة اساسية الاسلحة وبعض المنتجات الكيماوية والاليكترونية، ومن المهم في هذا المجال تتبع السياسة الاقتصادية والتركيب الهيكلي للاقتصاد الصهيوني، حيث يلاحظ ان السياسة الاقتصادية ارتكزت في المرحلة الاولى/ مرحلة اقامة الكيان وتثبيته/ على انتاج ما أمكن من احتياجاته وتلبية بقيتها عبر علاقاته مع الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية.

لكن السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني وخاصة منذ منتصف السبعينات، وللتكيف مع مهام المرحلة التالية من المشروع الصهيوني / الدمج في المنطقة/ بدأت بالتركيز على قطاع الصناعة الذي ارتفعت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٣٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٣٥٪ عام ١٩٨٢. بينما انخفض نصيب قطاع الزراعة من ١١٪ الى ٥٪[٩] خلال نفس الفترة. ويتركز الاهتمام في قطاع الصناعة على الصناعات المتطورة وخاصة العسكرية والالكترونية والكيماوية حيث ارتفعت صادرات الكيان الصهيوني من المنتجات الكيماوية بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٢ بنسبة ٥١,٥٪، ومن المعدات بنسبة ٢٦١٪ ومن الآلات والمعدات غير الاليكترونية بنسبة ٨٧٪ وللمعدات الاليكترونية بنسبة ٣٣٥٪ بينما انخفضت صادراتها من المواد الغذائية بنسبة ٤٣,٣٪ ومن النسيج بنسبة ٣٧٪ خلال نفس الفترة (١٩٧٠-١٩٨٢). بمعنى آخر فقد جرى اعادة هيكلة اقتصاد الكيان الصهيوني باعطاء دور اكبر للقطاع الصناعي وكذلك اعادة هيكلة القطاع الصناعي لحساب الصناعات المتطورة وخاصة الصناعة الاليكترونية وصناعة المعدات والآلات والصناعات الكيماوية، اي الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

وتبرز اهمية الابعاد الحقيقية لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة / التي تتخذ ظاهريا تحرير الـ ١٠٪ المتبقية من صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة الامريكية، من خلال مراجعة اجمالي واردات الولايات المتحدة الامريكية من مكونات تلك النسبة ، ونعني المنتجات الكيماوية والاليكترونية . فقد تعادلت [١٠] عام ١٩٨٢ مع صادرات الكيان الصهيوني من الاليكترونيات ولم تزد عن ٢٩٪[١١] من اجمالي صادرات الكيان الصهيوني من المنتجات الكيماوية.

ذلك يوضح بما لا يدع مجالا للشك، ان اتفاقية المنطقة التجارية الحرة المتزامنة مع اعادة هيكلة صناعة واقتصاد الكيان الصهيوني لا ولن تؤدي الى جعل الولايات المتحدة الامريكية سوقاًهاماً لتلك المنتجات، حيث ان وارداتها تعادل او تقل عن صادرات الكيان الصهيوني الحالية منها، وعليه فان الهدف الحقيقي للاتفاقية هو فتح اسواق امريكا خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية والتي تشكل الدول العربية جزءاً منها[١٢] او بتعبير أدق السوق الطبيعية لها حسب المفهوم الامريكي الصهيوني بحيث يكون التكامل الانتاجي والتكنولوجي الذي يهدف اليه الاتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني، وسيلة لفرض هذا الكيان اقتصاديا على العالم العربي من خلال سوق السلاح والتكنولوجيا، ولعل هذا يفسر ايضاً الهجمة التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية في منتصف السبعينات على المقاطعة الاقتصادية العربية واصدارها جملة من التشريعات المناهضة لها واتجاه المجموعة الاوروبية لاتخاذ موقف موحد مماثل.

ذلك ان تقويض المقاطعة الاقتصادية العربية وانهائها عبر مختلف الوسائل بما في ذلك اقامة المنطقة التجارية الحرة يشكل احد متطلبات انجاز المرحلة الجديدة للمشروع الصهيوني ـ فرضه اقتصاديا تمهيدا لدمجه في المنطقة.

ثالثا : المزايا المباشرة لاتفاقية المنطقة الحرة بالنسبة لاقتصاد الكيان الصهيوني :

كما أشرنا فان الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الكيان الصهيوني أزلية بسبب ارتباطها بطبيعة وخصوصية هذا الكيان، ودوره في المنطقة، الأمر الذي يحد من فعالية اي اجراء مهما كان بحيث لا يتجاوز دوره التخفيف من حدة الأزمة دون أن يتمكن من انهائها، وفي ضوء هذا الفهم يمكن تتبع المكاسب المباشرة التي ينتظر ان يجنيها الاقتصاد الصهيوني من اتفاقية المنطقة التجارية الحرة والتي يمكن ايجازها بالتالي : ـ

١ ـ الالتفاف على الحصار الاقتصادي الذي فرضته المقاطعة الاقتصادية العربية «ووضع حد لمعاملة اسرائيل كبلد منبوذ اقتصادياً»[١٣] وتسديد الضربة للمقاطعة العربية وشل فاعليتها كسلاح اقتصادي فعال والذي غدا بفعل الواقع العربي الراهن، السلاح الوحيد في الصراع العربي الرسمي مع الكيان الصهيوني.

٢ ـ تطوير الصناعة الحربية الصهيونية حيث تقوم الولايات المتحدة الامريكية بموجب الاتفاق بدعم ومساعدة الصناعة الحربية الصهيونية ونقل التكنولوجيا الحديثة اليها واقامة المشروعات المشتركة في مختلف الميادين وهذا بالضرورة يؤدي الى التقدم في المنتجات المدنية ايضاً[١٤].

٣ ـ خلق اطار اكثر استقرارا للصادرات وزيادة حجمها وانعكاس ذلك بالضرورة ايجابيا على ميزان المدفوعات بتضييق الهوة فيه، حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات للكيان الصهيوني عام ١٩٨٣ ـ٥ مليار دولار[١٥].

٤ ـ الحد من التضخم الذي سجل في الاعوام الماضية ارقاما قياسية في ارتفاع الأسعار، حيث وصل الى ١٩١٪ عام ١٩٨٣[١٦].

٥ ـ تمكين الكيان الصهيوني من تدمير ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني في الجزء المحتل منذ عام ١٩٦٧ / الضفة الغربية وقطاع غزة/ وذلك عبر اغراق اسواقهما بالسلع الامريكية الرخيصة والمنافسة المماثلة لتلك السلع المنتجة والتي استمرت في البقاء حتى الآن بفعل عدم تماثلها مع المنتجات الصهيونية، بهدف تقويض الاساس المادي للشخصية الوطنية الفلسطينية داخل الوطن المحتل وتهجير الجزء الأكبر من المواطنين الفلسطينيين والحاق من يتبقى منهم نهائيا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

٦ ـ تمكين الاقتصاد الصهيوني من الاستفادة من خبرات التسويق الامريكية وقدرات وامكانات الشركات المتعددة الجنسية المنتشرة في معظم انحاء العالم بحيث يتم الانتاج في الكيان الصهيوني والتسويق على يد الشريك الامريكي[١٧].

رابعاً : المزايا المباشرة لمنطقة التجارة الحرة بالنسبة للاقتصاد الامريكي :

من الهام بداية الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية لا ترمي على الاطلاق الى تحقيق منافع اقتصادية من اتفاقها مع الكيان الصهيوني حول اقامة منطقة التجارة الحرة، لخصوصية هذا الكيان وخصوصية دوره في الاستراتيجية الامريكية، ولحقيقة موضوعية وهي ان الولايات المتحدة الامريكية تتحمل بشكل اساسي تكلفة استمرار هذا الكيان، وقد اشرنا الى ان حجم الدعم الامريكي السنوي للكيان الصهيوني بلغ عام ١٩٨٣ ٥١٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذا الكيان وهو دعم يزداد باضطراد. وبالاضافة الى ذلك فان الكيان الصهيوني لا يشكل سوقاً مغرية للولايات المتحدة الامريكية ذلك أن اجمالي ناتجه المحلي عام ١٩٨٢ لا يشكل اكثر من ٩,٦٪[١٨] من مجموع الصادرات الامريكية واجمالي واردات الكيان الصهيوني عام ١٩٨٢ لم تتجاوز ٣,٧٪[١٩] من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الامريكية. الا ان ذلك لا يمنع من تحقيق الاقتصاد الامريكي بعض المنافع الاقتصادية المباشرة والتي يمكن ايجازها بالتالي : ـ

١ ـ زيادة الصادرات الامريكية للكيان الصهيوني على حساب صادرات دول أخرى وبشكل خاص صادرات السوق الاوروبية المشتركة حيث تشكل واردات الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة الامريكية ١٧,٠٦٪ فقط من اجمالي وارداتها عام ١٩٨٢[٢٠] ذلك أن ٥٠٪ من الصادرات الامريكية للكيان الصهيوني يخضع للضرائب، كما ان تعرفة الكيان الصهيوني أعلى بمرتين من التعرفة الامريكية، علاوة على ذلك فالكيان الصهيوني مرتبط باتفاقية تبادل تجاري حرّ مع السوق الاوروبية المشتركة يجري بموجبها تحرير التجارة تدريجيا بينهما لتصل الى التحرير الكامل عام ١٩٨٩، وهذا بالضرورة يعرض المنتجات الامريكية لمنافسة حساسة من قبل المنتجات الاوروبية في سوق الكيان الصهيوني / لو استمرت القيود الجمركية/ ولعل في تصريح رئيس اتحاد الغرف التجارية في الكيان الصهيوني توضيح لما يمكن ان يصبح عليه الوضع بعد اقرار اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية...

«في كثير من الحالات فان المنتجات الامريكية مثل معدات المكاتب أكثر تقدماً، لكننا نشتري منتجات اوروبية لأن الضرائب على المنتجات الامريكية تجعل وارداتنا الاوروبية ارخص، ان اتفاقية التجارة الحرة ستؤدي الى انتقال تدريجي نحو البضائع الامريكية»[٢١] والأمثلة كثيرة ومتعددة فالكيان الصهيوني يستورد على سبيل المثال معظم أو جلّ احتياجاته من السيارات من الخارج والضرائب على السيارات تتراوح بين ٢٠ـ٤٦٪ وهو يستورد ٥٠٪ من احتياجاته من المانيا الغربية و٢٠٪ من الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي فان اقامة المنطقة التجارية الحرة يؤدي بالضرورة الى تحول نحو الاستيراد من امريكا، ومثل هذا الأمر بالنسبة للخشب حيث ان مزودي الكيان الصهيوني الاساسيين فنلندا ويوغوسلافيا هم خارج السوق الاوروبية المشتركة ولن يتمتعوا بتعرفة منخفضة، وكذلك الحال بالنسبة للنسيج حيث يستورد الكيان الصهيوني ٥٠٪ من احتياجاته من دول السوق الاوروبية المشتركة بينما يستورد

١٥,٤٪ فقط من الولايات المتحدة الامريكية.

٢ - تمكين منتجات الاستثمارات الامريكية المقامة في الكيان الصهيوني من تخطي الحواجز والتغلغل في أسواق دول السوق الأوروبية المشتركة والافادة من اتفاقية التبادل التجاري الحرّ بين الكيان الصهيوني والسوق الاوروبية المشتركة.

٣ - تمكين الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق ارباح اضافية من خلال مبيعات منتجاتها المشتركة مع الكيان الصهيوني في اسواق المنطقة ورفع قدرتها التنافسية امام المنتجات الأخرى بفعل اختصار نفقات النقل الباهظة الثمن نسبيا بسبب بعد الولايات المتحدة الامريكية الجغرافي عن المنطقة.

خامساً : مخاطر اتفاق المنطقة التجارية الحرة على الاقتصاد العربي :

تتجاوز اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية باعتبارها احدى حلقات اتفاق التعاون الاستراتيجي - تتجاوز في خطورتها الاقتصاد العربي لتشمل الأمن العربي بل الوجود العربي بأسره، فبالاضافة للآثار الاقليمية المباشرة لدعم اقتصاد الكيان الصهيوني على اعتبار ان الدعم الاقتصادي والعسكري سوف يمكنه من تصعيد عدوانه على الأمة العربية واتاحة الفرص أمامه لمزيد من الاحتلال والتوسع والتقدم في تحقيق المشروع الصهيوني، فان لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة آثار مباشرة على غاية من الخطورة على الاقتصاد العربي يمكن ايجاز اهمها بالتالي : -

١ - ان التكامل الانتاجي بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني الذي يهدف الاتفاق لتحقيقه، سيعمل على نقل بعض فروع الانتاج الامريكي - الحربي والتقني الى الكيان الصهيوني وسيتيح امامه فرصاً واسعة للنفاذ العلني من خلال سوق السلاح والتكنولوجيا وفرض الكيان الصهيوني كواقع Defacto.

٢ - شل فاعلية سلاح المقاطعة الاقتصادية العربية فيما لو لم تواجه الدول العربية الموقف باستراتيجية شاملة وهو أمر مستبعد حسب معطيات الوضع الراهن.

٣ - صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والكيان الصهيوني بعد هدم اسوار المقاطعة على نمط العلاقة السائدة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية / علاقة الحاق وتبعية / ومن الهام الاشارة الى هشاشة الاقتصاديات العربية وضعف مناعتها وتخلفها، الأمر الذي يسهل مهمة الكيان الصهيوني المتحالف مع الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. ويجدر هنا الاشارة الى نجاح الكيان الصهيوني في تدمير الاقتصاد الفلسطيني في الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨ وفي تشويه الاقتصاد الفلسطيني والحاقه في فلك الاقتصاد الصهيوني في الجزء المحتل عام ١٩٦٧ وفي الآثار السلبية العميقة على اقتصاد الجنوب اللبناني وعموم الاقتصاد اللبناني.

خلاصـــة :

مما تقدم يتضح ان اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني لا يمكن النظر اليها كاتفاقية اقتصادية فقط، فمثل هذا التعامل تبسيط للأمور واخفاء

لحقيقة الأهداف والأبعاد والمخاطر، كما ان مواجهتها، لا يمكن ان تكون باتخاذ اجراءات وقائية مجزوءة، أو ببيانات تنديد جماعية، وانما بتبني استراتيجية شاملة تواجه الاتفاق الاطار / اتفاق التعاون الاستراتيجي / وتتصدى للمرحلة الجديدة الأهم والأخطر في المشروع الصهيوني / مرحلة دمج الكيان الصهيوني في المنطقة / استراتيجية أو حتى اتفاقية دفاع عن النفس وعن الوجود لكافة الدول العربية، تشمل كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

فالمشروع الصهيوني يستهدف الوجود العربي بأسره وان كان بأولويات مختلفة في البرمجة اثناء تحقيقه، والفكر الصهيوني حذف من قاموسه التصنيفات التي نتداولها: التطرف والاعتدال، فالوجود العربي بحد ذاته قمة التطرف، والمفاعل النووي في اي بلد عربي وان كان للأغراض السلمية، وحتى لو انشأته دول صديقة للكيان الصهيوني يشكل بالمنظار الصهيوني حالة اعتداء خطيرة تستوجب الرد، وملكية دولة عربية لطائرات الأواكس وان كان مصدرها الولايات المتحدة الامريكية / الطرف الثاني في اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني / يشكل تهديداً لأمن الكيان الصهيوني، واقامة مدرسة في اليمن الديمقراطي او مصنع في المغرب الأقصى يشكل خطراً على وجود هذا الكيان. واذا لم تكن دروس الجولان وجنوب لبنان وشروط اتفاقيات كامب ديفيد كافية لاقناعنا ان الاطماع الصهيونية لا تقف عند حدود فلسطين الجغرافية، فلعل مراجعة بنود اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي تأتي في فترة يؤكد فيها العرب انشغالهم عن فلسطين، ويثبت بعضهم مصداقيته عبر حرب تصفوية يشنها على الفلسطينيين باعتبارهم النقيض المباشر للكيان الصهيوني.

ولعل قراءة اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بمختلف ابعادها الاقتصادية والسياسية، تمكننا من اختصار فترة الانتظار التي تعيشها اقطارنا العربية للتيقن من حدوث الخطر .... فالخطر محسوس وان لم يتخذ في بعض البلدان صورة جندي او مستوطن صهيوني، فقد يتخذ صورة آلة او سلعة او احد مكوناتها، وقد يتخذ صورة براءة اختراع، لكن الهدف واحد: اخضاع المنطقة العربية والسيطرة عليها والحاقها من خلال فرض الكيان الصهيوني ودمجه فيها.

والمواجهة تقتضي فهم الاستراتيجية المعادية وصياغة استراتيجية بنفس القدر من الشمولية للدفاع عن النفس، كما ان الأولوية في بناء التحالفات وصياغة العلاقات تعطى لمن يقف فعلياً في مواجهة المشروع الصهيوني.

إشـــارات

(١) من الجدير بالذكر انه بالمفهوم الامبريالي والصهيوني فان جميع فصائل وقوى التحرر الوطني «يوجهها» الاتحاد السوفييتي وله تأثير عليها.

(٢ـ٣) The world bank - world Development Report 1984 P,223

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤ ص ٢٣٠.

(٥) جدعون بات ـ وزير الصناعة (٧٠) من الديون الخارجي ليست ديون تجارية وهي تخص الولايات المتحدة الامريكية واليهود فيها.

المصدر : منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا ـ الفوائد العائدة الى الطرفين. بيغي بيلر.

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٤ ص ٢٤٢.

(٧) البضائع المعفاة من الضرائب المتجهة من الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة تشكل ٩٠٪ من صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة و٠,٥٪ من اجمالي الواردات الامركية.

(٨) بلغت اجمالي واردات الولايات المتحدة الامريكية عام ٨٢ـ٢٥٤٨٨٤ مليون دولار بينما بلغت اجمالي صادرات الكيان الصهيوني في نفس العام ٥٠١٧ مليون دينار.

المصدر : - United Nations conference on trade and Development Handbook of International trade and development statis tics 1984P;2-3.

(٩) The world bank-world development Report 1984 P; 223 Handbook of International trade and development statistics 1984P; 109/unctad.

(١٠،١١) UNCTAD مصدر سابق ص ١٤٦.

(١٢) شكلت مستوردات الدول العربية من الولايات المتحدة ، عام ٨٢ـ١٢,٥٪ من اجمالي المستوردات العربية / ورقة عمل حول المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني مقدمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / الادارة العامة للشؤون الاقتصادية / الى الدورة ٣٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المنعقد في عمان ما بين ٢٧ـ٣٠/٨/ ٨٤م جدول رقم ٥. كما تشير دراسة مقدمة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الى ندوة العلاقات التجارية والاقتصادية العربية الامريكية ٢١ـ٢٣/ ٥/ ٨٤م بعنوان «التجارة العربية مع الولايات المتحدة الامريكية ـ واقعها ومستقبلها» الى ان معدل حجم التجارة العام المتوقع للدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية سيتراوح ما بين ٣٠ـ٤٠ مليار دولار سنوياً خلال النصف الثاني من الثمانينات.

(١٣) منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا ـ الفوائد العائدة على الطرفين،بيغي بيلر. ـ اوراق اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة رقم ٩/ ١٩٨٤. اصدار اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة،ترجمة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(١٤) تشير الأوساط الامريكية في هذا الصدد الى تجربة «ناسا» مؤسسة الابحاث الفضائية الامريكية بتصنيع المبتكرات التجارية.

(١٥) منطقة التجارة الحرة بين «اسرائيل» وامريكا ـ الفوائد العائدة على الطرفين،مصدر سابق ص ٣٧.

(١٦) ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته ٣٧ ـ ص ١٠.

(١٧) منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا ـ الفوائد العائدة على الطرفين،مصدر سابق ص ٣٩.

(١٨،١٩) UNCTAD مصدر سابق ص ٣,٢.

(٢٠) ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني/ مصدر سابق جدول رقم ٣ المقدمة للدورة ٣٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٢١) منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل وامريكا ـ الفوائد العائدة على الطرفين . مصدر سابق ص ١٤.

مصادر البحث

أولاً : **تقاريـــر** :

١ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٤.

٢ ـ United Nations Conference on Trade and Development; Handbook of International Trade and development Statistics 1984.

٣ ـ World Development Report 1984:

ثانيا : **ابحـــاث** :

١ ـ ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني صادرة عن الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ـ جامعة الدول العربية ـ مقدمة للدورة ٣٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المنعقد في عمان ٢٧ـ٣٠/٨/ ١٩٨٤م.

٢ ـ مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني في سبتمبر ١٩٨٤.

٣ ـ الكيان الصهيوني والمساعدات الخارجية الامريكية. مديرية الدراسات والبحوث الاردنية ـ وزارة الاعلام ٢٠/١١/ ١٩٨٣.

٤ ـ منطقة التجارة الحرة بين «اسرائيل» وامريكا ـ الفوائد العائدة على الطرفين،بيغي بيلر ـ اوراق اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة ـ رقم ٩ ـ ١٩٨٤ ـ اصدار اللجنة الامريكية «الاسرائيلية» للعلاقات العامة / ترجمة مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩/١٢/ ١٩٨٤.

٥ ـ التجارة العربية ـ واقعها ومستقبلها ، دراسة صادرة عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية مقدمة الى ندوة العلاقات التجارية والاقتصادية العربية الامريكية،الكويت ٢١ـ٢٣ أيار ١٩٨٤.

ثالثاً : **دوريـــات** :

أ ـ مجــلات

١ ـ فلسطين الثورة ٢١/٩/ ١٩٨١

٢ ـ روز اليوسف ٢/١١/ ١٩٨١

٣ ـ المستقبـــل ١٩/٩/ ١٩٨١ ـ ٢٦/١١/ ١٩٨٢

٤ ـ الاتحاد الآسيوي ٣/١٢/ ١٩٨١

ب ـ نشـــرات

مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ١١/١٢/١٩٨١.

جـ ـ صحـــف

١ ـ النهـــار ٢٢/٩/١٩٨١

٢ ـ الرأي العام ٥/١/١٩٨١ ـ ١٩/١/١٩٨١

٣ ـ الرأي الاردنية ٢٠/١٠/٨١ ـ ١/١٢/١٩٨٣

٤ ـ الصبـــاح ١١/١٠/١٩٨١

٥ ـ الشرق الأوسط ٢٥/١/١٩٨٤

٦ ـ أخبار الخليج ٦/١٢/١٩٨١

٧ ـ تشريـــن ٧/١٢/١٩٨١ ـ ١١/١٢/١٩٨١

منطقـــة التجـــارة الحـــرة بـــين الولايـــات المتحـدة واسـرائيل

(٢) وجهـــة نظـــر عربيـــة

يعود طرح الفكرة الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الى عشر سنوات خلت، حين اقترحت اسرائيل على الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ـ ابان بلورة منطقة التجارة الحرة مع دول السوق الأوروبية المشتركة، التي دخلت حيز التطبيق في عام ١٩٧٥ ـ التوقيع معها على اتفاقية مماثلة لاتفاقيتها مع الجماعة الاوروبية، الا ان الامريكيين لم يتحمسوا للفكرة، خشية ان يشكل مثل هذا الاتفاق سابقة تدفع دولا اخرى الى مطالبتهم باتفاقات مماثلة. ولكنهم في الوقت نفسه كانوا حريصين على مد يد العون، في هذا المجال، للجهة التي تنال حصة الأسد من مساعداتهم الخارجية، فاقترحوا اعتبار اسرائيل ـ في حقل التجارة ـ دولة نامية، لكي تستطيع الافادة من اسلوب الافضليات الاقتصادي» المخصص للدول النامية. وهذا ما حصل فعلا. فمنذ مطلع عام ١٩٧٦ جرى تطبيق «اسلوب الافضليات العام» G. S. P ، الذي شمل نحو ثلاثة الاف سلعة تعفى من الرسوم الجمركية لدى دخولها الولايات المتحدة»[1]، وقد افادت اسرائيل من هذا الترتيب فائدة ملحوظة، وهذا ما يؤكده ازدياد حجم الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.» فمقابل ٤٤٠ مليون دولار في العام ١٩٧٦ وصل في العام ١٩٨٣ الى ١٣٢٧ مليون دولار. وارتفعت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الاسرائيلية الاجمالية في الفترة نفسها من ١٨٪ الى ٢٦٪.»[2].

غير ان اقتصاد اسرائيل ـ القائم اصلا على الهبات والمساعدات المالية الضخمة لقاء قيامه بدور الحارس الأمين للمصالح الأمريكية والمنفذ لمخططاتها في المنطقة العربية ـ لا تجدي معه هذه الحقن المهدئة التي سرعان ما يزول تأثيرها مع اتساع الدور الذي تضطلع به اسرائيل في خدمة الامبريالية الامريكية، وما تقوم به ـ تحقيقا لمخططاتها الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية ـ من تحركات عسكرية باهظة التكاليف، فتعود الازمة الاقتصادية لتطل برأسها مهددة الكيان الصهيوني. وكان غزو لبنان ـ اواسط عام ١٩٨٢ ـ وما ترتب عليه من نفقات باهظة، قد فجر الازمة الاقتصادية في اسرائيل من

* دراسة من اعداد الادارة العامة لشؤون فلسطين ـ جامعة الدول العربية.

جديد. وقد اخفقت جميع المحاولات التي قامت بها حكومة الليكود لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من استمرار الاندفاع باتجاه التدهور والانهيار. وكان من ابرز المقترحات في هذا الصدد، ربط الاقتصاد الاسرائيلي ربطا مباشرا بالدولار الامريكي والاستغناء عن التعامل بالعملة الاسرائيلية في المعاملات التجارية كافة، وهذا ما اصطلح على تسميته بـ «مشروع الدولرة» الذي رأى فيه مؤيدوه «علاجا شافيا لجميع الامراض التي يعانيها ميزان المدفوعات والتضخم النقدي والميزانية العامة للدولة»[٣] في حين رأى فيه معارضوه تقييدا لحرية القرار الاسرائيلي. وفي هذا الاطار اثيرت من جديد فكرة انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة، املا في زيادة الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة، وبالتالي مساعدة الاقتصاد الاسرائيلي على الخروج من ازمته الخانقة، او التخفيف من حدتها على الاقل.

ولادة الفكرة وبدء المفاوضات

كان جدعون بات- وزير العلوم والتطوير الحالي ووزير التجارة والصناعة السابق- اول من اثار الموضوع بصورة فعلية في العام ١٩٨٢[٤] اثناء لقاءاته مع الوزير المسؤول عن التجارة الخارجية في الولايات المتحدة. ثم طرح الموضوع رسميا بين الحكومتين الأمريكية والاسرائيلية اثناء الزيارة التي قام بها اسحاق شامير- رئيس حكومة اسرائيل انذاك- الى الولايات المتحدة او اخر العام ١٩٨٣. فقد اتفق اثناء تلك الزيارة مع الرئيس ريغان على «فتح المباحثات حول توسيع مناطق التبادل التجاري الحر بين اسرائيل وامريكا»[٥]. وبعد فترة وجيزة بدأت المفاوضات يومي ١٨ و ١٩/١/١٩٨٤ في واشنطن على مستوى الأمناء العامين للوزارات الاقتصادية في الدولتين. وكان من أهم نتائج هذه الجولة «الاتفاق على ان يشمل الغاء الرسوم الجمركية بين الطرفين جميع المنتجات التي يصدرها كل منهما الى الآخر»[٦] ثم تواصلت المفاوضات، وتوصل ممثلو الطرفين في اواسط ايار هذا العام الى «تقدم ملحوظ في سلسلة من المجالات، حيث تركزت المداولات حول تحديد قواعد منشأ البضائع، وقضايا الترخيص والاستيراد وتحديد الخدمات التي ستتضمنها الاتفاقية المنتظرة، والخطوات المؤقتة التي يمكن اتخاذها من أجل منع تردي الميزان التجاري الاسرائيلي»[٧].

وفي مطلع شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٤ قام جدعون بات وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلية آنذاك، بزيارة لواشنطن اجرى خلالها مباحثات حول شروط عقد اتفاقية المنطقة الحرة مع وزير التجارة الخارجية الأمريكي وليام بروك. وبنتيجة هذه المباحثات «تعهدت اسرائيل بالغاء الدعم الحكومي الشامل لثلاثة من اصل الصناديق الأربعة للتصدير حتى يناير / كانون الثاني ١٩٨٩، وهو الموعد الذي ينتهي فيه اجل الاتفاقيات القائمة بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة. كما تقرر ان يؤخذ بعين الاعتبار العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي، وان يشكل فريق لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين البلدين اثناء العمل بالاتفاقية. كما اتفق الوزيران على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع مرة في العام، وعلى اللجوء الى التحكيم-من حيث المبدأ- في حال نشوب خلافات.»[٨]

ثم استؤنفت المفاوضات بين ممثلي الطرفين في يوليو/ تموز ١٩٨٤ وحول نتائج هذه الجولة قال جدعون بات: «ان الطرفين اتفقا في هذه الجولة من المفاوضات على عدة نقاط، الا ان الجانب الأمريكي لم يتنازل عن طلبه المبدئي بأن تلغي اسرائيل الدعم المالي الذي تقدمه للمنتجات المصدرة. «وأضاف انه يبدو ان الحل سيكون في التقليص التدريجي لهذا الدعم»[٩]. كما بحثت في هذه الجولة حسب

المصدر السابق- الصيغة القانونية للاتفاقية المزمع ابرامها بين الطرفين. فقد ذكر مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان عقد هذه الاتفاقية يتطلب تشريعا مسبقا من قبل الكونغرس الأمريكي.

موقف الجانب الأمريكي

اقر مجلس الشيوخ الامريكي يوم ٢٠/٩/١٩٨٤ قانون التجارة الذي يشمل، من بين ما يشمل، اقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة واسرائيل[١٠]. ولكن ذلك لا يعني ان الطريق اصبحت ممهدة تماما لاقرار الاتفاقية في الكونغرس، وذلك لأن مجلس الشيوخ يضم اغلبية جمهورية تؤيد باستمرار مبادرات الادارة الامريكية، اما مجلس النواب فيضم اغلبية ديمقراطية تحاول عادة احباط مبادرات الادارة الأمريكية، فضلا عن ان اعضاء مجلس النواب اكثر تحسسا من اعضاء مجلس الشيوخ للرغبات والمخاوف لدى سكان المناطق الامريكية المختلفة. ومن شأنهم ان يعارضوا الاتفاقية التي ستكشف المشاريع في مناطقهم الانتخابية امام الاستيراد المنافس. ولكن في موضوع المنطقة التجارية الحرة يقف مجلس النواب في مواجهة ضغط اللوبي اليهودي من جهة، وضغط الصناعيين والمزارعين، مصدري الألبسة والأحذية وما الى ذلك، لا نتوقع ان يقف مجلس النواب حجر عثرة في طريق توقيع الاتفاقية. لأن الموضوع يتعلق باسرائيل- الولد المدلل- ويحظى بتأييد الادارة الامريكية. وعن هذا يقول أحد المعلقين الاسرائيليين «ان اسرائيل في نظر الأمريكيين اليوم الحليفة الأكثر اخلاصا لهم في الشرق الأوسط، وبالنظر الى الاخفاق الامريكي على الساحة اللبنانية وتدهور الحرب في الخليج العربي، تبدو اسرائيل الدولة المستقرة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها عند أي امتحان استراتيجي حاسم»[١١].

من هذا المنطلق يبدي الأمريكيون استعدادهم لتقديم مساعدات كبيرة لاسرائيل من أجل انقاذها من الأزمة الاقتصادية التي تواجهها. «فموظفو الادارة الأمريكية يؤكدون من جديد انهم على استعداد لتأييد كل خطة جريئة من شأنها ان تنقذ الاقتصاد الاسرائيلي دفعة واحدة من امراضه كافة»[١٢] وقد ورد هذا التأكيد على السنة شخصيات من اعلى المستويات في الادارة الأمريكية، من بينها وزير الخارجية جورج شولتس الذي قال: ان الادارة الأمريكية ستكون على استعداد لتقديم كامل المساعدة- دفعة واحدة- التي يحتاجها تصحيح وضع الاقتصاد الاسرائيلي.[١٣]

واذا اضفنا الى ذلك رغبة الادارة الأمريكية في أن تثبت للناخبين اليهود في الولايات المتحدة مدى اهتمام الادارة الجمهورية باسرائيل، فاننا نخلص الى الاستنتاج ان ادارة ريغان حريصة على الاسراع في توقيع الاتفاقية، بيد أنها تدرك من جهة ثانية ان التسرع ليس دائما مضمون العواقب، خاصة وان الأمر يتعلق باتفاقية لم يسبق للولايات المتحدة ان ابرمت لها مثيلا مع أي من دول العالم. من هنا يمكن ان تفهم الدوافع التي حملت الادارة الأمريكية على عدم الاستجابة لطلب ممثلي اسرائيل في المفاوضات، قيام ممثل الادارة الأمريكية للتجارة الحرة وليم بروك الذي يعتبر ايضاً ممثل الرئيس الأمريكي للتجارة الخارجية) بزيارة اسرائيل للتوقيع على مذكرة تفاهم او للتوقيع على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى. «فالمندوب الأمريكي (بروك الذي يؤيد الاتفاقية لا يرضى بتعريض هذه الاتفاقية للخطر بخطوة تكتيكية، لا طائل تحتها سوى ارضاء السياسيين في اسرائيل، لأن مثل هذه الخطوة تحطم اصول اللعبة وقد تؤدي الى تجميد الاتفاقية.»[١٤]

ولكن اذا كان هذا هو موقف الادارة الاميركية فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الفوائد التي يمكن ان تعود على الولايات المتحدة من وراء هذه الاتفاقية؟

يقول وزير التجارة الخارجية الأمريكية وليم بروك «ان اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة مع اسرائيل سوف تمنح الولايات المتحدة مجالا اوسع من أجل الوصول الى السوق الاسرائيلية ويتيح لها فرصة (تنافسية) افضل قد لا تتوفر ثانية»، ويضيف قائلا: «انها فرصة نحتاجها لأن المنتجات الأمريكية لا تحظى الآن بحظ وافر بسبب مواجهتها للمنافسة الشديدة والمتنامية من قبل البضائع التي تنتجها السوق الأوروبية المشتركة»[١٥]

ولكن اهذا حقا سبب كاف يجعل الولايات المتحدة تقدم على مثل هذه الخطوة الفريدة في تاريخها، أم أن هناك اسبابا يحجم الأمريكيون عن الافصاح عنها؟

من الواضح ان هذا السبب لا يبدو كافيا، لأن السوق الاسرائيلية ليست، اصلا، موصدة في وجه البضائع الامريكية، ثم ان انكشاف السوق الاسرائيلية الصغيرة للسلع الأمريكية لا يعدل، من الناحية الاقتصادية انكشاف السوق الأمريكية الكبيرة للسلع الاسرائيلية. اضف الى ذلك ان انشاء منطقة التجارة الحرة لن يحد من تنامي المنافسة التي تتعرض لها البضائع الأمريكية من قبل بضائع السوق الأوروبية المشتركة، بل على العكس، اذ ان من شأن ذلك ان يؤدي الى احتدام هذه المنافسة لغير صالح البضائع الامريكية، ذات تكلفة الانتاج العالية. واذا لاحظنا ان الحديث عن انشاء منطقة التجارة الحرة لم يأخذ ابعادا جدية وعملية الا حين بلغت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل حد الاختناق، واخذت تنذر بالانهيار الكامل، فراح المسؤولون الأمريكيون يبدون استعدادهم للمساعدة على انقاذ هذا الاقتصاد مهما كلفهم ذلك من ثمن ـ اذا لاحظنا ذلك فاننا ندرك بطلان ما يدعيه وزير التجارة الخارجية وليم بروك. ولكن هنا لا يعني انه ليس للولايات المتحدة مصلحة في انشاء منطقة التجارة الحرة بينها وبين اسرائيل. الا أن هذه المصلحة ليست من النوع الذي يتحدث عنه بروك. ذلك ان الاتفاقية ستضمن، على حد تعبير بروك نفسه، ازدياد حجم الصادرات الأمريكية الى ثمانية مليارات دولار[١٦]، وهذا يعني عمليا وضع مصير الانتاج المحلي والسوق المحلية الاسرائيلية تحت رحمة الاحتكارات الامريكية وسيزيد في النهاية من تبعية الاقتصاد الاسرائيلي للولايات المتحدة[١٧]، كما ستشكل الاتفاقية ـ حسب التصور الامريكي ـ غطاء لانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الامريكية الى اسرائيل، لزيادة عسكرة اقتصادها من جهة، ولتغطية التسلل الأمريكي الى اسواق دول العالم الثالث عبر اسرائيل من جهة ثانية[١٨].

وهذا ما أكدته صحيفة معاريف في قولها: «ان الأمريكيين سيزيدون من حجم المساعدات الاقتصادية لاسرائيل، التي ستقدم لهم مقابل خدمات معينة في المنطقة، وربما ايضا في امريكا الوسطى وافريقية[١٩]».

موقف الجانب الاسرائيلي

كانت الأزمة الحادة التي يعانيها الاقتصاد الاسرائيلي من أهم العوامل التي دفعت القائمين على الاقتصاد في اسرائيل، الى اثارة موضوع الاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وذلك املا في أن تؤدي زيادة الصادرات الاسرائيلية الى السوق الامريكية الى انقاذ هذا الاقتصاد من محنته.

وقد تحدث جدعون بات عن مزايا هذه الاتفاقية بقوله: «ان منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة تحمل الخير في الحاضر والمستقبل، وذلك لأنها سوف تعطي اشكالا تجارية جديدة لزيادة اخرى في الصادرات الاسرائيلية، وستفتح اسواق الدولتين في شتى الميادين، بدءا بالصناعات الزراعية وانتهاء بالخدمات المصرفية والتأمين»[٢٠]. الأمر الذي سوف يؤدي في النهاية ـ حسبما يراه بات ـ الى «ثورة في الاقتصاد الاسرائيلي عامة وفي الصادرات خاصة، حيث سيصل حجم الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة الى ملياري دولار في عام ١٩٨٥»[٢١]، «والى خمسة مليارات دولار بعد ٥ ـ ٦ سنوات من توقيع اتفاقية التجارة الحرة»[٢٢]. وبذلك ستكون تلك الاتفاقية ـ كما يرى بات ـ أهم اتفاقية توقع عليها اسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد[٢٣].

فوائد اسرائيلية

ومن جهة ثانية اعد اتحاد الغرف التجارية مذكرة اكد فيها ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من شأنها ان تعود على الاقتصاد الاسرائيلي بفوائد اقتصادية هامة تفوق بكثير الثمن الذي ستضطر اسرائيل لدفعه جراء تنفيذ الاتفاقية.

وقد تضمنت المذكرة عددا من المزايا التي يتوقع ان تتحقق لاسرائيل من هذه الاتفاقية، وأهمها:

١ ـ الاتفاقية بديل لأسلوب جي. اس. بي:

في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ينتهي مفعول اسلوب الافضليات الجمركي الذي تتمتع به اليوم الصادرات الاسرائيلية. ومن المتوقع ان يحرم جزء لا بأس به من السلع الاسرائيلية المصدرة الى الولايات المتحدة، من الاعفاء الجمركي الذي كانت تتمتع به حتى الآن في اطار الأسلوب، الذي ضمن اعتبار من عام ١٩٧٦ اعفاء لنحو ٣٠٠٠ سلعة مستوردة الى الولايات المتحدة من الدول النامية، بما في ذلك اسرائيل، من الرسوم الجمركية.

والفوائد التي جنتها اسرائيل في السنوات الأخيرة من هذا الأسلوب لا شك فيها. فالاحصائيات المنشورة تفيد ان قيمة الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة (بالدولار) بلغت ثلاثة اضعاف ما كانت عليه منذ ان دخل هذا الترتيب حيز التنفيذ. ومرد ذلك، أولا، الى ان الصادرات التي افادت من اسلوب الافضليات، ازدادت من ١١٠ مليون دولار الى نحو ٦٥٠ مليون دولار (من ٢٥٪ الى نحو ٥٥٪ من اجمالي الصادرات الى الولايات المتحدة).

٢ ـ زيادة القدرة التصديرية:

تمثل التجارة الخارجية عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد الاسرائيلي اذ ان نصف الانتاج الصناعي تقريبا مخصص للتصدير، والاتفاقية الجديدة لانشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، من شأنها ان تضمن رفع القدرة التصديرية للاقتصاد الاسرائيلي، وبخاصة في الفروع المغلقة اليوم او شبه المغلقة في وجه سلع التصدير الاسرائيلية، كالمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة والمنسوجات والألبسة وما الى ذلك.

٣ ـ تحسين قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة

السوق الأمريكية سوق ذات قدرة عظيمة على الاستيعاب. واعفاء السلع الاسرائيلية المستوردة الى هذه السوق من الرسوم الجمركية، يضمن تحسين قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة سواء

بالنسبة للمنتجين الامريكيين، ام- وهذا هو الأهم- بالنسبة للسلع المستوردة الى الولايات المتحدة من دول اخرى، والتي سيخضع قسم منها للرسوم الجمركية. هذه الميزة تضمن ايضا سعرا مريحا للسلع الاسرائيلية، وقد تمنع او تحد من وصول سلع منافسة للسلع الاسرائيلية الى السوق الأمريكية.

٤ - تشجيع الاستثمارات في اسرائيل.

ان منح السلع المصدرة من اسرائيل الى الولايات المتحدة تسهيلات يضمن ايضا زيادة حجم الاستثمارات في اسرائيل، وبخاصة في الفروع التي ستضمن فيها لاسرائيل افضلية نسبية معينة على منافسيها من الدول الصناعية الأخرى. وتجربة الماضي تثبت ان صناعات غير قليلة تطورت وتقدمت في البلاد بواسطة استثمارات أجنبية اثر توقيع الاتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة. وعلى ذلك فان الاتفاقية الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية تفتح طريقا آخر لضمان وصول مزيد من السلع الى السوق الأمريكية بواسطة استثمارات في اسرائيل.

٥ - رفع قيود غير جمركية.

تعاني الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة جملة من القيود غير الجمركية، من بينها: طلبات مختلفة بوسم المجوهرات، وقيود كمية على استيراد المنتجات الزراعية، وكذلك قيود في اطار أسلوب الجي. اس. بي.. G. S. P. أيضا في الحالات التي تكون فيها الصادرات الى هذا البلد بأحجام نسبية او مطلقة، عالية جدا. ومن شأن تطبيق الاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة ان يلغي جانبا من هذه القيود وأن يخفف الجانب الآخر.

٦ - تطوير صناعة النسيج

لا تشمل اتفاقية ال جي. اس. بي G. S. P. المنسوجات والألبسة التي تصدر اليوم الى الولايات المتحدة، ولذلك فهي تصطدم بأسوار جمركية عالية تصل في معظم الحالات الى اكثر من ٣٠٪. واذا ما تكللت المفاوضات بهذا الشأن بالنجاح فان من شأن الاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة ان تضمن منح هذه السلع اعفاء تاما من الرسوم الجمركية في مرحلة مبكرة من تنفيذ الاتفاقية او بعد فترة من الزمن.

٧ - الانكشاف

تؤلف اتفاقية منطقة التجارة الحرة مرحلة جديدة في عملية الانكشاف الايجابية للسوق وهناك طرق اخرى تضاف الى عملية الانكشاف التي بدأت فعلا مع دول السوق المشتركة. وانكشاف الانتاج المحلي، سواء في الاتفاقية القائمة مع السوق المشتركة أم في الاتفاقية المنتظرة مع الولايات المتحدة، يتم وسيتم بصورة تدريجية وطويلة، لتمكين الصناعة المحلية من التكيف مع السلع المستوردة المنافسة. واكثر من ذلك، حتى بعد الغاء الرسوم الجمركية نهائيا، ستبقى هناك انظمة مختلفة غير جمركية وتشريعية تسمح بحماية الصناعة المحلية عند الحاجة.

٨ - زيادة نجاعة الواردات

ان الاتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة، التي ضمنت من بين ما ضمنته، فرض ضرائب مخفضة على السلع المستوردة من السوق المشتركة وكذلك انخفاض قيمة العملات الأوروبية في

السنوات الأخيرة- قد حوّلا بشكل ملحوظ مصادر الاستيراد الاسرائيلي الى دول السوق المشتركة. وهكذا مثلا ازداد حجم الواردات من السوق المشتركة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ من ٢,٧٠٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣,٤٧٤ مليار دولار عام ١٩٨٣ - أي بزيادة ٢٨,٥٪ وفي مقابل ذلك، بقي الاستيراد من الولايات المتحدة في تلك الفترة ثابتا: ١,٦٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٣ مقابل ١,٦٤١ مليار دولار عام ١٩٨٠.

هذه المعطيات تشير الى ان الاعتبار الرئيسي في تحديد مصادر الاستيراد كان الثمن الاجمالي الذي سيضطر المستوردون لدفعه في نهاية الأمر. وهو اعتبار صحيح بحد ذاته من زاوية المستورد الفرد، الا أنه يمكن قطعا ان تكون له آثار سلبية من زاوية عموم الاقتصاد.

واذا ما ضمنت للسلع المستوردة من الولايات المتحدة ظروف مماثلة لتلك المستوردة من السوق المشتركة، فان من شأن ذلك ان يزيل هذه الانحرافات الاقتصادية، وأن يضمن تنفيذ القرارات الخاصة باستيراد الأفضل وفق اعتبار ظروف الاستيراد كافة.

٩ - بديل للمساعدات الاقتصادية الأمريكية

استنفدت اسرائيل في السنوات الأخيرة امكانيات الحصول على مساعدات مباشرة- سواء على شكل هبات ام على شكل قروض- من الولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة ان المبالغ المخصصة اليوم لاسرائيل بلغت على ما يبدو خط النهاية في قدرة الولايات المتحدة على الزيادة وفي قدرة اسرائيل على طلب المزيد.

وبتوقيع الاتفاقية الخاصة باقامة منطقة تجارة حرة، تستطيع اسرائيل ان تضمن زيادة المساعدات من الولايات المتحدة- ولو بطريق غير مباشر.

١٠ - فتح السوق الحكومية الأمريكية امام البضائع الاسرائيلية

يضمن القانون الأمريكي اليوم للمنتجين الأمريكيين افضلية في المشتريات الحكومية. وذلك اذا لم تكن عروضهم اعلى من عروض منافسيهم من الخارج بنسبة ٥٠٪. وتطالب اسرائيل بأن تلغى هذه الميزة للصناعات الأمريكية في نطاق الاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة. ولئن تمت الموافقة على هذا الطلب فان ذلك سيضمن للصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة سوقا جديدة ذات امكانيات ضخمة لا مجال اليوم للوصول اليها.[٢٤]

مخاوف اسرائيلية

الى جانب هذه الفوائد، التي يتوقع الاقتصاديون الاسرائيليون جنيها من الاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، هناك مخاوف تراود بعض الجهات في اسرائيل، وفي مقدمتها ارباب الصناعة. ذلك ان الجانب الامريكي يطالب بالغاء الدعم والحوافز التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للصادرات، وبانضمام اسرائيل الى ميثاق «مجموعة قوانين الدعم» الدولي، الذي ينظم استخدام الدعم الحكومي في مجال التصدير، بهدف منع مصدري احدى الدول من الافادة من ميزات لا يفيد منها منافسوهم، لأنهم يحصلون على دعم حكومي. ويعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات

التي تتناولها المفاوضات بين الطرفين. وأمام اصرار الولايات المتحدة على هذا الأمر واعتباره شرطا للتوقيع على الاتفاق، اضطرت اسرائيل «لابداء استعدادها للانضمام الى هذا الميثاق الدولي»(٢٥)، على الا يتم الغاء دعم التصدير ضمن جدول زمني قصير، بل تقوم بتجميد الدعم للمصدرين عند المستوى الحالي لمدة اربع سنوات تبدأ يوم يدخل الاتفاق حيز التنفيذ، ثم تبدأ تخفيضا تدريجيا لهذا الدعم يستمر هو الآخر اربع سنوات اخر. وهكذا تعطى الصناعة الاسرائيلية مهلة زمنية مناسبة للاستعداد والتكيف مع الوضع الجديد.(٢٦)

اما ارباب الصناعة في اسرائيل فهم يعارضون هذا الشرط ويعللون معارضتهم بما يتحمله القطاع الصناعي الاسرائيلي من «تكلفات زائدة في الانتاج ناجمة عن الوضع الجغرافي- السياسي الخاص لاسرائيل وتتجلى في: اعباء الاحتياط، والأسعار العالية للطاقة، والأعباء الباهظة للضرائب، والبعد عن مصادر المواد الأولية. وهذه التكاليف الزائدة تضعف قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة»(٢٧)

وقد قدر اتحاد ارباب الصناعة في اسرائيل التكاليف الزائدة التي تحملتها الصناعات الاسرائيلية عام ١٩٨٢، اذا ما قورنت بالصناعات في الدول الصناعية، ب ٦٣٠ مليون دولار، نصيب الصناعات المعدة للتصدير منها ٢٥٨ مليون دولار(٢٨). وليست حوافز التصدير حسب رأي ارباب الصناعة- اعانات، حسبما يزعم الامريكيون، بل «هي تعويض عن نفقات زائدة بنسبة ١٢٪ مرتبطة بالطاقة البشرية، و٤٠٪- ٥٠٪ تكلفة تمويل. اما في الولايات المتحدة فان التكلفة هي ٦-٧٪ وتكلفة الطاقة هناك ارخص منها في اسرائيل بنحو ٤٠٪»(٢٩)

ومن بين الحجج التي يوردها ارباب الصناعة- دعما لموقفهم المعارض لالغاء الدعم الحكومي للصادرات- أن «٩٥٪ من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة تتمتع اليوم بالاعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية ال G.S.P. أي وفقا للتسهيلات التي يقدمها الأمريكيون للدول النامية، وأن ٥٪ فقط من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة يخضع للرسوم الجمركية الكاملة.(٣٠)

من هنا فان ارباب الصناعة طالبوا ممثلي اسرائيل في المفاوضات بعدم التسرع قائلين: ان الأمريكيين خبراء ومجربون في ادارة المفاوضات وهم يدركون انهم سيحققون فوائد جمة، ولهذا لا يجوز ان نتنازل لهم بسهولة.(٣١)

وفي معرض الرد على أرباب الصناعة وتفنيد مزاعمهم، يقول الاقتصاديون الاسرائيليون: سادت في السنوات الأخيرة نية لدى الادارة الأمريكية والكونغرس لتقليص التسهيلات الممنوحة لعدد من الدول النامية ومن بينها اسرائيل. ولن يكون بوسع الادارة الأمريكية ان تلغي تسهيلات الضرائب التي تقدمها لعدد من الدول النامية، وان تترك هذه التسهيلات للمصدر الاسرائيلي وحده(٣٢)، وليس هناك ايضا ما يضمن عدم اخراج اسرائيل من بين الدول النامية، خاصة وان كثيرا من الدول ترى ان اسرائيل تفيد من هذا الاسم دون وجه حق(٣٣). هذا فضلا عن ان تصدير احدى السلع الواردة ضمن قائمة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية، يخضع لقيد كمي، اذ لا يجوز ان يتعدى سقف ٥٥ مليون دولار في السنة»(٣٤).

ومن المخاوف التي يبديها ارباب الصناعة أيضا، انهم يخشون فتح السوق الاسرائيلية امام البضائع الأمريكية على نحو يؤدي الى اغراقها ويتساءلون: «الن تخنقنا الصناعة الأمريكية الهائلة والقوية، لدرجة ان العديد من المصانع في البلاد سوف تتهاوى، ويحرم عمالها من مصدر قوتهم، وذلك الى جانب توقع بطالة في الاقتصاد؟»(٣٥).

لذا فان ارباب الصناعة يطالبون بأن يكون كشف السوق الاسرائيلية للبضائع الامريكية حذرا وبطيئا، ويمتد الى عشر سنوات ونيف، ويقولون: «اذ اكد الأمريكيون على المطالب التي لا نستطيع القبول بها، فان حالة اللااتفاق او استمرار المداولات حتى يتم التوقيع على اتفاق مناسب لنا، خير من التسرع الى اتفاق بأي ثمن»(٣٦). وهم يعللون موقفهم بالقول: ان توقيع الاتفاقية يعني ان نفتح امام الأمريكيين سوقا تستورد كل عام سلعا بحدود ٩ مليارات دولار، علما بأن حجم الواردات اليوم من الولايات المتحدة يصل الى نحو ١,٥ مليار دولار سنويا. اما الصادرات الصناعية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة فتبلغ اليوم ٧٠٠ مليون دولار سنويا. ولو نجحت المصانع الاسرائيلية في مضاعفة صادراتها خلال ٥ سنوات فستصل الصادرات الى الولايات المتحدة الى نحو ١,٤-١,٥ مليار دولار، وربما الى نحو ٣ مليارات دولار بعد عدة سنوات. من هنا فان التصدير من اسرائيل لن يعرض الصناعة الامريكية للخطر بنفس القدر الذي يتهدد المصانع الاسرائيلية»(٣٧)

ويشير الصناعيون الاسرائيليون بهذا الصدد الى حقيقة ان الانسان الاسرائيلي يفضل شراء المنتجات الاجنبية على شراء المنتجات الاسرائيلية المحلية. ولهذا فان هناك خطرا جسيما يتهدد الصناعة الاسرائيلية اذا ما نجحت المصانع الأمريكية في اغراق السوق الاسرائيلية بمنتجاتها وبأسعار غير مرتفعة. ومثل هذا الاغراق سوف يؤدي الى التصفية السريعة للمعامل الصناعية، التي تكون قد فقدت حتى السوق المحلية التي تشكل دائما الأساس للنشاطات في أسواق التصدير(٣٨). وفي الوقت نفسه يضغط الأمريكيون من أجل الكشف السريع للسوق الاسرائيلية امام منتجاتهم ويريدون تنفيذ هذا الكشف حتى عام ١٩٨٩. وهم يبدون- في المقابل- استعدادهم لفتح السوق الأمريكية امام المنتجات الاسرائيلية خلال ٥ - ١٠ سنوات أي على مراحل طويلة. واذا كان ارباب الصناعة يبدون تخوفهم من انكشاف السوق الاسرائيلية للمنتجات الأمريكية، فان هناك من يرون في ذلك مصلحة للاقتصاد الاسرائيلي، اذ يقولون: «ليس هناك اليوم ادنى شك في أن عملية الانكشاف لمنتجات دول السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٧٥، كانت حيوية للاقتصاد الاسرائيلي، ولولاها لما كنا قد وصلنا الى تصدير مصنوعات بنحو خمسة مليارات دولار. وهذا المبلغ يعادل نصف المردود الصناعي الاسرائيلي. ولسنا بحاجة لأن نأسف على المصانع التي اغلقت، وعلى أننا نقود اليوم السيارات المصنعة بكاملها في الخارج، وعلى أن المحال التجارية تغص بالصناعات الأجنبية، ما دامت الصناعة تتوسع ولا يجد عمالها صعوبة في ايجاد عمل»(٣٩). وهذا ما يؤكده حتى ممثل ارباب الصناعة في المفاوضات، غاد غروفر، رئيس لجنة التجارة الخارجية في اتحاد ارباب الصناعة، اذ يقول: «من المفهوم بطبيعة الحال ان الاتفاق ايجابي. واذا كان اصحاب المصانع يريدون ان يتطوروا ويواكبوا الزمن، فانه يتعين عليهم ان يكونوا على استعداد للمنافسة ليس فقط في الأسواق الخارجية، بل وداخل السوق الاسرائيلية ايضاً(٤٠).

وهناك ادعاء آخر تردد على السنة ارباب الصناعة، وهو أنه لا يجوز لاسرائيل ان تعطي الولايات المتحدة ما تعطي بلدان السوق الأوروبية المشتركة من تسهيلات في التصدير الى اسرائيل، وذلك بسبب

قوة الجذب في اسرائيل للصناعات الأمريكية»[٤١]. وللتدليل على الخطر الكامن في ذلك تم الاستشهاد بتسابق الاسرائيليين على حيازة البرادات الأمريكية الصنع على الرغم من أنها اليوم اغلى بكثير من البرادات المستوردة الأخرى.

ولعل اطرف ما في المخاوف التي يبديها الاسرائيليون تجاه اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، خوفهم من الالتزامات القانونية مع الولايات المتحدة مع ما قد يترتب على ذلك من قضايا ومحاكمات، اذ يقولون: نحن بحاجة للتجارة مع امريكا، لكننا لا نريد تجارة مرتبطة بقانون، لأن القانون- على ما فيه من فائدة- يخرج الأمور من سيطرة الادارة الأمريكية والكونغرس المؤيدين لاسرائيل، ويحولها الى المجال القضائي والقانوني القاتل»[٤٢] وهم يعقدون في هذا الصدد مقارنة بين دول السوق الأوروبية المشتركة وبين الولايات المتحدة قائلين: ان الجماعة الأوروبية شريكة مريحة تجاريا، ليس فقط بسبب قربها الجغرافي الى اسرائيل، بل لأن الأوروبيين يعرفون انه لا مجال للتجارة مع اسرائيل من دون تغاض عن ممارساتها وتصرفاتها. وهذا الأمر لا ينطبق على الأمريكيين الذين سيبحثون دائما عن المحامين الذين سيجروننا الى المحاكم على كل صغيرة وكبيرة، صحيحة او مختلقة. وبالتالي فان اتفاقية وزير التجارة والصناعة «بات» ستعرض للخطر علاقاتنا التجارية مع الولايات المتحدة التي صمدت في الاختبار حتى الآن، وتضعنا تحت رحمة قوة تجارية ضخمة ومعقدة كثيرة المطالب والمشاكل»[٤٣]. ولذلك فهم يؤثرون الاكتفاء بما يتمتعون به من مزايا في علاقاتهم التجارية مع الولايات المتحدة، تطبيقا للمثل القائل: عصفور في اليد ولا عشرة على الشجرة.

مبادىء اتفاقية منطقة التجارة الحرة

لم يتوفر بعد النص الكامل للاتفاقية الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة، ولا للمبادىء التي ستقوم عليها هذه المنطقة. وقد اشرنا في سياق الدراسة الى عدد من النقاط التي تم الاتفاق عليها، ونضيف هنا بعضا من المبادىء والبنود التي نالت موافقة الطرفين[٤٤].

- تنطبق الاتفاقية على السلع كافة (صناعية وزراعية) دون استثناء، وذلك علما بأن الاتفاقية القائمة بين اسرائيل والسوق المشتركة لا تشمل بصورة كاملة سوى السلع الصناعية، اما السلع الزراعية فتشمل جزءاً منها فقط.

- تنطبق الاتفاقية على فروع الخدمات أيضا.

- تكون فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتخفيض الرسوم الجمركية، وازالة اسوار الحماية الجمركية بالنسبة للسلع التي تعد من السلع الحساسة فترة طويلة جدا.

- تقسم الصادرات الى ثلاث مجموعات: مجموعة ترفع عنها الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومجموعة ترفع الرسوم الجمركية عنها تدريجيا وعلى مدى خمس سنوات، والمجموعة الثالثة- التي تضم السلع الحساسة على وجه الخصوص، تخفض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بمعدلات بطيئة ولن يتم الغاؤها نهائيا الا بعد فترة زمنية طويلة.

- يسمح للطرفين- في اطار الاتفاقية- باتخاذ اجراءات وقائية ضد الاستيراد في حالات الاغراق التي تنطوي على مساس بالبضاعة المحلية.

- يحدد بلد المنشأ للسلع المتبادلة بين الطرفين، وذلك للحيلولة دون انتقال بضائع من اسرائيل الى الولايات المتحدة او بالعكس، ليست من انتاجها.

- تلغي جميع القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد في الدولتين لدى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

- تشكل لجنة متابعة وتنظير مشتركة برئاسة وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي ووزير التجارة الخارجية الأمريكي، مهمتها الاشراف على تنفيذ الاتفاقية وحل الخلافات، في حال ظهورها اثناء التنفيذ. وتعقد هذه اللجنة اجتماعا دوريا واحدا في العام، الا أنه يمكن دعوتها الى عقد جلسة طارئة في حال ظهور خلافات في فترة ما بين دوري الانعقاد العاديين. وفي حال اخفاق اللجنة في التوصل الى حل، تحال القضية الى حكم محايد.

الموقف العربي من الاتفاقية

ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في عمان ٢٧ - ١٩٨٤/٨/٣٠، موضوع المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة واسرائيل حول انشاء منطقة تجارية حرة بينهما وعبر عن بالغ قلقه واستنكاره للتوجهات الكامنة وراء هذا المشروع، وخطورة اثره على الأمن والاقتصاد القومي العربي. حيث ان اقامة المنطقة التجارية الحرة، ينبغي النظر اليها باعتبارها جزءا مكملا لاتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي- الاسرائيلي. فهي تتجاوز المفهوم التقليدي للمنطقة التجارية الحرة، وترقى الى مستوى التكامل الانتاجي والتقني، وبخاصة في مجال الصناعة الحربية المتطورة، مستهدفة عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي وتعزيز قواعده الانتاجية وانتشاله من ازمته الاقتصادية بما يعزز قدراته العدوانية وتمويل كلفة غزواته ومشروعاته الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة وتماديه في خرق المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة، بهدف اهدار طاقات الدول العربية ومواردها وتعطيل مسيرتها التنموية.

وفي ضوء ذلك قرر المجلس:

١ - التطبيق الفوري والحازم، رسميا وشعبيا، للمقاطعة العربية بالنسبة لأية شركة تساهم ماليا او فنيا، جزئيا او كليا، في أي من مشروعات المنطقة التجارية الحرة.

٢ - تكوين فريق عمل برئاسة السيد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، يكون من بين المهام المناطة به: اقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات التي ينبغي ان تطبقها الدول العربية فور ابرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة، على أن يتم تطوير هذه الاجراءات تبعا للتطورات اللاحقة.

٣ - ان يكون المحور الرئيسي للدورة القادمة الثامنة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، موضوعا المقاطعة العربية، والمنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل، الى جانب دراسة تقرير فريق العمل المشار اليه في الفقرة السابقة[٤٥].

خاتمة

ان منطقة التجارة الحرة لن تنقذ الاقتصاد الاسرائيلي من الغرق، لأن الأزمة الحادة التي يعانيها هذا الاقتصاد ليست وليدة ظروف اقتصادية معينة، بل هي محصلة الظروف التي ولدت فيها

اسرائيل، والأدوار التي أخذت، وما فتئت تأخذ على عاتقها تنفيذها خدمة للمصالح الامبريالية والمطا الصهيونية في المنطقة العربية. واذا كان نيف وثلاثون مليار دولار، حصلت عليها اسرائيل من الولايا المتحدة في السنوات العشر الأخيرة[٥٠]، قد آلت بالاقتصاد الاسرائيلي الى هذا المصير الذي يواجه اليوم، فلن تكون منطقة التجارة الحرة اكثر نجاعة من هذا السيل من المليارات التي تتدفق على اسرائي في صورة معونات، وهبات، وقروض قصيرة او طويلة الأجل وغير ذلك.

ومع ذلك فان هذه الاتفاقية، اذا ما خرجت الى حيز الوجود، تمثل قناة جديدة من قنوات الدع الأمريكي لاسرائيل، ومحاولة لضرب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الأمة العربية عليها عبر أحكا المقاطعة العربية. الأمر الذي يتطلب موقفا عربيا موحدا وحازما يحبط هذا المخطط الجديد، ويحمل الولايات المتحدة الأمريكية على احترام الارادة العربية.

المصادر:

١) دافار ٣/٩/١٩٨٤
٢) معاريف ٥/٩/١٩٨٤
٣) معاريف ٤/١٠/١٩٨٤
٤) معاريف ٥/٩/١٩٨٤
٥) يديعوت احرونوت ٢٩/١١/١٩٨٣
٦) هآرتس ٢٠/١/١٩٨٤
٧) دافار ٢٠/٥/١٩٨٤
٨) هاآرتس ١٢/٦/١٩٨٤
٩) الاذاعة الاسرائيلية ١٢/٧/١٩٨٤
١٠) دافار ٢١/٩/١٩٨٤
١١ـ١٢ـ١٣) يديعوت احروتوت ١٣/٧/١٩٨٤
١٤) هآرتس ٤/٩/١٩٨٤
١٥) الارض ٧/٨/١٩٨٤ نقلا عن «البعث» ١١/٢/٨٤، ص ٣٤
١٦) هآرتس ٢٤/٥/١٩٨٤
١٧) الاتحاد ٣٠/٥/١٩٨٤
١٨) الارض ٧/٨/١٩٨٤ص ٣٤
١٩) معاريف ١١/١٢/١٩٨٣
٢٠) هآرتس ٢٥/٥/١٩٨٤
٢١) هآرتس ١٢/٦/١٩٨٤
٢٢) ملحق معاريف ٧/٨/١٩٨٤
٢٣) الاذاعة الاسرائيلية ١١/٧/١٩٨٤
٢٤) دافار ٢/١٠/١٩٨٤
٢٥ـ٢٦) ملحق معاريف ٧/٨/١٩٨٤
٢٧ـ٢٨ـ٢٩) عل همشمار ٣/٩/١٩٨٤
٣٠) ملحق معاريف ٢٨/٨/١٩٨٤
٣١) عل همشمار ٣/٩/١٩٨٤
٣٢) دافار ٢٤/٨/١٩٨٤
٣٣) ملحق معاريف ٢٨/٨/١٩٨٤
٣٤) معاريف ٥/٩/١٩٨٤
٣٥) دافار ٣/٩/١٩٨٤
٣٦) عل همشمار ٣/٩/١٩٨٤
٣٧ـ٣٨ـ٣٩) ملحق معاريف ٢٨/٨/١٩٨٤
٤٠) دافار ٥/٩/١٩٨٤
٤١) ملحق معاريف ٢٨/٨/١٩٨٤
٤٢ـ٤٣) هآرتس ٢٠/٨/١٩٨٤
٤٤) ملحق معاريف ٧/٨/١٩٨٤
٤٥) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته السابعة والثلاثين (عمان ٢٧ـ٣٠/٨/١٩٨٤ رقم ٩٧١ د ٣٧/ جـ٣ تاريخ ٢٩/٨/١٩٨٤
٤٦) هآرتس ١٠/١٠/١٩٨٤

منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل

(٣) وجهة نظر اسرائيلية

تدخل هذه الأيام المفاوضات بشأن انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة في مرحلة متقدمة. وسوف يفتح مجملها الايجابي عصرا جديدا في الاقتصاد الاسرائيلي، وسوف يسرع اتجاهات بدأت مع تطبيق الاتفاق مع الأسرة الاوروبية. وفي نهاية فترة قصيرة تستطيع جميع الصادرات الاسرائيلية دخول الولايات المتحدة معفية من الجمارك والقيود غير الجمركية الأخرى. وسوف يكون الوصول الى السوق الأميركية مضمونا وافضل من ذلك القائم في اطار نظام الافضليات الاميركي.

مقابل ذلك، ستضطر اسرائيل الى ان تكشف بصورة تدريجية صناعتها وتجارتها امام منافسة حرة مع المنتوجات الأميركية. هذا علاوة على كشف منتوجاتها امام المنتوجات الصناعية التي مصدرها السوق الأوروبية ناهيك عن النتائج على صعيد دعم الصادرات. ان تطبيق الاتفاق سيسرع عملية التخصص للاقتصاد الاسرائيلي عبر خلق ظروف ملائمة لكثرة مزاياه النسبية. وسوف يشجع اتفاق التعاون الصناعي بين اسرائيل والولايات المتحدة وبين الدول الأوروبية، وسيتيح انخراط الانتاج الاسرائيلي في انتاج هذه الكتل الاقتصادية. وبذلك سيساهم الاتفاق في تقليص العجز عن ميزان المدفوعات واقترابنا من الاستقلال الاقتصادي.

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ استبشرنا بأن رئيس حكومة اسرائيل ورئيس الولايات المتحدة اعلنا خلال لقائهما في واشنطن عن نيتهما البدء في مفاوضات بشأن منطقة تجارة حرة بين الدولتين. وقد شكل هذا القرار نهاية موفقة لجهود اسرائيلية كان هدفها اقناع الولايات المتحدة بالفائدة الاقتصادية التي ستعود على الدولتين من وراء التحرر المطلق للتبادل التجاري بينهما.

لقد بحث الاقتراح الاسرائيلي بشأن انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة لأول مرة مع الادارة الاميركية سنة ١٩٧٤ عندما بدأ يبرز خلال المفاوضات مع الأسرة الأوروبية امكان ابرام

* ننشر هذه المقالة للكاتب الاسرائيلي موشيه سمدار. وقد نشرت في مجلة «رفاعون ليكلكلاه»، العدد ١٢١، تموز (يوليو) ١٩٨٤. (نقلاً عن «الملف»، العدد (٨)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤).

تسوية شبيهة . وخلال تلك الفترة لم تظهر الولايات المتحدة اهتماما بالاقتراح ، حيث اعتبرت اتفاقات التفضيل بأنواعها خطرا على نظام التجارة الدولية الذي طبق بعد الحرب العالمية الثانية ، والذي ضمن ترميم اقتصاد الدول الغربية وتوسيع التبادل التجاري الدولي لصالح جميع الدول التي ساهمت فيه . وكان هذا النظام الذي اساسه الاتفاق العام على التعريفات والتبادل التجاري يستند الى مباديء « حكم الأمة الأكثر تفضيلاً » و« عدم التمييز » بين الدول الاعضاء . واتفاقات التفضيل مثل « الوحدة الجمركية » او « مناطق التجارة الحرة » عرضت هذه المباديء الاساسية للخطر اذ انها اتاحت للدول الأعضاء منح الدول الاعضاء الأخرى افضلية للوصول الى الأسواق .

لقد اضطرت اسرائيل الى اجراء مفاوضات حول تسوية مؤقتة بصورة « نظام الافضليات العامة » (جي . اس . بي .) الذي طبق في الولايات المتحدة ابتداء من ١/١/١٩٧٦ ، والذي كان من المفروض ان يبقى ساري المفعول حتى اواخر عام ١٩٨٤ .

الصادرات الاسرائيلية في اطار نظام ال جي . اس . بي الأميركي

ان نظام ال جي . اس . بي . الأميركي يسمح ل ٣٠٠٠ منتوج ، صنّع او انتج في دول نامية ، بدخول الولايات المتحدة معفيا من الجمارك . ولا تتضمن قائمة المنتوجات انواعا تعتبر حساسة بالنسبة الى واردات الولايات المتحدة ، مثل النسيج ، والألبسة ، والمنتوجات الجلدية ، ومنتوجات الصلب الأساسية . ويشمل النظام ايضا قيودا هدفها ضمان عدم تمتع المنتوجات القادرة على المنافسة في السوق الأميركية بالمزايا التي تتمتع بها هذه السوق . وتقاس القدرة على المنافسة لمقتضى هذا الأمر بنسبة استيراد منتوج معين من دولة نامية معينة من مجموع واردات الولايات المتحدة . وبمقدار ان هذه النسبة تجاوزت في سنة معينة ٥٠ بالمئة ، فان المنتوج من تلك الدولة لا يتمتع ، كقاعدة ، بمزايا هذا النظام في السنة التالية . وثمة مصير شبيه متوقع لمنتوج بلغ حجم تصديره الى الولايات المتحدة اكثر من ٥٥ مليون دولار في السنة .

بالاضافة الى هذه القيود جرت مراجعة سنوية لنظام ال جي . اس . بي واسقطت منه منتوجات اعتقدت الولايات المتحدة بأن هذه المنتوجات ليست بحاجة الى امتيازات من أجل منافسة السوق الأميركية .

وتعلم المصدرون الاسرائيليون كيف يطورون صادراتهم الى الولايات المتحدة اخذين بعين الاعتبار القيود التي فرضها نظام ال جي . اس . بي . خلال السنوات الخمس الأخيرة . وقد اخرجت من حكم هذا النظام خمسة منتوجات اسرائيلية فقط . وتجاوزت كلها حاجز الخمسين بالمئة من مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة .

واظهرت التجربة التي اكتسبت منذ سنة ١٩٦٧ ان الوصول الحر الى السوق الأميركية انما هو حيوي من اجل تطوير التصدير الى هذه السوق المهمة بسرعة . ولو كان بالامكان ضمان استمرار مفعول نظام الافضليات الأميركي ، بكل قيوده ، لسنوات عديدة ، لما كانت هناك حاجة ملحة الى انشاء منطقة تجارة حرة بيننا وبين الولايات المتحدة بهدف ضمان استمرار نمو صادراتنا الى تلك السوق.

تجديد نظام ال جي . اس . بي . الأميركي والتغيرات في سياسة التجارة الخارجية الأميركية

في منتصف عام ١٩٨٢ بدأت في الولايات المتحدة المداولات حول تجديد مفعول « نظام الافضليات الشاملة » . وفي تلك السنة اعلنت جميع الدول المتطورة ، الدول التي تمنح [تسهيلات] الـ جي . اس . بي . عن نيتها بتمديد مفعول انظمتها بعشر سنوات اخرى . وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تمر في ذروة ازمة اقتصادية لم تشهد لها مثيلا منذ الثلاثينات . فقد ازدادت الواردات بنسب كبيرة ، واتسع العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ، ووصلت البطالة الى ذروات جديدة (اكثر من ١٠٪ من مجموع القوة العاملة المدنية) . وكانت الصناعات الأساسية مثل صناعة المركبات وانتاج الصلب تمر في ازمة شديدة ، وافلست مصانع كثيرة . وازدادت الضغوط على الادارة والكونغرس لانتهاج سياسة اكثر تشددا ، وتقييد الاستيراد الذي يسبب ضررا للصناعة الأميركية .

وطلبت جماعات الضغط اتخاذ تدابير ضد الاستيراد الذي مصدره الدول التي تضع العراقيل امام دخول الصادرات الأميركية الى اسواقها ، بما في ذلك الدول النامية ، او ضد دول تنافس بصورة غير نزيهة ، بصورة عامة بواسطة الدعم ، منتوجات الولايات المتحدة في اسواق ثالثة . وقد تنامت كثيرا الأصوات التي تدعو الى ارساء العلاقات التجارية على مبدأ « التكافؤ » ، والذي معناه سوق اميركية غير مفتوحة الا امام الذين يفتحون اسواقهم امام السلع والخدمات الأميركية . وهذا الموقف يعارض المباديء الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الجات كما ورد آنفا . وقد بدأت تسمع مقترحات لانشاء سوبرجات ، وكان هذا يعني السير في طريق التحرر ازاء التبادل التجاري مع دول مستعدة للمساهمة في الجهود الرامية الى فتح المزيد من الأسواق امام منتوجات الولايات المتحدة . وكان من الواضح ان الدول التي لن تساهم في هذه الجهود وفي انتهاج سياسة متحررة في اسواقها ، لن يسمح لها ، بالتمتع بثمار هذه الجهود . وفي هذا الجو بدت احتمالات تمديد مفعول « نظام الافضليات الأميركي » بصورته الحالية ضعيفة جدا . ففي واشنطن بدأ البحث عن صيغ يمكن أن يوافق عليها الكونجرس. اذ أن بعض المقترحات بمقدار ما يتم الموافقة عليها ، سيحرم اسرائيل تماما من امتيازات النظام ، والمقترحات الأخرى ستقلص هذه الامتيازات الى درجة كبيرة . وفي ضوء ذلك نشأت حاجة ملحة لضمان الوصول الحر لمنتوجاتنا الى السوق الأميركية التي كانت تستوعب في تلك السنة ٢٢٪ من مجموع صادراتنا .

في ضوء ذلك ، تقرر تجديد الاقتراح بانشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة . وقد اتضح هذه المرة ان الادارة الأميركية اكثر استعدادا لدراسة هذا الاقتراح .

الناحية الاسرائيلية :

ان انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة سيمكن الصادرات الاسرائيلية ، التي ما زالت تتمتع حتى اليوم بنظام الافضليات الأميركي ، من مواصلة دخولها السوق الأميركية وهي معفية مع الجمارك ومن القيود غير الجمركية . وتستطيع هذه الصادرات ان تتطور لتصبح معفية من القيود القائمة في النظام الأميركي والتي سبق وصفها آنفا .

ونظام الاستيراد التحرري هذا سيفسح في المجال امام مجموعة من هذه المنتوجات لمواصلة زخم نموها ، كما ذكرنا آنفا ، اخذين بعين الاعتبار ، وبثقة نسبية ، ان نظام الاستيراد لن يتغير في المستقبل .

وانشاء منطقة تجارة حرة سيمكن القطاعات التي تصطدم اليوم بنظام استيراد ذي قيود شديدة لدى تصدير منتوجاتها الى الولايات المتحدة من التمتع بنظام استيراد تحرري ، وبعد فترة انتقالية ، سيتم الاتفاق عليها ، ستكون معفية من الجمارك ومن سائر القيود غير الجمركية . والميزة بالنسبة لهذه المجموعة مزدوجة : من جهة ستتحسن قدرتنا على المنافسة ازاء منتجين اميركيين ومن جهة اخرى ، سيطرأ تحسن مماثل أيضاً على منافسة مزودين منافسين من دول اخرى ، الذين سيواصلون دفع جمارك عالية والخضوع لقيود شديدة لدى ادخال منتوجاتهم الى الولايات المتحدة .

وسيوفر اتفاق منطقة التجارة الحرة ايضا مناخا من المشاركة بين الصناعات والصناعيين في الولايات المتحدة وفي اسرائيل، اذ ان السلعة التي تمر في مراحل التجهيز المختلفة تستطيع التنقل ذهابا وايابا بين الدولتين ، وهي معفية من الجمارك والقيود الأخرى . وهذا سيفسح المجـال امام تعزيز علاقات التعاون الصناعي بين الدولتين عبر استغلال المزايا التي تتمتع بها كل واحدة منهما . ولا بد من افتراض ان ثمة توقعات ايضا لاستثمارات صناعية اوروبية في اسرائيل ، اذ ان الهدف هو توجيه معظم المنتوجات الى السوق الاميركية .

ومن أجل تحقيق هذه المزايا ستكون هناك حاجة الى كشف القطاعات الانتاجية الاسرائيلية امام منتوجات الولايات المتحدة. وهناك قطاعات اخرى تحتاج الى المزيد من الكشف، علاوة على كشفها أمام الواردات التي مصدرها الأسرة الاوروبية، والذي سينتهي في سنة ١٩٨٩، أن يسبب لها صعوبات، وسوف تكون هناك حاجة الى اخذ هذه الناحية بعين الاعتبار خلال المفاوضات ، وضمان مهلات زمنية ملائمة لها تكون طويلة نسبيا . علاوة على ذلك ، ستضطر اسرائيل الى الرضوخ لانضباط دولي بشأن منع دعم الصادرات ، الأمر الذي من شأنه جعل الحكومة تواجه صعوبات في ضمان ربحية الصادرات عن غير طريق قيمة الصرف .

نظام الاستيراد الذي تمارسه الولايات المتحدة ازاء الاستيراد الذي مصدره اسرائيل

يعرض الجدول ١ تطور التصدير الى الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٧٦ . ولتوضيح التحليل الذي سيرد لاحقا وزعت المنتوجات وفق نظام الاستيراد الذي طبق عليها لدى دخولها الولايات المتحدة .

الجدول (١)

الصـادرات	١٩٧٦ بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية	١٩٨٢ بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية
مجموع الصادرات الاسرائيلية	٢,٤٢٠		٥,٢٨٠	
مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة منها:	٤٤٠	١٠٠	١,١٢٢	١٠٠
صادرات معفية من الجمارك (مقيدة بالجات)	٤٤	١٠	٦٢٨	٥٦
صادرات معفية من الجمارك ـ جي . اس . بـي	١١٠	٢٥	٤٣٨	٣٩
صادرات خاضعة للجمارك	٢٨٦	٦٥	٥٦	٥

والمقارنة بين هذه المعطيات تشير الى الظواهر التالية :

ـ زيادة صادرات اسرائيل الى الولايات المتحدة :

ـ حدثت زيادة كبيرة في صادرات اسرائيل الى الولايات المتحدة من ٤٤٠ مليون دولار الى ١١٦٢ مليون دولار .

ـ ازدادت الصادرات الى الولايات المتحدة بوتيرة اكبر من وتيرة الصادرات الى العالم بأسره .

ونتيجة لذلك ازدادت نسبة الصادرات الى الولايات المتحدة من مجموع الصـادرات من ١٨٪ سنة ١٩٧٦ الى ٢١٪ سنة ١٩٨٢ .

ـ منتوجات معفية من الجمارك :

حدث تحرر كبير جدا في نظام الاستيراد الذي يطبق على صـادرات اسرائيـل الى الولايات المتحدة . ففي حين كانت نسبة ٦٥٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية خاضعة للجمارك لدى دخولها الى الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٦ ، تقلصت نسبة الصادرات الخاضعة للجمارك الى ٥٪ فقط في سنة ١٩٨٢ .

لقد تم احراز التحرر هذا في المفاوضات التي اجرتها اسرائيل في اطار « جولة طوكيو » والتي اجريت تحت رعاية الجات . وقد الغيت في هذه المفاوضات الجمارك على تصدير الالماس المصقول ، والطائرات المدنية ، وعدد من المواد الخام . ففي سنة ١٩٨٢ بلغت صادرات الالماس الى الولايات المتحدة ٤١١ مليون دولار ، اي ٣٥٪ من مجموع الصادرات الى الولايات المتحدة في تلك السنة . وقد بلغت صادرات الطائرات المدنية ٨٧ مليون دولار وهي تشكل ٨٪ من مجموع الصادرات ، وكان هذان الفرعان يشكلان معظم الصادرات المعفية من الجمـارك في الولايات المتحـدة باستثنـاء المنتوجات الخاضعة ل « نظام الافضليات الأميركي » . ولذا ، فانه على الرغم ما لهذه المزايا التي تحققت في « جولة طوكيو » من أهمية ، فانها حصرت في عدد ضئيل من المنتوجات .

ـ منتوجات تمتعت بمزايا نظام الأفضليات الأميركي

ان التصدير الذي تمتع بمزايا نظام الأفضليات الأميركي ، على الرغم من قيوده ، اظهر اكبر قدر من الديناميكية . فقد ازداد حجم هذا التصدير من ١١٠ مليون دولار سنة ١٩٧٦ الى ٤٣٨ مليون دولار سنة ١٩٨٢ . كما ازدادت حصته من مجموع الصادرات الى الولايات المتحـدة من ٢٥٪ الى ٣٩٪ . وتكشف معطيات غير نهائية النقاب عن ان الاتجاه الذي يميز هذه المجموعة من المنتوجات مستمر ايضا في ١٩٨٣ .

تضم هذه المجموعة منتوجات الفروع الصناعية التي جرى تطويرها بـوتيرة سـريعة خـلال السبعينـات ، ومن بينها الحـلى ، والأدوية ، والمنتـوجات الكيمـاوية ، وادوات العمـل ، والمعدات الصناعية ، والمعدات الألكترونية والأجهزة الطبية المتطورة . وهذه هي الفروع التي من المتوقع ان تشهد خلال العقد القادم تطورا ديناميكيا كبيرا وهي التي ستكون لها المسـاهمة الكبـرى في تطور الصادرات الاسرائيلية .

لقد ادى نظام ال جي . اس . بي . الى تحسين كبير في قدرتنا على المنافسة في السوق الأميركية ، بالمقابلة مع منافسينا الذين لا يتمتعون بمزايا هذا النظام .

في سنة ١٩٨١ منح هذا النظام ميزة للتداول التجاري لمنتوجاتنا التي تمتعت بمزاياه بنسبة ٧,٣٪ بالمعدل وبكلمات اخرى ، لو تم تصدير المنتوجات نفسها من دولة متطورة كانت ستخضع الى جمارك بنسبة ٧,٣٪ بالمعدل في حين ان صادراتنا تمتعت باعفاء كامل من الجمارك . وفي تلك السنة حظيت نسبة ٣٨٪ من مجموع الصادرات التي تتمتع بمزايا نظام ال جي . اس . بي . بتفضيل جمركي تراوح بين ٠,١٪ و٥٪ . وحظيت نسبة ٢٩٪ بتفضيل يتراوح بين ٥,١٪ و١٠٪ وتمتع الثلث الأخير بتفضيل بنسبة عالية تجاوزت ١٠٪ .

هذا التوزيع يشير بوضوح الى ان المنتوجات التي ادرجت في الفترتين الأخيرتين حظيت بواسطة نظام ال جي . اس . بي . بمزايا مهمة ، وغالبا ما كانت حرجة لدى دخولها السوق الأميركية او تغلغلها فيه . والتجربة التي اكتسبت من خلال معالجة الشركات التي فقدت مزايا هذا النظام او التي اوشكت على فقدانها ، تؤكد في كل مرة من جديد ، الأهمية البالغة للاعفاء الجمركي من أجل تطوير الصادرات الاسرائيلية .

- منتوجات خاضعة للجمارك

في سنة ١٩٨٢ كانت هذه المنتوجات تشكل ٥٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية . وهذا المقدار اقل بكثير من مقدار المنتوجات او الفروع الاسرائيلية الشاملة . ومن بين المنتوجات المدرجة في هذه الفئة : المنسوجات والألبسة ، منتوجات زراعية متنوعة ، وعدد ضئيل من المنتوجات الصناعية الأخرى مثل انابيب الصلب . وتعتبر هذه المنتوجات في الولايات المتحدة حساسة ، وبالتالي لم تدرج في قائمة المنتوجات التي تتمتع بنظام الافضليات الأميركي ، وتفرض عليها بصورة عامة جمارك عالية ويسري على قسم اخر منها قيود انظمة الاستيراد مثل حصص الاستيراد والمطالب الخاصة بالمواصفات الدقيقة . وبلغت الرسوم الجمركية في سنة ١٩٨١ المفروضة على استيراد هذه المنتوجات ١٣,٤٪ بالمعدل ، وبالنسبة الى سائر المنتوجات كانت نسبة الجمارك تتجاوز ١٠٪ .

وتجدر ملاحظة انه سيطبق على هذه المنتوجات ايضا نظام تحرري معين في اطار تطبيق خفض الرسوم الجمركية والذي تم التوصل اليه في اطار « جولة طوكيو » . وفي سنة ١٩٨٧، تلك السنة التي سيطبق خلالها الخفض الاخير للرسوم الجمركية ، ستنخفض نسبة الجمارك على تلك الفئة من المنتوجات الى ٩,٣٪ في المعدل . وهذا يعتبر خفضاً كبيراً جدا للرسوم الجمركية . ولكن ، على الرغم من ذلك سيفرض على معظم المنتوجات التي تهمنا نسبة من الجمارك تريد عن ١٠٪ اذ ستبلغ هذه النسبة ٢٠ او ٣٠٪ بالنسبة الى عدد من القطاعات . ان هذه النسب الجمركية لن تتيح لنا تطوير صادراتنا على الولايات المتحدة بوتيرة سريعة . ففي عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ عندما ازدادت الصادرات التي تتمتع بمزايا الـ جي . اس . بي . من ٣٦٠ مليون دولار الى ٤٣٨ مليون دولار حافظت الصادرات في هذه الفئة على مستواها الذي بلغ نحو ٥٦ مليون دولار .

الناحية الأميركية :

ان تطبيق الاتفاق الذي يفضي الى انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل ودول الأسرة الأوروبية سيقضم من القدرة التنافسية للمنتوجات الصناعية الأميركية في السوق الاسرائيلية . ويمكن ان نتوقع ان الميزة التي ستعود على منتوجات الدول العشر الاعضاء في الأسرة الأوروبية ستزداد اتساعاً كلما

خفضت اسرائيل من رسومها الجمركية وفق الجدول الزمني المدرج في الاتفاق . ففي سنة ١٩٨٩ عندما تدخل منتوجات الأسرة الأوروبية الى اسرائيل معفية من الجمارك ستبقى المنتوجات الأميركية تخضع لجمارك بنسبة ١٠,٥٪ في المعدل .

لقد استوردت اسرائيل في العام الماضي سلعا لأغراض مدنية بمقدار ٩ مليارات دولار ، تم استيراد نحو ١,٦ مليار دولار منها من الولايات المتحدة . واسرائيل هي السوق الثانية من حيث اهميتها بالنسبة الى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وينبغي ان يكون للولايات المتحدة مصلحة في الحؤول دون ابعاد منتوجاتها من السوق الاسرائيلية .

ونظام الاستيراد الذي يسري على اسرائيل ازاء الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة : يصف الجدول ٢ توزع الصادرات الأميركية الى اسرائيل في سنة ١٩٨٢ وفي نظام الاستيراد الذي يسري عليها لدى دخولها اسرائيل .

منتوجات محكومة باتفاق الجات :

جرت بين الولايات المتحدة واسرائيل مفاوضات عديدة بشأن خفض الجمارك في اطار جولات من المفاوضات بين دول متعددة جرت برعاية منظمة الجات . وقد حصلت اسرائيل خلال هذه المفاوضات على تعهدات بعدم رفع نسبة الجمارك المفروضة على ٥٢٠ سلعة عن النسبة المتفق عليها ومن بينها نحو ٢٢٠ سلعة ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة .

وتعهدت اسرائيل ، على سبيل المثال ، في « جولة طوكيو » ، تلك الجولة من المفاوضات التي انتهت في سنة ١٩٧٩ بخفض وتقييد رسومها الجمركية على ٩٠ سلعة منها ٥٦ ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة .

من بين المنتوجات المدرجة في هذه الفئة توجد منتوجات لا تخضع لاي اعفاء جمركي . وقد بلغ استيرادها سنة ١٩٨٢ نحو ٣٤٤ مليون دولار ، او ٢٢٪ من مجموع الواردات التي مصدرها الولايات المتحدة . ان باقي المنتوجات التي تخضع لقيود جمركية ، تعتبر نسب الجمارك المفروضة عليها ايجابية وتتراوح بين ١٠و١٠٠٪ بالنسبة الى قيمتها . فالرسوم الجمركية المقيدة بلغت ١٨,٥٪ في سنة ١٩٨١ .

سيكون للتطبيق الكامل لخفض الرسوم الجمركية في اطار الاتفاق القائم بين اسرائيل والأسرة الأوروبية تأثيرات مختلفة على قدرة المنافسة الأميركية في السوق الاسرائيلية . ولن يطرأ أي تغيير على الفئة الأولى التي لا تخضع للاعفاء الجمركي . ان الاستيراد من المصدرين سيتيح لاسرائيل الحصول على اعفاءات جمركية . ولكن من المتوقع ان يحدث تراجع في القدرة التنافسية ، من شأنه ان يقود الى ترجيح الكفة الى صالح السلع التي مصدرها الأسرة الأوروبية بالنسبة الى المنتوجات المدرجة في الفئة الثانية . وعمق التراجع ومدى خطر ترجيح الكفة لصالح تلك السلع يتوقفان على نسبة الرسوم الجمركية التي فرضت عليها قيود . فكلما كانت هذه النسبة اكبر ازداد الخطر على الصادرات الأميركية .

جدول (٢)

	مليارات الدولارات	بالنسبة المئوية
مجموع الاستيراد من الولايات المتحدة منه :	١,٥٥٩	١٠٠
منتوجات خاضعة لقيود الجات	٦٩٨	٤٤,٨
منتوجات خاضعة للاعفاء الجمركي	٣٤٤	٢٢,١
منتوجات مقيدة وفق نسب جمركية متفق عليها	٣٥٤	٢٢,٧
منتوجات غير مقيدة	٨٦١	٥٥,٢

تجدر الملاحظة هنا أن دراسة جرت بشأن الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة في سنة ١٩٨١ اظهرت ان التطبيق الكامل للتعهدات التي اخذتها اسرائيل على عاتقها على الصعيد الجمركي ، في اطار « جولة طوكيو » والتي ستطبق في سنة ١٩٨٧ ، لن تغير بصورة مهمة من مدى التمييز الجمركي لصالح الاستيراد الذي مصدره دول الأسرة الأوروبية بالنسبة الى هذه المجموعة من المنتوجات . والرسوم الجمركية على السلع التجارية ستنخفض من ١٨,٥٪ بالمعدل في سنة ١٩٨١ الى نحو ١٨٪ في المعدل في سنة ١٩٨٧ .

ان مجموعة المنتوجات الخاضعة للقيود تشمل ، بين امور اخرى موادا كيماوية اساسية ، مبيدات ، طائرات ، اجهزة تلفون وتلغراف ، جرارات الية واجهزة طبية .

المنتوجات غير الخاضعة لقيود الجات :

ان معظم الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة غير خاضع لقيود الجات . كما ان اسرائيل تتمتع بالقدرة على تغيير الرسوم الجمركية المفروضة على هذه المنتوجات كما يحلو لها . ومنذ سنة ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٣ يتمتع هذا الاستيراد بمشروع تحرري من جانب واحد طبق على حكومة اسرائيل بالنسبة الى القطاع الصناعي .

ويمكن الاستدلال من عينة شاملة تضم نحو ١٣٠ سلعة صناعية ، تخضع لرسوم جمركية في اسرائيل ، وهي ذات اهمية خاصة للولايات المتحدة والتي صدرت الى اسرائيل سنة ١٩٨٢ على الظواهر التالية :

١ ـ كان معدل نسبة الرسوم الجمركية المصنفة تجاريا ، والتي فرضت على هذه المنتوجات في سنة ١٩٧٥ ، السنة التي سري فيها مفعول الاتفاق مع الأسرة الأوروبية ، نحو ٢٥٪ . وفي سنة ١٩٨٢ انخفض معدل نسبة الرسوم الجمركية الى ١٠,٥٪ ، أي ان الصادرات من الولايات المتحدة لهذه المنتوجات تمتعت بميزة تحررية كبيرة جدا من جانب واحد وهو اسرائيل . ولولا هذا التحرر لكان هناك شك في قدرة الولايات المتحدة على المحافظة على مكانتها في السوق الاسرائيلية ازاء معظم هذه المنتوجات .

٢ ـ ان تفحص مستوى الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات المدرجة في العينة انفة الذكر اظهر ان اكثر من ٥٠٪ من مجموع الواردات ـ التي بلغت قيمتها نحو ٣٦٠ مليون دولار سنة ١٩٨٢ خضعت لرسوم جمركية تزيد عن ١٠٪ بالنسبة الى قيمتها .

٣ ـ هناك منافسة دائما بين الاستيراد الذي مصدره الولايات المتحدة وبين الاستيراد الذي مصدره دول الأسرة الاوروبية . فقد بلغ مجموع الاستيراد سنة ١٩٨٢ نحو ٨٥٠ مليون دولار ، منها استيراد من دول الأسرة الأوروبية بمبلغ ٤٢٠ مليون دولار ، ومن الولايات المتحدة ، كما ذكرنا ، ٣٦٠ مليون دولار ، ومن دول اخرى ٧٠ مليون دولار .

٤ ـ تضم هذه المجموعة المنتوجات التي اظهرت اعلى نسبة من النمو في الصادرات الأميركية الى اسرائيل ، هذه المنتوجات التي ضمتها عينة كبيرة نسبة ١٧٤٪ بين السنوات ١٩٧٦ و١٩٨٢ في حين ان باقي المنتوجات التي تصدرها الولايات المتحدة الى اسرائيل حققت نمواً خلال تلك الفترة بنسبة ٥٦٪ فقط . ان مشروع التحرر من جانب واحد الذي اعتمدته اسرائيل في القطاع الصناعي يمر في مراحله النهائية ؛ ولا يمكن الافتراض ان اسرائيل ستخفض بصورة كبيرة رسومها الجمركية على الاستيراد الذي مصدره دول ليست اعضاء في الأسرة الأوروبية ، باستثناء تطبيق التعهدات على الصعيد الجمركي التي اخذت في اطار « جولة طوكيو » ، وبناء عليه ، فان التخفيضات الجمركية في اطار الاتفاق مع الأسرة الأوروبية ستخلق شروطاً مفضلة لصالح الأسرة الأوروبية . وتقدر الثغرة التي ستنشأ في مجموعة هذه المنتوجات في سنة ١٩٨٩ بنحو ١٠٪ . وهذه الثغرة يمكن ان تؤدي في ظروف عادية الى ترجيح الكفة التجارية ، لغير صالح الولايات المتحدة الأمر الذي يفرض عليها ان يكون لها مصلحة في الحؤول دون حدوث مثل هذا التطور .

قيود غير جمركية :

جرى حتى الآن عرض المزايا الجمركية المتوقعة من انشاء منطقة التجارة الحرة . ولكن ينبغي من أجل ضمان استغلالها بصورة كاملة الحرص على ازالة القيود غير الجمركية . اذ لا يمكن الافادة القصوى من الاعفاء الجمركي ، اذا كان منتوجا معينا خاضعا للتمييز نتيجة للتفضيل الذي يمنح لمزودين محليين او اذا كان هذا المنتوج خاضعا لقيود كمية او قيود غير جمركية اخرى . ومن مصلحة الدولتين رفع هذه القيود . ولاسرائيل مصلحة خاصة في رفع القيود غير الجمركية التالية :

أ ـ Buy American Act ـ بحسب هذا القانون الأميركي يتمتع المزودون الأميركيون بتفضيل على صعيد المشتريات الحكومية ، والتي لا تخضع لـ « الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية » لمنظمة الجات ، اذا كانت عروضهم لا تزيد عن ٥٠٪ من العروض المنافسة في الخارج . واسرائيل معنية بمنافسة المزودين الأميركيين بشروط متكافئة .

ب ـ قيود كمية : ازالة القيود الكمية على تصدير المنتوجات الزراعية المصنعة مثل الطماطم .

ج ـ **الاجراءات الجمركية** : تغيير اجراءات جمركية معينة خلال الفترة الانتقالية .

د ـ **الملصقات التصنيفية Labeling** تغيير متطلبات الملصقات التصنيفية التي تشاغب على تصدير الحلى من اسرائيل .

لقد اشارت الولايات المتحدة هي ايضاً الى اهتمامها برفع القيود غير الجمركية الاسرائيلية ، وتجدر الاشارة الى بعضها :

أ ـ دعم التصدير والولايات المتحدة مهتمة بان تفرض اسرائيل على نفسها انضباطا بالنسبة الى كل ما يتعلق بدعم التصدير والانضمام الى « قواعد الدعم » التي تعتمدها منظمة الجات .

ب ـ التخمين لمقتضى الجمارك : وهنا ايضا يطلب من اسرائيل ان تأخذ على عاتقها الالتزام بالقواعد المحددة بالاتفاق الدولي بشأن تخمين الجمارك الذي تعتمده الجات . وينص هذا الاتفاق على ان القيمة المقدرة لمقتضى الرسوم الجمركية تكون نفس الصفقة التجارية الفعلية .

ج ـ اذونات الاستيراد : ان المصلحة الأميركية هنا مزدوجة . فمن جهة تريد المزيد من المرونة في نظام اعطاء اذونات الاستيراد في اسرائيل . ومن جهة اخرى ، تريد تقليص القيود الكمية على المنتوجات التي لها اهمية للتصدير الأميركي .

الخلاصة :

ان التجربة التي تراكمت من خلال تطبيق الاتفاق مع الأسرة الاوروبية تدل على ان الوصول الحر الى الأسواق الكبرى يمكن من زيادة التصدير اليها بسرعة اكبر .

والصادرات الى دول الأسرة الأوروبية ازدادت من ٧٢٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ الى ٢,١٢١ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ . كما ان العجز التجاري تقلص من ١٠٢٦ مليون دولار الى ٥٦١ مليون دولار خلال تلك السنوات . الا ان هذه الاتجاهات الايجابية توقفت نتيجة لتغييرات كبيرة في قيم الصرف للعملات الأوروبية بالمقارنة مع الدولار والتي ادت الى تغييرات في قدرتنا على المنافسة بالمقارنة مع المزودين الأميركيين .

ثمة نتائج شبيهة جرى عرضها لدى عرض تطور الصادرات الاسرائيلية في اطار « نظام الافضليات الأميركي » .. فقد ساهم الاتفاق مع الأسرة الاوروبية ايضا في زيادة خبرة الصناعة الاسرائيلية ؛ اذ ان نسبة الصادرات من مجموع الناتج الصناعي ازدادت من ١٨٪ في سنة ١٩٧٥ الى ٢٥٪ في سنة ١٩٨٢ ، كما ان هذه الخبرة ستزداد في حال حدوث المزيد من الانخراط في السوق الأميركية .

ولا بد من الافتراض ان الاتفاق مع الولايات المتحدة سيفتح عصرا جديدا على صعيد الاستثمارات الأوروبية في اسرائيل ، وسوف يعزز اتجاهات التعاون الصناعي مع الصناعة الأميركية . ويمكن ان يؤدي هذا الاتفاق الى استئناف النمو وتقليص العجز التجاري لدولة اسرائيل .

* مصدر المعطيات في هذا المقال : معطيات التجارة الخارجية للولايات المتحدة واسرائيل . معطيات الصادرات الاسرائيلية تستند الى معطيات من الولايات المتحدة . ومعطيات الاستيراد تستند الى معطيات المكتب المركزي للاحصاء .

اقتصاديات فلسطين المحتلة (١٩٤٨)

الأوضاع الاقتصادية

تميزت الأوضاع الاقتصادية في فلسطين المحتلة في السنوات الماضية بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، حيث لم تتجاوز هذه المعدلات ٣,٧٪ عام ١٩٨٠ ، باستثناء ١٩٧٨ حيث تم تحقيق معدل نمو قدره ٥,٣٪ وقدر معدل النمور المتحقق عام ١٩٨١ بحوالي ٢,٥٪ . أما عن الأوضاع الاقتصادية في عام ١٩٨٢ ، فقد تميزت بالتردي بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث تدهور الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢,٤٪ وهي ظاهرة لم يواجهها الاقتصاد الصهيوني منذ ٢٩ عاما كما شهد هذا العام انخفاضا كبيرا في قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية وزادت نسب البطالة بشكل واضح .

ويعود تزايد حدة التدهور الاقتصادي الى قيام الكيان الصهيوني بغزو لبنان في صيف عام ١٩٨٢ ، والى الاجراءات القمعية التي استخدمها لتنفيذ ما سمي بعملية « سلامة الجليل » داخل الارض المحتلة ، بحيث أدت الى تفاقم النفقات العسكرية التي قدرت بأكثر من بليوني دولار بالاضافة الى التكاليف الباهظة المترتبة على احتلال الاراضي اللبنانية .

وكان لهذا الغزو اثاره السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث :

١ ـ بلغت خسائر قطاع السياحة مثلا حوالي ٢٧٧ مليون دولار في هذا العام نتيجة انخفاض الدخل السياحي بنسبة ٨٪ حيث لم يحقق هذا القطاع سوى ٨٧٥ مليون دولار، وبلغ النقص في عدد السياح ١٣٥ الف سائح .

٢ ـ وعلى صعيد الصناعة ، كان لاستدعاء ٦٠٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع للمشاركة في عملية الغزو أثره على الانتاج الصناعي حيث قدر الانخفاض فيه بما لا يقل عن ٥٪ ، بالرغم من محاولة تعويض الاعداد المستدعاة باعداد كبيرة من المتطوعين الصهاينة الذين وصلوا الارض المحتلة من الخارج .

ـ اعداد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

٣ ـ وبالنسبة لقطاع الزراعة ، فقد زادت معاناته ، حيث واجهته في الفترة الأخيرة مشكلة التسويق ، والتي حاولت السلطات الصهيونية بعد انخفاض حركة الصادرات الى اوروبا التغلب عليها باتباع سياسة اغراق السوق اللبنانية بهذه المنتجات او تسريبها الى الدول العربية بمختلف الوسائل.

وبسبب الصعوبات التي تواجه الكيان الصهيوني في تصدير الحمضيات ، فان هذه المنتجات مهددة بالانهيار خلال عدة سنوات ما لم تسارع السلطات المختصة الى تقديم مساعدات تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار . ويتهدد الخطر مساحة ٤٠٠ الف دونم من البيارات ، و ٦٠٠ الف دونم من المناطق المزروعة بالقطن . وقد اضطر المزارعون الى اقتلاع اشجار الحمضيات من ٣٥ الف دونم . وتقدر مساحة الاراضي المزروعة عام ١٩٨١ في الجزء المحتل من فلسطين قبل عام ١٩٦٧ بحوالي ٤ ملايين دونم ، بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٧١ ، خصص ٧٢٪ منها للقرى الزراعية والتعاونية وكبار المزارعين . و ١٥٪ على شكل مزارع تتراوح مساحة كل منها بين ٣١ ـ ١٠٠ دونم ، كما خصص ٢٥٪ من اجمالي الاراضي المزروعة للاشجار المثمرة ، و ٤٠٪ للمزروعات الفصلية المروية و ٢٥٪ للمزروعات الحقلية البعلية و ١٠٪ للمزروعات الاخرى مثل الورود والخضروات.

ومما يزيد مشكلة الكيان الصهيوني حدة أن الاستهلاك الفردي والعام والذي بلغت نسبته في عام ١٩٧٢ نحو ٦٨٪ من اجمالي الناتج المحلي ، يتجه الى الارتفاع اذ بلغ حوالي ٩٩,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ ومعناه انخفاض معدلات الادخار .

وتشكل ظاهرة البطالة المتزايدة وبالاخص بين العمال العرب واليهود الشرقيين احد المشاكل الهامة التي يعاني منها الاقتصاد الصهيوني بما تتركه من آثار اجتماعية واقتصادية . فقد بلغت نسبة البطالة حوالي ٥,٢٪ من مجموع قوة العمل في عام ١٩٨٢ ليصل عدد العاطلين عن العمل الى نحو ٩٢ الف عامل ، ذلك بالرغم من استدعاء اعداد كبيرة من جنود الاحتياط للمشاركة في غزو لبنان . وقد وصلت هذه النسبة الى ٨٪ عام ١٩٨٣ ،وهي ظاهرة قد تبدو غريبة على كيان يعتمد في الاساس على زيادة اعداد المهاجرين .

التضخم :

يعتبر التضخم أحد المظاهر والمشاكل البارزة في الاقتصاد الصهيوني وبدأ يزداد حدة في السنوات الاخيرة . فبينما بلغ في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ نحو ٥١٪ ، ٧٨٪ على التوالي نجده يرتفع في عام ١٩٨٠ الى ١٣١٪، لذلك استهدفت السلطات الصهيونية تخفيض هذه المعدلات المتسارعة بحيث لا تتجاوز نحو ٩٠٪ ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تحقيق هذا الهدف ، اذ وصلت نسبة التضخم الى حوالي ١١٧٪ عام ١٩٨١و ١٢٠٪ عام ١٩٨٢ . وقد حدثت الزيادة هذه بالرغم من الاجراءات الاقتصادية العديدة لكبح جماح التضخم ومحاولات الحكومة تثبيت أسعار بعض السلع الضرورية وتقديم الدعم لبعض الخدمات مثل الكهرباء والماء والمواصلات . ومع ذلك فقد تراجعت عن القدر

الاكبر من الدعم خاصة المقدم للسلع الأساسية لامتصاص أكبر قدر من القوة الشرائية .

ومن أبرز آثار ظاهرة التضخم ، الانخفاض في القدرة الشرائية للاسر ذات الدخل المتوسط بالاضافة الى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ٢,٧٪. وترتب على التراجع في اجور مستخدمي القطاع العام الذي بلغ ٦٪ زيادة في نسبة الافراد العاملين في هذا القطاع ممن هم تحت خط الفقر من ٢,٨٪ الى ٦٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة . ولقد زاد عدد الافراد الذين تحت خط الفقر في الكيان الصهيوني بشكل عام عن ٣٠٠ الف شخص في نهاية عام ١٩٨٢ ، أي بنسبة ٩,٨٪ من السكان ، منهم عدد كبير من السكان العرب والآخر من اليهود الشرقيين .

ومما فاقم من حدة التضخم ، اضطرار الحكومة لتغطية نفقات غزوها للاراضي اللبنانية ، بطرح المزيد من الاوراق النقدية حيث بلغت قيمة المطروح منها للتداول خلال عام ١٩٨٢ نحو ٢٢ بليون شيكل وذلك مقابل ١١ بليون في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨١ . ويعبر الانهيار المتزايد لقيمة الشيكل امام العملات الاجنبية عن مدى تزايد حدة التضخم . فقد بلغت نسبة انخفاضه امام الدولار في نهاية عام ١٩٨٢ نحو ١١٦٪ ليصبح كل ٣٣,٦٥ شيكلا يساوي دولارا واحدا . في الوقت الذي كانت قيمة الدولار تساوي ما يعادل ٠,٧١٠ شيكلا عام ١٩٧٥ .

المديونية الخارجية

احتل الكيان الصهيوني المرتبة السادسة في جدول الدول المدينة عام ١٩٨٢ . فقد ارتفع حجم الديون الخارجية في ذلك العام ليصل الى نحو ٢٥,٢ بليون دولار ، بزيادة قدرها ١,٧ بليون دولار ، وذلك مقابل زيادة في عام ١٩٨١ بلغت نحو ١,٥ بليون دولار .

وتشكل القروض قصيرة الاجل البالغة ٢,٨ بليون دولار مشكلة بالغة التعقيد ، حيث يستحق سدادها خلال نفس العام ما لم يتم تجديدها . وهذه القروض تتزايد من عام الى عام اذ بلغت الزيادة في العام الاخير وحده نحو ٥٠٠ مليون دولار عن العام السابق .

ويواجه الكيان الصهيوني اعادة سداد ٣,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٢ وهو مبلغ يفوق مجمل المساعدات التي طلبتها السلطات الصهيونية من الولايات المتحدة والبالغة ٣,١ بليون دولار ، وبذلك يكون عبء سداد الدين الخارجي قد ارتفع الى ما نسبته ١٤٪ من اجمالي قيمة الناتج القومي الاجمالي بعد أن كانت هذه النسبة حوالي ١١,٨٪ عام ١٩٨١ .

وكما يبدو فان العجز الدائم في الميزان الاقتصادي للكيان الصهيوني ، يتطلب المزيد من القروض الخارجية ، وبالرغم مما يواجهه من صعاب نتيجة أوضاعه الاقتصادية والسياسية ، الا أنه يعتمد في ضمان سداد هذا العجز على الولايات المتحدة من جهة والجاليات الصهيونية ذات الموارد الضخمة من جهة أخرى ، باعتبار الصهيونية هي الركيزة الأساسية للولايات المتحدة والعالم الرأسمالي في المنطقة .

مشكلة الطاقة

يعتبر موضوع توفير مصادر الطاقة التي يفتقر اليها الكيان الصهيوني من الموضوعات

ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الصهيوني . ويرجع ذلك الى الاعتماد المتزايد على النفط في السنوات الأخيرة كمصدر رئيسي للطاقة ، خاصة في مجالات الانتاج الزراعي والصناعات الكيمائية والصناعات الثقيلة . وحيث امكانية توفيره وخاصة في الفترة الأخيرة من مصادر قريبة باتت معدومة ، ناهيك عن ارتفاع تكاليف استيراده . وقد قلل هذا من القدرة التنافسية للسلع الصهيونية في الاسواق الخارجية ، مما أدى الى زيادة المخصص من العملات الاجنبية لشرائه .

وقد بلغت احتياجات الكيان الصهيوني من الوقود عام ١٩٨١ نحو ٨,٣ مليون طن ، تحصل على ٢ مليون طن من مصر والباقي من الدول الأخرى لا سيما المكسيك . ويتوقع أن تتزايد الاحتياجات لتصل الى نحو ١٣ مليون عام ١٩٩٠ ، بالرغم من الاتجاه المتصاعد لتوفير الطاقة المـ ة من استخدام الفحم والتي تأمل السلطات الصهيونية أن تغطي مستقبلا ما نسبته ٤٠٪ من مجمل احتياجاتها ، وذلك بالاضافة الى زيادة استخدام بدائل النفط والفحم لتغطي نسبة ٥٪ من مجمل الاحتياجات .

لذلك نشأ اتجاه قوي داخل الكيان الصهيوني لوضع اكثر من مشروع بديل موضع التنفيذ لتخفيف الاعتماد المتزايد على النفط المستورد كمصدر أساسي للطاقة . وفي الواقع هناك اتجاهان يسعى كلاهما نحو تحقيق هذا الهدف .

الأول : ويطالب باقامة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة ، ويواجه هذا الاقتراح صعوبة تنفيذه حاليا ، نظرا لرفض البلدان المصنعة للمفاعلات ، بيع الكيان الصهيوني مفاعلا لأسباب سياسية من جهة ، ولرفض الكيان الصهيوني التوقيع على ميثاق الحد من انتشار الاسلحة النووية من جهة اخرى .

وعليه فقد اقترح ان يقوم الكيان الصهيوني ببناء مفاعل نووي اعتمادا على امكانياته الذاتية . الا ان هذا الاقتراح يصطدم هو الآخر بصعوبة تنفيذه لعدم كفاية الامكانيات المادية اللازمة من ناحية ، ولعدم توفر الكوادر الفنية القادرة على انجاز هذا المشروع حاليا من ناحية أخرى ، وان كانت السلطات الصهيونية قد بدأت فعلا بتدريب الكوادر وتهيئة الأجهزة اللازمة لاكتساب التقنية المطلوبة في هذا المجال . ويبدو مما تقدم تصميم السلطات الصهيونية على تبني نهج الاعتماد على المفاعلات النووية لتوليد الطاقة ، سواء عن طريق شراء المفاعلات من الخارج ، او بنائها اعتمادا على الامكانيات الذاتية ، وسيكون لهذا النهج ابعاده في المستقبل سواء على الاقتصاد الصهيوني او على المنطقة العربية بشكل عام .

الثاني : ويدعو الى البدء بتنفيذ مشروع قناة البحرين ، ويعتمد هذا المشروع على سحب مياه البحر الابيض المتوسط عبر قناة في قطاع غزة ، ونفق يصب في الجزء الجنوبي من البحر الميت ، لتسقط المياه فيه من ارتفاع يصل الى ٤٠٦ متر . وتستخدم المياه المتساقطة في انتاج الكهرباء .

ويتوقع أن يغطي المشروع عند انجازه ربع احتياجات الكيان الصهيوني من الطاقة .

ويضيف مؤيدو قيام هذا المشروع بأن انشاءه سيساعد على زيادة حجم السياحة وتلطيف الجو في المنطقة المحيطة . كما يضيفون أن المشروع سيوفر فرص عمل كثيرة خلال فترة انجازه الطويلة والتي تقدر بعشر سنوات . وعلى الصعيد السياسي يعني تحقيق هذا المشروع ، عمليا ادماج الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل نهائي في نطاق الكيان الصهيوني .

ويواجه الاقتراح ، بمعارضة متزايدة عربيا وعالميا ، سياسيا واقتصاديا بالاضافة الى رأي البعض في الكيان الاسرائيلي نفسه ان تكلفته المقدرة بنحو ١,٢ بليون دولار ستؤدي الى سحب موارد ضرورية لقطاعات انتاجية اكثر أهمية .

التجارة الخارجية

بلغت قيمة واردات الكيان الصهيوني في عام ١٩٨١ نحو ٩٥٠١ مليون دولار . فيما بلغت قيمة الصادرات ٥٣٨١ مليون دولار . أي أن العجز التجاري لهذا العام بلغ نحو ٤١٢٠ مليون دولار ، بعد أن كان نحو ٤٢٧١ مليون دولار عام ١٩٨٠ . وقد ارتفع العجز الى نحو ٤٨٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٢ . ويرجع السبب في تزايد العجز الى انخفاض قيمة الصادرات بنسبة ٥٪ ، وارتفاع قيمة الواردات بنسبة ٢٪ .

وقد اثار تراجع قيمة الصادرات بهذه النسبة قلقا كبيرا لدى الاوساط الاقتصادية نتيجة خشية هذه الاوساط ، من أن يؤثر ذلك على عملية الانتاج بشكل عام . وأن يؤدي بالتالي الى زيادة معدلات البطالة . أما أهم السلع التي انخفضت قيمة صادراتها فهي الماس والمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية . وقد كانت صادرات الاسلحة في مقدمة الصادرات في السنوات الأخيرة وبلغت قيمتها عام ١٩٨٢ نحو ١٢٠٠ مليون دولار ، ثم الماس الذي بلغت قيمة صادراته نحو ١١١٣ مليون دولار بانخفاض نسبته ٢٠٪ مقارنة بالعام السابق فيما تراجعت الصادرات الزراعية بنسبة ٦٪ والمنتجات الصناعية بنسبة ٣٪ .

العلاقات التجارية مع الدول الصناعية

تميزت العلاقات التجارية مع الدول الصناعية بالقوة والمتانة ، ويكفي للتدليل على ذلك أن أكثر من ثلثي صادرات الكيان الصهيوني توجه الى الدول الصناعية . وقد بلغت نسبة هذه الصادرات في عام ١٩٨١ نحو ٦٨٪ من اجمالي صادرات الكيان الصهيوني وكانت قيمتها نحو ٣٦٤٨ مليون دولار مسجلة انخفاضا قدره ١٧٥ مليون دولار وبنسبة بلغت ٣٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ . ويبذل الكيان الصهيوني جهودا مكثفة من اجل زيادة الصادرات الى الدول الصناعية بهدف تخفيض العجز في ميزانها التجاري ولمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى ، مثل تراكم المديونية الخارجية والحاجة الى تحقيق وتائر انتاج مرتفعة وخفض نسب البطالة . وأهم الدول الصناعية المستوردة للصادرات الاسرائيلية في عام ١٩٨١ ، الولايات المتحدة حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٩٪ ثم بريطانيا بنسبة ٨,٢٪ وسويسرا بنسبة ٧,٩٪ .

أما وارداتها من الدول الصناعية فقد سجلت نسبة زيادة قدرها ١,٧٪ في عام ١٩٨١ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ لتبلغ نحو ٥٤٤٨ مليون

دولار بعد أن كانت نحو ٥٣٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ .

وقد اختصت هذه الواردات في عام ١٩٨١ نحو ٥٧,٣٪ من اجمالي واردات الكيان الصهيوني التي تمثل الدول الصناعية مصدرا مهما له حيث نجد أن أكثر من نصف وارداته اعتمد لسنوات طويلة على تلك الدول . وأهم الدول المصدرة للكيان الصهيوني بين الدول الصناعية عام ١٩٨١ الولايات المتحدة في المرتبة الاولى بنسبة ١٨,٨٪ التي زادت الواردات منها في عام ١٩٨١ بنحو ١٦٪ عن السنة السابقة ، والمانيا الغربية في المرتبة الثانية بنسبة ٩٪ ، ثم بريطانيا بنسبة ٦٪ .

العلاقات مع الدول النامية

كان الكيان الصهيوني ولا يزال يسعى من اجل توطيد علاقاته الاقتصادية مع الدول النامية بهدف ايجاد اسواق مضمونة لمنتجاته . وقد حقق قدرا لا بأس به من النجاح في هذا المجال ، حيث وصلت نسبة صادراته الى الدول النامية عام ١٩٧٥ نحو ٢٧٪ من مجمل صادراته ، الا أنها بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل الى نحو ١٦٪ عام ١٩٨١ بفعل فقدانه لأسواقه في الدول المصدرة للنفط . فبعد أن كانت صادراته اليها في عام ١٩٧٥ تمثل حوالي ٧,٥٪ ، انخفضت هذه النسبة في عام ١٩٨٠ و ١٩٨١ الى نحو ١٪ ، بالاضافة الى انخفاض هذه الصادرات وبنسبة أقل الى كل من افريقيا وآسيا والدول الاوروبية غير الصناعية . الا أنه يلاحظ أن الكيان الصهيوني بدأ يتجه بقوة نحو دول امريكا اللاتينية والوسطى في السنوات الاخيرة ، ليجد مجالا رحبا لصادراته المتنامية اليها خاصة من المعدات العسكرية المتمثلة بالاسلحة الخفيفة وحتى الطائرات العسكرية والمدنية .

أما عن قيمة هذه الصادرات فقد بلغت في عام ١٩٨٠ نحو ٩٧٠ مليون دولار انخفضت بنسبة ٩,٨٪ في عام ١٩٨١ لتصل الى نحو ٨٧٥ مليون دولار ، ويلاحظ أن قيمة صادرات الكيان الصهيوني الى الدول المصدرة للنفط مثل نيجيريا وفنزويلا قد تزايدت عام ١٩٨١ لتصل الى نحو ٧٢ مليون دولار بعد أن كانت عام ١٩٨٠ نحو ٥٦ مليون دولار ، الا أن صادراته الى الدول النامية غير النفطية في عام ١٩٨١ انخفضت الى ٨٠٣ مليون دولار بعد أن كانت عام ١٩٨٠ حوالي ٩١٤ مليون دولار وبنسبة انخفاض تساوي ١٢,١٪ .

وأهم الدول المصدر اليها في هذه المجموعة جنوب افريقيا بنسبة ١,٥٪ وهونج كونج بنسبة ٣,٧٪ والبرتغال بنسبة ١,٩٪ . أما في امريكا اللاتينية فأهم الدول المصدر اليها هي الارجنتين والهندوراس والبرازيل والمكسيك .

ومن أجل زيادة هذه الصادرات الى دول امريكا اللاتينية والوسطى يلجأ الكيان الصهيوني الى تطبيق نظام المقايضة ، حتى يتمكن من تحقيق هدفين : الأول يتمثل في زيادة التصدير الى هذه الاسواق ، والثاني في الحصول على النفط مقابل صادراته السلعية . ويحاول الكيان الصهيوني بذلك أن يرسم لنفسه لدى أنظمة تلك البلدان صورة الدولة الصديقة التي تقدم العون ، وخصوصا أن العديد من

هذه الدول يعاني من عجز في موازين مدفوعاته وتضخم في مديونيته الخارجية .

أما الواردات من الدول النامية فلا تشكل الا حصة متواضعة من مجمل واردات الكيان الصهيوني لم تتجاوز في احسن حالاتها ٦٪ من الاجمالي وذلك في عام ١٩٧٩ . وقد بلغت جملة هذه الواردات عام ١٩٨١ نحو ٥١١ مليون دولار مسجلة بذلك نسبة زيادة بلغت ٩,٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠ .

أما أهم الدول المصدرة للكيان الصهيوني فهي جنوب افريقيا وفنزويلا ونيجيريا والجابون وساحل العاج وهونج كونج وكوريا الجنوبية والارجنتين والبرازيل والاروجواي .

القروض والمساعدات الخارجية

اعتمد الكيان الصهيوني منذ انشائه وحتى الآن على التدفق المستمر للاموال من الخارج . واتخذ هذا التدفق المتواصل اشكالا عدة فمنها ما كان على شكل هبات من جهات رسمية وغير رسمية على هيئة مبالغ نقدية ، أو مساعدات وقروض عينية مدنية وعسكرية .

وبلغت جملة الهبات التي حصل عليها الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٥ حتى منتصف عام ١٩٨١ نحو ٢٧ بليون دولار ، منها نحو ١٣ بليون من مصادر خاصة ونحو ١٤ بليون من مصادر حكومية . الا أن أهم مصدر من مصادر الدعم المالي لهذا الكيان ، فيتمثل في الاموال التي ترد اليه من الولايات المتحدة ، التي بدأت تنهال عليه ابتداء من عام ١٩٥١ على شكل مساعدات اقتصادية ، ثم اخذت تتزايد سنة بعد أخرى .

وفي عام ١٩٥٥ تطورت نوعية هذه الاموال المقدمة ، فبالاضافة الى المساعدات الاقتصادية بدأت الولايات المتحدة تقدم قروضا اقتصادية ، وقد بلغت قيمة هذه القروض والمساعدات نحو ٥٢,٧ مليون دولار في ذلك العام . ثم اضافت الولايات المتحدة نوعا من الدعم لهذا الكيان فبدأت بتقديم قروض عسكرية لم تتجاوز اربعمائة الف دولار عام ١٩٥٩ ، الا أن حجمها سرعان ما تزايد في السنوات اللاحقة .

وبعد ذلك بدأت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ بتقديم نوع آخر من المساعدة تمثل بمبلغ ٥٠ مليون دولار لتوفير مستلزمات استيعاب اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي ، ليصل المبلغ الاجمالي للمساعدات والقروض في هذا العام الى حوالي ٤٦٧,٣ مليون دولار ، بالاضافة الى تحقق نجاح اخر للكيان الصهيوني في عام ١٩٧٤ تمثل بالحصول على مساعدات عسكرية بلغت قيمتها نحو ١٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ وذلك بعد وقف القروض الاقتصادية لتبلغ قيمة الدعم المقدم في نفس العام نحو ٢٥٧٠,٧ مليون دولار .

وبلغت جملة الدعم المقدم من الولايات المتحدة ٢٢١٩ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، منها ٨٥٠ مليون دولار على شكل قروض والباقي اخذ شكل المساعدات سواء في شكل عسكري أو اقتصادي أو لتوطين المهاجرين .

وبذلك زادت قيمة الدعم المقدم في ذلك العام بمقدار ٣٠ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٨١ . ويلاحظ انخفاض حجم القروض العسكرية

بمقدار ٥٠ مليون دولار وارتفاع حجم المساعدات العسكرية بنفس المقدار لتبلغ ٥٥٠ مليون دولار . كما زادت قيمة المساعدات الاقتصادية بمقدار ٤٢ مليون لتبلغ ٨٠٦ مليون دولار مقابل انخفاض المساعدات المخصصة لتوطين المهاجرين بمبلغ ١٢ مليون دولار ، حيث أصبحت ١٣ مليون دولار .

ويتضح مما سبق ذكره أن الولايات المتحدة الامريكية لا تألو جهدا ولا تبخل بمال من اجل توطين وتثبيت الاقتصاد الصهيوني . وتزداد نتائج هذا الدعم خطورة نتيجة اتخاذ هذا الدعم في غالبه شكل المساعدات التي لا ترد ، بدلا من القروض التي يفترض ردها في آجال قصرت أو طالت . فقد بلغت نسبة المساعدات الممنوحة الى جملة الدعم المقدم نحو ٦٢٪ وشكلت القروض من مجمل الدعم عام ١٩٨١ نحو ٤١٪ وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٢ الى ٣٨٪ لترتفع نسبة المساعدة الى نحو ٦٢٪ من مجمل الدعم . ويتجسد الاهتمام الامريكي بدعم الكيان الصهيوني في تزايد نسبة هذا الدعم حيث وصلت الى ٢١٪ من مجمل المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الى ما تعتبره دولا صديقة عام ١٩٨١ . وارتفعت هذه النسبة الى نحو ٢٥٪ عام ١٩٨٢ ويتوقع لها أن تبلغ نحو ٢٨٪ من اجمالي هذه المساعدات عام ١٩٨٣ ، مع أنها لم تتجاوز نسبة ٤,٧٪ عام ١٩٧٣ .

ويؤخذ من تقرير لاحدى الدراسات المقدمة للكونجرس الامريكي أن ما تتحمله الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر في السنة لمساعدة الكيان الصهيوني تمثل في ٢,٥ بليون دولار معونة معلنة و ٢٠٠ مليون تمويلا من الحكومة و ٢٠٠ مليون دعما امريكيا لصناعة الاسلحة و ٧٥٠ مليون دولار حوالات خيرية و ٤٥٠ مليون دولار حصيلة بيع سندات اسرائيلية و ٣ بليون قروضا قصيرة الاجل و ١٥٠ مليون استثمارات امريكية خاصة في اسرائيل وبليون واحد مشتريات من اسرائيل و ١,٥ بليون دولار خسارة نتيجة فقدان أعمال وغيرها لصالح اسرائيل . ووصل المجموع في عام واحد نحو ٩,٨ بليون دولار .

الهجرة والنزوح

تعتبر الهجرة الى الكيان الصهيوني حجر الأساس في استمراره وبقائه . ذلك أن فكرة اقامة هذا الكيان اعتمدت على جمع شتات يهود العالم في ما تدعوه الحركة الصهيونية بأرض الميعاد . وقد عمل الاستعمار البريطاني على تأكيد هذا الكيان بفتح الباب لهجرة اليهود للاستيطان بكل الوسائل . فبينما لم يزد عدد اليهود في فلسطين عن ١٣ الف عام ١٩١٤ اذ نجده يرتفع الى ٥٦٥ الف عام ١٩٤٧ . وبعد اعلان قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ، تزايدت اعداد المهاجرين حيث بلغ عددهم حتى عام ١٩٥١ حوالي ٧٠٤ الف مهاجر .

الا أن هذه الهجرة لم تجر على نسق واحد بعد تلك الفترة ولا حتى الآن ، لانها تعتمد بطبيعتها على معطيات عديدة . فهناك الدول المرسلة التي تختلف نظرتها لاكثر من سبب الى هجرة اليهود من سكانها الى خارجها . فقد لا تتلاءم هذه الهجرة مع احتياجات هذا البلد او ذاك من الخبرات الفنية أو العلمية . أو أن سماحها بالهجرة لا يتناسب والسياسات التي

تلتزمها سواء في داخل البلد أو خارجه . ولعل افضل مثال لذلك هو الاتحاد السوفييتي . وبعض الدول لا تمانع في هجرة سكانها بما فيهم اليهود ، بل أنها يمكن أن تشجع هجرة اليهود من سكانها الى الكيان الصهيوني ما دام هذا الأمر يخدم علاقاتها مع هذا الكيان أو يخفف مشكلة الاقلية اليهودية فيها .

ويرتبط الكيان الصهيوني بعوامل موضوعية تفرض عليه التشدد في طلب زيادة عدد المهاجرين اليه ملوحا بما يدعيه من خطر يتهدده ، او بحاجته الى الايدي العاملة ولضمان التوطن في فلسطين . وقد تلجأ الصهيونية لاجتذاب المهاجرين الى اثارة حملة اعلامية عالمية معادية لهذا البلد أو تلك الدولة ممن لا يسمحون بهذه الهجرة ، حتى وان كان ذلك مجرد عملية ضغط أو تشهير أو لابتزاز مواقف سياسية . كما أنها مضطرة لاعداد الكثير من المستلزمات لاستقبال المهاجرين الجدد ، كالسكن وتهيئة فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والمواصلات الى غير ذلك . وهذا كله يستلزم أموالا طائلة ينوء بحملها اقتصاد هذا الكيان ، فيلجأ الى طلب المساعدات لتوطين فيض المهاجرين ، سواء من الدول الصديقة كالولايات المتحدة ، او من الجاليات اليهودية في الخارج .

وهناك ظاهرة أخرى ، وهي النزوح الى خارج الكيان الصهيوني ، حيث لا يجد المهاجرون الجدد ، الحياة التي بشروا بها سواء على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي ، بالاضافة الى الاحساس بعدم توفر الأمن الذي ينشده المهاجرون ، خاصة والكل يشعر في هذا الكيان بأنه غريب عن هذه الارض التي لا ينعم فيها بالطمأنينة التي كان ينشدها .

وقد بلغ عدد المهاجرين الى الكيان الصهيوني عام ١٩٨١ حوالي ١٢٦٠٠ مهاجر بعد ان كان هذا العدد ٢٠٤٠٠ عام ١٩٨٠ ووصل عددهم في عام ١٩٨٢ الى نحو ١٣٢٤٣ مهاجر. وكانت أهم مصادر هذه الهجرة اوروبا الغربية والولايات المتحدة والارجنتين والاتحاد السوفييتي ورومانيا.

وتعمل السلطات الاسرائيلية على توفير العديد من التسهيلات للمهاجرين الجدد كيلا يعودوا ادراجهم ، مثل دفع مبالغ مالية معينة وتوفير فرص العمل وتأمين السكن ، خاصة وان العمل في اقامة المستوطنات يجري باستمرار على قدم وساق .

سياسة الادماج

دأب الكيان الصهيوني منذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة على اتباع مختلف الأساليب لتحقيق دمج هاتين المنطقتين مع الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٤٨ ، سواء ما تعلق منها بمصادرة الاراضي العربية أو السيطرة على مصادر المياه وتوجيهها لخدمة اقتصاديات المستعمرات التي تنشئها ، أو عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على السكان العرب في مختلف النشاطات الاقتصادية ، واتباع الكثير من الأساليب الأخرى لافراغ الضفة والقطاع من السكان .

ويلاحظ أن أعداد العاملين العرب ضمن الاقتصاد الاسرائيلي تزايدت بشكل كبير في

السنوات الأخيرة ، فبينما كان العدد في عام ١٩٧٠ حوالي ٢١ ألف عامل ، ارتفع الى ٦٦ الف عامل في عام ١٩٧٥ والى ٧٦ الف عامل عام ١٩٨١ و ٨٠ الف عامل عام ١٩٨٢ . وتبلغ نسبة هؤلاء العمال حوالي ٥,٥٪ من قوة العمل في اسرائيل ، ولا تشمل هذه الارقام العمال الذين يعملون دون تراخيص عمل رسمية من مكاتب التشغيل ويقدر عددهم رسميا بحوالي ٢٠ الف عامل . ويلاحظ أن متوسط اعمار العمال العرب يتراوح بين ١٤ـ ٢٤ سنة ، معظمهم متزوجون ونصفهم معيلون وحيدون لأسرهم . أما مجالات عملهم فقد توزعوا بنسبة ٥٠٪ في قطاع البناء و٢٠٪ في الصناعة و١٣٪ في الزراعة و ١٧٪ في الخدمات . ويعمل ٤٢٪ منهم في منطقة تل أبيب و ٣٠٪ في المنطقة الجنوبية و٢٠٪ في منطقة القدس و ٧٪ في المنطقة الشمالية . وجدير بالذكر أن أجر العامل العربي لا يمثل الا ما بين ٥٠٪ و٦٠٪ من أجر العامل اليهودي في فلسطين المحتلة.

أما عن الاستيطان ، فان الكيان الصهيوني يبذل جهدا غير عادي في هذا المضمار ، حيث يهدف الى زرع الضفة والقطاع باكبر عدد من المستوطنات بهدف خلق واقع جديد لا يواجه به العرب فحسب ، بل والعالم كله ، وعلى افتراض عدم استمرار بقائه في الضفة والقطاع يكون على الأقل قد نجح في جعلها المشكلة الأساسية أمام العالم بحيث لم تعد مسألة وجوده ككيان عنصري هي المشكلة الأساسية .

وتشير الاجراءات الاسرائيلية الى أن عدد المستوطنات المخطط اقامتها بالاضافة الى ما هو تحت الانشاء سيصل في نهاية عام ١٩٨٣ الى ٧٩ مستوطنة ونقطة استيطانية موزعة كما يلي :

الجدول رقم (١)
عدد المستوطنات والنقاط الاستيطانية المخطط اقامتها والتي قيد الانشاء عام ١٩٨٣

البيان / المنطقة	مستوطنة: مخطط	مستوطنة: قيد الانشاء	نقطة استيطانية: مخطط	نقطة استيطانية: قيد الانشاء	المجموع
الجولان	ـ	٢	ـ	ـ	٢
قطاع غزة وسفوح جبل الخليل	ـ	٤	ـ	٤	٨
الضفة الغربية موزعة	١*	١٤	٢٠	٢	
منطقة ظهر الجبل	ـ	١٢	ـ	١	١٣
منطقة الأغوار	٧	١٢	ـ	ـ	١٩
المجموع	٨	٤٤	٢٠	٧	٧٩

* يخطط لاقامة مدينة استيطانية باسم نابلس العليا خاصة بالطائفة السامرية مساحتها ١٥٠ الف دونم .

وبلغت جملة مساحة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها في الضفة الغربية حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ نحو ٢ مليون دونم ، أي نحو ٣٧٪ من مساحة الضفة . وبلغ عدد المستوطنات ٢٩٦ مستوطنة في الضفة و ٢٦ في الجولان . وتواصل سلطات الاحتلال دعم وتعزيز المستوطنات في المناطق المحتلة من خلال المشاريع الاقتصادية ، فقد بلغت المشاريع الصناعية التي اقيمت لذلك حوالي ٢٢٩ مصنعا وبلغ عدد المشاريع المخططة حوالي ٨٢ مصنعا جديدا وخلال فترة قريبة سيتم الانتهاء من انشائها .

الجليل

تهتم سلطات الكيان الصهيوني بعملية ما يسمى تطوير الجليل خاصة في المجال الصناعي ، لخلق قاعدة مادية لحركة الاستيطان فيها ولزيادة عدد المستوطنين الصهاينة هناك . ولذلك قررت اعفاء كل من يرغب في بناء مسكن له في الجليل من رسوم الحكر بنسبة ٤٠٪ . ومن الأساليب الجديدة لتشجيع الاستيطان نشر اعلانات في الولايات المتحدة وكندا لعرض بيع اراضي في الضفة الغربية لمن يرغب وبأسعار زهيدة وهي بذلك تظهر وكأنها صاحبة الارض وبصورة شرعية ، ثم أنها تطبع في ذهن الرأي العام هناك أنها صاحبة اتخاذ القرار (على الأقل) في شأن تقرير مصير هذه الاراضي .

أزمـة الاقتصاد الاسرائيلي ومحاولة الانقاذ الاميركية

شهد الاقتصاد الاسرائيلي ما بين العامين ١٩٥٠- ١٩٧٠ ، أي الفترة التي توسطت بدايات قيام إسرائيل على الأرض الفلسطينية ومشارف حرب تشرين ١٩٧٣ ، تجربة إنمائية مذهلة ندر ان تحققت في اقتصاد اية دولة اخرى. وتمثل هذا الاعجاز في بداية الخمسينات بتحقيق ارتفاع هائل ومستمر في معدل النمو رغم العديد من القيود الهامة التي يستحيل بوجودها تحقيق هذا المعدل العالي للنمو في اي اقتصاد آخر، حيث حقق الاقتصاد الاسرائيلي في تلك الفترة زيادة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي قدرها ٦٠٠٪ ، وبمعدل نمو سنوي قدره ١٠,٣٪ ، وظلت هذه النسبة تتراوح بين ٨٪ - ١٣٪ وذلك بالرغم من :-

أولاً : الانفجار الاستيطاني الذي زاد بحوالي ٢٢٨٪ (من ٩١٥ ألف - ٣ ملايين مستوطن) أي بمعدل سنوي قدره ٥,٤٪ . وبطبيعة الحال فإن الهجرة الاستيطانية تعتبر مسؤولة عن أكثر من ٥٠٪ من هذه الزيادة (تدفق ٧٠٠ ألف مهاجر إلى اسرائيل). ومع ذلك سجل الاقتصاد الاسرائيلي معدل نمو في الناتج الحقيقي قدره ١٠,٣٪ سنوياً ، علماً بأن الاقتصاد الاسرائيلي قد تمكن من التخلص من مشكلة البطالة في نهاية الخمسينات .

ثانياً : توجيه جزء كبير من الموارد المتاحة الى الانفاق الحربي ، حيث وصل مستوى الانفاق على الشؤون العسكرية والتسلح خلال تلك الفترة ما بين ١٠-١٢٪ من الناتج القومي .

ولكن على الرغم من هذا المستوى العالي من الانفاق الحربي الذي لا يختلف اثنان على أسبابه ودوافعه الاستيطانية - التوسعية أو على الاستراتيجية التي تحركه ، إلا أن الاقتصاد الاسرائيلي استطاع أن يحقق مستوى مرتفع من الاستثمارات الاجمالية بلغ في المتوسط خلال تلك الفترة ٣٠٪ من الناتج « القومي » الاجمالي سنوياً .

ويمكن إيجاز الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الانجاز الضخم الى الاستزراع الاقتصادي ، وهو أحد نماذج الانماء عن طريق الاستعمار الاستيطاني ، حيث يتم نقل حجم سكاني بأعداده ورؤوس أمواله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثله من مكان الى

مكان ، على أن يتم هذا الانتقال دفعة واحدة ، أو بدفعات كبيرة متتالية ، وبطريقة ديناميكية ، شريطة أن تزول عقبة ضيق نطاق السوق .

ومن ١٩٥٠- ١٩٦٥ كان معدل النمو السنوي للقوى العاملة الاسرائيلية هو ٤,٥٪ سنوياً في حين كان معدل نمو العمالة (التشغيل) هو ٥٪ سنوياً - والفارق بينهما يعكس الانخفاض المستمر في معدل البطالة .

وتشير نشرة البنك المركزي الاسرائيلي إلى أن « معجزة » إسرائيل الانمائية آنذاك لم يكن من الممكن لها أن تتم لولا التدفق الهائل من هذين العاملين : رأس المال والقوى البشرية .

وقد مثل انسياب رؤوس الأموال من الخارج خلال الفترة من ١٩٤٨- ١٩٧٠ حوالي ٩ بليون دولار . ولم يمثل هذا الانسياب ديوناً أجنبية يقع عبئها على الاقتصاد الاسرائيلي ، إذ مثلت التحويلات من جانب واحد حوالي ٧٠٪ من جملة هذا الانسياب ، ولهذا تمكنت اسرائيل من تحقيق فائض في الواردات ممثلاً في حجم الفجوة في ميزان حساب العمليات الجارية الخارجي ساعدها على زيادة حجم مواردها المتاحة للاستخدامات المختلفة ، ومكّنها من تحقيق معدل مرتفع للانماء (١٠٪ سنوياً) عن طريق الارتفاع في معدل الاستثمار دون المساس بقدرتها على تحقيق مستوى مرتفع للانفاق الحربي مع الارتفاع المستمر في متوسط استهلاك الفرد (٥٪ سنوياً).

وهكذا وصلت نسبة الناتج « القومي » الاجمالي إلى جملة الموارد المتاحة خلال تلك الفترة في المتوسط حوالي ٧٢٪ . ويرجع نشوء فائض الواردات إلى أن معدل زيادة ومستوى الاستيعاب المحلي كانت أعلى .

ولعل احدى السمات الاساسية التي ميزت نموذج النمو الاسرائيلي آنذاك هي ظاهرة فائض الواردات المستمر . إذ بلغ فائض الواردات من ١٩٥٠- ١٩٧٠ في المتوسط حوالي ٢٠٪ من الناتج « القومي » الاجمالي . والحكومة الاسرائيلية كانت هي المموّل الرئيسي لأوجه الانفاق المختلفة وليس القطاع الخاص كما هو عليه الآن . بل ان القطاع الخاص كان يعتمد على القروض من الحكومة .

الاستراتيجية الصهيونية

لما كانت الاستراتيجية بمفهومها العام هي فن استخدام الموارد لتحقيق الأهداف القومية ، وتقوم على ثلاثة عناصر رئيسية (الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة - استراتيجية استخدام الموارد البشرية - واستراتيجية عسكرية وسياسية) فيمكن من هذا المنظور اعتبار التجربة الاقتصادية الاسرائيلية من حيث تحقيق بعض أهدافها المرحلية تجربة ناجحة .

ولكن لما كانت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ ، ليست منفصلة عن السياسة الاقتصادية الصهيونية قبل هذا التاريخ ، ويفترض فيها أن تكون مرتبطة عضوياً ومصيرياً باستراتيجية المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧ وأهدافه ، فلا يمكن اعتبار أن الاقتصاد الاسرائيلي قد حقق حتى الآن النجاح المنشود . ذلك أن فكرة الأمن « القومي » التي حددها المؤتمر الصهيوني آنذاك تقتضي إنجاز مهمتين :-

الأولى : خلق جيش قوي متفوق كما وكيفا ومتسلحاً بوسائل التقدم التكنولوجي المعتمدة على الوارد « القومي » للانفاق الحربي .

الثانية : خلق وإنشاء اقتصاد قومي يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتقني وقادر على تحقيق مستوى مرتفع لمعيشة السكان ، ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية - الاكتفاء الذاتي -.

وحين نمعن النظر في هاتين المهمتين ، نجد انهما ما زالتا بعيدتين عن التحقق ، وأن احتمالات تحققهما بالاستناد الى معطيات الواقع الاقتصادي الاسرائيلي بعد عام ١٩٧٣ تكاد تكون مستحيلة .

الخلل المزمن في الاقتصاد الاسرائيلي

يعود الخلل الخطير الناشب في بنية الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم النجاح المرحلي العابر الذي تحقق في الخمسينات والستينات الى كونه اقتصاداً اتكالياً اعتمد وما زال يعتمد في الأساس على المساعدات الخارجية وبخاصة المساعدات الاميركية والألمانية وغيرها... الى درجة أنه وصف بالاقتصاد الطفيلي الذي يتغذى ويعيش على غيره .

وفضلا عن الازمات الاقتصادية التي شهدها العالم الغربي الرأسمالي والتي انعكست بنسب متفاوتة على الدول التي تتعامل مع العالم الرأسمالي ومن ضمنها إسرائيل . فان أهداف الاستراتيجية الصهيونية في التوسع والاستيطان على حساب الأرض العربية ، وما سببّته من حروب عدوانية متواصلة ضد العرب ، قد ألقى على عاتق الاقتصاد الاسرائيلي أعباءً كبيرة . ففي كل حرب خاضتها اسرائيل ضد العرب كان يتبعها بناء اضطراري جديد للقوات العسكرية وشراء أسلحة متطورة تعويضاً عن خسائرها من الأسلحة والعتاد ، أو سعياً وراء ضمان استمرار التفوق العسكري على العرب .

ففي حرب تشرين وحدها خسرت إسرائيل ما يقارب ٤٠٠٠ دبابة مدرعة وحوالي ١٥٠ طائرة حربية ، هذا عدا الخسائر الفادحة بالعتاد والمعدات العسكرية الأخرى . فللمرة الأولى بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ أخذت اسرائيل تعي الثمن الباهظ الذي تقدمه في حروبها وفي احتلالها للأراضي العربية ، حيث أثرت حرب تشرين ١٩٧٣ تأثيراً كبيراً على ميزانية إسرائيل وحولت اتجاهها الاقتصادي وبدون حدود أو تحفظ نحو الولايات المتحدة الأميركية من حيث الاعتماد على مساعداتها الاقتصادية والعسكرية ، ولا سيما الاعتماد على المساعدات التي أقرها الكونغرس الأميركي ضمن قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٧٤ .

أما حرب الليطاني وغزو لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني حتى اليوم ، فقد جاءت لتدفع الاقتصاد الاسرائيلي إلى نهاية انهياراته . فحرب الليطاني عام ١٩٧٨ وغزو لبنان في حزيران ١٩٨٢، وضعا الاقتصاد الاسرائيلي في أخطر مأزق ، بحيث بات من العسير للغاية لملمة هذا الاقتصاد وترميمه في ظل الواقع الاسرائيلي الراهن .أو خلال مدة قصيرة .. فحسب تقديرات اسرائيلية اقتصادية وعسكرية فان ثمن الغزو الاسرائيلي للبنان في السنة الأولى وحدها قد بلغ حوالي ١,٥ مليار دولار ، وإسرائيل ما تزال موجودة في « المستنقع اللبناني » حسب تعبير شمعون بيريز نفسه .

وهنا تخطر في الذهن مقولة ياسر عرفات : « يكفي أن تحاربنا إسرائيل كل سبع سنوات ونحن سوف نريكم وضع إسرائيل الحقيقي ».

كما أن الفوضى الاقتصادية التي اجتاحت إسرائيل في عهد الليكود جراء تخلي الحكومة عن دورها المهم في الاقتصاد والتخلي عن السيطرة على جميع ينابيع ومصادر هذا الاقتصاد وعلى جميع الميزانيات للقطاع الخاص .. ثم ان توزيع الأموال من ميزانية الدولة ومن مخزون الاحتياط من المساعدات الاميركية كان له أثر كبير في تدهور الاقتصاد .

هذا كله علاوة على أن الانسحاب من سيناء قد جعل اسرائيل تفقد نفط « أبو رديس » الذي استغلته طيلة فترة احتلالها لسيناء منذ عام ١٩٦٧ ، مما جعلها تضطر لشراء النفط بأثمان باهظة .

المساعدات الاميركية لاسرائيل

حسب قول وزير المالية الاسرائيلي الأسبق سيمحا إيرليخ « أنه لولا الولايات المتحدة الاميركية ، ومساعداتها ودعمها الكبير لأصبحت إسرائيل في حالة انهيار اقتصادي تام » . فمضاعفة المساعدات الأميركية منذ عام ١٩٧٤ لاسرائيل هو الذي حال دون إفلاسها التام .. حيث قدمت واشنطن أموالاً طائلة لاسرائيل من أجل التغطية على ميزان مدفوعاتها السلبي .

والمساعدات الاميركية كانت وما تزال على نوعين ، مساعدات اقتصادية وعسكرية .. كما أن المساعدات المدنية تدفع لبنوك أميركية مقابل استيراد كميات هائلة من الحبوب والطحين ومعدات ومواد خام مختلفة .. أما المساعدات العسكرية فانها تغطي مدفوعات تشتري بها إسرائيل الطائرات الحربية والدبابات والعتاد العسكري.. ويذكر ان ريغان وقّع على اتفاقية التجارة الخارجية الذي يتضمن بندا باقامة منطقة تجارية حرة بين واشنطن وتل ابيب.

وبينما تحصل اسرائيل من الولايات المتحدة على ٢,٦ مليار دولار من المساعدات الرسمية (١,٤ مليار مساعدات عسكرية ، ١,٢ مليار مساعدات اقتصادية) فان المساعدات الاميركية الرسمية وغير الرسمية ، المباشرة وغير المباشرة ، تقدر بحوالي ٨-١٠ مليارات دولار في السنة . ولذلك فإن إسرائيل تعتبر أول دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الديون الخارجية ومن حيث العجز في الميزان التجاري والاعتماد على المساعدات الاجنبية.

ديون إسرائيل

تقدر ديون اسرائيل الرسمية بحوالي ٢٥ مليار دولار منها حوالي ٤٠٪ للولايات المتحدة الأميركية .. أما ديونها الرسمية وغير الرسمية فتقدر بحوالي ٣٢ مليار دولار .

وتأتي زيادة المديونية نتيجة لزيادة القروض التي حصلت عليها الحكومة الاسرائيلية من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الأميركية ..

وقد أعلن بنك اسرائيل في ١٩٨٤/١٠/٢٨ أن هيكل الدين شهد تدهوراً خطيراً ، وأن مجمل الديون الخارجية قد ازداد بمقدار ١,١ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ أي سجل زيادة قدرها ٥٪ بالمقارنة بالنصف الثاني من عام ١٩٨٣.ومن المقرر أن تسدّد إسرائيل ٣ مليارات دولار من أقساط وفوائد الديون خلال الاثني عشر شهراً القادمة ..

النسبة بين دفعات حكومة اسرائيل الناجمة عن الديون (بما في ذلك الفوائد) وبين الناتج القومي:

السنة	قروض خارجية	قروض داخلية	المجموع
١٩٧١	٪٤,٥	٪٣,٥	٪٨
١٩٧٥	٪٤,٤	٪٧,٦	٪١٢
١٩٨٣	٪٥,٦	٪٧,٥	٪١٣,١
١٩٨٤	٪٨,٠	٪١٣,٠٠	
١٩٨٤	٪٨,٠	٪١٣,٠٠	٪٢١,٠
	٪١١,٥	٪٢٤,٥	٪٣٦,٠

المصدر: ميزانية الحكومة لسنة ١٩٨٤.. ونقلا عن صحيفة هآرتس الاسرائيلية، في ١٩٨٤/٥/٣٠.

محاولات يائسة لمعالجة هذا التدهور الاقتصادي

لقد شهد عهدا المعراخ وتكتل الليكود محاولات عديدة يائسة لوضع حد للتدهور السريع في الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٣ ، وأخفقت كلها . واليوم تنبري الولايات المتحدة الأميركية ، في محاولة جديدة لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من كارثة محتومة،فقد شدّد وزير الخارجية الأميركي « شولتز » كي يستطيع مساعدة إسرائيل على وضع برنامج اقتصادي كامل على أن يتم ذلك بين شهري تشرين الثاني وكانون الثاني ١٩٨٤، وذلك لبدء نشاط اللجنة الاقتصادية الاميركية - الاسرائيلية المشتركة. وحسب ما جاء في «صحيفة القدس» فإن الادارة الاميركية رفضت اعطاء اسرائيل مساعدات مباشرة بمبلغ يتراوح بين ٢-٥ مليارات دولار - كما ان ريغان طالب بان تمر جميع المساعدات التي تعطي لاسرائيل بفحص كيفية انفاقها على ان تتولى الادارة الاميركية طريقة انفاقها. كما طالبت الادارة الاميركية بأن أية مساعدات طارئة تعطى لاسرائيل يجب ان تستعمل:

١ - كمساعدات مباشرة للاقتصاد ولاخراجه من ورطته .

٢ - لا تستعمل هذه المساعدات لرفع مستوى المعيشة والكماليات .

٣ - تعيين ال ٣٠ من تشرين الثاني ١٩٨٤ كآخر موعد لرسم خطة اقتصادية شاملة .

٤ - نقل عمال من المكاتب الحكومية الى حقل الانتاج والتصنيع .

٥ - اقالة عمال وفرض بطالة على الاقتصاد الاسرائيلي .

٦ - التقليص من النفقات العامة للحكومة .

وحسب صحيفة « القدس » ايضا فقد وافق ريغان في حالة تنفيذ اسرائيل لهذه الخطوات جميعها على إعطاء قرض لاسرائيل بقيمة ٢ مليار دولار ، وإقامة مشاريع اقتصادية في حقل الانتاج والتصدير والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة وإسرائيل . كما وافق على مواصلة تطوير مشروع الطائرة الحربية من صنع اسرائيلي - اميركي (لافي) بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وعلى النظر بمساعدات اميركية أخرى لاسرائيل ثم تأجيل سداد الدين الأميركي (١٢ مليار) والتصويت على قانون يضمن لاسرائيل ولمدة خمسة أعوام الحد الأدنى من المساعدة التي لا تسدّد،هذا إضافة إلى إنشاء المنطقة الحرة التجارية بينهما . وفوق ذلك كله التدخل لتعديل احتياطي إسرائيل من العملة الصعبة ، قبل الافلاس التام .

وهناك خبراء إسرائيليون يرون أن على اسرائيل اتباع سياسة خاصة لتحسين ميزان المدفوعات وتقليص معدل التضخم النقدي (٨٠٠٪) والذي قد يصل الى ١٠٠٠٪ في الشهور المقبلة، وهذا حسب رأي الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل لن يتم الا عن طريق تقليص النفقات الحكومية المختلفة بحجم ٥ -٦ بالمائة من الناتج القومي ، وعن طريق التوصل الى تسوية متفق عليها لاعادة جدولة الديون الخارجية ، ثم فرض ضرائب على أرباح رؤوس الأموال التي ستتراكم لدى أصحاب الأسهم المصرفية حتى يوم التسديد .

ويطرح أيضاً حل آخر يسميه الخبراء الاسرائيليون بالحل البارد وهو « دولرة » النقد الاسرائيلي .. ومعناه مصادرة حق بنك اسرائيل في إصدار الشيكلات واستخدام قانوني للدولار كوسيلة دفع

سلامة عكور

تركة ليكود الاقتصادية

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل حالياً ، هي أهم المشكلات التي تقابلها حكومة « الوحدة الوطنية » التي تكونت في اسرائيل في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤ ، على إثر الانتخابات العامة التي اجريت في تموز (يوليو) ١٩٨٤ .

وسوف نعالج في هذا المقال المشكلات الاقتصادية التي خلقتها حكومة ليكود (بيجين - شامير) منذ عام ١٩٧٧ .

هناك ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية تواجهها اسرائيل حاليا . الأولى هي أزمة التضخم الجامح والذي بلغ رقما قياسيا في العام الماضي هو ٤٠٠٪ ، وهو من اعلى المعدلات في العالم . الأزمة الثانية هي أزمة الديون الخارجية والتي وصلت الى ٢٩,٣ مليار دولار في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٣ . والأزمة الثالثة التي تعانيها اسرائيل حاليا هي آلام ازمة النمو الهيكلية الناتجة عن التوسع الامبريالي ، وخاصة منذ غزولبنان عام ١٩٨٢ ، وكذلك بناء المستوطنات في الضفة الغربية .

أولاً : **التضخم الجامح في اسرائيل** :

تشير آخر الاحصاءات في اسرائيل أن نسبة التضخم فيها قد وصلت الى ١٤,٣٪ في أيار (مايو) ١٩٨٤ . وهو ما يجعل نسبة التضخم في اسرائيل هذا العام تصل الى أكثر من ٤٠٠٪ ، أي أكثر من ضعف مستواه في عام ١٩٨٣ (١٩١٪).

وقد تصاعدت نسبة التضخم مع تولي الليكود السلطة في عام ١٩٧٧ ، حيث سجلت في هذا العام نسبة قدرها ٣٧٪ ، زادت الى ٥٢٪ عام ١٩٧٨ والى ٩٥٪ عام ١٩٧٩.وفي نهاية ١٩٨٠ بلغت ١٣٣٪ وانخفضت قليلا عام ١٩٨١ لتصل الى ١١٠٪ ووصلت بعد عام ١٩٨٢ الى ١٢٧٪ ثم ١٩١٪ عام ١٩٨٣ ثم قفزت الى ٤٠٠٪ أواخر العام الماضي (١٩٨٤).

وقد قام الليكود أثناء ولاية وزير المالية السابق (يورام اريدور) بمحاولة لكبح جماح التضخم من خلال خفض قيمة العملة الاسرائيلية ، والزيادات السعرية للسلع والخدمات الخاضعة للرقابة الحكومية بما لا يتجاوز ٥٪ شهريا . ولكن تلك السياسة لم تنجح في امتصاص التضخم وادت الى ارتفاع حجم الدعم الى ٣٤,٣ مليار شيكل سنويا .

وقد وصل الأمر الى فوضى كاملة ، اذ أصبح أصحاب المحلات في اسرائيل يحددون أسعار ما يبيعونه يومياً طبقا لسعر الدولار . وقد زادت المبيعات بنسبة ٥٠٪ في ابريل ١٩٨٤ بسبب محاولة المستهلكين الاستفادة من الاجراءات الوقتية التي اتخذتها حكومة ليكود قبل الانتخابات لتحسين صورتها أمام الاسرائيليين الذين يعلمون أنها اجراءات ستنتهي بانتهاء الانتخابات . واصبحت ربات البيوت يهرولن في اليوم الأول من كل شهر عقب تسلم المرتبات لشراء حاجياتهن بمرتب الشهر ، لأن قيمة المرتبات تنخفض بنسبة ٥٠٪ شهريا بسبب التضخم .

وقد تفشت الاضرابات في اسرائيل نتيجة لهذا التضخم . اذ أن على الأسرة المتوسطة (٣,٥ فرد) أن تنفق في المتوسط ٦٧٠ دولار شهريا . بينما نجد أن متوسط الأجر الشهري في اسرائيل يبلغ ٥٠٠ دولار فقط . وقد سعى أعضاء الهستدروت (حوالي ١,٥ مليون عامل) الى رفع الأجور بنسبة ٢٢٪ في حين رأت الحكومة رفعها بنسبة ١٢٪ فقط

وقد ولدت في هذه الاثناء فكرة (دولرة) اسرائيل في عام ١٩٨٣ ، أي الغاء التعامل بالشيكل كليا واستبداله بالدولار الأمريكي . وكان وزير المالية السابق يأمل في انهاء التضخم الجامح ، والغاء ربط الاجور والمرتبات والأسعار بالارقام القياسية لتكاليف المعيشة . الا أن حكومة ليكود فشلت في اتخاذ هذا الاجراء . واستقال وزير المالية وقتها بسبب الابعاد السياسية الخطيرة لتلك الفكرة .

ومن ناحية أخرى شنت أحزاب المعارضة حملة هجوم عنيفة على السياسة الاقتصادية لتكتل ليكود ، والتي فشلت في الحد من معدل التضخم ، مما أدى الى خفض مستوى معيشة الاسرائيلي بنسبة ٧٪ منذ بداية العام الماضي .

ثانياً : مشكلة المديونية الخارجية :

فقد بلغت مديونية اسرائيل الخارجية ٢٩,٣ مليار دولار في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ ، بزيادة ١,٢ مليار دولار عن حجمها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ . وذلك بعد أن كانت ١٢,٤ مليار دولار عند تسلم الليكود الحكم في عام ١٩٧٧ .

وتبلغ حصة الفرد في اسرائيل من الديون الخارجية اكثر من ٦٠٠٠ دولار ، وهو أعلى رقم للمديونية الخارجية في أي بلد في العالم . بما في ذلك دول امريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين .

وتقدر أعباء خدمة الديون الخارجية خلال العام الحالي ب ٦,٤ مليار دولار . منها ٣,٣ مليار دولار خاصة بالقروض قصيرة الأجل . بالاضافة الى ١,٦ مليار دولار للفوائد المستحقة على القروض طويلة الأجل ، و ١,٥ مليار دولار لسداد جزء من هذه الديون ذاتها .

ومن الاسباب التي أدت الى هذه المديونية الضخمة ، العجز في ميزان المدفوعات ، حيث أظهر عجزاً صافيا قدره ٥٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . أما الحساب الجاري الذي يترجم الفعاليات الاقتصادية الحقيقية ، فيدل على عجز كبير يبلغ ٢,١ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ، والذي ارتفع الى ٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الاسرائيلي معتمدا بشكل أساسي على الدعم المالي الأمريكي من جهة والاقتراض من الخارج من جهة أخرى . فقد بلغ الدعم الأمريكي الرسمي لاسرائيل ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٤ . وتسعى حكومة الوحدة الوطنية لزيادة قدرها ٧٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات عاجلة تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل .

وقد ردت حكومة الليكود على القائلين بفداحة الدين الخارجي بأن ٧٠٪ منه ليس ديناً

تجارياً ، بل هو مديونية للولايات المتحدة ، ولأناس يهود . والـ ٢٥٪ الباقية فقط هي مديونية مباشرة للبنوك ، ونصفها فقط هي ديون قصيرة الأجل . أي أنه حتى وان كانت الديون ضخمة ، الا أنه يظل بالامكان معالجتها ، وذلك بالرغم من ارتفاع نفقات خدمتها ، والذي يأخذ ثلث النفقات الحكومية (مع الدين الداخلي أيضا) والثلث الآخر يذهب الى نفقات الدفاع ، والثلث الأخير مخصص للصرف على الخدمات الحكومية للمواطنين .

ثالثاً : أزمة آلام التطور الاقتصادي :

وهي أزمة نمو هيكلي ، وتعتبر صحية من وجهة نظر الاقتصاد الاسرائيلي . اذ أنها تعني تغيراً في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي ، ليواكب ويصاحب تغير الدور الذي تقوم به في المنطقة . والذي تم تتويجه بغزو لبنان عام ١٩٨٢ . وفي الحقبة القادمة ستستمر اسرائيل في تدعيم اقدامها في الهيمنة على جيرانها من العرب ، حيث ستقوم بالتأثير المباشر وغير المباشر على سياساتهم واخضاعهم لعمليات التطبيع ، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية .

ولبيان ذلك نجد أن ثلث نفقات الحكومة الاسرائيلية هي للدفاع، مقارنة بـ ٢,٥-٤٪ فقط في معظم انحاء العالم . ومن ناحية ثانية فمنذ عام ١٩٧٢ كان ١٠٣ مليون دولار أو ٧,٥٪ من كل الصادرات الاسرائيلية ، هي في مجال التكنولوجيا المتقدمة . وفي عام ١٩٨٣ قفز الرقم الى ١,٥ مليار دولار أو ٣٠٪ من كل الصادرات الصناعية . وقد ذكرت حكومة الليكود أنه منذ عام ١٩٧٥ تم استثمار ٩٠٠ مليون دولار سنويا في اقامة مشروعات صناعية جديدة أو للتوسع في المشاريع القائمة فعلا .

وقد حصلت اسرائيل في العام ١٩٨٣ على ١١ مليار دولار من الصادرات السلعية والخدمية ، مقسمة بينهما بالتساوي . وفي عام ١٩٩٢ تتوقع الدوائر الحكومية أن تصدر اسرائيل صادرات سلعية فقط بـ ١١ مليار دولار ، أكثر من نصفها صناعات تكنولوجية متقدمة

ويقال في اسرائيل حاليا أنها ستعتمد في المستقبل على تطورها الصناعي « فنحن لدينا المعرفة التكنولوجية ، والادارة والمهمات التسويقية » ، ولكننا نحتاج الى شركاء خارجيين لمساعدتنا في توسعنا الصناعي السريع . وتأتي الولايات المتحدة بالطبع على رأس قائمة الشركاء . وللتدليل على ذلك ، فقد وقعت حكومة الليكود ، قبل الانتخابات ، اتفاقية للتجارة الحرة يبدأ تطبيقها في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ . وبمقتضاها ستبلغ الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ أكثر من ملياري دولار ، في مقابل ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ . والجدير بالذكر أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي وافقت الولايات المتحدة على اجراء مفاوضات معها حول اتفاقية لمنطقة تجارة حرة .

وفي اطار ذلك النمو الهيكلي تظهر التناقضات ، الا انه يتم علاجها دائما على حساب العرب (سواء في الأراضي المحتلة أو في خارجها) . فقد اقامت حكومة الليكود ١٠٠ مستوطنة منها ١٠ مدن جديدة في الضفة الغربية ، لتعرقل بالفعل اقامة دولة فلسطينية في المستقبل . ويعارض البعض في اسرائيل اقامة المستوطنات على أساس اقتصادي طالما أنها لا تشكل عاملا أمنيا ضرورياً .

ومثال آخر لعلاج تناقضات النمو الهيكلي ، هو أن اسرائيل لا تحتمل علاج التضخم لديها

عن طريق زيادة البطالة داخلها والا أدى ذلك الى هروب العقول الى الخارج. ومع ذلك فقد أظهرت أرقام البطالة أنها كانت ٤٧,٤ ألف عام ١٩٧٧ وقلت الى ٤٤,٧ الف عام ١٩٧٨ والى ٣٦,٨ الف عام ١٩٧٩ ، ثم زادت الى ٦٣,٦ الف عام ١٩٨٠ . وقد تفاقم الوضع مع ارتفاع البطالة أخيرا بنسبة ٤٣٪ خلال الفترة من أكتوبر ١٩٨٣ حتى مارس ١٩٨٤ وهو ما يعني أن ٥,٧٪ من اجمالي القوى العاملة الاسرائيلية عاطلة عن العمل .

ويتم علاج البطالة تلك عن طريق استيعاب جزء من العمالة في احتلال جنوب لبنان ، أو عن طريق استخدام اسرائيل لسياساتها الاقتصادية لزيادة البطالة بين السكان الفلسطينيين وبشروط عمل قاسية للغاية ، وبصورة تمنع تصدير انتاجهم الصناعي .

وتضطر بعض الورش الى التوقف عن العمل ، بهدف تسهيل تداول البضائع الاسرائيلية . وبالتوازي مع ذلك ، فان الاجور التي يحصل عليها الاسرائيليون تزيد بكثير عن الاجور التي تمنح للفلسطينيين .

على هذا نجد أنه واذا كانت سياسات ليكود الاقتصادية قد أثمرت عن ازمات التضخم الجامح وديون خارجية ضخمة ، الا أن الجانب الايجابي الوحيد (من وجهة نظر اسرائيل) والتي ساهمت حكومة الليكود في انضاجها ، هي وضع الاقتصاد الاسرائيلي في وضع الاستعداد لفترة التوسع السياسية والاقتصادية القادمة في (الحقبة الاسرائيلية) . ولا نشك أن تلك ستكون المهمة الأولى لحكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل .

ابراهيم احمد ابراهيم

النفقات العسكرية والديون الخارجية في الموازنـــة الاســرائيلية

يؤكد المحللون الاقتصاديون ، وخاصة في الدول الصناعية ، ان الأزمات الاقتصادية التي تجتاح الكيان الصهيوني بين فترة واخرى ، ستؤدي الى انهيار الاقتصاد الاسرائيلي وشله .

وفي هذه المقالة سنحاول القاء بعض الضوء على الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي صفعت الكيان الصهيوني مرات عديدة ، حتى انه يقال ان عام ١٩٨٣ كان من أسوأ المراحل واكثرها صعوبة التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي ولم يكن عام ١٩٨٤ بأفضل من العام الذي سبقه ، بل زادت الحالة سوءا واستفحلت الأزمة الاقتصادية ، وارتفع العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وتراكمت الديون الخارجية ، واصبح التضخم المالي ذو ارقام اربعة بمعنى ان الوضع الاقتصادي مصاب بحالة من الفوضى والارتباك امتدت لتصيب القطاعات الاجتماعية والسياسية كافة .

ومن الأدلة على حالة الفوضى التي تعتري

جدول رقم (١)

الميزانية العامة للكيان الصهيوني (١٩٧٨ ـ ١٩٨٥)

السنة	المزانية العامة	ميزانوزارة الدفاع	نسبتها في الميزانية العامة	حصة سداد الديون	نسبتها من الميزانية العامة	نسبة ١+٢
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	١٨٢	٥٤	٪٢٧	٦٠	٪٣٠	٪٥٧
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	٤٢٥	١٣٣	٪٢٨,٧	١٢١	٪٢٨,٤	٥٧,١
١٩٨٠ ـ ١٩٨١	٦٥٣	٢١١	٪٣٢,٢٠	١٩٤	٪٢٩,٦	٪٦١,٨
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	٥٠٣	١٢٦	٪٢٥,٤	١٥٧	٪٣١,٢	٪٥٦,٦
١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	١١٢٤	٥٧١	٪٤٢,٢	٤٢٢	٪٣٧,٦	٪٧٩,٨
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	٤٣٦٠	٩٧٢	٢٢٩٠٪٢٢,٣	٪٥٢,٥	٪٧٤,٨	

المصدر : الأرض في عدد رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ٧/٧/١٩٨٤

* الأرقام بالمليار ليرة اسرائيلية ** الأرقام بالمليار شيكل .

الاقتصاد الاسرائيلي الميزانية العامة ، والجدول التالي يتضمن حجم ميزانية الكيان الصهيوني ، وحصة نفقاتها العسكرية ، وما يترتب على ذلك من ديون خارجية ونسبة هذه الديون المتصاعدة .

وتدل ارقام الميزانية العامة ان نفقات وزارة الدفاع ومخصصاتها في تزايد مستمر ، حتى انها اصبحت تشكل ٤٢,٢٪ من حجم الميزانية العامة للعام المالي ١٩٨٤/٨٣ . بزيادة قدرها ١٥,٢٪ مقارنة مع ميزانية الدفاع للعام المالي ١٩٧٩/٧٨ . ويبين الجدول رقم (١) ان هنالك ضغوطاً على الانفاق العسكري في ميزانية عام ١٩٨٥/٨٤ ، وهذه الضغوط بفعل الأحزاب السياسية المتصارعة على الحكم ، والتي تجلت أثناء الاعداد للانتخابات في الكيان الصهيوني . وقد توجه اهتمام الأحزاب الى تقليص ميزانية وزارة الدفاع ، وذلك للحد من ارتفاع نسبة التضخم وفي محاولة لتقليصها وتخليص الاقتصاد الاسرائيلي من الاثار السلبية التي خلفها حزب الليكود منذ توليه الحكم عام ١٩٧٧ وحتى تشكيل حكومة الائتلاف الحالية . وعلى الرغم من تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بنسبة ٢٠٪ للعام المالي ٨٥/٨٤ ، الا ان هذه النسبة بقيت مرتفعة وتعتبر في اسرائيل من اعلى النسب في العالم وهي ٢٢,٣٪ ، في حين انها وصلت ١٠,٦٪ في الولايات المتحدة الأميركية ، و٧,٥٪ في بريطانيا ، و٤,٨٪ في فرنسا ، و٨,١٪ في المانيا الغربية .

اما فيما يتعلق بمديونية اسرائيل فانها في زيادة مستمرة وقد وصلت هذا العام مبلغ ٢٨ مليار دولار ، والجدول التالي يوضح ذلك .

السنة	نسبة زيادة الديون عن السنة السابقة
١٩٨٠/٧٩	٢٠١,٧٪
١٩٨١/٨٠	١٦٠,٣٪
١٩٨٣/٨٢	٢٥٦,٥٪
١٩٨٤/٨٣	٢٦٨,٨٪
١٩٨٥/٨٤	٥٤٢,٧٪

واذا اضفنا نسبة سداد الديون الى نسبة نفقات الدفاع من الميزانية العامة كما هي موضحة في الجدول رقم (١) ، فاننا نلاحظ ان هذه النسبة عالية جدا وتبلغ حوالي ٧٤,٨٪ لعام ٨٥/٨٤ ، وهي اعلى نسبة في العالم اذا ما قورنت بعدد السكان ، حيث ان حصة الفرد الاسرائيلي من الديون الخارجية تقدر بحوالي ٥٥٠٠ دولار . ومن الطبيعي ان الزيادة في النفقات العسكرية للكيان الصهيوني تؤدي بصورة تلقائية الى تقليص النفقات المخصصة في الميزانية للخدمات الاجتماعية ، ومؤسسات التعليم والصحة والتأمين والتطوير وغيرها . ولا تزيد حصة هذه القطاعات جميعا عن ٢٥٪ من حجم الميزانية العامة للعام المالي ١٩٨٥/٨٤ ، علما بانها لم تتجاوز ٢٠٪ من حجم الميزانية العامة للعام المالي ١٩٨٤/٨٣ .

واذا ما حسبنا نسبة الانفاق العسكري الى الناتج القومي المحلي او الناتج القومي الاجمالي ، لوجدنا ان هذه النسبة بلغت اعلى معدل لها بين مجموع الدول الصناعية والدول النامية وقدرت هذه النسبة بحوالي ٣٧,٩٪ في نهاية عام ١٩٨٢ .

والجدول التالي رقم (٢) يبين هذه النسبة ، وموقع الكيان الصهيوني بين الدول الكبرى حيث تأتي اميركا في المرتبة الثانية ، وتحتل بريطانيا المرتبة الثالثة .

اما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تراجع بنسبة ٢٪ ، رافق ذلك زيادة في العجز في ميزان المدفوعات بلغ ١٠٧٨ مليون دولار ، وعجز في الميزان التجاري بمبلغ ٥ مليارات دولار ، واذا

جدول رقم (٢)

الانفاق العسكري ونسبته من الناتج القومي الاجمالي لبعض الدول الصناعية واسرائيل لعام ١٩٨٢ .

الدولة	قيمة الانفاق العسكري ا	حصة الفرد من الانفاق العسكري	النسبة المئوية للدفاع من الانفاق الانفاق العسكري	الدفاع كنسبة مئوية من الانتاج القومي الاجمالي
اسرائيل	٨,٢٤٢	٢٠٦٠	٤٠,٧٪	٣٧,٩٪
اميركا	٢١٥,٩٠٠	٩٣٨	٢٩,٢٪	٧,٢٪
بريطانيا	٢٤,٢٠٠	٤٣٢	١١,٩٪	٥,١٪
المانيا	٢٨,٤٥٣	٤٦١	٢٧,٩٪	٤,٣٪
فرنسا	٢١,٩٦٩	٤٠٨	١٧,٥٪	٤,١٪
اليابان	١٠,٣٦١	٨٧	٥,٥٪	١,٠٠٪

المصدر : الاقتصاد الاسرائيلي بين واقع الحرب والسلم ، تأليف الدكتور فؤاد بسيسو .

ما قسمنا هذا المبلغ على عدد سكان اسرائيل فانه يلحق الفرد مبلغ ٥ الاف دولار . هذا بالاضافة الى تدهور احتياطي اسرائيل من العملات الصعبة . وافادت تقارير مصرف اسرائيل ان احتياطي اسرائيل من العملات الصعبة تناقص بمبلغ ٣٥١ مليون دولار خلال شهر تموز من عام ١٩٨٣ الماضي ، وتناقص هذا الاحتياطي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار خلال شهري نيسان وحزيران من عام ١٩٨٤ ، ونتيجة لهذا التناقص قامت وزارة المالية الاسرائيلية بطباعة المزيد من الأوراق النقدية دون وجود غطاء نقدي لها مما ادى الى تدهور الوضع وسقطت البورصة ، وزادت نسبة التضخم وارتفعت اسعار جميع المواد الغذائية بعدة أضعاف خلال عام ١٩٨٤ ، حيث وصلت نسبة ارتفاع الأسعار الى حوالي ٤٠٠٪ . ويقال أن وزير مالية الكيان الصهيوني السابق توقع ان تصل نسبة التضخم ١٠٠٠٪ في نهاية العام الحالي.

ويبين الجدول رقم (٣) نسبة التضخم في اسرائيل ما بين ١٩٦٨ و١٩٨٤

جدول رقم (٣)

السنة	نسبة التضخم
١٩٦٨ _ ١٩٧٠	٣٪
١٩٧٤ _ ١٩٧٧	٣٦٪
١٩٧٨ _ ١٩٧٩	٦٥٪
١٩٨٠	١٣١٪
١٩٨١	١١٧٪
١٩٨٢	١٣٢٪
١٩٨٣	١٩١٪
حزيران ١٩٨٤	٤٠٠٪

من الجدول رقم (٣) يتبين لنا ان نسبة التضخم ازدادت اثر الزيادات المتتالية في النفقات العسكرية خلال السنوات الأربع الأخيرة . وتشير التقارير الاحصائية الى ان غزو لبنان العسكري كلف الميزانية العسكرية حوالي ٢,٧ بليون دولار ، وهذا المبلغ يمثل ضعف احتياطي اسرائيل من العملة الأجنبية . وهنالك نفقات اخرى تثقل كاهل الكيان الصهيوني تتمثل في نفقات الاستيطان التي اضافت الى

الميزانية العامة اعباء بقيمة ٦ بلايين دولار في السنوات الأربع الأخيرة .

ونتيجة استمرار ارتفاع نسبة التضخم في اسرائيل انخفضت قيمة العملة الاسرائيلية بل وفقدت قيمتها بين العملات الاخرى وخاصة الدولار ، حيث وصل سعر الدولار اثناء الانتخابات ٣٤٠ شيكل في السوق السوداء ، في حين بلغ سعر صرفة في المصارف ٢٨٠ شيكل لكل دولار . اما سعر الشراء فقد بلغ حوالي ٢٩٢ شيكل لكل دولار ، وهذا يعطي دليلا على ان الدولار ارتفع بحدود ٢٨٠ مرة في اسواق البنوك ، بينما ارتفع بما يقارب ٣٤٠ مرة في السوق السوداء منذ تولي حزب الليكود الحكم عام ١٩٧٧ وحتى تشيكل حكومة الائتلاف .

أما الأجور فقد انخفضت بنسبة ١٥٪ في بداية عام ١٩٨٤، ثم ارتفعت في منتصف نفس العام لتصل الى ١٧٪ ، الأمر الذي ادى الى تدهور الوضع المالي للطبقتين المتوسطة والفقيرة وقد بلغ متوسط الأجور في عام ١٩٨٤ حوالي ١٥٢ الف شيكل في الشهر في مقابل ٤١٠ شيكل شهريا عام ١٩٧٧ . وهذا يعطينا دلالة على ان الأجور زادت بمقدار ٣٧٠ مرة خلال السبعة اعوام الماضية ، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الأجور الا انه يصاحبها زيادة اكبر في الأسعار ، حيث ادت الزيادة في الأسعار الى تآكل الأجور بنسبة ١٨٪ خلال عام ١٩٨٤ .

ان اعباء ميزانية الكيان الصهيوني ، وما تعطيه هذه الميزانية من دلالات وبما تحمله من مؤشرات وارقام بدأت تنعكس على فئات المجتمع الصهيوني برمته . فقد افادت احصائيات مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية ان نصف مليون يهودي يهددهم الفقر ، وهذا الخطر يتضاعف خلال السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار ، وتآكل الأجور ، وازدياد عدد العاطلين عن العمل الذين وصلت نسبتهم ٦٪ من القوة العمالية المدنية وهذه نسبة عالية جدا اذا ما علمنا ان عددا كبيرا من العاملين المدنيين انخرطوا في صفوف القوات المسلحة العسكرية الاسرائيلية ، وان كان انخراطهم في صفوف القوة العسكرية قد خفف من حدة البطالة الا ان سوق العمل الاسرائيلية اصبحت عاجزة عن توفير فرص عمل وخاصة لليهود الشرقيين الذين قصدوا اسرائيل بغية الاستقرار واملا في العيش الآمن والمستقر ، ووجدوا على ارض الواقع زيف الدعاية الصهيونية والتي يروج لها الكيان الصهيوني في الخارج باستمرار . ويعتبر انخفاض نسبة المهاجرين الى اسرائيل مؤشرا اخر على سوء الحالة الاقتصادية للكيان الصهيوني . وقد اثارت مسألة تدني الهجرة الى اسرائيل جدلا كبيرا ونقاشا حادا في الكنيست الصهيوني في الوقت الذي كان يهاجر فيه الى اسرائيل حوالي ٣٧ الف مهاجر سنويا في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ ، وقد اصبح عدد المهاجرين الذين يرغبون العيش في ظل الكيان الصهيوني حوالي ١٩ الف مهاجر سنويا وذلك منذ عام ١٩٧٧ وحتى الان .

أحمد لطفي طه

العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة واسرائيل

الصناعة العسكرية متقدمة بالنسبة لمجموعة دول الشرق الاوسط ، ولكنها ما تزال متخلفة في كثير من النواحي عن مثيلاتها في الدول المتقدمة ، فاسرائيل لا تملك مصانع لسكب الصلب الذي تصنع منه ابراج الدبابات وهياكلها وسبطانات المدافع ، كما ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية لا تستطيع انتاج محركات السيارات والدبابات ، الامر الذي يضطرها الى الاستيراد من الخارج .

ولا بد لاسرائيل مهما حاولت ان تطور صناعتها العسكرية من ان تعتمد على المصادر الخارجية للحصول على بعض المعدات والقطع لاستخدامها في عدد من الاسلحة التي تصنع محليا ، كما ان وضع التصاميم الاولية وبناء نماذج تجريبية وتطويرها وصنع المعدات اللازمة لانتاجها يتطلب استثمارات مالية ضخمة ، مما حدا بالصناعة العسكرية الاسرائيلية ان تبني نشاطها على اربعة مستويات هي :

١ ـ انتاج الاسلحة الصغيرة التي لاتتطلب استثمارات ضخمة ، اعتمادا على تصاميم اسرائيلية كرشاشات عوزي وبنادق غاليل ومدافع الهاون وانتاج الاسلحة اللازمة للجيش الاسرائيلي اولا .

٢ ـ انتاج بعض انواع الاسلحة الغربية باذن من الشركات الصانعة كبنادق « فال » وصواريخ « هوك » وقطع الغيار

٣ ـ ادخال تعديلات وتحسينات على الاسلحة المستوردة لتحديثها وجعلها ملائمة للجيش الاسرائيلي كالمدافع المحمولة وادخال تحسينات على الدبابات

٤ ـ دراسة تصاميم الاسلحة الغربية وادخال تعديلات عليها ومن ثم انتاجها على انها اسلحة اسرائيلية ، كمدافع الطائرات عيار ٢٠ ملم وطائرات كفير وباراك والدبابات .

وتهدف اسرائيل من خلال برنامج صناعة السلاح الى أمرين هما :

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي بحيث لا تصبح رهينة لدولة اخرى ايا كانت .

٢ ـ اقتحام سوق تصدير الاسلحة الثقيلة والمطورة حتى لو كان على حساب صادرات السلاح الغربي .

وقد كان لفرنسا دور مهم في الصناعة العسكرية الاسرائيلية قبل سنة ١٩٦٧ ، فبعد عدوان السويس منحت فرنسا اسرائيل اذنا بانتاج قذائف الطائرات والدبابات الفرنسية الصنع كما زودتها بالخبرة والمعرفة التقنية وساعدتها في تطوير بعض انواع الصواريخ والاسلحة . ورغم اعلان الحظر الفرنسي بعد عام ٦٧ ، فان شركة تربوميكا اقامت لها فرعا في اسرائيل لانتاج محركات الطائرات .

ومع تحول اسرائيل نحو الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للسلاح بدأت الاخيرة بتشجيع الصناعة الاسرائيلية والمساعدة على تنميتها حيث مكنتها من انتاج بعض الاعتدة العسكرية الثقيلة .

ولقد حصلت اسرائيل في بداية الامر على اذن من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بينهما ، لانتاج قطع الغيار للاسلحة الاميركية الصنع التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي ولم يكشف النقاب عن الاسلحة التي تشملها الاتفاقية الا ان اسرائيل صنعت قطع الغيار لدبابات م٤٨ و م .٦٠ وناقلات الجنود م ١١٣ وطائرات سكاي هوك وفانتوم واف ١٥ واف ١٦ فيما بعد .

إن الكيان الصهيوني بامكاناته البشرية والتقنية وضآلة الموارد الطبيعية لا يستطيع تحقيق اكتفاء ذاتي الا في انواع محددة من السلاح . وحتى السبعينات كانت صناعة السلاح في اسرائيل تتبع برنامجا معقولاً الى حد ما بالتركيز على الصواريخ الصغيرة مثل صاروخ جبريئيل والاسلحة الخفيفة وطائرات الاستكشاف الالية واجهزة الاتصالات ، الا أن الوضع تغير تماماً عندما تولى موشي ارينس رئاسة مؤسسة صناعة الطائرات . ومن ثم وزارة الدفاع في مطلع الثمانينات حيث بدأ برنامجا واسعا لتطوير وتصنيع اكثر الطائرات تقدما وتكلفة .

وفي الوقت نفسه كان ابراهام ثال قائد سلاح الدبابات سابقا يخطط هو الاخر لاقتحام صناعة الاسلحة الثقيلة عن طريق الدبابة مركبا .

وبدأ مشروع طائرة «كفير» بعد سرقة مواصفات طائرة الميراج الفرنسية ، وقد اسهمت التقنية والاموال الاميركية في برنامج تصنيعها ، لكن ما أن دخلت الطائرة « كفير » مرحلة الانتاج حتى كانت تقنية صناعة الطائرات قد سبقتها بمراحل وتحولت « كفير » الى طائرة دعم ميداني وللاستخدام في حروب محدودة .

وقد تمكن اللوبي الصهيوني في واشنطن من تحويل الاعتمادات المخصصة لشراء الدبابة الاميركية م . ٦ الى استثمار في تصنيع الدبابة « مركبا » لان الدبابة لا تتعرض لتطورات متلاحقة في هيكلها مثل الطائرة ، واي تغيير عليها يكون مقتصرا على المدفع والاجهزة المساعدة الاخرى ، وثبتت عملية تصنيع الدبابة « مركبا » وخرج منها نموذج مطور في الوقت الذي دخل فيه مشروع تطوير طائرة جديدة اطلق عليها اسم « لافي » مرحلة التنفيذ .

وكان الرئيس الاميركي كارتر اول من مهد الطريق لتصنيع هذه الطائرة ـ التي لن تدخل الخدمة الفعلية على اي حال قبل منتصف العقد المقبل ـ عندما وافق على منح اسرائيل ترخيصا لصنع محركات « برات ـ هوتيتي » كمكافأة لها على توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، لكن بقي على اسرائيل وضع يدها على التقنية اللازمة للتصنيع والحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ المشروع .

وطلبت اسرائيل في البداية منحها تراخيص لاستيراد ٢٥ مواصفة تقنية تشمل اوجه تصنيع الطائرة كافة ابتداء من معدن صناعة الجناح وذيل الطائرة الى العقل الاليكتروني

الذي يتحكم في الملاحة والاسلحة الموجودة في الطائرة .

ويستخدم قسم من هذه المواصفات في تطوير القاذفة الاستراتيجية الاميركية للمستقبل من طراز ب ١ والمقاتلة اف ١٨ التي ستكون عماد السلاح الجوي الاميركي في التسعينات .

ومرة أخرى تحرك اللوبي الصهيوني بعد رفض البنتاغون الموافقة على تصدير المواصفات ، وفي شهر ايار ١٩٨٣ حصلت اسرائيل من جورج شولتز وزير الخارجية الاميركية على اصدار اوامر التصدير . ووقف البيت الابيض والكونغرس الى جانب قرار شولتز ضد البنتاغون .

وقد استطاعت اسرائيل أن تتخطى مشكلة التمويل ، ذلك ان اول نموذج تجريبي للطائرة بحاجة الى ملياري دولار .

برنامج تطوير طائرة لافي :

وقد استطاع شولتز مرة اخرى بالتعاون مع الكونغرس من اصدار قرار بتحويل الاعتمادات المخصصة لشراء الطائرات الاميركية الى برنامج تطوير لافي . وبلغ حجم الاستثمارات التي تم تحويلها حتى منتصف عام ٨٤ مليار دولار دون ان يعقد الكونغرس اي جلسة لمناقشة واقرار التمويل خلافا لما يحدث عندما يطلب البنتاغون اعتمادات . وبالاضافة الى الاعتمادات التي تم تحويلها فان شركة « يونايتد تكنولوجي » الاميركية اشترت ٤٠٪ من اسهم المصنع الاسرائيلي لانتاج المحركات التوربينية في بيت شيمش .

وشركة يونايتد تكنولوجي هي فرع لشركة اند ويتيتي التي تنتج بالاشتراك مع المصنع الاسرائيلي المحركات النفاثة للطائرة لافي .

وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان وزارة الدفاع الاسرائيلية التي تمتلك ٩٨ بالمئة من اسهم المصنع تعهدت لبعض المستثمرين الاميركيين بأن تبيع لهم كل اسهم المصنع التي ما تزال تمتلكها وهي ٥٨٪ .

وكان المصنع قد آل الى وزارة الدفاع الاسرائيلية بعد أن اقدمت على شرائه عندما كان مهددا بالاغلاق بسبب انخفاض انتاجه من صاحبه رجل الصناعة الفرنسي « جوزيف سفيدلوفسكي » .

الاستثمارات الاميركية في الصناعة الاليكترونية

تحتل اسرائيل مركزا متقدما بالنسبة الى حجمها في مجال التقدم التكنولوجي ، وقد تلقت هذه الصناعة دفعة قوية ودعما كبيرا بعد حرب ١٩٦٧ لتلبية حاجات اسرائيل العسكرية وتنفيذ سياسة الاكتفاء الذاتي .

واعتمدت اسرائيل في هذا المجال الى حد كبير على نتائج الابحاث والتطوير في البلاد المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة ، فاستوردت المعلومات وبراءات الاختراع وعملت على تطويرها في مؤسساتها العلمية لتخدم الحاجات الاسرائيلية العسكرية اولا ثم المدنية . وتساهم الاموال والخبرة الاميركية في اكبر الشركات الاسرائيلية المتخصصة في هذا المجال ومنها :ـ

تاديران :

وهي اكبر شركة للصناعات الاليكترونية واكبر مصانع لمعدات الاتصال خارج الولايات المتحدة ، ويتركز نشاطها على تصنيع معدات تطابق المواصفات الفيدرالية الاميركية ، واسست الشركة سنة ١٩٦١ كجزء من مجمع « كور » الذي تملكه الهستدروت ، وتملك كور

٦٥٪ من الاسهم في حين تملك شركة جنرال تلفون الاميركية بقية الاسهم .

وللشركة اتفاقات لتبادل المعلومات مع ١٤ شركة معظمها اميركية .

الرون ، Eron

ثالث اكبر شركة للصناعات الاليكترونية في اسرائيل ، تأسست سنة ١٩٥٦ كمشغل ثم حولتها جماعة من المهندسين عام ١٩٦٢ الى مصنع ، ومولت هذا التحول مجموعة من الاميركيين منهم دافيد ولورانس روكفلر وتمتلك ٢٢٪ من الاسهم . س . د اس .

س . د . اس

اسست سنة ١٩٦٥ من قبل شركة الرون وشركة س . د . اس الاميركية ، وهي متخصصة بالحاسبات الكبيرة وتقديم خدمات لشركات الطيران الاسرائيلية وكالة الطاقة الذرية ومعهد وايزمان وغيرها .

مونوسيل ، اسست سنة ١٩٦٩/ ١٩٧٠ وتملك اسهمها شركة الرون ٤٠٪ ومونستابو الاميركية ٦٠٪ ومتخصصة في صنع عدادات واجهزة توقيت ومعدات اليكترونية

موتورولا : رابع اكبر شركة للصناعة الاليكترونية في اسرائيل ، وتستفيد من خبرة شركة « موتورولا » الاميركية ، وتمتلك موتورولا شيكاغو الاميركية ٣٧٪ من اسهمها وتختص في صناعة اجهزة اتصال ومعدات اليكترونية واجهزة للضبط عن بعد واجهزة اتصال عسكرية

فيسكاي ، تابعة لشركة فيسكاي انتر تكنولوجي الاميركية اسست سنة ١٩٦٩ تتولى صناعة القطع الاليكترونية والمقاومات الدقيقة .

مايكرو الكترونيكس ، وتملكها شركة J. F. O الاميركية شركة « ياعل » ويساهم فيها مستثمر اميركي وهي متخصصة في انتاج اجهزة استكشاف تركب على جميع انواع الاسلحة وقد تم تطوير هذه الاجهزة لاكتشاف تحركات الفدائيين .

بريسيجن ميكانيسمس، وتملكها مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية مناصفة مع شركة « اوستن انترومنتس الاميركية ، وتنتج مجموعة واسعة من المعدات الكهروميكانيكية وعلب السرعة والمحركات واجهزة القوة المضاعفة .

مشروع الكومودور جيت :

في شهر ايلول ١٩٦٧ اشترت الحكومة الاسرائيلية الادوات الخاصة بصنع طائرات جيت كوماندور من شركة ايرو - كوماندور - روكويل » الاميركية وتم تبرير الصفقة في حينه على انها تهدف الى تسهيل اندماج شركة روكويل مع شركة نورث اميركان . وبلغت قيمة الصفقة ٢٥ مليون دولار .

وذكر في حينه ان انتاج الطائرات سيستمر في الولايات المتحدة مدة تتراوح بين سنة ونصف وسنتين في اثناء نقل المصنع الى اسرائيل كما شملت الصفقة ٤٩ طائرة كانت الشركة الاميركية قد انتهت او على وشك الانتهاء من انتاجها

وادخلت مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية تعديلات على النموذج الاميركي وبدأت انتاجها باسم كومودور جيت ومن ابرز التعديلات استخدام محركات جديدة اقوى وزيادة طول هيكل الطائرة لتستطيع نقل ١٠ اشخاص بدلاً من ثمانية كما اضيفت حجيرات وقود على الجناحين لزيادة المدى ولتأمين بيع وصيانة الطائرات الاسرائيلية الصنع في الولايات المتحدة انشأت المؤسسة الاسرائيلية

شركة فرعية سميت كومودور جيت سيلز مركزها في ارلنغتون في ولاية فرجينيا الاميركية .

ان المساعدات الاميركية المقدمة الى الصناعة العسكرية الاسرائيلية على الرغم من صعوبة معرفتها بدقة الا انها تعتبر احد اهم اشكال المساعدة الاميركية لاسرائيل ، وتتضمن امدادها الثابت بتكنولوجيا عسكرية وتسهيل تسويق منتوجاتها ، وتشكل السلع العسكرية حاليا القطاع الرائد في الصادرات الاسرائيلية .

ولقد تمتعت اسرائيل على الدوام بحرية الوصول الى التكنولوجيا الاميركية من خلال الاقتناء المجاني او باسعار رمزية لعدد كبير جدا من المعلومات التقنية التي توفر تكاليف كبيرة في مجال الابحاث والتطوير او التصنيع ، وكذلك من خلال التنقل الكثيف للمهندسين والعلماء بين المنشآت الدفاعية او المخبرات العسكرية الاميركية وبين اسرائيل مما سمح لاسرائيل بزيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية حتى امام الولايات المتحدة نفسها وبرضاها وموافقتها في اغلب الاحيان .

ان تحول اسرائيل نحو الانتاج المعد للتصدير لمصلحة الصناعات المتطورة مثل المعدات الاليكترونية وادوات الطيران والادوات العلمية ، يعتمد في الاساس على تدفق الاموال والخبرات الاميركية التي تستغل التسهيلات التي تمنحها الحكومة الاسرائيلية للتعاقد مع شركات اسرائيلية باتفاقات انتاج مشترك ، وتتكفل الشركات الاميركية بتسويق المنتوجات التي تصنع في اسرائيل .

ولقد وضعت الولايات المتحدة على نفسها قيودا كابحة في بعض اسواق الاسلحة وخاصة في اميركا اللاتينية وجنوب افريقيا لتسهيل المبيعات الاسرائيلية ، وكان التمنع الاميركي عن بيع اسلحة للدول التي تتعامل مع اسرائيل مسؤولا عن تحقيق قدر كبير من المبيعات الاسرائيلية .

ومع توسع صادرات الاسلحة في ميزان التبادل الخارجي لاسرائيل فسيزداد الدور الاميركي اهمية سواء على صعيد التعاون في مجال التكنولوجيا او على صعيد السماح باعادة تصدير التكنولوجيا او الامتناع عن التنافس مع الصادرات الاسرائيلية في عدد من الاسواق العالمية .

لقد وقعت اسرائيل مع الولايات المتحدة في ١٩ اذار ١٩٨٣ على مذكرة للتفاهم الامني لمدة خمس سنوات كجزء من اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الجانبين . وتشمل المذكرة مجالات البحث والتطوير الامني كما تساعد على زيادة الصادرات العسكرية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة

واقترحت اسرائيل على اميركا في حزيران ٨٤ التعاون بين الجانبين لتطوير اسلحة من خلال دمج تكنولوجيا اسرائيلية واميركية ، كما طلبت تمكين الشركات الاسرائيلية من المنافسة في عطاءات تطرح في الولايات المتحدة مع الشركات الاميركية .

وستكون اسرائيل هي المستفيد الاول من تنفيذ هذه الاقتراحات ، فبالاضافة الى استغلالها للتقدم التكنولوجي الاميركي والتمويل فانها ستساعد على تخفيض حدة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها تل ابيب .

ان الصناعات الجوية الاسرائيلية لديها الان طلبات شراء قيمتها ٥٠٠ مليون دولار ، وذلك تنفيذا لاتفاق تشتري بموجبه الشركات الاميركية معدات من الصناعات الجوية الاسرائيلية

وتنفيذا لهذا الاتفاق تقوم المصانع الاسرائيلية بتصنيع اجزاء من طائرة اف ١٦ لحساب شركة جنرال ديناميكس وخزانات وقود الطائرات اف ١٥ لحساب السلاح الجوي الاميركي ، كما تقوم بتصنيع اجزاء من طائرة هيلوكبتر لحساب احدى الشركات الاميركية .

كما قام سلاح البحرية الاميركي بشراء عدد من طائرات التجسس التي تطير بدون طيار من اسرائيل . كما وقع البنتاغون على اتفاقية مع اسرائيل لاستئجار ١٢ طائرة كفير لمدة ثلاثة اعوام لتدريب الطيارين الاميركيين في الاسطول عليها خلال المناورات بدلاً من طائرات اف ٥ التي تقوم بدور مقاتلات العدو .

وسيدفع الاسطول الاميركي للصناعات الجوية الاسرائيلية ٦٨ مليون دولار مقابل الصيانة ، وستحصل تل ابيب بدل الايجار على عتاد عسكري من انواع مختلفة .

وفازت الصناعة الحربية الاسرائيلية بمناقصة اجراها الجيش الاميركي لشراء جسور حربية ، ويبلغ طول الجسر الذي ستعمل اسرائيل على تطويره بالتعاون مع شركة « ب . ام . ف » الاميركية المتخصصة بالاساس في انتاج المدافع ، ٢٤ مترا ، ويتكون من ثلاثة اجزاء ويمكن تحميله على طائرات نقل من طراز هيركوليس س ١٣٠. وكانت اسرائيل قد فازت في عام ١٩٨٣ بمناقصة لتطوير جسر محمول على دبابة من طراز م ١ ، وان المدة الزمنية المقدرة لانجاز تطوير هيكل الدبابة هي سنتان .

كما وقعت شركة « تديران » الاسرائيلية على صفقة مع الجيش الاميركي لتزويده باجهزة اتصال خاصة بالدبابات وناقلات الجنود بقيمة ٣٩ مليون دولار وكانت شركة « كور » الاسرائيلية قد قررت اقامة مصنع في القدس بالتعاون مع شركة اميركية لانتاج معدات عسكرية متطورة وخاصة اجهزة اتصال واجهزة متنوعة للقتال الليلي .

ان التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل يشمل اجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتخزين اجهزة طبية اميركية في اسرائيل وفتح المستشفيات الاسرائيلية لمعالجة الجنود الاميركيين في حالات الضرورة . كما ان هناك دراسات لاقامة مخازن للوقود في اسرائيل لاستخدام قوة الانتشار السريع اذا قررت العمل في المنطقة .

وستشكل هذه المخازن احتياطيا نفطيا لاسرائيل في حالات الطوارىء مما يقلل اعتمادها على النفط المستورد ، كما يساعدها على بناء صناعة لتكرير النفط ، وفي اعقاب توقيع اتفاق التعاون زادت قطع الاسطول الاميركي من زياراتها للموانىء الاسرائيلية .

ان العديد من الشركات الاميركية الكبرى اظهرت رغبة في العمل مع اسرائيل لانتاج طائرة « لافي » ومعدات عسكرية اخرى منها ماكدونيل دوغلاس ونورثروب وجنرال ديناميكس ، كما ان مدير عام شركة « استر سيستم اند انجنيرينغ اينك » الاميركية اعلن ان شركته تنوي التعاون مع الشركات الاسرائيلية لتعرض عليها خدماتها التكنولوجية لتطوير مشاريع في المجالات الجوية ومشاريع فضائية واعمال هندسية مختلفة في المجالات الاليكترونية وتقديم المشورة في المجال الجوي والتكنولوجي .

زيارة واينبرغر الاخيرة لاسرائيل تظهر مدى التعاون الصناعي المشترك

اظهرت الزيارة التي قام بها كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الاميركي لاسرائيل مؤخرا مدى العمق الذي وصلت اليه العلاقات الاميركية الاسرائيلية في مجال الصناعات العسكرية، فقد

وافق واينبرغر على الطلبات التي تقدمت بها اسرائيل وهي:

١ ـ استمرار تقديم الدعم المالي الاميركي لانتاج طائرة « لافي » وتزويدها بالتكنولوجيا اللازمة للانتاج .

٢ ـ السماح للصناعات العسكرية الاسرائيلية بدخول السوق الاميركية .

كما وافق البنتاغون على صفقة لشراء ٤٤٠٠ مدفع هاون من عيار ١٢٠ ملم من اسرائيل بالاضافة الى خمسة ملايين قذيفة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار على مدى عدة سنوات ، وتنص الصفقة على تزويد الولايات المتحدة بالخبرة الاسرائيلية لانتاج مدافع الهاون ودمج منتجين اميركيين في مراحل الانتاج .

وكشف واينبرغر النقاب عن أن الولايات المتحدة تقوم حاليا بمساعدة اسرائيل في تطوير قارب جديد حامل للصواريخ لاستعماله في سلاح البحرية الاسرائيلي .

وسيتم تزويد هذا القارب باسلحة اميركية واسرائيلية توفر لاسرائيل احتياجاتها من شبكات الدفاع البحري خلال العقد المقبل .

كما ان الولايات المتحدة تدرس امكانية اقامة قاعدة في اسرائيل لبناء الغواصات الحربية ، وستزود القاعدة بتجهيزات كاملة لبناء الغواصات طبقا لنماذج المانية غربية .

وقد طرحت فكرة انشاء القاعدة خلال زيارة واينبرغر لاسرائيل للخروج من المأزق الذي نشأ نتيجة لطلب اسرائيل بناء ثلاث غواصات لحسابها في الولايات المتحدة تعمل بالديزل .

لقد اوجد الطلب الاسرائيلي مشكلة للمصانع الاميركية التي لا تصنع غواصات الديزل ، لذلك فعليها أن تعد مصنعا جديدا لبناء الغواصات التي طلبتها اسرائيل .

وقال مصدر في البنتاغون ان خطة اقامة قاعدة في اسرائيل تلقى قبولاً في وزارة الدفاع الاميركية لانها تعطي الولايات المتحدة قاعدة جديدة لتموين واصلاح الغواصات .

وتقضي الخطة بشحن هياكل الغواصات من كييل بالمانيا الغربية الى اسرائيل على شكل قطع يتم تجميعها في القاعدة ثم تركب المعدات الاليكترونية والاسلحة الاميركية عليها ومن شأن ذلك ايجاد مخرج للحظر الذي تفرضه المانيا الاتحادية على تصدير الاسلحة الى مناطق التوتر في العالم .

الا ان مصانع الغواصات الاميركية تبدي معارضة لبناء غواصات تسير بالديزل خوفا من قيام الكونغرس بحث وزارة الدفاع على البدء بصنع غواصات ديزل بكلفة اقل من الغواصات النووية .

وتكلف غواصة الديزل مئة مليون دولار في حين ان تكاليف الغواصة النووية يصل الى سبعمائة مليون دولار .

لقد تردد مؤخرا ان واينبرغر اتفق مع المسؤولين الاسرائيليين على قضيتين مهمتين احيطتا بالسرية التامة :

القضية الاولى :

اتفاق على توثيق تعاون اجهزة المخابرات العسكرية في البلدين ، خصوصا على صعيد جمع المعلومات المتعلقة بالنشاطات السوفياتية في المنطقة او بنشاطات تنظيمات وقوى معادية للولايات المتحدة ، ووفقا لهذا الاتفاق سيتم تبادل المعلومات التي تحصل عليها طائرات التجسس والسفن الحربية الاسرائيلية مع الولايات المتحدة والعكس بالعكس فيما يتعلق بأمن اسرائيل .

ان التعاون الاستخباري بين تل ابيب وواشنطن ليس جديدا ولم يبدأ مع الغزو الاسرائيلي للبنان وانما الى سنوات سابقة . فقد وطدت المخابرات المركزية الاميركية علاقاتها مع اسرائيل وان رئيسها وليم كيسي قدم لاسرائيل صورا التقطتها الاقمار الاصطناعية الاميركية ، وهذه الصور ذات طابع حساس وتكشف عن معلومات كانت ممنوعة عن اسرائيل حتى عام ١٩٧٨ .

ان حجم التعاون في مجال المخابرات بين الولايات المتحدة واسرائيل قد ادى الى ظهور قلق معين داخل جهاز المخابرات الاميركية ، فبعض كبار المسؤولين يعتقدون بأن كيسي ذهب الى أبعد مما يجب في منح معلومات لاسرائيل وقال المسؤولون في المخابرات الاسرائيلية ، ان الصور التي يرسلها كيسي لاسرائيل والتي اطلق عليها اسم « هدايا كيسي لاسرائيل » غالية جدا ، ولا تقدر بثمن .

ومما ساعد على تعزيز التعاون الاستخباري بين الجانبين هو ان الاسرائيليين استطاعوا اقناع المسؤولين في الادارة الاميركية في مختلف العهود بضرورة التعاون بينهما لمحاربة ما يسمى « بالارهاب الدولي » .

اما القضية الثانية : التي وافق عليها وزير الدفاع الاميركي فهي تطوير اتفاق التعاون الاستراتيجي الموقع بين واشنطن وتل ابيب والذي تم تجديده في اذار الماضي لمدة خمس سنوات بحيث تصبح اسرائيل جزءا من النظام الدفاعي الاميركي في العالم وفي كل ما يتعلق بامنها وبخطط « مواجهة السوفيات » وهذا يؤدي الى تنسيق عسكري وأمني اكبر بين اميركا واسرائيل .

اخراج الترخيص الصناعي من قواعد التبادل التجاري

اوصت اللجنة الاميركية الخاصة بمعالجة المشاكل الاقتصادية لاسرائيل باخراج مسألة الترخيص الصناعي من قواعد التبادل التجاري ، بحيث لا تحتاج الشركات الاميركية لموافقة حكومتها على الترخيص لاسرائيل بانتاج المنتجات الاميركية محليا واستخدام براءات الاختراع الاميركية .

وتكمن خطورة هذا الاجراء في انه يتيح للعديد من الشركات الاميركية نقل أقسام رئيسية من خطوط انتاجها الى اسرائيل دون عقبات بيروقراطية او سياسية ، وتعتبر الشركات المتخصصة في الصناعات العسكرية ابرز هذه الشركات ومنها شركة « برات وتيبني » المتخصصة في صناعة محركات الطائرات المقاتلة ، والتي لها نسبة من اسهم المصنع الاسرائيلي لصناعة محركات الطائرات .

ولقد حدث تطور نوعي مهم في العلاقات الاميركية الاسرائيلية في الفترة الاخيرة ، وقال خبير اميركي بارز في شؤون الشرق الاوسط ان اسرائيل نجحت خلال هذه الفترة في اقناع ادارة الرئيس ريغان بانها الحليف الحقيقي الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، أو التفكير في اضعافه ، وأضاف هذا الخبير أن عددا من الاسرائيليين وأنصارهم في الولايات المتحدة أخذوا يرددون في الآونة الأخيرة أمام بعض زعماء الكونغرس والمسؤولين في ادارة الرئيس ريغان ، « ان الولايات المتحدة ليس لديها حليف عربي واحد حقيقي ، وان كان لديها أصدقاء عرب كثيرون ، والفارق كبير بين الصديق والحليف ، واسرائيل هي حليف أميركا الوحيد في المنطقة » .

كما ان المسؤولين الاسرائيليين ركزوا في لقاءاتهم مع الاميركيين على ضعف العرب وتفكك قوتهم وعجزهم عن ممارسة أي ضغط حقيقي على الولايات المتحدة .

ويقول الخبير الأميركي أن ادارة الرئيس ريغان اقتنعت تماما بوجهة النظر الاسرائيلية هذه ، وان ما تشهده العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية من نمو هو من ثمار ونتائج هذه القناعة وفي هذا الاطار .

إن لهجة المسؤولين الاسرائيليين في التعامل مع أميركا أصبحت أقوى من السابق ـ رغم تردي وضع اسرائيل الاقتصادي ـ وأخذت تركز على أن الدعم الأميركي لاسرائيل ليس من مصلحة « الدولة اليهودية » فقط بل هو أيضا من مصلحة الولايات المتحدة .

لقد تلقت اسرائيل من الولايات المتحدة مساعدات عسكرية ومالية وفنية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة ، ودعما سياسيا ودبلوماسيا لم تحصل عليه أية دولة أخرى في العالم ، ومع ذلك فقد صرح مسؤولون اسرائيليون بأن ما قدمته أميركا من مساعدات لاسرائيل هو أقل بكثير مما قدمته اسرائيل للولايات المتحدة .

وقد صدر التصريح الأول في هذا الشأن من اريل شارون الذي قال بأن أميركا أعطت اسرائيل مساعدات قيمتها ٣٠ مليار دولار منذ انشائها ، لكن في المقابل قدمت اسرائيل خدمات للولايات المتحدة بمئة مليار دولار ، أي أن أميركا مدينة لاسرائيل بسبعين مليار دولار ، ولم يوضح شارون طبيعة هذه الخدمات .

وقد ردد شمعون بيريس رئيس الحكومة الاسرائيلية كلاما مشابها خلال زيارته الأخيرة لواشنطن ، واستهل تصريحه بالقول « ان من مصلحة الولايات المتحدة مساعدة اسرائيل ودعمها لتجاوز كل مشاكلها الاقتصادية لكي تبقى قوية في المنطقة .

وأضاف أن الولايات المتحدة تنفق سنويا ١٣٠ مليار دولار على حلف الأطلسي ، كما ان لديها آلاف الجنود الأميركيين في أوروبا الغربية ، وذلك للدفاع عن مصالح أميركا والغرب . وفي المقابل ماذا نرى ؟ نرى أن اسرائيل تكلف أميركا أقل بكثير من ذلك ، واسرائيل لا تطلب من أميركا أن ترسل قواتها اليها ، ولكن في الوقت نفسه تؤمن للولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط وتقف معها في المواجهة مع السوفيات !!

وفي الوقت الذي انطلقت فيه تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ألح وزير الدفاع الأميركي مؤخرا الى أنه لم يحدث أبداً أن كانت هناك نسبة من الرؤيا المشتركة في المواضيع الاستراتيجية للمنطقة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، كما هي الأن ، وأشاد بالدور الاستراتيجي لاسرائيل وإسهام هذا الدور في استراتيجية الولايات المتحدة في حوض البحر الأبيض المتوسط .

من هنا يتضح لنا مدى عمق الترابط في العلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية .

« البنتاغون يحدد بنية اسرائيل العسكرية »

« البنتاغون يحدد بنية اسرائيل العسكرية » لذلك فإن وزارة الدفاع الأميركية تهتم باسرائيل اهتمامها بالقوات الأميركية المسلحة ذاتها ، وعلى هذا الأساس تضع في كل سنة دراسات خاصة بحاجات القوات الاسرائيلية مماثلة للدراسات الخاصة بالقوات الأميركية .

وانطلاقا من هذا المفهوم وضع البنتاغون تقريرا لبنية اسرائيل العسكرية جعلها مستندة الى ١٤ فرقة مدرعة و ١٥ لواء مشاة و١٢ لواء من قوات الحدود و٦٠ كتيبة مدفعية ذاتية الحركة ، و٢٥ سربا للطائرات المقاتلة و٨ أنظمة أساسية لقذف الصواريخ ٥١٠٠ دبابة و١٥

ألف ناقلة جنود مدرعة وألف مدفع و٨٥ طائرة مروحية للهجوم و٣٦ زورقا للصواريخ .

وتستند هذه الأرقام الى تقرير لرئاسة الأركان الأميركية المشتركة معزز بتحليل لوكالة المخابرات المركزية ومرفق بجدول رقمي يقارن بين القوات الاسرائيلية والقوات العربية كما هو واضح في الجدول المرفق :ـ

المعدات الحربية	ما لدى العرب	ما لدى اسرائيل
دبابات	٧٥٣٠	٣٦٨٠
مدرعات	٧٧٠٠	١٠,٠٠٠
مدفعية	٣١٨٠	١١٦٥
طائرات حربية	١٤٧٥	٦٥٥
بطاريات صواريخ	٢٥١	٢١
الوية قتال	٩٩	٥٤

وقد اشار تقرير سري لمكتب المحاسب العام الأميركي الى أنه رغم عدم وجود اتفاقية رسمية بين الولايات المتحدة واسرائيل بالنسبة لبناء القوة الاسرائيلية ، فإن الولايات المتحدة وافقت على أن يكون لدى اسرائيل ما بين ٥٧٥و ٦٢٥ طائرة حربية حديثة باعتبار أن هذا الأمر معقول ، كما لا توجد اتفاقية بالنسبة لناقلات الجنود المدرعة أو الدبابات أو المدافع الذاتية الحركة ، الا أن الولايات المتحدة تفضل أو تحبذ أن يكون لدى اسرائيل ١٠ فرق مدرعة بدلاً من ١١ فرقة ويكون لديها ٣٧٠٠ دبابة حديثة الا أن هذه الرسالة لم تنقل رسميا لاسرائيل .

وامتنع المسؤولون الأميركيون عن متابعة بحث الاختلافات حول الارقام مع اسرائيل لثلاثة اسباب هي :ـ

أولاً : ان أي رغبة جادة لحل بعض المواضيع قد تشكل التزاما أميركيا ضمنيا لتمويل بناء قوة عسكرية اسرائيلية معينة .

ثانياً : في ضوء تمويل تكنولوجيا صناعة الأسلحة الأميركية المتفق عليه اضافة الى قدرة اسرائيل على صنع تلك الأسلحة محليا لا يكون في إمكان الولايات المتحدة التأثير أو السيطرة على طبيعة ومستوى البنية العسكرية لاسرائيل في السنوات الخمس المقبلة .

ثالثاً : من المشكوك فيه بالنسبة لرأي وزارة الدفاع الأميركية أن تطور الولايات المتحدة قاعدة منطقية سليمة وبعيدة عن كل شك في تقديراتها المستقبلية لاحتياجات البنية العسكرية الاسرائيلية ، فالموضوع في حاجة الى إعادة بحث طالما إن « عملية السلام » لم تنفتح بعد ، كما أن اسرائيل لن تقبل بالمخاطرة بتخفيض قواتها المسلحة قبل احراز أي تقدم وطيد حول القضية الفلسطينية والمناطق العربية المحتلة ولبنان والمشكلات الاقليمية الأخرى المتصلة بالنزاع .

ويحرص المخططون الاسرائيليون على إظهار أن اسرائيل سوف لا توسع بنيتها العسكرية ، وإنما ستوقف النمو العسكري عند المستويات المقررة ، وفي الوقت ذاته يؤكدون احتياج اسرائيل الى تحديث قوتها الحاضرة والابقاء على افضليتها نوعيا بالحصول على تجهيزات ومعدات جديدة وافضل ويوضح الجدول التالي التجهيزات العسكرية والاسلحة الاميركية التي زودت بها الولايات المتحدة اسرائيل.

ولقد وضعت الولايات المتحدة نوعا من القيود على نفسها بالنسبة لتوريد الأسلحة الى بعض الأسواق لأسباب عديدة وقد أحجمت واشنطن عن بيع أسلحة الى الأرجنتين وجنوب افريقيا ونيكاراغوا ـ قبل ثورة الساندينستا ـ مما فتح هذه الأسواق أمام الصادرات الاسرائيلية ، فتزايدت مبيعاتها وبشكل ملحوظ

النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
الطائرات		انظمة صواريخ		القوات الارضية	
أ ٤	٣٥٥	قاذفات صواريخ لانسر	٧	دبابة م ٤٨	٧١١
ف ١٥	٤٠	قاذفات دراغون	١٠٠٠	دبابة م ٦٠	١٤٠٦
ف ١٦	٧٥	صاروخ لانسر		وم أ ٣	٢٠٠
ف ٤ ، اف ٤	٢١٦	م . د صاروخ دراغون	١٦١٣٢	ناقلة جنود مدرعة	
هيلوكبتر أهـ أ ج١٨		قاذفة تاو	٥٢٠	م ـ ١١٣ ـ أ ١	٥٧١٩
ـ ١ س				ساحبة دبابة طراز	
س أ ٥٣	٨	انظمة الدفاع الجوي		م١٨٨أ ـ ١	٣٠
صواريخ جو ـ جو				شاحنة طراز م٥٤٨	٢٤٩
صاروخ سبارو ايم	٦٩٤٧	هوك ١	١٧ بطارية	مركز قيادة م٥٧٧ـأـ١	٢٢٨
مايدوند رايم ٩	٢٥٨٢	صاروخ هوك ١	٨٩٥	هاوزر ذاتي الحركة عيار	
صواريخ ارض ارض		قاذفة شاباريل	٤٨	١٥٥ مللمترا	٣٩٣
هاربون	١٠٠	صاروخ شاباريل	٩١٢		
		مدفع فولكان ٢٠ ملم	٤٨		
		صواريخ رداي	١٠٤٨		
		صواريخ جو ارض			
		مافريك	٦٠٠		
		ستاندرد ارم			
		شرايك ارم	٧٦٩		

كما أن هناك تنسيقاً واضحا بين واشنطن وتل أبيب في مجال تصدير الأسلحة ، حيث تقوم اسرائيل نيابة عن أميركا بتزويد المتمردين المناهضين للحكومة الساندينستية في نيكاراغوا بالأسلحة كما تعمل نفس الشيء مع حكومات هندوراس والسلفادور والعديد من دول أميركا اللاتينية وقد قام خبراء اسرائيليون بمساعدة المخابرات الأميركية في تدريب المتمردين في نيكاراغوا .

وقد قبلت اسرائيل القيام بهذه المهمة نيابة عن واشنطن في أعقاب الضجة التي أثارها الكونغرس حول دور الولايات المتحدة في أميركا الوسطى .

ولا يقتصر هذا النشاط والتعاون على أميركا اللاتينية وانما يتعداه الى افريقيا حيث تقوم وكالة التنمية الأميركية باعطاء اسرائيل مشاريع لتنفيذها في عدد من الدول الافريقية لتعزيز الوجود الاسرائيلي في افريقيا وخاصة بعد أن أقدمت الدول الافريقية على قطع علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٧٣ .

وقد اقترحت اسرائيل اقامة صندوق أميركي لتمويل النشاطات الاسرائيلية في أميركا الوسطى وافريقيا . والعلاقات الاسرائيلية الأميركية لا تقتصر على المجالات « المشروعة » والمدونة في اتفاقات رسمية وانما تقوم اسرائيل بزرع العملاء في كافة المراكز الحساسة في

الادارة الأميركية لتزويدها بأحدث المعلومات التكنولوجية ومساعدتها في الحصول على المعونات والعمل على منع تصدير السلاح الى الدول العربية .

ويعتبر ريتشارد بيرلي مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الأمن العالمي من أبرز العملاء الذين يزودون اسرائيل بالمعلومات ويساعدونها . وقد اضطر الى تقديم استقالته بعد افتضاح أمره .

وذكرت مجلة اتلانتيك في أيار ٨٤ ان بيرلي ضبط متلبساً أثناء تسريب معلومات سرية على الهاتف الى السفارة الاسرائيلية في واشنطن كما قدم خدمات لاحدى الشركات الاسرائيلية التي تقوم بتصنيع الأسلحة كما أوصى الجيش الأميركي بأن يشتري أسلحة من صنع الشركة المذكورة مقابل حصوله على خمسين ألف دولار .

موسى عاطف

كتب

الاقتصاد السياسي لاسرائيل

يقع هذا الكتاب في نحو ١٧٠ صفحة من القطع الكبير موزعة في ستة فصول ومقدمة قصيرة لمؤلفه الدكتور فؤاد مرسي.

في المقدمة يحدد الكاتب هدفه بالقول: «ان التعرف على طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه يبدو امرا ضروريا، وسابقا لدراسة النتائج الاقتصادية لأية تسوية سلمية مع اسرائيل، ولسوف تقودنا خطانا الى التعرف الى اسرائيل من حيث هي شريك مصغر للامبريالية العالمية في هذه المنطقة الحيوية من الكون».

وما من شك في ان موضوعا كهذا لا يستطيع الباحث ان يعطيه حقه من البحث والدراسة والتدقيق ما لم يلجأ الى التاريخ.ومن هنا كانت المقدمة التاريخية الضافية التي تحدث فيها المؤلف عن الهجرة اليهودية الى فلسطين وبذور المؤسسات الاقتصادية اليهودية فيها اعتبارا من اواخر القرن التاسع عشر الى قيام الدولة الصهيونية سنة ١٩٤٨، وفي هذا الصدد يثبت المؤلف ان (اسرائيل) شكلت منذ وجودها معسكرا للمستعمرين القادمين الى فلسطين. وهذا المعسكر كان ثمرة لظاهرتين متعاصرتين هما الصهيونية والامبريالية، ولهذا قام الاقتصاد الصهيوني في فلسطين على تهيئة الاجواء بتحويل الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد اليهودي الذي كان يعتمد بالدرجة الاولى على الزراعة وقطاع المصارف،ويعتمد على التمويل الخارجي.وعند قيام دولة الاغتصاب تكون اقتصادها من تراكم هذه التحولات التي تتلخص بنهب الاراضي والسيطرة على التجارة والبنوك وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية. وشرعت المؤسسة الصهيونية بتطوير الزراعة، والانفاق على توطين المهاجرين والاندماج بالسوق العالمي مع الاتجاه الى العناية بالقطاع الصناعي والبحث عن مصادر المياه الذي انتهى بمشروع تحويل نهر الاردن سنة ١٩٦٤ رغم المعارضة العربية. وقد ازداد اعتماد الاسرائيليين على القطاع الصناعي بعد عام ١٩٦٧ كما اتجه الى البحث عن مجالات جديدة في التعدين. اما في حقل الاستثمار فقد شكل البناء واعمال التشييد مجاله الاول. وهو الأداة الرئيسة لتوزيع الدخل القومي. ويعد قطاع الخدمات كالنقل والمواصلات والسياحة والبنوك من انشط القطاعات وهي تساهم بنسبة ٥٥ الى ٦٠٪ من الناتج القومي الاجمالي. وتوفر العمل لمثل هذه النسبة من الايدي العاملة. بيد

ان الاقتصاد الاسرائيلي بالرغم من كل عمليات التنشيط والحقن الا انه ظل يواجه اعباءا متزايدة بسبب توطين المهاجرين واعباء الدفاع، لهذا ظل اعتماده على المساعدات الخارجية يتزايد رغم ارتفاع الدخل القومي، فطوال ١٧ عاما من ١٩٤٩-١٩٦٥ حصلت اسرائيل على اكثر من ٦ مليارات دولار لسد العجز في ميزان المدفوعات. وقد تزايدت هذه المبالغ بعد عام ١٩٦٥ ووصلت الى ١٩,٠٠٩ مليون دولار منها ٦٧٪ على شكل هبات وتبرعات. وبلغت المساعدة في السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ ٨,٥ مليار دولار الى جانب الدعم العسكري الذي لم يدخل في حسابات المساعدات النقدية، والذي يقدر بنحو ٣ مليارات دولار. فالخاصية الكبيرة في بنية الاقتصاد الاسرائيلي هي اعتماده الدائم على المساعدات الخارجية وشدة ارتباطه بالتمويل الامبريالي الامريكي، وهذا التمويل لا تفيض آثاره على القطاع الاقتصادي العام، بل يتلقاه القطاع الخاص مما ساعد الدولة على احكام سيطرتها على الاقتصاد ورفع نصيب الحكومة من الاستثمار والاستهلاك.

ويرى الدكتور فؤاد مرسي ان كل دولة او كل كيان سياسي يقوم بتكوين رأسماله القومي، الا ان اسرائيل تختلف في ان الرأسمالية العالمية قامت بهذه المهمة الحيوية عنها، فالمساعدات الخارجية جعلت الموارد تفوق الناتج القومي مما اتاح القيام بجهد استثماري ادى الى ارتفاع معدل النمو، وهو ما يعبر عنه الغربيون عادة بكلمة «المعجزة الاسرائيلية». اما القنوات التي ضمنت بواسطتها اسرائيل تدفق الاموال فهي الى جانب التبرعات والجباية اليهودية: التعويضات الشاملة التي الزمت بها حكومة المانية الغربية عما اسمته بالاضطهاد النازي لليهود والتي بلغت نحو ٨٥٤ مليون دولار وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في فلسطين المحتلة ولا سيما الاستثمار الامريكي والالماني ويليه الاستثمار الانجليزي والفرنسي. ثم القروض الحكومية الخاصة واستثمارات الاغنياء اليهود من صهيونيين وغير صهيونيين. وتتضح اهمية هذه القنوات بالنظر الى جداول التحويلات المالية التي عرضها المؤلف (٥٠-٥٢) مستثنيا منها تلك التحويلات غير المنظورة التي يحضرها المهاجرون الجدد دون ان تمر بالمعاملات المصرفية. وفي الصفحات (من ٥٤ الى ٦٦) يعرض المؤلف الى دور الدول الامبريالية في تضخيم هذه التحويلات وحقن الاقتصاد الاسرائيلي بما يكفل له استمرارية الحياة والنمو وهذه الدول هي: الولايات المتحدة، المانيا الغربية، دول السوق الاوروبية المشتركة.

واجابة على السؤال الذي يطرحه المؤلف حول الدوافع التي تدفع بهذه الدول لبذل المزيد من الأموال لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي يقول: ان هدف هذه الدول متابعة المشروع الذي ابتدأته وهو خلق نموذج استعماري استيطاني في هذا الجزء الحيوي من العالم، الى جانب استخدام اسرائيل لخدمة الاهداف والبرامج الاستراتيجية للرأسمالية العالمية في المنطقة (ص ٦٦). ولا يتأتى لهذا الكيان القيام بهذه المهمة ما لم تتغلغل الرأسمالية في مجالات الاقتصاد الاسرائيلي لجعل اسرائيل قاعدة متقدمة للامبريالية في هذا المحيط تصديقا لمقولة هرتزل: «ستكون الدولة اليهودية حصنا اماميا للحضارة الاوروبية ضد همجية الشرق» وتتلخص مهمة اسرائيل في خدمة البرامج الامبريالية بشيئين اثنين: تأمين تدفق النفط العربي للغرب، وتأمين المنطقة من تأثير المد الشيوعي. وهذا الهدف الاخير هو الاهم، اذ يمكن ترجمته عمليا بالتصدي لحركة التحرر الوطني العربي واحباط اي ثورة فيه تهدد المصالح الغربية في المنطقة مع منع قيام اي وحدة بين قطرين عربيين.

من جهة اخرى فان تغلغل الرأسمالية في القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية ضمان لوجودها في (فلسطين المحتلة)، وضمان لاستمرار سيطرتها على الاقتصاد الاسرائيلي. ويعرض المؤلف امثلة تبين خضوع السياسة الاسرائيلية للامبرياليين في امريكا والمانيا الغربية بسبب سيطرتهم على الاقتصاد.

ومن ذلك قصة المفاعل النووي في ديمونا التي انتهت باستقالة بن غوريون بعد ان هدد كنيدي بمنع المساعدات الاقتصادية الامريكية اذا قامت الحكومة بتنفيذ المشروع. وكان بن غوريون قد اعلن الاستمرار في المشروع وخالفته بذلك حكومته مما دعا الى استقالته، وكتب على نفسه العزلة حتى مات (ص ٦٨).

وينتهي المؤلف الى تسليط الاضواء على محاولات اسرائيل للقيام بدور المستعمر الامبريالي في دول العالم الثالث ولا سيما في افريقيا بحيث تزايد النشاط الصهيوني في الدول الافريقية بعد عام ١٩٥٦. وقد بلغت استثماراتها في افريقيا حوالي ٥٠٠ مليون دولار في اكثر من ٢٠٠ شركة في ٣٨ دولة افريقية، وزاولت بعض هذا النشاط الاستثماري في ٢٣ دولة امريكية لاتينية، و ١١ دولة اسيوية، و ٨ دول في حوض المتوسط. ويستعرض المؤلف الوقائع المدعمة بالارقام لاثبات ان هذه الانشطة كانت تزاولها الدول الامبريالية، ولم تكن اسرائيل الا قناعا لهذه الدول، وفي مقدمتها المانية الغربية والولايات المتحدة.. ويخلص المؤلف الى تقرير النتيجة التالية: وهي: ان المشروع الاقتصادي الاسرائيلي ما هو الا مشروع اقتصادي استعماري تديره الاصابع الامبريالية متعددة الجنسية وهو مملوك لها في الاساس (ص ٧٠) فمن هي هذه الاصابع التي تحرك هذا الاقتصاد من وراء الستار؟

يشير المؤلف في الجواب على هذا السؤال الى ما اسماه الكارتيل النفطي، او احتكارات النفط العالمية في المنطقة. وهي احتكارات تخضع تاريخيا لسيطرة الايدي اليهودية في لندن وباريس ونيويورك، وتديرها تلك الايدي في منطقة الشرق الاوسط تحت ستار الشركات النفطية الثمانية، منها خمس شركات امريكية هي: اكسون، وتكساكو، ونيوجرسي، وجولف، وموبيل، يضاف اليها شل البريطانية وشركة النفط الانجليزية وشركة النفط الفرنسية.

وقد قام هذا الكارتيل النفطي ببناء اسرائيل من الاساس. ودعمها وتمويلها ويكفي ان نعلم بان روتشيلد الذي استصدر وعد بلفور من اقطاب النفطيين في العالم. وروكفلر ايضا. ويرى الباحث في سيطرة الاحتكارات النفطية على الاقتصاد الامريكي عاملا مساعدا قوى من سيطرة هذه الاحتكارات على الاقتصاد الاسرائيلي وجعلها في حاجة مستمرة ودائمة لوجود اسرائيل: الضمان الوحيد لاستمرار تدفق النفط الى الولايات المتحدة. وقد ظهر الدور الذي تقوم به اسرائيل في خدمة هذا الكارتيل النفطي جليا واضحا بعد حرب حزيران ١٩٦٧، واغلاق قناة السويس. وتبعا لخضوع الاقتصاد الاسرائيلي لانظمة الاحتكارات النفطية العالمية وللمساعدات والهبات المنظورة من العالم الخارجي، فقد نشأ عن ذلك نظام فريد من نوعه، وهو ان تكون الدولة تملك رأسمال الاحتكارات، وان ينزع النظام الاقتصادي الى التحالف مع انظمة الاحتكارات الرأسمالية العالمية، فهو على هذا الاساس نموذج حكمته الفكرة والتطبيق الصهيونيان لرأسمالية الدولة الاحتكارية، التي تمثل الائتلاف العضوي بين الدولة والاحتكارات. وهو بحكم تركيبه الداخلي من قطاع حكومي وعمالي هو في الواقع قطاع رأسمالي بيروقراطي، وقطاع خاص للرأسمالية الاحتكارية. والهدف

من التحالف بين الرأسمالي الاحتكاري الاسرائيلي والرأسمال الاحتكاري العالمي، انقاذ المشروع الصهيوني، والحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي، والصراع ضد الاتجاه الاشتراكي، على المستويين المحلي والدولي. وعليه فإن المقولة الصهيونية القديمة القائلة بامكان قيام اسرائيل على جسر يصل الاشتراكية بالرأسمالية هي مقولة لا أساس لها من الصحة لأن اسرائيل تقوم على تحالف واندماج عضوي بالاقتصاد الرأسمالي.

بعد هذا ينتقل المؤلف وفي الفصل الخامس الى دراسة الأوضاع العسكرية وأثرها في الوضع الاقتصادي الاسرائيلي فيقدم لذلك بمقدمة تاريخية يثبت من خلالها ان اسرائيل ما هي الا معسكر كبير يطلق عليه اسم دولة اسرائيل. وان الاسباب التي تجعل منها معسكرا كبيرا هي الظروف التي احاطت وتحيط بانشاء الدولة في وسط رافض، ومن اجل ذلك شغل التخطيط والتنمية الاقتصادية مكانا ثانويا بالقياس الى التخطيط والمجهود الحربي. وقد أدى هذا المجهود الى قيام عراقيل امام الاقتصاد الاسرائيلي تتلخص في الاعباء المتزايدة من اجل استيعاب المهاجرين، والامل بالوصول الى قدر من الاستقلال السياسي عن الممولين في الخارج، وفي هذا ايضا ما فيه من الاعباء، ناهيك عن المحاولات المبذولة لنقل القدرات والخبرات التكنولوجية العسكرية الى موقع اعلى، وهذا كله قاد الى ما اسماه المؤلف بعسكرة الاقتصاد الاسرائيلي. وهو الاقتصاد الذي يقوم على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من اجل كسب الحرب الدائمة ضد العرب. وعلى هذا كانت نفقاتها الدفاعية تشكل ما نسبته ٤٥٪ من الميزانية العامة سنوات ١٩٤٩_١٩٥٤ وفيما قبل عام ١٩٦٧ كانت الميزانية العسكرية تمثل ما نسبته ٩٪ من الدخل القومي وقفزت لتصبح ١٩٪ بعد تلك الحرب. وقد بلغت عام ١٩٧٣ نحو ٤٠,٨٪ من الدخل القومي. ونظرا للمهمة الحربية التي تضطلع بها اسرائيل نيابة عن الامبريالية العالمية في هذا الجزء من العالم فقد ظل ارتباطها بالحلف الاطلسي ارتباطا وثيقا ومن اجل ذلك نزعت اسرائيل الى تطوير صناعاتها الحربية،وقد احتلت المرتبة الثالثة بعد الصين، والهند في الانتاج الحربي بين دول العالم الثالث وقبل عام ١٩٧٠ كان الانتاج الحربي يمثل ٩٪ فقط من الانتاج الاجمالي القومي. ولكن حجم هذا الانتاج تجاوز ٢٠٪ بعد هذا التاريخ الامر الذي يدل على الشوط البعيد الذي قطعته اسرائيل في الاعتماد على الصناعات الحربية. واصبحت اسرائيل تحصل ما نسبته ٥٠٪ من احتياجاتها العسكرية بواسطة انتاجها المحلي. واصبحت اكبر مصدر للسلاح بعد الدول الكبرى.. تستورد منها اكثر من ٤٠ دولة في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٧٦ بلغت صادراتها من السلاح نصف مليار دولار، وفي عام ١٩٧٨ اصبحت مليار دولار وبهذا الانتاج اصبحت اسرائيل تجد الجرأة في طلب اسلحة متطورة واحدث مما تجود به صناعاتها على الدول المتأخرة. وكان من شأن التعاون العلمي والتكنولوجي بين اسرائيل وفرنسا ان حصلت من الاخيرة على مساعدات لاقامة مفاعلها النووي، والسماح باجراء تجاربها الخاصة لصنع قنبلة ذرية. وسرعان ما تأثرت الولايات المتحدة بهذه الاجواء فشرعت في تعاون علمي وتكنولوجي مع اسرائيل يفوق ذلك التعاون الذي ميز العلاقات الفرنسية الاسرائيلية.

بعد ذلك يقف المؤلف ـ في الفصل الاخير ـ عند النموذج الصهيوني للتوسع الاستعماري. ويذكر بان اسرائيل منذ قيامها شرعت في تنفيذ برنامجها التوسعي بابتلاع كامل التراب

الفلسطيني، واستقدام الملايين من المهاجرين اليهود للاقامة في فلسطين ثم اتباع سياسة الغزو والتوسع الاقليمي على حساب الاقطار العربية المجاورة متذرعة بفكرة الامن الاسرائيلي ، وتجسيدا لأحلام صهيون باقامة دولة اسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل غربا الى الفرات في الشرق.وقد تأكدت طبيعة اسرائيل العدوانية التوسعية بشكل فاضح بعد عام ١٩٦٧. ونتج عن هذه الطبيعة التوسعية للمشروع الصهيوني ان الاهتمام بتنمية الموارد المحلية واستصلاح الاراضي الزراعية واستخدام رؤوس الاموال،سار جنبا الى جنب مع توطين القادمين وتنفيذ مخططات التوسع البشري والجغرافي، وبعد ان ضاقت الارض عن استيعاب القادمين واستيعاب الاستثمارات زاد التوجه الاسرائيلي الى الصناعة التي ازدادت نسبة دخلها قياسا الى الناتج القومي زيادة مضاعفة لا سيما بعد ان تمكنت من التغلب على عامل الطاقة (بترول سيناء) ورفع فاعلية الطاقة الكهربائية وتوفير بعض المواد المعدنية الخام.

وشرعت اسرائيل شيئا فشيئا بالتحول من بلد يعتمد اساسا على الزراعة الى بلد يعتمد على القطاع الصناعي.لكن المشكلة التي تواجه هذا القطاع هو استمرار ارتباطه بالمعونات الخارجية، وارتباطه بالسوق الخارجي. فما يستوعبه الاستهلاك المحلي من المنتجات لا يتناسب مع تزايد الناتج القومي الامر الذي يجعلها بحاجة الى اسواق خارجية للتصريف والتصدير ومن هنا يخلص المؤلف الى ان اي اتفاقية سلام مع اسرائيل ستسفر ان اردنا ام لم نرد عن وقوع الاسواق العربية تحت رحمة المصدر الاسرائيلي،وعن خضوع المواد الخام العربية لنزوات المستورد والمنتج الاسرائيلي وسنجد انفسنا بعد فترة من الزمن نمر في نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي.فاسرائيل بحسب رأي المؤلف، ليست الا نموذجا مصغرا، وشريكا مضاربا، للرأسمالية العالمية التي تحركها الاحتكارات النفطية.

ابراهيم خليل

الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام

يتلخص موضوع هذا الكتاب في ان الاقتصاد الاسرائيلي ـ بتركيبته الهشّة وضعفه المتأصل ـ قد يكون سبباً في انتهاج سياسة الحرب والتوسع كما حدث في حرب عام ١٩٦٧ ، وقد يكون سبباً في « خلق دوافع وضغوط قوية للتوجه الاسرائيلي نحو السلام » كما هو الحال الآن ـ وذلك حسب ما توصل اليه مؤلف الكتاب الدكتور فؤاد حمدي بسيسو الامين العام للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في الوطن المحتل .

ويقع الكتاب في نحو ١١٠ صفحات من القطع المتوسط ، وهو مقسم الى مقدمة وثلاثة فصول وخلاصة عامة . والفصول الثلاثة هي : اولاً) الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع الحرب في عام ١٩٦٧ . ثانياً) الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع السلام . ثالثاً) اثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات المناطق المحتلة . اضافة لذلك فهناك ثبت بالمراجع التي استعان بها المؤلف في اعداد هذا البحث .

وقبل ان نمضي في عرض الكتاب نود ان نشير الى أن الفصل الثالث منه ـ آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الأراضي المحتلة ـ لا يدخل في صلب الموضوع ، ومع ذلك فقد أضافه المؤلف الى الكتاب « نظراً لوقوع المناطق العربية المحتلة في قلب أهداف الحرب الاسرائيلية وفي الوقت نفسه تلعب دور المحدد الرئيسي لاحتمالات الحرب والسلام بين العرب واسرائيل » . مهما يكن فان هذا الفصل ـ مثله مثل بقية الكتاب ـ يحتوي على الكثير من الأرقام والبيانات والمعلومات النافعة للدارسين والمهتمين بأوضاع الأراضي العربية المحتلة وبالشؤون الاسرائيلية .

وهكذا فان الموضوع الرئيسي للكتاب ينحصر في الفصلين الأول والثاني . اما الفصل الأول فقد جاء موجزاً اكثر مما كان متوقعاً . وقد تناول المؤلف في هذا الفصل الدوافع والأسباب الاقتصادية الكامنة وراء رغبة اسرائيل في التوسع . وأهم هذه الأسباب هي محدودية الموارد الطبيعية لدى اسرائيل والمقاطعة العربية والأعباء التي يرزح تحتها الاقتصاد الاسرائيلي والناجمة عن الانفاق العسكري واستقدام المهاجرين اليهود من الخارج . وقد أدى كل ذلك الى ركود اقتصادي لم يسبق له مثيل عام

١٩٦٥ . وقد استمر هذا الركود حتى حرب عام ١٩٦٧ . وبعد ذلك حدث انتعاش اقتصادي استمر بضع سنوات ، ثم عادت الأزمة الاقتصادية الى اسرائيل من جديد .. وهي ما تزال مستمرة حتى الان . وما يهمنا من ذلك كله ان أزمة عام ١٩٦٥الاقتصادية هيأت « مناخاً ملائماً ودافعاً قوياً للقيام بحرب حزيران عام ١٩٦٧ » . وهذه حقيقة لا خلاف عليها .

الأزمة الحالية واحتمالات السلام

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب ان عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يؤدي الى الحرب « كما أثبتته تحليلاتنا المتعلقة بالمحتوى الاقتصادي الاسرائيلي لحرب عام ١٩٦٧ » ، او قد يؤدي الى خلق دوافع قوية للتوجه نحو السلام . ويقرر الكاتب أن الوضع الأخير ينطبق على الأوضاع الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الاسرائيلي . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا : لماذا ؟ لماذا يجب علينا ان نتوقع ان تتجه اسرائيل نحو السلام هذه المرة ، وليس الى الحرب ، كما فعلت عام ١٩٦٧ ؟ ما الذي تغيّر ؟ على كل حال فان من يلقي نظرة على العناوين الفرعية للفصل الثاني يخيل اليه انه سيجد ضالته هنا لا محالة ، اي سيجد الاجابة على هذه التساؤلات .

ومن العناوين التي تستوقف النظر ما يلي : جذور الازمة الاقتصادية « الاسرائيلية » ، المشاكل الناجمة عن حرب لبنان والكساد العالمي ، توقع فشل الاجراءات الاقتصادية الأخيرة ، تحقيق السلام ينهي ظاهرة الازمة الاقتصادية (في اسرائيل) ، التأثير العام لقيام علاقات اقتصادية عربية ـ اسرائيلية على الاقتصاد الاسرائيلي ، المستوردات الاسرائيلية (المحتملة) من الاسواق العربية .. الخ ..

انها كما نرى عناوين واضحة الدلالة ، بل انها تكاد تقول كل ما يريد ان يقوله الكاتب لنا . ومع ذلك فان من يقرأ هذا الفصل لا يجد إجابة شافية على تساؤلاته . ولن يتاح له ان يعرف لماذا ستختار اسرائيل السلام كوسيلة لحل ازمتها الاقتصادية . على أي حال فانه لا بأس من استعراض ما جاء به الكاتب لدعم ما يذهب اليه . فقد قام باجراء تحليل للأزمة الاقتصادية التي تعتبر « اكبر ازمة اقتصادية واكثرها جدية في تاريخ اسرائيل الاقتصادي » وقد تعرض اثناء هذا التحليل لأسباب هذه الازمة ومظاهرها والمحاولات التي تقوم بها اسرائيل للتغلب عليها وهو يستخلص من كل ذلك ان هذه الازمة لا حل لها في ظل المعطيات القائمة ـ اي في ظل حالة الحرب مع العرب والمقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل . وبما انه لا أمل لاسرائيل بحل ازمتها الاقتصادية المزمنة الا باقامة السلام مع العرب ، لذلك فان السلام يكاد يصبح امراً حتمياً وقريب المنال . هذا ما يقوله لنا الكاتب باختصار شديد .

والسؤال الذي يثور هنا : هل صحيح أنه لا امل لاسرائيل بحل أزمتها الاقتصادية ؟.

ان الكاتب يستبعد ضمناً ان تقوم اسرائيل بشن حرب جديدة كوسيلة للخروج من ازمتها الاقتصادية الراهنة . لماذا ؟ ربما لان احتلال الضفة الغربية وغزة لم يأت معه بحل لمشاكلها . أو ربما بسبب تجربتها المرة في لبنان . اننا نقول ربما لان الكاتب لم يتعرض لشرح مثل هذا الاحتمال ـ اي شن الحرب .

ولكن اليس من المحتمل ان تنجح اسرائيل في ترتيب بيتها من الداخل ؟ الجواب على ذلك هو

ان طموحات اسرائيل اكبر بكثير من قدراتها ، وذلك بسبب انتهاجها لسياسة التوسع . ولأن الاسرائيلي يريد ان يأكل اكثر مما ينتج . لذلك فلا امل يرجى من محاولة الاصلاح .

المساعدات الامريكية

اذن ماذا عن المساعدات الامريكية ؟ ولماذا لا تستطيع اسرائيل حل مشاكلها باستخدام هذه المساعدات الضخمة والتي تتزايد باستمرار ؟

يجيب الكاتب على ذلك اجابة ذات شقين . فهو يرى من ناحية ان الولايات المتحدة لن تعجز رغم كل مشاكلها عن تأمين « احتياجات هذا الكيان الذي أثبت فعالية فائقة في خدمة المصالح الامريكية في المنطقة ». ومن ناحية اخرى فانه يحذر من الاعتقاد بأن للمساعدات الامريكية قوة سحرية على حل مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي : فالتمويل ليس كل شيء . وهناك دول لم تستطع تحقيق تنمية حقيقية ومتوازنة رغم توفر كثير من المال . صحيح ان اسرائيل تمتاز على دول كثيرة بامتلاك القاعدة العلمية والتكنولوجية التي تهيء لاستخدام افضل لمواردها المالية والبشرية ، ولكنها غير قادرة على استيعاب الاستثمارات على الوجه الأمثل نظراً لصغر السوق والناجم بدوره عن المقاطعة العربية . والخلاصة هي انه لا أمل لاسرائيل بالخروج من ازمتها الاقتصادية ، لا بالحرب ولا بالمساعدات الامريكية ولا بالاصلاحات الداخلية . هناك طريق واحد للخروج من الازمة : انه تحقيق السلام مع العرب والتخلي عن احلامها التوسعية . جميع السبل الاخرى توفر حلولا جزئية او مؤقتة ، اما السلام مع العرب فيقدم حلا جذريا . وما على اسرائيل اذا ارادت ان تستريح والى الابد من ازمتها الاقتصادية المزمنة سوى ان تُقبل على السلام وان تضع يدها في يد العرب .

ماذا تستفيد اسرائيل من السلام

يقول الكاتب ان اسرائيل تخسر نحو ١٠ـ ١٥٪ من ناتجها القومي نتيجة حرمانها من التجارة مع الدول العربية . ومن البديهي ان هذه الخسارة سوف تتحول الى ربح في حالة السلام . يضاف الى ذلك ان السلام سيمكن اسرائيل من تخفيض انفاقها العسكري والذي يمتص الان نحو ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي (أعلى نسبة من نوعها في العالم اجمع). ثم ان اسرائيل ستفوز بسوق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وهو ما سيساعد على نمو الصناعة الاسرائيلية ويقوي القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي ـ وذلك حسب ما يقوله أحد الاقتصاديين الاسرائيليين . ويرى الكاتب انه يمكن لاسرائيل ان تقوم بعمليات نشيطة لتصدير الخدمات للدول العربية وحصولها من ذلك على دخل وفير . فهي تستطيع ان تبيع الخدمات في الميادين السياحية والطبية والتعليمية .. وخدمات النقل او الترانزيت ، ثم ان هناك امكانية إقامة مشاريع عربية ـ اسرائيلية مشتركة . وعلى الرغم من الندرة النسبية للمياه في البلدان العربية ، الا ان الكاتب يرى اننا نستطيع مساعدة اسرائيل في مواجهته حتى مثل هذه المشكلة « اما في نطاق تحويل مياه نهر الاردن او تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الذرية ». وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة فان المقصود في اعتقادنا هو ان العرب سيقدمون رأس المال وليس التكنولوجيا .

وختاماً فان الكتاب الذي نحن بصدده يعتبر محاولة جريئة لاقتحام أرض محرمة ، ونعني بذلك الخوض في موضوع علاقات عربية

اسرائيلية محتملة . ومع ذلك فان الكتاب يفتقر الى قوة الاقناع ولا يعطي اجابات شافية في معظم الاحيان . ان الكتاب يستحق القراءة من حيث انه يوفر الكثير من الارقام والبيانات ويضم اخر المعلومات عن احوال اسرائيل والاراضي المحتلة من الناحية الاقتصادية . وهو كذلك مفيد لمن تشغله قضية الحرب والسلام بين اسرائيل والدول العربية . وبالنسبة للمختصين بالموضوع فان الكتاب قد يكون بداية حوار تطرح فيه وجهات النظر المتباينة على بساط البحث

عبد القادر احمد

تأثيرات الايدولوجيا في علم الاجتماع

تحتل العلاقة بين الايديولوجيا والعلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص مكانة مميزة ، خاصة تلك التي تتعلق بطبيعة التأثيرات فيما بينها . وعلى الرغم من غنى المكتبة الغربية ووفرة الدراسات والابحاث فيها حول هذه العلاقة ، الا انالمكتبه العربية ما زالت تعاني من نقص ملحوظ في هذا المجال .

من هنا تأتي أهمية المحاولة الرائدة التي قام بها الدكتور سمير أيوب في هذا الصدد ، حيث زج نفسه للخوض في موضوع شائك وحساس طالما تذمر من عورته الكثيرون الى درجة أدت بهم الى الاحجام عن معالجته

في البدء وقبل الخوض في عرض وتحليل هذا الكتاب ، أود أن أشير الى انني ترددت كثيرا في القيام بهذا العرض لاسباب كثيرة ، لعل أهمها هو « تخوفي » من ان بعض ملاحظاتي عليه قد تنقص من قيمته العلمية لدى البعض ، وهذا بالطبع أمر لا أقصده بتاتا ، خاصة لمحاولة كهذه ، والتي أصر على وصفها بأنها محاولة جريئة ورائدة في هذا المجال وفي هذه الفترة الحرجة بالذات من تاريخ نضالنا الوطني والاجتماعي ضد النشاط الايديولوجي المسعور لقوى الرجعية والامبريالية من جهة ، وتغلغل الايديولوجيا الرجعية لدى بعض علماء الاجتماع البرجوازي سواء العربي منه أو ذلك الذي يتبناه بعض « العلماء » العرب دونما وعي لخطورته من جهة أخرى .

يقع كتاب الدكتور سمير أيوب والصادر ضمن سلسلة الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عن معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٣ ، في اربعمائة وواحد وعشرين صفحة من القطع الكبير ، تضمنت مقدمة وستة فصول وخاتمة وثبت بالمراجع باللغتين العربية والانجليزية .

يذكر المؤلف في المقدمة بأن هذا الكتاب هو رسالة مقدمة الى جامعة الاسكندرية لنيل درجة الدكتوراة ، دون ان يشير الى اذا ما كان هذا العمل الذي بين أيدينا هو الرسالة برمتها كما أعدّت للجنة المناقشة ، أم أنه مُعدّل ليتناسب مع نشره ككتاب ان مثل هذا التحديد يترتب عليه في الواقع بعض الملاحظات النقدية التي تتناسب وطبيعته ، فيما لو كان رسالة دكتوراة اوكتاب ، كما سأوضح فيما بعد .

إن الهدف من هذا الكتاب/ الرسالة كما

يقول المؤلف هو التوصل الى قاعدة لاستعمال الايديولوجيا بكيفية مُرضية لفهم المعالم الرئيسية والاساسية للتغير والثبات الاجتماعيين . وبهذا المعنى فان الكتاب/ الرسالة هو بالتالي محاولة يريد منها المؤلف ان يستكشف امكانية تأسيس اطار عمل نظري ومنهجي لدراسته الواقع الاجتماعي بابعاده التاريخية وقضاياه ومشاكله التي يتناولها علم الاجتماع بمداخله ومنظوراته وبأدواته المتعددة (ص ١٠-١١).

وفي تحقيقه لهذا الهدف ، يختار المؤلف منهجاً يقوم على تحليل عينة من الانساق النظرية من المراحل الكلاسيكية والمعاصرة بالنظر الى إطار تحليلي يحتوي على ثلاثة أبعاد هي : البعد المعرفي ، البعد المنهجي ثم أخيرا البعد العيني . إن طبيعة مثل هذه الدراسة تقتضي في الواقع منهجاً كهذا الذي اختاره المؤلف ، بالرغم من التساؤلات والشكوك حول « موضوعية » اختيار هذه النصوص سواء الكلاسيكية منها ام المعاصرة تظل قائمة .

لقد كنا نفضل لو أن المؤلف قام بتحديد وتوضيح المقصود بهذه الابعاد الثلاثة ووضع الاسس التي اختار على ضوئها هذه العينة ، والمشاكل التي واجهته هو بالذات أو تواجه الباحث بشكل عام في هذا المجال . اذ لا يخفى على القاريء بأن نجاح أو فشل أي عمل - خاصة -رسالة دكتوراة - يعتمد على توضيح ودقة منهجية الباحث (Methodology)

يتناول الباب الاول من الكتاب/ الرسالة طبيعة الفهم العلمي للايديولوجيا . فبعد استعراض المؤلف الدقيق والمتسلسل لأصل وتطور هذا المفهوم تاريخيا ، ينتقل الى مناقشة الايديولوجيا كظاهرة اجتماعية ، مركزا بذلك على الفلسفة الماركسية كواحدة من أهم وأدق الفلسفات التي عُنيت بتحليل مثل هذا المفهوم .

يتفق المؤلف مع كارل ماركس في أن اي نمط للانتاج لم يقم ولم تتم المحافظة عليه دون صراع على كافة الجبهات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية تدريجيا الى كل قطاعات الحياة الاجتماعية . فكل الممارسات الاجتماعية بنظر ماركس - وبنظره - تحتوي على الايديولوجيا بكل صورها وكإنعكاسات لبنائها وعلاقاتها الداخلية . فالايديولوجيا مكملة لكل ممارسة اجتماعية ، وبالتالي فهي مكملة لحركة السيرورة الكلية للمجتمع . ثم يمضي في شرح هذا الموقف الماركسي موضحاً ان نفاذ الايديولوجيات الطبقية السائدة الى عمق وعي الطبقات الاخرى المسودة في أي مجتمع هي مسألة تعتمد على الشروط اليومية الاقتصادية والسياسية والثقافية . ففي مجتمع طبقي ذي تعارضات متطورة لا تعد ولا تحصى فان أنواعا متعددة ومختلفة من الايديولوجيا بالامكان أن تنشأ ولكنها تبقى متمايزة حسب المحاور الطبقية للمجتمع ، فستبقى هناك دائما في المجتمعات الطبقية فروق ايديولوجية ضمن وعبر الطبقات تعكس انقساماتها الافقية والعمودية » ص ٨٣ .

وبعد هذا التحليل الماركسي الذي يقر بان الايديولوجيات كلها طبقية في المجتمع المنقسم الى طبقات . وبأن كل ايديولوجيا هي قناع ووعي زائف ، وبعد توضيحه لاسباب كراهية ماركس وعدائه للأيديولوجيا ، فإن المؤلف ينتقل الى تحليل المواقف الاخرى غير الماركسية للايديولوجيا والمحاولات المتعددة الرامية الى تضييق او توسيع المفهوم الماركسي لها، مركزا على العالم كارل مانهايم ومفهومه للايديولوجيا كما ورد ذلك في كتابه «الايديولوجيا واليوتوبيا».ويختتم هذا الفصل بتحليل دقيق وواضح لمواقف بعض علماء الاجتماع البرجوازي المعاصر من مسألة الايديولوجيا، مثل غادستين وروسيك وشبنجلر.

بالرغم من أن هذا الفصل هو بمثابة حجر الزاوية في كتابه/ رسالته ، وبالرغم من الجهد المبذول في توضيح تطور مفهوم الايديولوجيا وموقف الماركسية وغير الماركسية منها ، الا ان ذلك لم يحل دون وقوع المؤلف في بعض الهفوات ذات الدلالة المنهجية ، خاصة ان كان الامر يتعلق باطروحة دكتوراة . فعلى سبيل المثال ، نجده احيانا (ص ٢٩) يقتبس اقوالاً لبعض المفكرين (دوتراسي وآيخن) دون ان يذكر الصفحة او السنة ثم نجده ايضا يدخل علماً جديداً هو «نابليون» دون ان يحدد من هو «نابليون» الذي يريده؟ أهو «بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١) ام هو نابليون الثالث (١٨٠٨-١٨٧٣) رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية. ان مثل هذه الملاحظة قد تبدو هامشية ولكنها تصبح ذات دلالة حينما نعرف الظروف المترتبة على نظرة كل منهما الى الايديولوجيا، وبالرغم من هذه الملاحظات «الهامشية» وملاحظات اخرى تتعلق باقتباسات مختلفة لاشخاص مختلفين تماما يضعها وكأنها للشخص نفسه (ص ٧٥-٧٦)، واستخدامه ل (Ibid) والتي تعني نفس المرجع السابق - في غير موضعه ص ٦٤ فاننا نشير، الى الملاحظات الهامة التالية:

١) هناك سوء توظيف واستخدام لبعض المراجع في هذا الفصل . اذ نجده يزج الكثير من المراجع التي لا داعي لها ، اذ جاءت على حساب الفكرة فخنقتها بدلاً من ان نشرحها وندعمها ونوثقها .

٢) هناك ملاحظة اخرى تتعلق بإدخاله لبعض القضايا والمواضيع ذات العلاقة المعقدة ، والتي لا تكفي لتوضيحها بعض الاسطر التي افردها لها . فمثلا نجده في ص ٢٤ من المقدمة يتحدث عن طبيعة اللغة وقدرتها على لعب دور جهاز ايديولوجي فعال في عملية التكيف الايديولوجي . ان هذا الدور الفعال هو دور معقد حقاً لا تكفيه هذه الاسطر . وكان من الأحرى بالمؤلف (خاصة اذا كان العمل هو رسالة دكتوراة) ان يفرد له مكاناً أوسع في رسالته بحيث يغطي جوانب كثيرة منه، محيلاً القارىء الى مراجع مختصة للمزيد من المعلومات حول ما لم يسعه شرحه (وهذا ما لم يفعله)، أو - في أسوأ الأحوال - فقد كان عليه أن لا يتطرق الى مثل ذلك حتى لا يضع نفسه في موقف يصعب منه الدفاع عن نفسه أمام لجنة المناقشة/ القارىء ثم أن هذا المطب المنهجي نفسه ، نجده في الخاتمة ص ٨٩ ، حينما تعرض المؤلف بشكل سريع جداً ودون إحالة القارىء الى مراجع للاستعانة بها في توضيح طبيعة العلاقة المعقدة بين الواقع والنظرية .

أما الفصل الثاني من الكتاب/ الرسالة ، والذي يتناول موضوع « التحرر من القيم بين الالتزام العلمي والواقع الايديولوجي »، فانه يأتي اكثر تماسكا ووضوحاً من الفصل الاول ، واكثر دقة في الوصول الى ما يريده المؤلف . ففي الجزء الاول من الفصل يبدأ المؤلف بتعريفه للعلم ومرتكزات المحاكمة العلمية ، كالاستناد الى الملاحظة الدقيقة واجراء التجريب والاعتماد على الاستقراء السليم . وبعد عرضه الدقيق لهذه القواعد ، يشرع في طرحه لبعض الاسئلة الهامة التي شغلت وما تزال تشغل بال وتساؤلات العديد من الباحثين ، وهي امكانية تطبيق قواعد المنهاج العلمي الصارمة في دراستها للظواهر المادية على الظواهر الاجتماعية ، وامكانية التنبؤ بالظواهر الاجتماعية المستقبلية بالاستناد الى تلك القوانين كما هي الحال في العلوم الطبيعية . وبالتالي هل يمكن الاستفادة من هذه القوانين والنظريات الاجتماعية في النواحي التطبيقية لتحسين مستوى حياة الانسان .

يجيب المؤلف على هذه الاسئلة بالايجاب ،

وذلك بعد مناقشته للمشاكل التي تعترض « علمية » علم الاجتماع وتطبيق المنهج العلمي على الظواهر الاجتماعية ، ويقول بهذا الصدد : « يمكن القول بان كل الظواهر الاجتماعية ككل انواع الظواهر الطبيعية ، يمكن ان تخضع لدراسة علمية دقيقة تؤدي بتطبيق قواعد المنهج العلمي المعاصر ، ومن خلال فهمنا المعاصر لماهية القوانين العلمية ، يمكن التوصل الى قوانين علمية لا تقل دقتها وصرامتها عن قوانين العلوم الاخرى » (ص ١٢٠) ثم يمضي ليؤكد هذه الحقيقة مرة ثانية فيقول ان دراسة الظواهر الاجتماعية لا تسمح لنا بالتوصل الى قوانين علمية عامة فقط ، بل تمكننا ايضاً بعد التوصل الى تلك القوانين الدقيقة . من التنبؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية على نحو ما يفعل العلماء في باقي مجالات المعرفة الانسانية ». ص ١٢٠ .

بعد هذا الاسهام الجاد للمؤلف في هذا الفصل ، والذي يعكس سعة اطلاعه وموقفه ، فانه ينتقل الى الجزء الباقي منه والذي خصصه لمعالجة مسألة حساسة ، اي بمعنى آخر : ما مدى امكانية قيام علم اجتماع متحرر من أحكام القيمة (Value-Free Sociology)

وقبل ان يعطي المؤلف رأيه في هذه المسألة ، فانه يستعرض وبدقة طبيعة هذه المشكلة كما وردت في كتابات دور كايم وكونت وخاصة ماكس فيبر الذي افرد له جزءا كبيرا من هذا الجزء من الفصل وذلك لاهتمام فيبر نفسه بهذه المسألة وتصوره الخاص لها . ثم ينتقل بعد ذلك الى اصحاب الوضعية المحدثة - تلامذة فيبر وبارسونز - امثال جورج لندبرج ، وستيورات دود وغيرهما ليوضح موقفهم الذي يمكن تلخيصه كالتالي : ان علم الاجتماع وعلماء الاجتماع يمكن بل وينبغي ان يكونوا محايدين حيادا تاما ، وموضوعيين موضوعية كاملة في تناولهم بالدراسة اية ظاهرة اجتماعية . ص ١٣٦ . اما كيف يكون ذلك الحياد والموضوعية ممكنا برأيهم فانهم يجيبون على ذلك بالقول بتجديد أساليب المنهج العلمي واستخدامه باخلاص واتقان . من هنا - وكما يوضح المؤلف على لسانهم - فان الجهود يجب ان تنصب على تطوير مناهج البحث الاجتماعي وأدوات التجريب وأساليب جمع المعلومات وابتكار المقاييس المقننةواستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية .

يفند المؤلف هذا الموقف ويبين زيفه وعدم صدقه ، قائلا بان متابعة مجالات البحث العلمي في كل زمان ومكان على اختلاف العصور ترينا بان هذه الابحاث كانت مرتبطة دائما باحكام مبنية على القيمة ، لذلك فان مسألة الموضوعية الكاملة في العلوم الاجتماعية تعتبر مثلاً أعلى يصعب تحقيقه . ص ١٦٥ . ويستشهد المؤلف هنا بموقف جيبسون Gibson القائل بان الباحثين الاجتماعيين هم أفراد يعيشون في مجتمعات ويتفاعلون مع اوضاع الحياة القائمة ويقبلون ألوانا معينة من أساليب التفكير والسلوك القائم في مجتمعاتهم . فهناك عوامل تبعدهم عن الموضوعية (كالمركز الذي يشغله الفرد ، الطبقة التي ينتمي اليها ، العصر الذي يعيشه)، ولهذا فلا يمكن للعلوم الانسانية أن تتخلص تماما من كل آثار الايديولوجيا. (ص ١٤٥-١٤٦)

ويستمر المؤلف في معالجته لقضية الموضوعية الخالصة والحياد المطلق في العلوم الاجتماعية وتحرير الفكر السوسيولوجي من الاحكام القيمية ، فيفرد لها فصلاً آخر يعتبر امتدادا للفصل الثاني وهو بعنوان « العلاقة بين النظرية السوسيولوجية والتوجيه الايديولوجي »

يقر المؤلف في مقدمة هذا الفصل بان الفكر الاجتماعي الذي يفسر مجرى الواقع والاحداث الاجتماعية في كل عصر هو فكر يرتبط بطبيعة المرحلة التاريخية وبنوعية البناء الاجتماعي والثقافي وبالنظم الاجتماعية السائدة لذلك العصر وفي مقدمتها النظام الاقتصادي . لهذا فان العلوم الاجتماعية هي علوم ايديولوجية بحكم طبيعتها ، فالموضوعات التي يدرسها عالم الاجتماع مثلا والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيش في ظلها هذا العالم ، والبناء الايديولوجي القائم داخل مجتمعه ، والقيم التي يؤمن بها ، والطبقة التي ينتمي اليها ، كلها أمور تبعده عن نطاق الموضوعية المطلقة ، سواء من حيث الموضوعات التي يدرسها او المناهج التي يستخدمها او نماذج التحليل والتفسير التي يتبناها والنتائج التي يتوصل اليها . ان مثل هذا التحليل يجعلنا نقول بأن المؤلف لم يكن موضوعيا في اختياره لعينته من الانساق النظرية من المراحل الكلاسيكية والمعاصرة التي تم تناولها في المقدمة . ولكن هذا النقد لا يضير المؤلف لانه يعترف بان العالم او الباحث لا يستطيع ان يكون موضوعياً ومتجرداً من فلسفته الخاصة وقيمه والتزامه . تلك النظرة التي اشاركه فيها تماما .

وبعد فحص الكاتب الدقيق وتحليله المتناسق والمتكامل لطبيعة العلاقة بين علم الاجتماع الوظيفي كما ورد في كتابات أشهر ممثليه وبين حتمية التوجه الايديولوجي ، نجده يخلص الى النتيجة التالية وهي بالطبع نتيجة اكدها اكثر من مرة ـ وهي أن تاريخ علم الاجتماع هو تاريخ يثبت بصورة كافية انه علم يتأثر ويؤثر بقضايا المجتمع وبتوجيهات قيمية وأيديولوجية معينة ، وبالتالي فان محاولة علماء الاجتماع الوظيفيون إقامة علم اجتماع متحرر من الاحكام القيمية هي محاولة دفاعية « رجعية » هدفها عدم المساس بالنمط الاجتماعي للمجتمع بصورته الرأسمالية .

أما الفصل الرابع من الكتاب/ الرسالة ، فيناقش فيه المؤلف « الازمة في علم الاجتماع » . وهنا يحاول ان يجيب على أهم الاسئلة المطروحة حالياً في علم الاجتماع حول ما اذا كانت هناك أزمة حقيقية في هذا العلم أم لا ؟ وان كانت هناك ازمة فهل هي في العلم نفسه أم في النظرية ام هي في عالم الاجتماع ؟ ويستعرض المؤلف هذه الأزمات كل على حدة مبيناً ان هناك ازمة فعلاً ، وعلى عدة مستويات : فعلى مستوى النظرية مثلا ، نجده يقول بأن النظرية المعاصرة في علم الاجتماع لم تصل بعد الى مرحلة الاكتمال في بنائها وتعيش أزمة هي احدى افرازات هذا العصر المتصف بالتضخم السريع (ص ٢٥٨) . ثم بعد ذلك ينتقل الى التأكيد على وجود عدة أوجه لهذه الازمة المتعلقة بالنظرية الاجتماعية أهمها : ازمة المنظرين انفسهم ، ازمة التقنية ، الفجوة الواسعة بين البحوث التطبيقية والصيغ النظرية.الخ. اما فيما يتعلق بازمة المنهج في علم الاجتماع وازمة عالم الاجتماع فانه يبحثهما مسهبا بطريقة تعكس وعيه وادراكه لهذه القضايا مشيرا الى بعض المهمات التي اذا تنبه عالم الاجتماع اليها، يصبح بامكانه تجاوز مثل هذه الازمة.

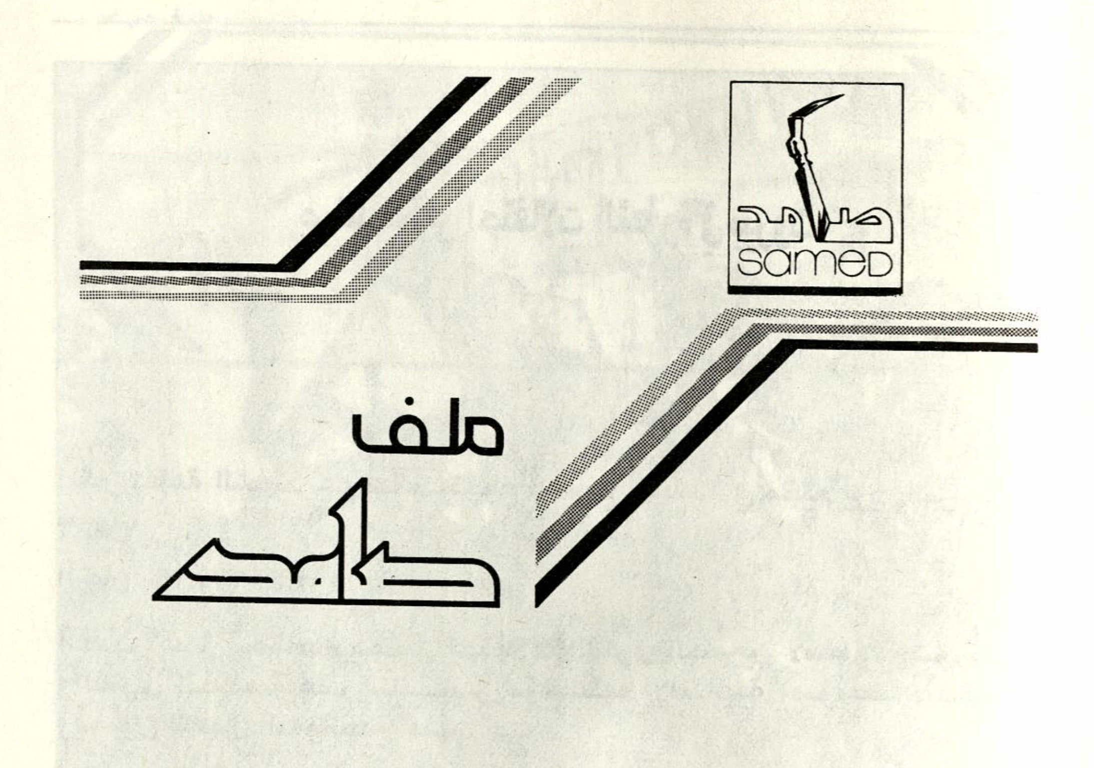
ان الاسهام الجوهري للمؤلف في نظري هو في الواقع في الفصلين الاخيرين المتعلقين بقضايا ومفاهيم التنمية ، وبشكل خاص الفصل الاخير في هذين الفصلين تتضح سعة اطلاع الكاتب والمامه وتمكنه من معالجة المفاهيم المتعددة « للتخلف » والتقدم ، والتنمية تلك المفاهيم المحاطة بشيء من الغموض والالتباس خاصة في كتابات علماء الاجتماع البرجوازيين . فبعد ربطه بين نظريات التنمية وخلفياتها

التاريخية في الفصل الخامس ، ينتقل الى موضوع التخلف والتنمية في علم الاجتماع وعلاقة ذلك بالتأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي . فعملية التنمية كما يراها المؤلف هي ليست في الواقع مجرد مقولة مطلقة ومجردة من الانتساب الى التوجيه الايديولوجي الذي يحكم المجتمع المعني ، بل هي عملية متعددة الابعاد يستهدف بها مجموعة غايات ووسائل وسياسات تنفيذية محددة وترتبط ارتباطا مباشرا بسياسات الدول الاقتصادية ، والاجتماعية ايا كان الانتماء والاختيار الايديولوجي لها . ومن هذا المنطلق والفهم المتميز لطبيعة التنمية ، فان المؤلف ينطلق الى تحليل الاسباب التي أدت الى فشل معظم التجارب التنموية في العالم التابع ـ كما يسميه ـ مركزا على التصورات الفلسفية الخاصة والخاطئة لمنظري هذه البلدان وربط ذلك بالتحيز والصراع الايديولوجي .

ثم يختتم كتابه/ رسالته بتصور خاص لطريق التنمية الصحيح والذي على البلدان التابعة ان تسلكه اذا أرادت ان تتجاوز عتبة الركود الذي تعانيه . اذ يتوجب على القائمين والمشرفين على عملية التنمية ان يهتموا ويفهموا ويحللوا بشكل موضوعي واقعهم التاريخي والواقع المحيط بهم كمنطلق لوضع منهج متكامل للتنمية ليس بالضرورة ان يكون تابعاً لاحدى الدول الصناعية الكبرى ، او هو نفسه النهج التقليدي الذي سلكته هذه الدول وهي في سبيل تحقيق تقدمها ، بل يجب ان يكون مسار ومنطلق وأساليب هذا النهج مساراً خاصاً يراعي الظروف التاريخية والموضوعية والاحتياجات الفعلية للمجتمع المعني

في النهاية ، ارغب في التأكيد على أن هذه المراجعةوهذا العرض المقتضب لا يغني بأي حال من الاحوال عن قراءة الكتاب/ الرسالة . اذ ان القيمة العلمية والاسهام المميز له تجعلنا نوصي بقراءته والاحتفاظ به في مكتبتنا العربية كرافد من روافد المعرفة التي نسعى للتزود بها في العلوم الاجتماعية .

د . حلمي ساري
قسم علم الاجتماع
الجامعة الاردنية



صامد تحيي احتفالات الثورة في بيروت

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين م.ت.ف و بولندا

صامد في معرض «دكار» الدولي

العمال النموذجيون في صامد

صامد تُحيي احتفالات الثـورة في بيروت

المكان: قاعة الشهيد علي سالم- تجمع مصانع «صامد» في مخيم برج البراجنة- بيروت

الزمان: ٢٩/١٢/١٩٨٤

الحدث: عمال «صامد» يُحيُون احتفالات الذكرى العشرين لانطلاقة ثورتهم، والذكرى الخامسة عشرة لتأسيس مؤسستهم الانتاجية (مؤسسة صامد)، ويُحيُّون العمال النموذجيين منهم..

في العرس الفلسطيني الذي اقامه عمال صامد لذكرى ميلاد ثورتهم ومؤسستهم، اطلت بيروت بهويتها المتوهجة.. ساحة للفرح الفلسطيني، لتعلن انها ما زالت «خيمة» و«نجمة»، ووردة لا يفقدها الجرح اريجها..

عمال صامد في احتفالهم، اعادوا لبيروت الذاكرة حينما غنوا ورقصوا تحت ظل البندقية التي لا تبحث الا عن وطن، والتي تشمخ لكي تحمي حلماً غذاه الدم الفلسطيني عبر عشرين عاماً من الفعل الثوري المتواصل..

في يوم الفرح الذي احياه عمال صامد، نزح الالاف من ابناء شعبنا في مخيمات بيروت والجنوب ليشهدوا العرس الفلسطيني المتجدد، وليشاركوا عمالنا في تجمع مصانعهم على استعادة جذوة النار والفرح التي ظن الاعداء، انها قد خبت تحت رماد عامين او ما يزيد من رحيل البندقية عن بيروت. غير ان السواعد التي حملت البندقية لترقص تحت ظلها، والاقدام التي استمدت من قوتها قوة الزلزال وهي تدق الأرض بالدبكة الفلسطينية، كانت تعلن انها لم ترحل: ولن ترحل الا الى حيث يتحول الحلم الى ملاعب لاطفالنا، والى حيث نستبدل الخندق بالبيت، والمنافي بالوطن. لن ترحل من أية بقعة من ممرات الأرض الا الى فلسطين.



الفرح تحت ظل البندقية

لقد استعادت احتفالات «صامد» في بيروت هذا العام تقليداً عزيزاً على قلوب عمالنا، حيث كان الاحتفال في مصانع صامد ومن أجل صامد وعمالها، وفي ذكرى تأسيسها، جزءاً من الاحتفالات بانطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة، باعتبار «صامد» وعمالها جزء لا يتجزأ من جسد هذه الثورة، وفعالية انتاجية تدفع باتجاه تقدم الثورة وسيرورتها المستمرة..

واذ غابت مظاهر الاحتفال التقليدية بانطلاقة الثورة عن بيروت لعامين متتالين، فان عمال صامد، وفرقة صامد الفنية للفنون الشعبية معهم فرقة ابناء شهداء صبرا وشاتيلا، وكل شعبنا في المخيمات حملوا الأمانة هذا العام.. فأحيوا العرس الفلسطيني الذي زغردت فيه امهات الشهداء للثورة الفلسطينية، لقائدها لشهدائها، للوحدة الوطنية التي تجلت في ذلك اليوم.. في بيروت.. تحت سقف «صامد».

وفي هذا الاحتفال، القى الأخ سمير أيوب مدير فرع صامد في لبنان- كلمة «صامد»، والتي نورد نصها الكامل:

كلمة « صامد » في الاحتفال ، والتي القاها الأخ د . سمير أيوب

الاخوات والاخوة عمال صامد في لبنان وخارجه..

الاخوات والاخوة ضيوفنا الاعزاء..

باسم الاخ ابو علاء رئيس جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين (صامد) ومديرها العام .

باسم أسرة صامد..

وباسم الهيئة الادارية لفرع لبنان وباسمي شخصيا ارحب بكم جميعا اجمل الترحيب ، وأتمنى أن تمضوا معنا ساعات من الفرح الفلسطيني الذي اعتدنا ان نمضيه معا في مثل هذه الأوقات من كل عام .

أما أنت أيّها السواعد القوية التي تبني صامد لبنة لبنة وباصرار وطموح متواصل رغم كل المتاعب ، فيسعدني ان أنقل لكم تحية القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الأخ/ أبو عمار القائد العام للثورة الفلسطينية .

أما الأخ أبو علاء فقد كلفني في اتصال هاتفي صبيحة هذا اليوم أن أنقل لكم أولا فردا فردا ومعملا معملا تحياته وتقديره ، وهو الذي اعتاد مشاركتكم سنويا لحظات فرحكم بما انجزته سواعدكم وعقولكم طيلة عام كامل .

وثانيا ، أن أحدثكم عن طموحاتنا لعام ١٩٨٥ ، أما الأمر الثالث الذي طلب مني نقله لكم نيابة عنه فسأترك الحديث عنه لنهاية حديثي اليوم لكم .

ايها الاخوات والاخوة/

اعتدنا ، نحن في صامد ، ان نجسد الفرح الفلسطيني والطموح الفلسطيني بوقفة سنوية نحتفل فيها بما انجزته سواعد عمالنا ، ونجدد العهدَ ونستمر في السير فيه بجهد مضاعف يفتت المصاعب ويمهد السبيل وينمي الطموح .

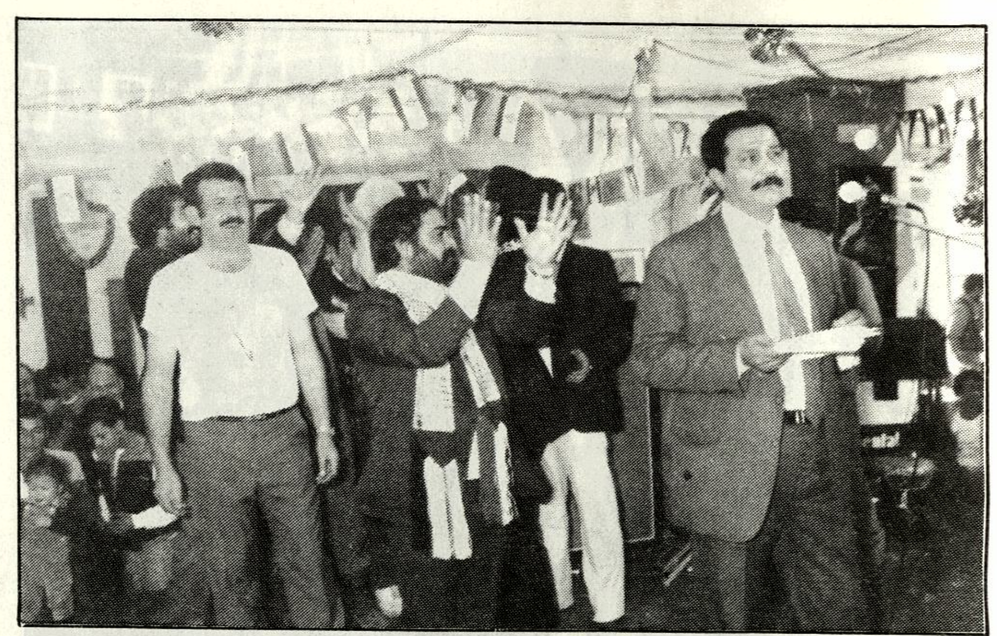
ايها الاخوات والاخوة/

انني أرى صامد خلال الخمسة عشر عاما على تأسيسها قد استطاعت ان تصبح سلسلة من الطموحات التي تتجاوز حدود الاهداف التي رسمت لها ، وأن تقفز كما يقول الاخ/ أبو عمار من المواقع الخلفية ، لتحتل مكانا متصدرا من الاهتمام والتقدير .

منذ خمسة عشر عاما ولد هذا الانجاز العظيم ، صامد ، جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين . ولد هذا الانجاز في رحم حركة فتح التي زودت الفكرة بكل عناصر الحياة والتطور والشموخ ، لتصبح الفكرة تجربة ، ولتتحول التجربة طموحا مشروعا يغذّ الخطى ليكون نواة القطاع العام الفلسطيني في المهجر .

صامد ، أيها الاصدقاء ، ليست فقط فرع لبنان ، بل هي اليوم ثلاث وثلاثون فرعا يحتضنها اشقاؤنا العرب في بلادهم واصدقاؤنا في الدول الاجنبية الصديقة .

صامد ، أيها الأصدقاء ليست تجربة اجتماعية فقط ، بل هي تجربة صناعية



الأخ د. سمير أيوب يلقي كلمة «صامد»..

وتجربة زراعية وتجربة تجارية . صامد أيها الأصدقاء ، ليست مصانع ومزارع أو مؤسسة للتوظيف فقط ، بل هي الى جانب كل ذلك مدرسة للاعداد المهني والتدريب والتأهيل . ولقد عبر مراكز التدريب فيها منذ تأسيسها عشرات الألوف من شبابنا الباحث عن التكوين والأعداد .

لكن أيها الأصدقاء ، فيما نحن فخورون جدا بصامد الطموح ، وفيما نحن فخورون جدا بصامد التجربة ، الا اننا نشعر الان باعتزاز أكثر لأن لدينا روادا ولّدوا هذه الفكرة من حاجات أسر شهدائنا ، فقدم بعض هؤلاء الرواد عقولهم وعرقهم وصحتهم ليشمخ البناء ، وبعض هؤلاء قد عجن تراب هذه الصامد بدمه هنا في لبنان وهناك حيث تمتد صامد التجربة وراء الطموح المتجدد .

ما أريد أن ألفت انتباهكم الخاص اليه ، هو أن لنا في لبنان عشرات من الورش والمشاغل والمصانع هناك في الجنوب الحبيب المحتل ، وهنا في بيروت وضواحيها ، وهناك في البقاع ، وهنالك في الشمال ، وعندما يملك الانسان معرفة فعلية بالظروف التي احاطت بعملنا منذ أن اجتاح العدو الصهيوني لبنان ، ومعرفة وثيقة بالسقف الذي يرتفع فوق رأسنا ، فانه يتفهم عثراتنا واخطاؤنا وانجازاتنا .

ألستم معي في أن أيامنا في السنتين الماضيتين لم تكن كلها سمن وعسل . بل



جانب من الحضور

خليط من طعم الحنظل وقلق المترقب وتوجس الخائف واصرار الرسل وارادة الحياة وتفاؤل الأنبياء ؟

بهذه الخلطة العجيبة من المشاعر واجهنا قدرنا نحن في صامد.

بعد أن اتصلنا بقيادة صامد في الخارج ، حددنا اهدافنا للاشهر الأخيرة من عام ١٩٨٢ بالحفاظ على الذات . ذات صامد ، عمالا ومصانع ، او بالأحرى ما تبقى من هؤلاء واولئك بكل الوسائل المتاحة آنذاك . شجعنا المتردّدين ، عذرنا الخائفين ، اتصلنا بالهاجرين ، فتزايد الصامدون المسكون بالجمر ، وتم حصر ما تبقى لنا من موجودات بشرية ومادية .

تم تقديم كل المستحقات كاملة لعمالنا ، بل تمت اضافة مائتي ليرة شهريا وربع مخصص شهري لكل واحد منهم للتخفيف من وحش الغلاء آنذاك .

ثم انتقلنا الى اعادة تأسيس البنى التحتية للمؤسسة من نواة ادارية وفنية تتولى اعادة التشغيل التجريبي من جديد . وتتولى الوفاء بكل التزامات صامد تجاه الاخرين . وبالفعل ، فقد تم خلال اسبوع تسديد كل مستحقات الموردين الذين كل لهم شيئا في ذمة صامد .

وما ان اطلّت علينا بدايات عام ١٩٨٣ ، الا وكنا قد حددنا شعارنا لعام



تشمخ لتحمي الحلم الذي غذاه الدم

١٩٨٣ ، وكان هذا الشعار هو جمع الشظايا واعادة الحياة لها .

نظمنا من عاد من عمالنا ، وفي البدء تمت زيادة المخصصات الاجمالية لعمالنا بنسبة ١٠٪ لكل منهم وتم صرف مخصص شهر كامل لكل العمال اسميناه شهر الصمود في وجه الغلاء ، وتم تشغيل الصالح من مصانعنا في المرحلة الاولى.وفي المرحلة الثانية رممنا مصانعنا المتضررة واعدناها الى الحياة . ثم نظمنا قنوات الاتصال بادارتنا المركزية في عمان ، وبكافة فروع المؤسسة خارج لبنان . واجهنا مصاعب السوق المحلي وندرة المواد الاولية فيه واهتزاز الثقة المحلية بجدوى التعامل مع المؤسسات الفلسطينية .

لعلكم تذكرون أيها الاخوة اننا كنا نبحر في نهايات عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ في بحر من الألغام الطافية وغير الطافية . أبحرنا وكنا نصر مهما حصل على تقليل الخسائر الى حدها الأدنى .

هذا الابحار في بحر الالغام كان احيانا بلا منارة تهدي وسط الضباب ، فأخطأنا حينا وأصبنا احيانا كثيرة وعذرنا اننا حاولنا واجتهدنا ، وحينها كانت العين بصيرة واليد قصيرة كما يقول مثلنا الشعبي .

ومع نهاية عام ١٩٨٣ ، كانت شعاراتنا لعام ١٩٨٤ قد حددتها ظروف البطالة التي تحيط بشعبنا الفلسطيني في لبنان ، وبظروف الغلاء التي تكاد ان

تلتهم مداخيل عمالنا في صامد . فالتوسع الافقي في فرص العمل كان طموحا لنا في عام ١٩٨٤ . ونحن نعيش الايام الأخيرة من هذا العام نعتز بالقول بأن هذا الطموح قد تحقق بعد ان افتتحنا عام ١٩٨٤ ستة معامل واجرينا توسيعات على معامل اخرى استوعبت بمجموعها حوالي ٢٠٠ عامل ، مما رفع طاقتنا العمالية الى أكثر من ألف ومائتي عامل في بيروت وضواحيها فقط .

اما الغلاء الذي كاد أن يلتهم مداخيل عمالنا في صامد انذاك ، فقد قررنا مواجهته عبر عدة معالجات . فقد رفعنا منذ بداية عام ١٩٨٤ الاجمالي الكلي لمخصصات كل عمالنا بنسبة ١٠٪ وايضا رفعنا بعض الرواتب المتدنية ، ووفرنا بعض وسائط النقل المحدودة الطاقة لنقل العمال من مساكنهم الى مواقع عملهم وكنا قد وفرنا فرصا اسكانية قليلة لبعض عمالنا في ما تبقى من عقارات صامد وبكلفة بسيطة.

وافتتحنا كافتيريا للعمال وحضانة تضم اطفال عمالنا في المؤسسة ووفرنا فرصا للعمل الاضافي لمن يريد ان يحسن دخله الشهري بأجر قيمته مرة ونصف من القيمة العادية من الاجر . وبالفعل فقد وصلت قيمة العمل الاضافي في المؤسسة الى ٢٥٪ منقيمة الاجور المدفوعة عن العمل الرسمي .

بالاضافة الى ذلك فقد قدمت تسهيلات استلافية وشرائية لعمالنا استفاد منها ٨٠٪ من مجموع عمالنا اما عن طريق القروض او شراء منتوجات صامد بأسعار خاصة . ناهيكم عن المساعدات التي قدمت لبعض عمالنا عندما كانوا يواجهون عادة بطارىء ما يقتضي تقديم يد العون لمواجهة ما طرأ عليهم من مصاعب .

احصاءات انتاجية :

واذا ما تركنا الارقام تحكي ، فستقول ارقامنا المتاحة للجميع ، بأننا قد انتجنا :

٢٣٢٥٢٥ قطعة ملابس جاهزة
٢٨٣١٤٨ علبة حلاوة وطحينة
٢٩٢٨٠ علبة راحة
٦٥٤٧٠ قطعة ليف
١١٦٠٠ شنطة مدرسية
١٧٤٩٧ قطعة تطريز
١٢٧٣٠٠ حجر
١٠,٠٠٠ كيس ناريت

وزاد عدد عمالنا فقط في عام ١٩٨٤ مائتي عامل وزادت اجمالي مخصصاتنا لهذا العام عن العام الماضي بنسبة ٥٤٪ نتيجة التوسع في العمالة وزيادة الاجور وتعديلها ونتيجة للتوسع في العمل الاضافي .

هل نحدثكم اكثر حديث الارقام ؟ أرقامنا مطبوعة وفي متناول الباحثين عن الحقائق لتحليلها ومقاربتها مقاربة موضوعية من أجل التصويب واعادة التصويب .



فلسطين.. حاضرة ابداً

ويبقى في جعبة انجازاتنا لهذا العام شيء اخر نعتز به فعلا .

فنحن منذ فترة وجيزة نخوض غمار تجربة جديدة في ممارسة الشورى في المؤسسة عبر انتخاب ثلثي المجلس التنفيذي للمؤسسة انتخابا مباشرا من العمال فمجلسنا التنفيذي يتشكل الان من أربعة عشر عضوا منتخبا من العمال وسبعة فقط معينين . وفي مخططنا لتطوير هذه التجربة اعادة انتخاب كل المجلس انتخابا مباشرا من العمال .

ايها الاصدقاء ،

ونحن نسمع نبض عام جديد ، لا بد ان يكون شعارنا لعام ١٩٨٥ التوسع الكمي والتحسين النوعي .

على صعيد التوسع الكمي ابشركم ان في جعبة صامد مخططات جاهزة للتوسع الأفقي والعامودي لخلق فرص جديدة للعمل في لبنان حيث سيتم تأسيس خمسة مصانع جديدة ستسهم بالتأكيد في تخفيف عبء البطالة عن شعبنا في لبنان وفي زيادة اسرة صامد وفي رفع طاقتها الانتاجية .

أما بالنسبة للتحسين النوعي ، بتحسين جودة انتاجنا وتنويعه فكان بارزا في مخططاتنا للعام القادم ، ليلبي هذا التحسين احتياجات مراكز التوزيع في الخارج وذوق المستهلك هنا واحتياجاته الفعلية . ولاجل ذلك سيتم الارتقاء في ميكانيكيات التنسيق ما بين

خطط الانتاج والتوزيع والتمويل لتجنب مخاطر الاختناق الانتاجي الذي ألم بنا في بعض الفترات من عام ١٩٨٤ . اما عمالنا ، أسرتنا في صامد ، فلها الجزء الأكبر من اهتمام قيادة صامد وعلى رأسها الاخ/ أبو علاء الذي انتقل الان للحديث عن النقطة الثالثة التي طلب مني نقلها لكم أخي ابو علاء .

- فقد طلب منا تطوير التجربة الديمقراطية في المؤسسة باتجاه توسيع قاعدة المشاركة العمالية في ادارة المؤسسة هنا .

- واعداد برنامج لرفع الكفاءة الفنية لعمالنا من خلال ايفادهم في دورات تدريبية للخارج ومن خلال استضافة مدربين اجانب في بعض فروع الانتاج .

- بالاضافة الى ذلك تقديم بعض المنح الدراسية لابناء عمالنا الراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية في الخارج .

- دفع الوعي العمالي الى الامام باعادة اصدار مجلة العامل في صامد في أقرب فرصة ممكنة .

- دراسة مشروع تفصيلي متطور لتوفير الضمان الصحي والاجتماعي وتطبيقه بشكل يشمل عمالنا وأسرهم ويوفر لهم الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة .

- افتتاح ناد يقضي فيه عمالنا مع أسرهم أوقاتا مشتركة ويمارسون فيه هواياتهم الرياضية .

ايها الاخوة والأصدقاء ،

لم تغب موجة الغلاء الضاربة عن بال الادارة المركزية لصامد ، بل هي في البال دائما . ومن اجل ذلك فقد انهى الأخ أبو علاء/ تكليفاته لي هذا اليوم بابلاغكم بقرار زيادتكم كلكم بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ١/١/١٩٨٥ ، فمبروك لكم جميعا ....

أيها اخوة ، أيها الاصدقاء ،

هذه هي صامد ، هذا بحرها ، وذاك افقها ، التجربة هي أنتم والطموح بالتأكيد لكم .

هذه حصيلة التجربة فيها حققنا نجاحات ، وفيها ارتكبنا اخطاء .

نعم أيها الأخوة ، ارتكبنا أخطاء نقولها بشجاعة . نقول لكل من لفت انتباهنا لأي منها ولكل من نقدنا من أجل الاقتراب أكثر من الصواب شكرا لكم . ونعدكم بتصحيح مسار عملنا . أما لاولئك الشتامين في المطلق الذين ألقوا بالطوب علينا ظلما ، نقول لهم أيها الاخوة ، قول رب العالمين : باسم الله الرحمن الرحيم (اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ...) نقول لهؤلاء الشتّامين اتقوا الله ، فليس هكذا تورد الابل . نحن نقبل النقد ، وبالتأكيد نرفض الهدم من



تحية لعمالنا النموذجيين

جهة كان ، هدم ما انجزته سواعد عمالنا وما بنوه بعرقهم وبدمهم .

أيها الاخوة ايها الاصدقاء ،

في ايديكم الان ، نسخ من مطبوعات تحمل اسم فلسطين ، هذه المطبوعات ترجم الفكرة وترجم التجربة وترجم الرواد وترجم البناة ، وترجم السواعد ، وترجم النتائج ، تكاد هذه المطبوعات بظلم ان تهدم ما تبقى للفلسطيني في لبنان من المؤسسات سواء مؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني ، أو مؤسسة رعاية أسر الشهداء ، أو الجمعيات التعاونية ، أو مؤسسة صامد .

اقرأوا ايها الاخوة ما بأيديكم من أوراق تطفح بالشتائم نرجوكم أن تقرأوا بتمعن وأن تدلونا لمصلحة من يعهّر اليوم العمل الفلسطيني ؟ لمصلحة من نزيد مرارتنا مرارة ؟ ألا تكفينا موجات المرارة التي ضخها العدو وافرازاته في حلوقنا ؟

يشهد الله ، لا العلم الذي تعلمته في الجامعات ولا الخبرة التي استقيتها من عملي النضالي طيلة أكثر من ربع قرن قد ساعدتني على فهم هذه الشتائم وبركاتها على انها للمصلحة العامة . ان القدرة على الشتم ليست امتيازا لأحد ، اوبطاقة دخول لجنة الوطنية وكنتوناتها .

كفانا أيها الاخوة هناك ،كفى شعبنا مرارة ،كفى رجما للذات ، هل انتهيتم من الصهيونية وافرازاتها هنا وهناك لترقصوا رقصة الانتحار ؟

أما ان الوقت للملمة الجراح الفلسطينية ؟ تلعنون بعضكم وتنسون

العدو المتربص بكم ، ماذا دهاكم ، افيقوا . فالشتيمة لن تصحح مسار أي خطأ وانما تكاتف الجهد وتكامله وتطويره هو الكفيل بالتصويب واعادة التصويب حتى تحقيق الأهداف . فالعمل اليومي - الدؤوب ايها الأخوة وسيلة لتصحيح مسيرة العمل واسترداد الذات من الفشل والخروج من الهامش الى قلب القرار .

أيها الاخوة ، أيها الاصدقاء ،

هل أذكر الشتّامين بأن ايقاد شمعة بعيدا عن الاستعراضية الفارغة أفيد من قضاء العمر في شتم الظلام ؟ أتراهم قد نسوا هذه الحقيقة ؟ لست أدري هداهم الله .

كنا ندرك منذ زمن ، بأننا قد نواجه بتفجيرات كلامية يستعين بها البعض لتغطية عجزه وافلاسه ، وليقيم من شتائمه اقواس نصر يعبر عليها ومن تحتها .

شتائمهم أيها الاخوة وان أكلت من رصيدنا الشخصي وان استنزفت بعض سمعتنا لن تربكنا عن العمل ولو للحظة . فنحن في صامد مصفحون ضد كل محاولات الاحباط النفسي وضد كل محاولات الاستفزاز . ولئن كان الاتهام لاحباطنا ، فليستمروا في شتائمهم ، ولا بد غدا من أن يذوب الثلج ويظهر المرج .

سنواجههم باخلاقيات ايجابية . فنحن لا نملك سوى رغبتنا في اصلاح اخطائنا وتطوير عملنا ومحاسبة أنفسنا . ونحن نسعى الى صيغة تحتوي اشواق عمالنا الكادحة والفئات المحرومة العاطلة عن العمل من شعبنا . لن نغفل اخطاءنا وتجاوزاتنا التي قد تفهم ظروفها واسبابها .

ايها الاخوات والاخوة ،

نحن في صامد نربط بين الواقع والطموح ، نميز بين المحارة واللؤلؤة ، نميز بين الناقد والبهلوان ، ونتواصل مع الرواد .

نحن في صامد سنبقى محطة تتلاقى فيها كل القطارات القادمة من الوطن الى الطموح المشروع .

نقول للاخوة الجالسين على البلاكين ويطلون على الناس بالشتائم . نحن نحبكم ، نحن منكم وانتم منا ، وكلنا من أهل البيت .

لسنا مختلفين ابدا على احتضان كل نقد واعد . نحن مع كل عصفور يغني جيدا ونصفق لكل حصان يركض جيدا ، ولكننا نقولها بصراحة ، لا يمكن لنا أن نجامل أحدا على حساب الوطن . فنحن بالضرورة ضد حملة المعاول الهادمة وسكاكين الطعن . فنحن نعلم بأن لكل تجربة تحمل معها بذرتها وترابها وماؤها وثماهرا وفي بعض الاحيان تحمل معها عشبا . ولكن أيها الاخوة الأحبة ، يا من شتمتمونا ظلما وعدوانا ، تبصروا فيما تسمعون ، تبينوا ، تفحصوا ، افتحوا



وتبقى فلسطين في القلب..

قلوبكم وعقولكم فوالله ليس كل ما في حقولنا عشب سام وحرام ان نقول بأن كل ما في بيادرنا زوان .

لا الاخلاق الثورية ولا الاخلاق الرفاقية ولا الاخلاق الاصلاحية ولا الخلق الديني ولا الليبرالي ولا أخلاقيات الصحافة تسمح لأي كان مهما علت مكانته بالتطاول على الناس بلا وجه حق وبدون اثبات فعلي .

طبعا هناك من لن يعجبهم هذا الكلام. لم نعد متخلفين فقد بلغنا سن الرشد ايها الاخوة ، فلا الطبلة تجمعنا ولم تعد العصا تفرقنا .

ولكن ، مرة اخرى اقول ان انجازاتنا هي لجنة الامتحان التي نقف امامها ، فاما ان تعطونا العلامة الكاملة واما ان تعطونا صفرا . انتم وانجازاتنا البوصلة ، وبغير هذه البوصلة لن نتمكن من تحديد النقطة الجغرافية التي نحن فيها .

عمالنا ليسوا جمهورا من المراهقين او المخبرين كما يقولون ، ولكنهم قطاع عريض جدا من الناس يجمع العامل والاداري والمهندس ، العمل ليس حفلة زعبرة وكرنفال تجليط ، المزعبر يستطيع ان يشتم لمدة خمس دقائق ، عشرة دقائق ، ربع ساعة على الاكثر ، او يسود صفحة .. او كتابا أو مجلة ولكنه لا يستطيع ان يقف على المسرح لمدة خمسة عشرة سنة .

المهم ان يكتشف الواحد منا المفتاح ، مفتاح حب الوطن وخدمة جماهيره ، وبكل مرارة اقول ان بعضنا اضاعوا مفاتيح بيوتهم وناموا في الشوارع .

أما نحن في صامد ، فسندخل دم الناس ، وشجرتنا ستصبح غابة ، ونهرنا سيصبح بحرا ، والقمحة بيدرا ، والنجمة تصبح قطيع نجوم ، فثمارنا نقطفها باليد كلما ذهبنا الى مصنع .

ففي المرحلة الحالية التي نحن فيها ، أعتقد أن الشتم سلعة كمالية لا حاجة للفلسطيني اليها ، فمواجعنا واضحة ، واحزاننا واضحة ، وحين يكون خنجر اسرائيل داخلا في خاصرتنا الى القلب ، فماذا تنفعني الشتيمة او النميمة ؟ وحين تكون البطالة مستشرية فأي خدمة يمكن ان يقدمها الملصق او اليافطة او البكاء على الاندلس وطق الحنك ؟

الاعلام مع اهميته لا يصنع الانجازات. قد يجملها ويعطرها ويكحلها ولكنه لا يستطيع ان يجعل من المكنسة عروسة . فاخطاء الاخرين ليست قميص عثمان يلبسه المتفرجون على ضفاف النهر . نتلقى الشتائم على رؤوسنا حتى صارت جزءا من افطارنا الصباحي . من عنده شيء بمستوى صامد فليقله والا فلنرجوه ان يستريح ويريح .

النقد الواعي عدل وديمقراطية وشورى ونحن في صامد لا نخاف من نقد يحترم فكرنا وانسانيتنا ويدخل في حوار ديمقراطي معنا بعيدا عن أي تعصب أو تزمت أو اغتصاب لعقولناوارادتنا ، فالحقيقة لا بد ان تفرض نفسها ، حتى وان تاهت لفترة وبشكل مؤقت ضمن المتاهات القائمة .

سنبقى في صامد نمد يدنا لكل بان لا لكل هادم ونفتح صدرنا لكل نقد لا لكل شتيمة . وعقلنا يتسع لكل محاور لا للمجادلين على طريقة (عنزة ولو طارت).

ايها الاخوة ،

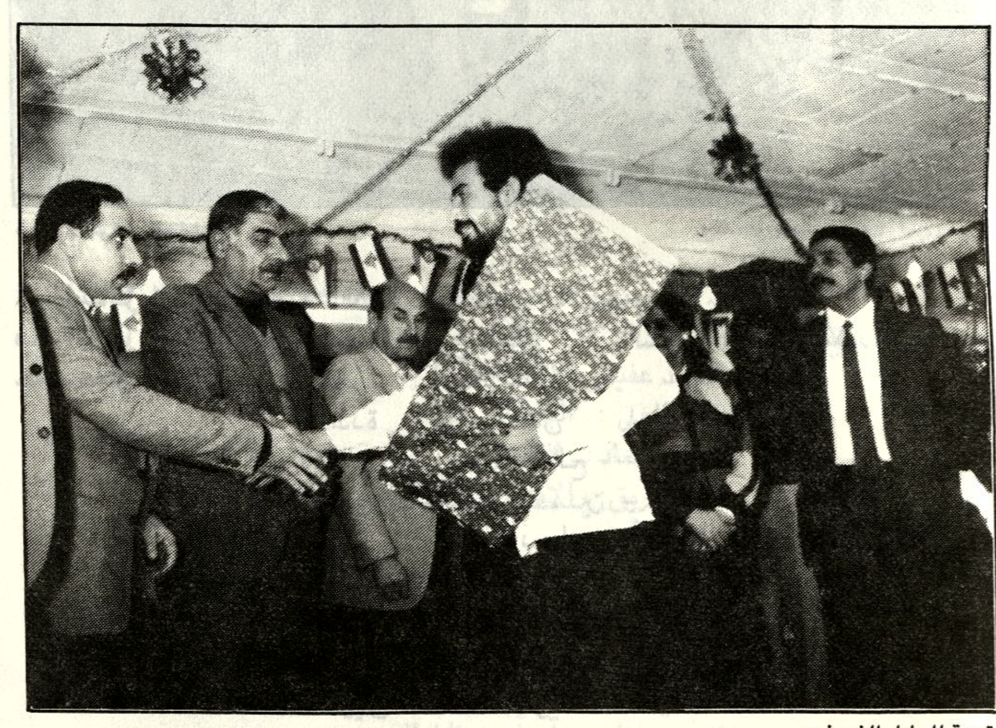
في هذه اللحظة ، ارى امامي الشهداء الابرار ، كل الشهداء الابرار ، لكل شهيد من أمتنا سقط مقارعا العدو الرحمة ، ولكل اسرة شهيد عهد على الوفاء بالاهداف والاستمرار بالتجربة وتحقيق الطموح . وللرواد البناة الاوائل اعتزازنا . وللقيادة المركزية لصامد وعلى رأسها الاخ ابو علاء تحياتنا وتقديرنا .

ولقيادتنا الفلسطينية وعلى رأسها الاخ/ ابو عمار شكرنا لرعايتهم الدؤوبة لصامد .

ولكم جميعا ولكل اسرة صامد هنا وهناك الشكر والتقدير على الحضور والمشاركة ، ولكل من سهر الليالي يعد لهذه الحفلة بجهده وفكره تقديرنا وشكرنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وشكرا ،

العمال النموذجيون في صامد



تحية للعامل النموذجي..

جرياً على عادتها السنوية، وتواصلاً مع تراث كرسته «صامد» عبر السنوات الماضية واعتادت على تجسيده في مطلع كل عام في احتفالها السنوي الذي كانت تقيمه في ذكرى انطلاقة الثورة وتأسيس «صامد»، أعلن الأخ د . سمير أيوب في احتفالات صامد في بيروت، اسماء العمال النموذجيين للعام ١٩٨٤، والتي جاءت كما يلي :



تحية للسواعد العاملة..

أ ـ المشاغل النموذجية: ١ ـ مشغل البنطلون

ب ـ العامل النموذجي على مستوى فرع لبنان : ١ ـ الشهيد علي جبر سالم

جـ ـ عمال المشاغل: ١ ـ المنجرة : جمال كنعان

٢ ـ المحددة : خالد كنعان

٣ ـ البنطلون أ: رسمية صالح

٤ ـ البنطلون ب: سميرة حسين

٥ ـ النسائي ب: سامية ديراوي

هيام العلي

٦ ـ النسائي أ: سوسن نابلسي

٧ ـ القميص : فاتن دوالي

٨ ـ السريان : محمد حريصا

٩ ـ الجلد : فؤاد سلامة

١٠ ـ الفني : سناء هجاج

١١ ـ التطريز: مريم سليمان

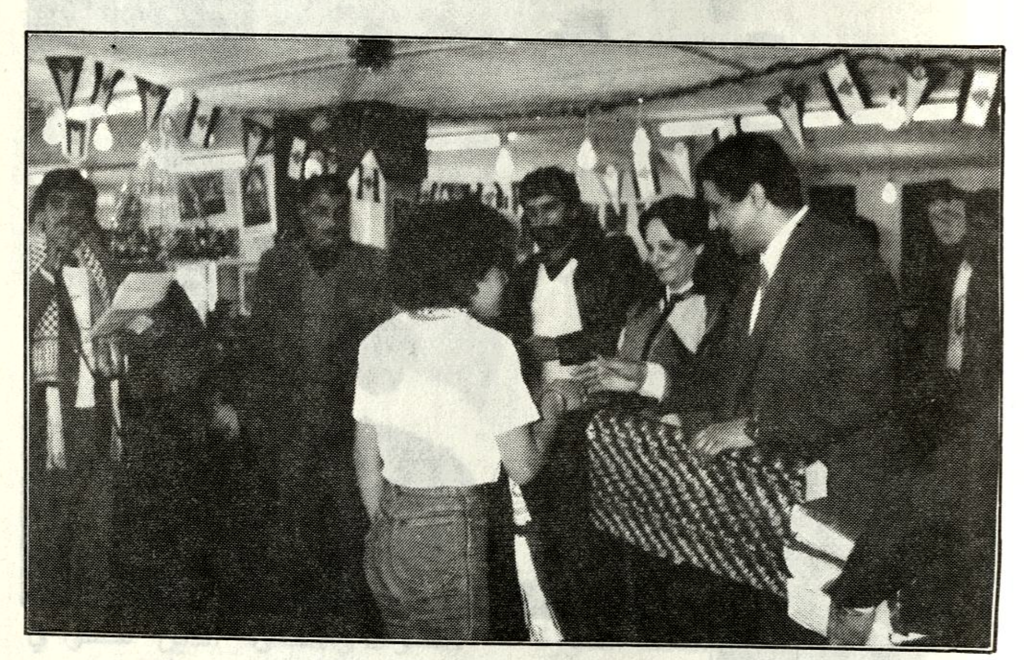
١٢ ـ الليف : عطا الله عبد الغني

١٣ ـ الحلاوة : محمود شحادة

سعدي عبد الحليم

١٤ ـ خياطة الصوف: خليل شحرور

١٥ ـ حياكة الصوف: شهناز عباس



تحية لعمال صامد.. عمال فلسطين

١٦ ـ التصميم والمواصفات: محمد فطايرجي

د ـ عن مسؤولي المشاغل

١ ـ محمد عفيفي: البنطلون أ

٢ ـ فهد العلي : البنطلون ب

٣ ـ حسن حماد: القميص

٤ ـ زهير ابريق: الاثاث والمفروشات

هـ ـ اقسام الخدمات الادارية:

١ ـ ادارة الانتاج: سمير ميعاري

٢ ـ الصيانة : أحمد العطعوط

سليمان النجار

٣ ـ النقليات : غازي ضاهر

٤ ـ المستودعات: ابراهيم الشافعي

٥ ـ المشتريات: عبد الرحمن جعران

٦ ـ المالية : فاطمة بلقيس

٧ ـ التخطيط : علي برغوث

٨ ـ الرقابة العامة: فواز حسن

٩ ـ الشؤون الادارية: ابتسام ابو سالم

١٠ ـ المكتب التجاري: أبو نمر

أبو جهاد



عـزاء صـامد للزميـلة « ام سـعـد »

هل كانت الرصاصة الغادرة تعرف طريقها؟

نعم ولأنها كانت غادرة، فقد عرفت طريقها واستقرت في جسد الطفل سعد محمود الأيوبي، حيث اردته قتيلا في مطلع كانون الأول الماضي..

هل كانت الرصاصة الغادرة تعرف ان «سعد» كان مشروعاً مؤجلاً لفدائي فلسطيني !؟

ربما كانت كذلك. فسعد، رغم سنواته القليلة، كان يعرف معنى أن يكون الطفل فلسطينياً، فلم يكن يحلم الا بفلسطين ولا يغني الا لفلسطين..

ومن كان في عمر سعد تستوي له الخيارات على الطريق الى الوطن، وقد اختار سعد «الدف» في جوقة الغناء التي تعزف اناشيدها نحو الوطن.

لكنهم ... واجهوك برصاص البندقية يا سعد !!

فهل غفوت غفوتك الأخيرة وانت ما تزال تحلم بالأرض وعطر البرتقال؟

هل ادركت ان «الدف» و«البندقية» عندهم سيان؟

وهل ادركت امك أن «الطفل» الفلسطيني يتساوى عندهم مع «الرجل الفلسطيني»؟

عزاء «صامد» للزميلة سلوى «ام سعد»، اننا ما زلنا نمتلك القدرة على الحلم بأن سعد سوف يشاركنا بـ «دفه» فرح العناق بالأرض.

ولنا ولك، الصبر والسلوان

اخوتك

مدير، وكوادر، وعمال «صامد»

رسالة الأخ « أبو عـلاء »
الى عمـال صـامد في بيـروت

بعث الأخ « ابو علاء » برسالة الى عمال صامد في بيروت، حياهم فيها على الجهد الذي بذلوه في سبيل انجاح احتفالاتهم في عيد انطلاقة الثورة وتأسيس « صامد »، وجاء في الرسالة :

اخواني عمال « صامد »

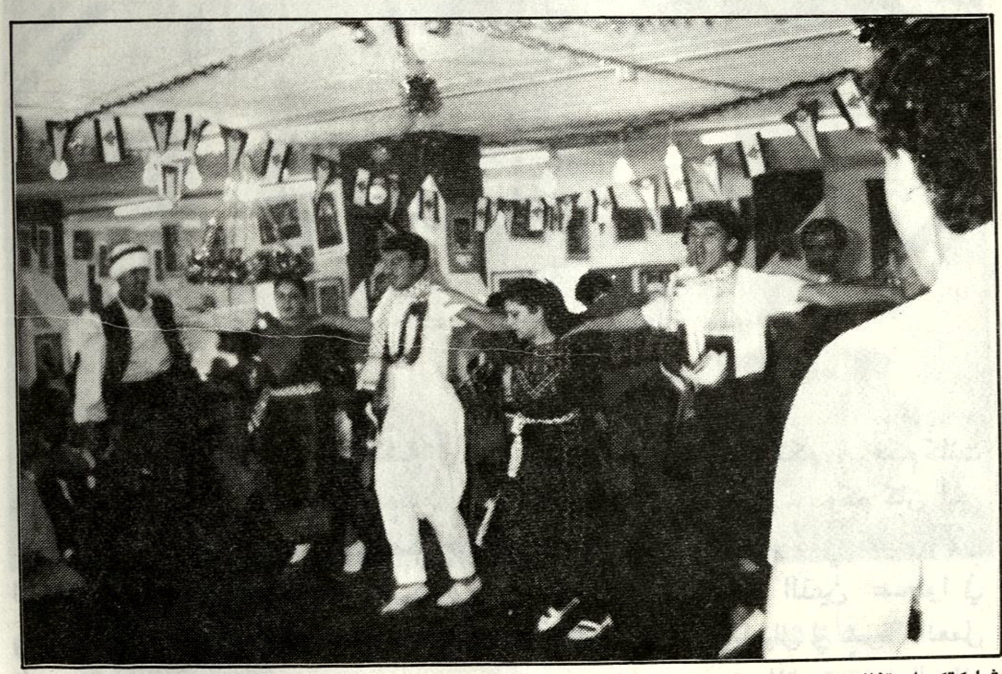
الصامدون الصابرون المثابرون في لبنان

احيكم تحية فلسطين، تحية الثورة، تحية « صامد » تحية الاخوة والمحبة وبعد :

شاركتكم احتفالاتكم التي أقمتموها نهاية هذا العام بمناسبة الذكرى العشرين لانطلاق ثورتكم والذكرى الخامسة عشرة لتأسيس « صامد » التي طورتموها وحافظتم عليها وأعدتم بناءها بجهدكم، بدمكم، بعرقكم بايمكانكم بتصميمكم وبصمودكم الذي أخذت « صامد » اسمها الحركي منه .

شاركتكم احتفالاتكم، ولكن هذه المرة من على شاشة التلفزيون وبشريط الفيديو الذي وصلني منكم ... فكم كانت فرحتي كبيرة ... وكم كان المي قاسيا مريرا . كانت فرحتي كبيرة لأن الأخوات والاخوة الذين عملوا في « صامد » وكان وما زال لي شرف العمل معهم، قادرون على الاستمرار بالعطاء مهما بلغت مرارة المرحلة وقست ظروفها ... وقادرون على الفرحة رغم ما عانوا وما تعرضوا له،وقادرون على الاحتفال بالثورة وبالمؤسسة التي انجبتها الثورة لهم ... وقادرون على الهتاف للثورة والغناء لها رغم حراب العدو ... وقادرون على الرؤيا الصحيحة رغم الضباب والظلام الذي يحيط بهم .... وقادرون على المضي قدما بمؤسستهم يد على الآلة، ويد تحمل القضية،ولسان ينطق بالحق ... فرحتي بذلك كبيرة كبيرة وبلا حدود ... وألمي مريرا قاسيا لأنني بعيد عنكم قسرا ورغما إرادتي .

ولكنني ورغم كل ذلك أثق كل الثقة أن الأخوات والاخوة الذين حملوا الأمانة



شاركتكم احتفالاتكم عن بعد

بأمانة ، وأعادوا البناء بعزيمة ، وأعادوا للثورة احتفالاتها ولصامد أفراحها في هذه الظروف القاسية والمريرة ، لقادرون على التمييز بين الغث والسمين ، بين الخطأ والخطيئة ، بين الصديق والعدو ، ولقادرون على الاستمرار في بناء مؤسستهم لمصلحة شعبهم وقضيتهم وثورتهم بثبات وصمود في « صامد ».

اخواتي اخواني

أثق اننا سنلتقي ، وأثق اننا سنعمل سوية وأثق أنكم وبقدرتكم وتجربتكم وتعاونكم اللامحدود مع الأخ د . سمير أيوب سوف تستمرون في قيادة سفينة المؤسسة من نجاح الى نجاح بروح المسؤولية ، وثقة المؤمن بقضيته وشعبه ومؤسسته .

تحية لكل واحد منكم.تحية تقدير بلا حدود. ومعا وسويا حتى النصر.

وانها لثورة حتى النصر

المدير العام
ابو علاء

أخبار من بيروت

* اكد الأخ ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في لقائه مع الاخ الدكتور سمير ايوب، مدير فرع «صامد» في لبنان، على الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاستمرارية عمل مصانع ومشاغل مؤسسة صامد في بيروت، واثنى على الدور الذي تقوم به المؤسسة في لبنان في خدمة جماهيرنا الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، وقال ان صامد هي التي تبقى على الأرض من اجل مصلحة جماهيرنا، مضيفاً بأن عمل صامد في لبنان يحظى باعجاب ودعم القيادة الفلسطينية.

وقد اعرب الاخ ابو عمار عن غبطته للاحتفالات التي اقامها عمال صامد في تجمع مصانعهم في مخيم برج البراجنة، لما لذلك من تعبير عن اصالة شعبنا وارتباطه العميق بثورته.

وثمن الاخ القائد العام الانجازات التي حققتها صامد في بيروت في مرحلة قصيرة من الزمن. وطلب من الأخ سمير أيوب نقل تحياته الى كل السواعد التي تعمل وتبني وتحمي ثورتها بالعرق والدم..

* قامت مؤسسة «صامد» في بيروت، وانطلاقا من ايمانها الراسخ بالجماهير وخدمتهم كهدف اسمى، بتغيير شبكة المياه القديمة في مخيم برج البراجنة تغييرا كاملاً بشبكة حديثة، وقد تحملت «صامد» نفقات هذا المشروع كاملة. واعربت جماهير مخيم برج البراجنة عن تقديرها العميق لهذا العمل الذي بادرت فيه صامد، ولدورها الذي تقوم به لخدمة ابناء شعبنا.

* قام الأخ د. سمير ايوب والأخ المهندس زهير بزيارة الى صنعاء للتباحث مع معمل الغزل والنسيج في الجمهورية العربية اليمنية حول امكانية توريد احتياجات صامد من الأقمشة والتعاون في مجالات التصنيع.

* تعاقدت «صامد» في لبنان على توريد كافة احتياجات الثورة الفلسطينية في جمهورية اليمن الديمقراطي من الاثاث، ليتم انتاجها في معامل «صامد».

* قدمت اللجان الشعبية في مخيمي صبرا وشاتيلا مولدي كهرباء قوة ٧٥ كيلو فولت هدية لصامد وتقديرا لدورها في خدمة جماهير المخيمات الفلسطينية.

* تقدمت «صامد» بعدد من المشروعات الانتاجية في لبنان الى بنك التنمية الاسلامي، في محاولة للحصول على دعم لهذه المشاريع التي تهدف الى

تشغيل ابناء الشعب الفلسطيني في لبنان.

* انهت «صامد» في لبنان ميزانيتها عن ١٩٨٣ وتقدمت بها الى الادارة المركزية في موعدها المحدد والمقرر من قبل الادارة.

وقد اثنت الادارة العامة على التزام فرع لبنان بالمواعيد المحددة، وعلى النشاط الذي يبديه الفرع في هذه المرحلة. فلمدير وكوادر صامد في لبنان كل التقدير.

* تجري الاستعدادات لاصدار مجلة «العامل» في صامد التي يحررها عمال صامد، وستصدر ربع سنوية. ومن المعروف ان هذه المجلة تتناول انشطة عمال «صامد»، مبادراتهم، وابداعهم، اخبارهم، بالاضافة الى الموضوعات العملية والسياسية لتوعيتهم وتثقيفهم.

* ادخلت «صامد» في لبنان نظام الكمبيوتر في تسجيل حساباتها، وسوف يساهم هذا النظام في تطوير الجهاز المحاسبي لفرع صامد هناك.

* تقوم الادارة المركزية لمؤسسة صامد في لبنان بدراسة نظام الضمان الصحي لها. ومن المقرر ان تفرغ قريبا من هذه الدراسة ليتم اقرار المشروع في وقت قريب.

* بدأ في فرع صامد في بيروت التحضير لانشاء خمسة مصانع جديدة للمؤسسة وذلك بهدف مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة لأهلنا في المخيمات، وتلبية الاحتياجات في توفير فرص العمل ومساهمة في تعزيز القاعدة الصناعية في لبنان.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية بولندا الشعبية

بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧ ، تم في وارسو عاصمة جمهورية بولندا الشعبية توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بالأخ أبو علاء المستشار الاقتصادي لرئيس اللجنة التنفيذية، المدير العام لمؤسسة صامد، وبين جمهورية بولندا الشعبية ممثلة بوزير التجارة الخارجية البولندي .. وفيما يلي النص الكامل للاتفاقية:

ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية / يشار اليهما بالفريقين / وهما تكافحان من أجل تنمية التعاون الفني والاقتصادي بين الفريقين على أساس من مبادىء واحكام القانون وعلى أساس المنفعة المتبادلة ... قد اتفقتا على ما يلي :

المادة ١

يقوم الفريقان باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتهيئة افضل الظروف الممكنة من أجل تنمية التعاون الفني والاقتصادي فيما بينهما.

المادة ٢

التنفيذ العملي للتعاون الفني والاقتصادي بين الفريقين يتولاه من الجانب الفلسطيني الهيئات التي تعينها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الجانب البولندي الهيئات المخولة قانوناً بأداء مثل هذه المهام / يشار اليها بالهيئات /.

المادة ٣

التعاون الفلسطيني البولندي في الحقلين الفني والاقتصادي سوف يغطي المجالات التالية :

أ ـ تقديم الآلات والمعدات والمصانع الكاملة.

ب ـ تقديم المنتجات الزراعية.

جـ ـ التوسع في الدراسات الفنية والاقتصادية بغرض تطبيق الخطط الاستثمارية وتقديم المعدات.

هـ ـ نقل المعلومات الفنية والعلمية الموثقة.

و - منح التراخيص ونقل التكنولوجيا والتي تتعلق خاصة بتقديم المعدات وبالمشاريع.

ي - تبادل الخبراء وخاصة فيما يتعلق بتقديم المعدات وبالمشاريع.

ز - تدريب الخبراء الفلسطينيين في بولندا على المستوى الجامعي وما بعده.

المادة ٤

تسليم البضائع والخدمات بموجب الاتفاقية الحالية سيتم على أساس العقود التي تعقدها الهيئات المخولة بذلك من الفريقين. وسوف تضمن هذه العقود جميع الشروط الأساسية لتسليم البضائع والخدمات.

المادة ٥

تتم الدفعات المالية المستحقة الناجمة عن تحقيق هذه الاتفاقية بواسطة العملات القابلة للتحويل، أو بأي شكل آخر يتم الاتفاق بشأنه بين الفريقين.

المادة ٦

من أجل تطبيق الاتفاقية بصورة فعّالة، ومن أجل توفير متابعة مستمرة للمواضيع الأساسية في مجال التعاون الاقتصادي بين الفريقين .. لذلك فسيتم تشكيل لجنة مشتركة من قبل ممثلين عن الفريقين. وسوف تجتمع هذه اللجنة المشتركة بناء على طلب ايّ من الفريقين وفي المكان والزمان اللذين يتم الاتفاق بشأنهما.

المادة ٧

حتى بعد انتهاء العمل بهذه الاتفاقية، فان أحكامها تبقى سارية على العقود التي تم عقدها في اطارها وخلال فترة سريانها.

المادة ٨

تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ بتاريخ توقيعها وتبقى صالحة للعمل بها لمدة ثلاث سنوات. وسوف تمدد تلقائياً لفترات أخرى مدة كل منها سنة واحدة، وذلك ما لم يبادر أحد الفريقين الى الغائها بطلب خطيّ قبل ستة أشهر من فترة انتهائها.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في وارسو على نسختين اصليتين باللغة الانجليزية، واصبحت سارية المفعول اعتباراً من تاريخ ١٧ كانون أول عام ١٩٨٤.

عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ابو علاء

عن حكومة جمهورية بولندا الشعبية

جيرزي كابوجنسكي

صامد في معرض « دكار » الدولي

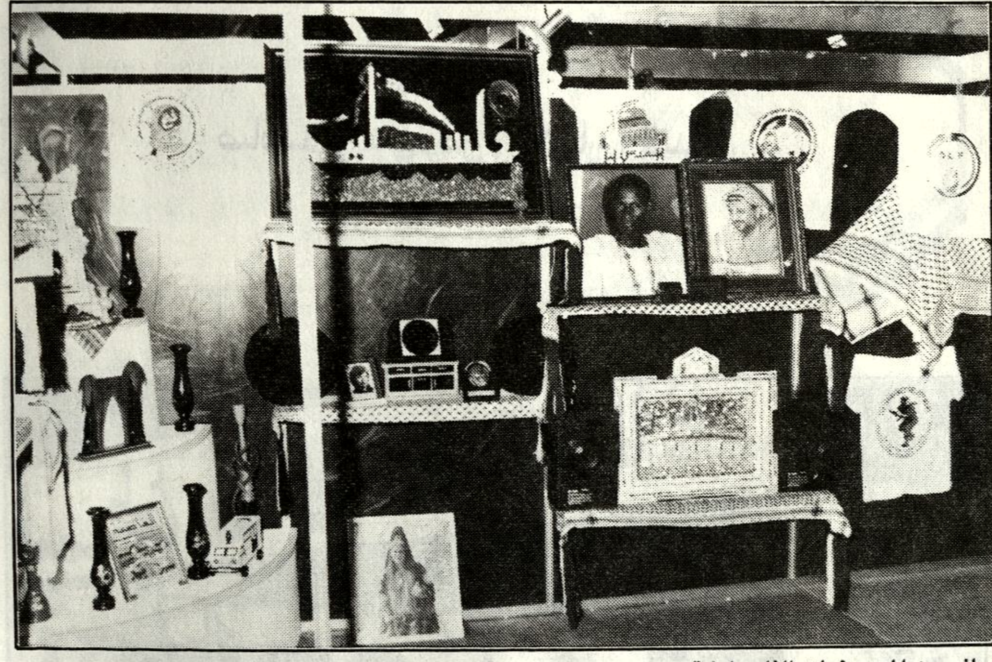


فلسطين .. في دكار

شاركت فلسطين ، ممثلة بمؤسسة « صامد » في معرض دكار الدولي السادس الذي افتتح في السابع والعشرين من تشرين الثاني الماضي (١٩٨٤)، في العاصمة السنغالية ، والذي استمر حتى العاشر من كانون الأول ١٩٨٥ .

وقد قام بافتتاح المعرض الرئيس عبده ديوف رئيس جمهورية السنغال ، يرافقه وزير التجارة السنغالي وعدد من أعضاء الحكومة ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في دكار .

وقد توقف الرئيس السنغالي مطولاً أمام جناح فلسطين الذي احتوى على



جانب من المعروضات الفلسطينية

منتجات « صامد » التراثية ، وابدى اعجابه الشديد بالمستوى الفني الرفيع للمعروضات التي ضمها الجناح ، والتي تعبر عن الحضارة العريقة للشعب العربي الفلسطيني واصراره على الحفاظ على شخصيته الوطنية رغم كل محاولات الطمس والتغييب والانتحال التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وأكد الرئيس السنغالي مجدداً على تأييد ودعم السنغال الدائم للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل انتزاع حقوقه المشروعة على أرضه .

وقد اكتظ جناح فلسطين بالزائرين ، الذين أجمعوا على الاشادة بعظمة تراثنا الوطني ، وبانجازات شعبنا الفلسطيني .

ولقد شكلت أيام المعرض تظاهرة اعلامية وثقافية ، مؤكدة على أن شعباً يمتلك مثل هذه الثقافة هو شعب عريق له جذوره الضاربة في الأرض وعمق التاريخ .

أخبار صامد

الادارة العامة

★ يجري اتخاذ الترتيبات النهائية لاعداد الميزانية العمومية للمؤسسة للعام ١٩٨٤، ولقد تلقت الادارة العامة ميزانيات جميع الفروع ويجري مراجعتها ومطابقتها من قبل المالية المركزية والرقابة المالية في الادارة المركزية للمؤسسة وذلك بالاشتراك بين ادارة المحاسبة المركزية وادارة الرقابة والتفتيش.

★ يجري الاعداد لتنظيم لقاء موسع لكوادر صامد ومسؤولي الفروع والمعارض والمكاتب التجارية يتم من خلاله دراسة شاملة لكافة اوضاع المؤسسة وانشطتها واساليب عملها وبقية تطويرها ورسم شكل قنوات الاتصال والعلاقات بين الفروع والانشطة والمكاتب المنتشرة على خريطة واسعة من الاقطار العربية والافريقية والاوروبية وامريكا اللاتينية، وذلك لتقييم اداء الفترة الماضية ووضع تصور لخطة انتاجية تسويقية شرائية ـ ادارية متفق عليها.

وتشتمل مسودة جدول الاعمال على البنود التالية:

١ ـ كلمة المؤسسة

٢ ـ تقييم التجربة:

أ ـ قبل ١٩٨٢

ب ـ بعد ١٩٨٢

جـ ـ اعمال ١٩٨٤

٣ ـ التقرير المالي:

أ ـ الميزانية العمومية .

ب ـ ميزانيات الفروع كل على حدة .

جـ ـ الانظمة المالية والنماذج المعتمدة والمعدة للعمل بموجبها .

د ـ الميزانية التقديرية لعامي ٨٥ و ١٩٨٦ .

هـ ـ ملاحظات حول النفقات / الايرادات الفعلية للسنوات الماضية.

٤ ـ التقرير الاداري والتنظيمي:

أ ـ تقييم التنظيم الاداري والاداء والنظم الادارية والمالية لعامي ١٩٨١/١٩٨٢ (الخبراء العرب) .

ب ـ تقييم اسلوب العمل والتنظيم الاداري للفترة ٨٢ـ٨٥ .

جـ ـ الوصف الوظيفي .

د ـ نظام الرواتب والاجور والمهمات والسفر.

٥ ـ ملاحظات الادارة العامة حول نشاطات صامد في الفروع والقطاعات المختلفة.

٦ ـ خطط التوسع لعام ٨٥/٨٦ ـ دعم الصمود
٧ ـ اتفاقيات التعاون الدولي
٨ ـ مجلة صامد ودار النشر
٩ ـ مجلس الامناء ـ اللوائح والنظام ـ المهام والواجبات
١٠ـ تقارير الفروع والاقسام

*بدأت الادارة العامة بادخال نظام الحاسب الالي (الكمبيوتر) في حسابات المركز بشكل تجريبي وذلك الى ان تستكمل الدراسات حول ادخال جميع حسابات المؤسسة والارشيف وحركة البضائع والابحاث الاقتصادية في نظام موسع ومتكامل في الادارة العامة ثم في الفروع.

★ صدر قرار اداري بتعيين الاخ جمال سالم مسؤولا للادارة الزراعية في الادارة العامة، وكذلك بتعيين الاخ بسام ابو غربية محاسبا في المحاسبة المركزية للادارة العامة.

جولة ميدانية للاخ نائب المدير العام

قام الاخ ماهر الكرد نائب المدير العام مسؤول الدراسات والمتابعة والتفتيش بجولة ميدانية الى فروع المؤسسة في كل من السودان واليمن الشمالي والصومال وتنزانيا وذلك بالاشتراك مع الاخ زهير شديد.

★ وقد قاما في السودان بمراجعة التعديلات النهائية على دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بتطوير مشروع السودان الزراعي ودراسة البدائل الممكنة لنظم الري وذلك تمهيدا لتوقيع عقد التنفيذ النهائي مع مؤسسة AGROBER المجرية، كما قاما بدراسة اوضاع تشغيل معرض صامد في الخرطوم واتخذا الترتيبات الخاصة بافتتاح معرض جديد للمؤسسة في العاصمة السودانية.. وقد قاما باجراء الاتصالات مع الاخ ابو رؤوف مدير مكتب م.ت.ف في الخرطوم للاعداد لافتتاح جناح فلسطيني في معرض الخرطوم الدولي.

★ وفي اليمن الشمالي قاما بالاطلاع على الاوضاع المستقبلية والحالية والادارية لانظمة صامد المختلفة في الجمهورية العربية اليمنية حيث تمت لقاءات مكثفة هناك مع كوادر المؤسسة الاساسية الاخ صائب باميه، د. سمير ايوب ومسؤولي انشطة صامد في الجمهورية العربية اليمنية حيث قرروا مجتمعين تطوير اعمال مؤسسة اراكو وافتتاح معرض تعز وتطوير مزرعة الجديدة ومعمل الادوات المنزلية في عدن كما قاما بالاشتراك مع الاخ صائب باميه ببحث اوضاع مؤسسة اراكو واعادة تنظيمها الاداري.

واشترك الاخ ماهر مع الاخ صائب باميه في حضور اجتماعات مجلس ادارة مؤسسة اراكو في صنعاء. وقد قام الاخ

ماهر والاخ زهير بالاشتراك مع الاخ المهندس عاطف ميداني بزيارة عمل الى كل من عدن والجديدة لتقييم اوضاع مصنع الادوات المنزلية في تعز والمشروع الزراعي في الجديدة.

*في الصومال جرى لقاء بين الاخ ماهر والاخ زهير مع وزير التجارة الخارجية الصومالي ورئيس الغرفة التجارية الصومالي لبحث اجراءات ترخيص المكتب التجاري للمؤسسة في مقديشيو واستصدار رخصة الاستيراد والتصدير واجراءات افتتاح معرض صامد في مقديشو وذلك بالاشتراك مع الاخ ابو وائل مدير مكتب م.ت.ف في مقديشو والاخ كامل قزاز مدير مكتب صامد التجاري. ومن جهة اخرى قاما بزيارة مشروع صامد الزراعي في مقديشوحيث اطلعا على الاوضاع التشغيلية والانتاجية ودرسا مع الاخ ابو اكرم مدير المشروع سبل مواجهة الجفاف السائد في شرق افريقيا وامكانيات التوسع في زراعة الموز والسمسم، كما قاما بافتتاح المسجد الذي قام الاخوه كوادر المشروع الزراعي ببنائه كهدية من مؤسسة صامد الى القرية الصومالية المجاورة للمشروع.

*في تنزانيا التقيا وزيرة الدولة في مكتب رئيس الوزراء ومحافظ مدينة دار السلام وذلك لبحث المسودة النهائية لاتفاقية الشراكة بين مؤسسة صامد والحكومة التنزانية لانشاء الاسواق الحرة، وقاما ببدء اجراءات تأسيس معرض صامد في دار السلام والاعداد لزيارة الوفد المشترك بين كوادر مؤسسة صامد والخبراء البولنديين في الاسبوع الاخير من شهر شباط / فبراير لدراسة مشروع تربية الابقار وانتاج الاغذية ومشروع المياة المعدنية وذلك بالاشتراك مع الاخ عبدالعزيز ابو غوش مدير مكتب م.ت.ف في دار السلام.ومن جهة اخرى فقد قام الاخ ماهر والاخ زهير بزيارة جزيرة زنجبار حيث التقيا بالاشتراك مع الاخ عبدالعزيز ابو غوشه والاخ معروف كل من وزير المالية ووزير الاسكان والمدراء العامين لوزارات التخطيط والتجارة والاقتصاد وذلك لبحث موضوعات التعاون المشترك.

عمّان

★ عقد في عمان الاجتماع التحضيري لمجلس ادارة منظمة العمل العربية في الفترة من ١٤/٢/ الى ١٨/٢ وقد شارك الاخ صائب باميه مسؤول صامد في الخليج واليمنين في هذا الاجتماع ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد التقى خلال وجوده بالمدير العام للمؤسسة.

الخليج واليمنين

★ تم في تعز افتتاح معرض جديد لمؤسسة صامد وذلك في وسط المركز التجاري للمدينة. وقد شهدت الايام الاولى للتشغيل اقبالا كبيرا من سكان المدينة والمدن المجاورة على شراء منتجات المصانع الفلسطينية، هذا وقد قام الاخ

ابو الثورة مدير معارض صامد في الجمهورية العربية اليمنية بجملة من الاتصالات الهامة مع المسؤولين في محافظة تعز.

★ يبذل الاخ محمد نصر الله والاخوة العاملون في عدن نشاطا كبيرا في تطوير اعمال المؤسسة،فقد شهد معرض المؤسسة في المكلا ومعرض محافظة ابين نجاحا كبيرا بجانب المعرضين القائمين في عدن.

★ يقوم الاخ قاسم مسؤول مشغل الشهيد فايز بيرقدار في عدن بتطوير الانتاج ورفع مستوى الكفاءة بما يعتبر انجازا على مستوى تطوير الملابس الجاهزة في عدن.

★ في اطار مهماته بتطوير انشطة صامد في دول الخليج العربي واليمنين،عقد الاخ صائب بامية مدير صامد في الخليج واليمنين اجتماعا في صنعاء تم خلاله بحث انشطة صامد في كل من جمهورية اليمن الديمقراطي والجمهورية العربية اليمنية وكيفية تطوير هذه الانشطة بما يخدم اهداف المؤسسة وتطوير اعمالها.

كما تم بحث تنظيم التقارير الدورية المالية والادارية.

العراق

★ ضمن اطار تطوير النشاط التسويقي للمؤسسة في العراق ومساندة الجهات المسؤولة في الحكومة العراقية لهذا النشاط فقد تم اعداد قرار استثنائي لنشاطات المؤسسة في القطر الشقيق وجاري دراسته لاعتماده في وقت قريب مما يسهل قيام المؤسسة باداء نشاطاتها هناك.

★ يقوم الاخ محمود حسين مدير مشروع صامد الزراعي في العراق بالاشراف على بناء المرحلة الاولى من حظائر الدواجن ضمن خطة استكمال التجهيزات اللازمة لبدء التشغيل.

المعارض الدولية

يجرى الاعداد لمشاركة المؤسسة في معارض دولية في الجزائر ولايبزيج والمالديف خلال شهر اذار / مارس وتقوم المؤسسة بالمشاركة في هذه المعارض الدولية ممثلة لمنظمة التحرير حيث تعرض منتجات مصانعها بالاضافة الى المنتجات التراثية للارض المحتلة.

غرب افريقيا:

وافقت حكومة جمهورية مالي بموجب القرار رقم ١/ ٨٥ بتاريخ ٢/١/١٩٨٥ على افتتاح معرض لمؤسسة صامد في باماكو وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمله وقد تضمن القرار كذلك الموافقة على انشاء مكتب تجاري للمؤسسة لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين م.ت.ف وجمهورية مالي.

★ يقوم الاخوة العاملون في غينيا كوناكري بتنفيذ شبكة الري الجديدة للمشروع الزراعي ضمن اطار خطة

التوسع وذلك باشراف الاخ أبو رؤوف مدير المشروع والدكتور عماد وبالتنسيق مع الاخ عبدالحفيظ نوفل مدير المكتب التجاري في كوناكري.

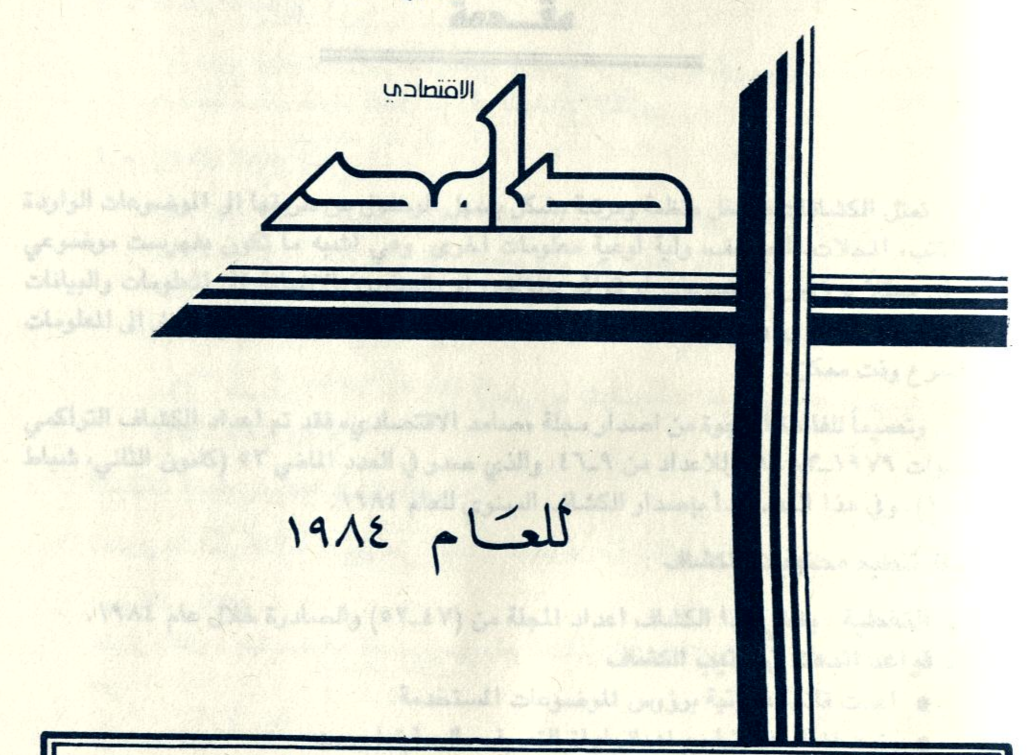
★ يقوم الاخ ساترديب مسؤول المحاسبة في كوناكري وبيساو باعداد النظام المحاسبي للمشروعين والمعرض والمكتب التجاري وذلك بمعاونة الاخ سمير بلقيس الذي انضم الى كوادر مشروعي غينيا مؤخرا.

★ يقوم الاخ ابو محمد غنيم القائم باعمال مكتب م.ت.ف في داكار بمتابعة اتصالاته لافتتاح معرض لمؤسسة صامد في العاصمة السنغالية.

★ في الكونغو برازافيل يواصل الاخ محمود الحلبي جهوده في ادارة معرضي صامد وفي اعداد الترتيبات لافتتاح معرض ثالث في ميناء بوانت نوار.

★ يواصل الاخ الدكتور خليل السعدي مباحثاته لاستكمال بحث اتفاقية الشراكة مع حكومة الكونغو لانشاء شركة للاستيراد والتصدير بالاشتراك بين مؤسسة صامد وحكومة الكونغو.

الكشاف السنوي لمجلة



إعداد : أمل عبد القادر شحاده

مقـدمة

تمثل الكشافات مداخل منظمة ومرتبة بشكل يسهل الوصول عن طريقها الى الموضوعات الواردة في الكتب، المجلات، الصحف، وأية أوعية معلومات اخرى. وهي اشبه ما تكون بفهرست موضوعي هجائي ممثلاً برؤوس الموضوعات او قوائم بالمؤلفين او بالعناوين بالاضافة الى المعلومات والبيانات الببليوغرافية الأخرى. وهي جميعها مهمة جداً للقارىء والباحث والدارس المهتم للوصول الى المعلومات في اسرع وقت ممكن.

وتعميماً للفائدة المرجوة من اصدار مجلة «صامد الاقتصادي» فقد تم اعداد الكشاف التراكمي للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٣، وللاعداد من ٩-٤٦. والذي صدر في العدد الماضي ٥٣ (كانون الثاني، شباط ١٩٨٥). وفي هذا العدد نبدأ بإصدار الكشاف السنوي للعام ١٩٨٤.

طريقة تنظيم محتويات الكشاف:

أ - **التغطية**: يغطي هذا الكشاف اعداد المجلة من (٤٧-٥٢) والصادرة خلال عام ١٩٨٤.

ب - **قواعد اتبعت في ترتيب الكشاف**:

* اعدت قائمة هجائية برؤوس الموضوعات المستخدمة.
* رتبت المواد هجائيا مع اهمال اداة التعريف «أل» أينما وردت.
* اعتمدت الكلمة كوحدة اساسية في الترتيب.
* الهمزة التي تقع على الواو اعتبرت (واوا).
* احتسبت كلمة (ابو) في الترتيب الهجائي.
* استخدمت الحروف بدلاً من الارقام اثناء الترتيب الهجائي مع بقائها رسماً.

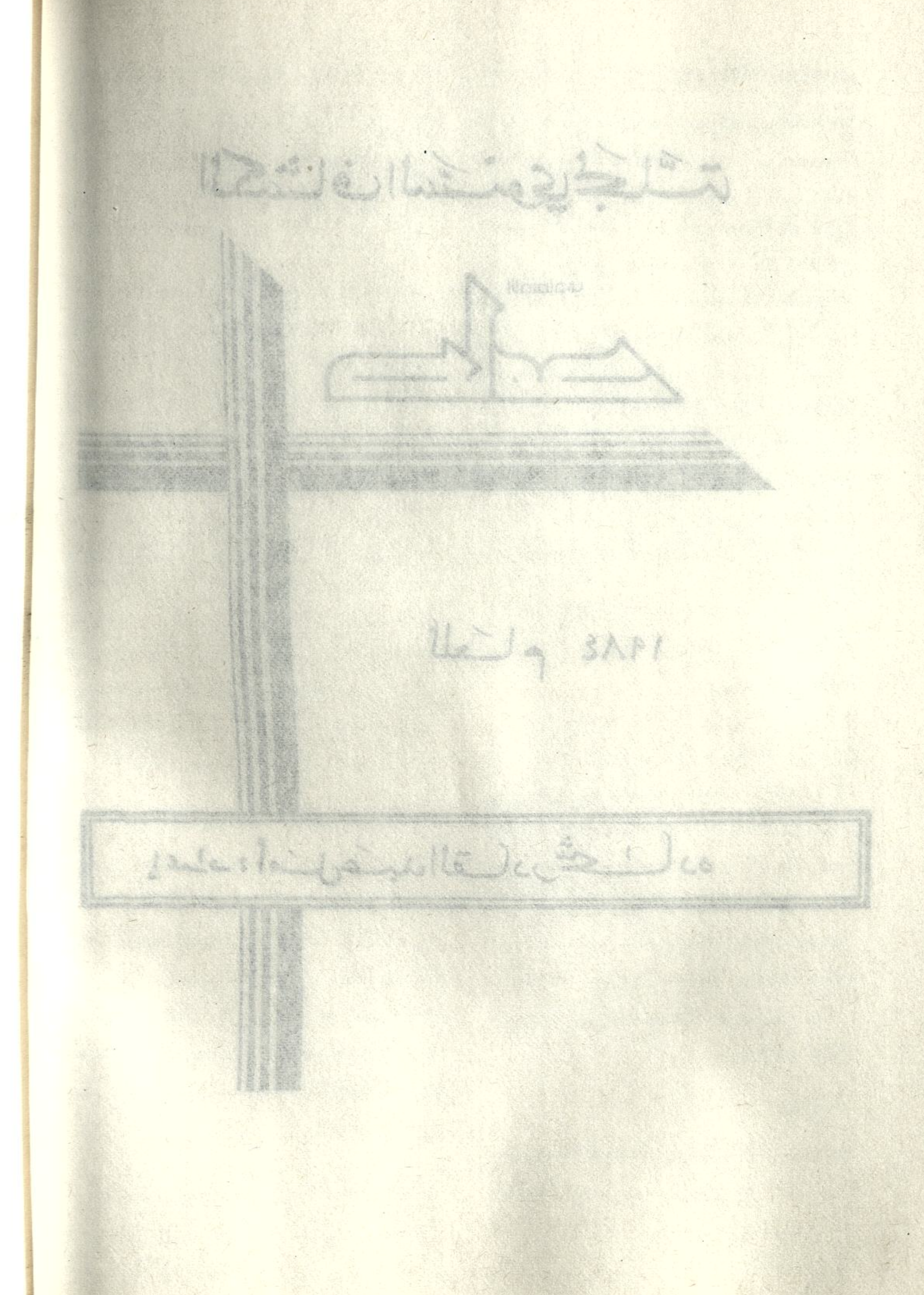
ج - **المداخل**: يمكن للباحث او القارىء الوصول الى المقالات عن طريق اربعة مداخل:

١ - مدخل الموضوعات:

اذا رغب الباحث في معرفة ما كتب من مقالات في موضوع معين فعليه استخدام مدخل الموضوعات حيث يجد المقالات مرتبة تحت رأس الموضوع المستخدم هجائياً مع البيانات الأخرى. ومتضمناً الاحالات اللازمة.

٢ - مدخل المؤلفين:

اذا عرف الباحث كاتب المقال فيمكنه الرجوع الى مدخل المؤلفين حيث رتب ترتيباً هجائياً وفق اسم كاتب المقال. كما ذكرت اسماء جميع من اسهموا في تقديم المادة سواء بالتأليف او العرض او المشاركة. وبالنسبة للكتاب الذين تعددت اسهاماتهم في موضوع معين رتبت



المواد التي اسهموا بها هجائياً وفق العنوان تحت اسمائهم. مع ذكر جميع البيانات الببليوغرافية الأخرى. ويلاحظ انه قد تم ادخال الاسماء العربية بالاسم الاول باستثناء بعض الأسماء للشهرة. أما الأجنبية فباسم العائلة.

٣ ـ مدخل العناوين :

اذا عرف الباحث عنوان المقال فعليه الرجوع الى مدخل العناوين حيث يجدها مرتبة ترتيباً هجائياً حسب عنوان المقال مع ذكر البيانات الأخرى.

٤ ـ المدخل الجغرافي :

وهنا رتبت الاماكن هجائياً بغض النظر عن موقع الدولة الجغرافي او قوميتها وقد ادرجت تحت كل دولة ارقاماً تعبر عن الموضوعات التي تخص ذلك البلد وهذه الارقام وردت متسلسلة في قائمة رؤوس الموضوعات والتي يحال منها الى مدخل الموضوعات عن طريق الصفحات.

مثال : فلسطين : ٢٤، ٣١، ٥٩ ونعني بها الموضوعات: تضخم اقتصادي، جامعات وكليات، عمل وعمال.

د ـ البيانات الببليوغرافية في المداخل

تحتوي المداخل الثلاثة الاولى على البيانات الببليوغرافية التالية :

اسم كاتب المقال ..
عنوان المقال ـ عدد سنوات الصدور س، رقم العدد ع (تاريخ الصدور) . ـ رقم صفحات المقال ص.

هـ ـ الاحـــالات :

استخدمت الاحالات في مدخل الموضوعات، بنوعيها: ـ إحالة × وتعني انظر وذلك للاحالة من رأس موضوع غير مستخدم الى آخر مستخدم مثال:

اقتصاد ـ ازمات

×

ازمات اقتصادية

ـ إحالة ×× وتعني انظر ايضاً وهي للاحالة من رأس موضوع مستخدم الى رأس موضوع آخر مستخدم مثال :

آبار ارتوازية

× ×

مياه جوفية

والله الموفق .

أمل شحادة

قائمة رؤوس الموضوعات

(أ)

مدخل الموضوعات

(أ)

آبار ارتوازية

ـ الاوضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص٤٥ـ٥٥

ـ مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص٥٦ـ ٦٤

الآبار الارتوازية
××
المياه الجوفية

ابو علاء ، احمد ـ زيارات

جولة الاخ المدير العام ـ س ٦، ع ٥٢ (تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص ١٩٢ ـ ١٩٤

جولة للاخ المدير العام في عدد من الدول ـ س ٦، ع ٥٠، ٥١ (تموز، آب، ايلول، تشرين الاول ١٩٨٤) ـ ص ٣٦٤ـ٣٧٣

ابو علاء ، احمد ـ مقابلات

المقابلة السنوية مع الاخ ابو علاء المدير العام لمؤسسة صامد .ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) .ـ ص١٠ـ ٤٢

ابو عمار ـ خطب

تحية الاخ القائد العام للثورة الفلسطينية الى عمال « صامد » ، وعمال فلسطين في الذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة الثورة .ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) .ـ ص٤ ـ ٩

احمد ابو علاء
×
ابو علاء ، احمد

احوال اجتماعية ـ فلسطينيون

ـ ابرز تطورات الاحداث الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٣ .ـ س٦ ، ع ٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٣٦ـ ١٤٥

ابو علاء، احمد
الافتتاحية .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٤ ـ ٦

آثار الاستيطان الاسرائيلي على الاوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص٨٣ـ ١٠٩ ملاحق

حمادة فراعنه
الاوضاع الصحية في المناطق المحتلة .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٦٣ـ ١٦٧

حمادة فراعنة
حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٧٤ـ ١٧٨

نادر نصر الله
الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٧ ـ ٣٨ . بيبليوغرافيا

احوال اقتصادية ـ فلسطين

ـ ابرز تطورات الاحداث الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٣ .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٣٦ـ ١٤٥

تقييم التجربة صامد (١٩٧٠ـ١٩٨٢): الاقتصاد الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) ـ س ٦، ع ٤٧ (كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) ـ ص ٤٣ ـ ٥٧. بيبليوغرافيا، جداول

حمادة فراعنة
حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٧٤ـ ١٧٨

صلاح تيم
الموقع الاقتصادي للاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٦ـ ٢٥ . جداول

نادر نصر الله
الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٧ ـ ٣٨ بيبليوغرافيا

ازمات اقتصادية ـ الكيان الصهيوني

امل حماد
التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٧١ـ١٧٣

امل حماد
الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة الاقتصادية المتفاقمة .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٧٩ـ١٨٣

حمادة فراعنة
حرب اقتصادية ضد شعبنا في الوطن المحتل .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٧٤ـ١٧٨

فؤاد بسيسو
اثار الازمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الوطن المحتل .ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) .ـ ص٩١ـ١٠٥ . جداول

اسكان ـ فلسطين

عمر الطاهر
مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٠٤ـ١٠٧

فؤاد حمدي بسيسو
الفراغ المصرفي وتحدي التنمية في الوطن المحتل .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٠٨ـ١١٥

اطفال ـ امراض

حمادة فراعنه
الاوضاع الصحية في المناطق المحتلة .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٦٣ـ١٦٧

اطفال ـ رعاية

صونيا ايوب مرشي
التعليم المبكر في الناصرة .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٩٨ـ ٢٢٠

الاعلاف
×
العلف

اقتصاد ـ ازمات
×
ازمات اقتصادية

اقتصاد ـ العالم العربي

يوسف الصايغ
الاقتصاد العربي : انجازات الماضي والتوقعات المستقبلية/ تاليف يوسف الصايغ ـ لندن ١٩٨٢ ـ عرض عبدالقادر احمد .ـ س ٦ ع ٤٩ (ايار، حزيران ١٩٨٤) ص ١٤٦ـ١٤٩

اقتصاد ـ فلسطين

رجا الخالدي
دراسة مسحية للاقتصاد العربي في فلسطين المحتلة .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٦٣ـ ٨٤

اقتصاد ـ الكيان الصهيوني

امل حماد
التضخم يواصل زحفه على الاقتصاد الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٧١ـ١٧٣

تقييم التجربة: صامد (١٩٧٠ـ١٩٨٢): الاقتصاد الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) ـ س ٦، ع٤٧ (كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) ـ ص ٤٣ـ٥٧، بيبليوغرافيا، جداول

فهد الفانك
الاقتصاد الاسرائيلي في غرفة الانعاش الامريكية .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٥٠ـ١٥٣

الامراض المعدية
×
العدوى والامراض المعدية

الامم المتحدة ـ تقارير

تقرير للامم المتحدة عن وضع السكان العالمي .ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤) .ـ ص١٦٤ـ ١٦٧

رشاد السيد
المركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية : دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص٧ ـ ١٥ بيبليوغرافيا

الامم المتحدة ـ الجمعية العامة ـ وثائق

تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٦٨ـ ١٦٩

انتاج زراعي ـ تسويق

شوكت محمود
الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص٨ ـ ٣٣ جداول

هشام عورتاني
مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص٥٣ـ ٧١

انتاج زراعي ـ فلسطين

بكر ابو كشك
الزراعة العربية في فلسطين المحتلة .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٣٠ـ ١٧٥ . جداول

شوكت محمود
الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص٨ ـ ٣٣. جداول

الانتداب البريطاني ـ الاردن

درابر، ج. آي. إي
نقض الاطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل »: مناقشة في ضوء القانون الدولي .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٠٥ـ ١٢٤

الانتداب البريطاني ـ فلسطين

تقييم التجربة صامد (١٩٧٠ـ١٩٨٢): الاقتصاد الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) .ـ س٦، ع٤٧ (كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) .ـ ص٤٣ ـ ٥٧. بيبليوغرافيا، جداول.

وليد الجعفري
الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي والحاضر [١٨٨٢ـ ١٩٨٣] .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص٢٦ـ ٤٧ بيبليوغرافيا

الاوضاع الاجتماعية
×
الاحوال الاجتماعية

الاوضاع الاقتصادية
×
احوال اقتصادية

(ب)

بطالة ـ فلسطين

ح.ف
التمييز والبطالة مظاهر بارزة في معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٦٦ـ ١٧٠

بلديات ـ فلسطين

حمادة فراعنة
المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة .ـ س٦ ، ع٥٠،٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣٢٢ـ ٣٢٩

مختار البعباع
حول أزمة البلديات في الارض المحتلة واثرها على عملية دعم الصمود .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١١٦ـ ١٢١

(ت)

تربية وتعليم ـ فلسطين

سامي مرعي
التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٧٦ـ ١٩٧

مصطفى خليل الكسواني
واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل واحتياجات دعمه .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص٢٧ـ ٣٦

تربية وتعليم ـ قوانين وانظمة ـ فلسطين

حماده فراعنة
محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص٣٧ـ ٥٢

تسويق زراعي
×
انتاج زراعي ـ تسويق

تضخم اقتصادي ـ فلسطين

فؤاد بسيسو
اثار الازمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات

الوطن المحتل ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤)ـ ص٩١ـ ١٠٥ جداول

تضخم مالي ـ الكيان الصهيوني

امل حماد

الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة الاقتصادية المتفاقمة ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤)ـ ص١٧٩ـ ١٨٣

تعليم ـ فلسطين

بلومان، انجيلا

التعليم في ام الفحم ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤)ـ ص٢٢١ـ ٢٩٥

سامي مرعي

التعليم العربي الابتدائي والثانوي في فلسطين المحتلة ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤)ـ ص١٧٦ـ ١٩٧

صونيا ايوب مرشي

التعليم المبكر في الناصرة ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤)ـ ص١٩٨ـ ٢٢٠

تعليم عالي ـ فلسطين

حماده فراعنه

محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار حزيران ١٩٨٤)ـ ص٣٧ـ٥٢

مصطفى خليل الكسواني

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل واحتياجات دعمها ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٢٧ـ ٣٦

تعليم عالي ـ فلسطين

××

جامعات وكليات ـ فلسطين

تنمية ـ العالم العربي

عيسى عبدالحميد

ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي » التنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤)ـ ص١٥٣ـ ١٥٩

تنمية صناعية ـ فلسطين

برنامج لدعم القطاع الصناعي في الوطن المحتل ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٨٤ـ ٩٦

(ث)

ثروة حيوانية ـ فلسطين

عدنان شقير

مصادر اعلاف رخيصة لمربي الاغنام والابقار في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤)ـ ص١٢٥ـ ١٣٥

(ج)

جامعات وكليات ـ فلسطين

حمادة فراعنه

محنة التعليم العالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٣٧ـ ٥٢

مصطفى خليل الكسواني

واقع عملية التعلم والتعليم في الوطن المحتل واحتياجات دعمها ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٢٧ـ ٣٦

الجامعات والكليات ـ فلسطين

××

التعليم العالي ـ فلسطين

جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين

×

مؤسسة صامد

(ح)

حكم محلي ـ فلسطين

حمادة فراعنه

المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤)ـ ص٣٢٢ـ ٣٢٩

الحوار العربي الاوروبي ١٩٨٣/ اثينا

عبداللطيف ريان

الحوار العربي الاوروبي : ابعاده ومراحله ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤)ـ ص١٠٦ـ ١١٧

حياة ثقافية ـ مصر

محسن عوض

اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر واسرائيل/ بقلم محسن عوض ، سيد البحراوي ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤)ـ ص١١٨ـ ١٣٩

(د)

دعم الصمود ـ فلسطين

ابو علاء، احمد

الافتتاحية ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٤ ـ ٨

برنامج لدعم القطاع الصناعي في الوطن المحتل ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٨٤ـ ٩٦

جمال سالم

دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٧٢ـ ٨٣ ببيليوغرافيا

عمر الطاهر

مشروع الاسكان من اجل دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص١٠٤ـ ١٠٧

فؤاد حمدي بسيسو

استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة : الاطار العلمي والتطبيقي ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص١٠ـ ٢٦

فؤاد حمدي بسيسو

دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ، كلمة ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٩

مختار البعباع

حول ازمة البلديات في الارض المحتلة واثرها على عملية دعم الصمود ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص١١٦ـ ١٢١

الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ١٩٨٤/ عمان

خ.س

الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤)ـ ص١٥٤ـ ١٦٢

(ر)

رعاية صحية ـ فلسطين

حمادة فراعنه

الاوضاع الصحية في المناطق المحتلة ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤)ـ ص١٦٣ـ ١٦٧

روابط القرى ـ الكيان الصهيوني

عمرو العملة

تقييم لدور روابط القرى كأداة بديلة لادارة التنمية الوطنية في الوطن المحتل ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص١٢٢ـ ١٣٥

رياض الاطفال

صونيا ايوب مرشي

التعليم المبكر في الناصرة ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤)ـ ص١٩٨ـ ٢٢٠

(ز)

زراعة ـ فلسطين

بكر ابو كشك

الزراعة العربية في فلسطين المحتلة ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤)ـ ص١٣٠ـ ١٧٥ جداول

جمال سالم

اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في الضفة الغربية المحتلة ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤)ـ ص٧١ـ ٨٢ . جداول

شوكت محمود

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤)ـ ص٨ ـ ٢٣ . جداول

هشام عورتاني

مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤)ـ ص٥٣ـ ٧١

(س)

سكان

تقرير للامم المتحدة عن وضع السكان العالمي ـ

اللجنة الملكية لشؤون القدس
المستوطنات الاسرائيلية في القدس والاراضي المحتلة .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٢٥ـ ١٣٨ جداول

ماهر الكرد
تقييم التجربة : صامد ، ١٩٧٠ـ ١٩٨٢ : السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ (٢) .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٧٨ـ ١٩٠ . جداول ، بيبليوغرافيا

نجيب الاحمد
الاستيطان والهجرة الصهيونية الى فلسطين .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٤٦ـ ١٦٤ . جداول

وليد الجعفري
الاستيطان الصهيوني في فلسطين : في الماضي والحاضر [١٨٨٢ـ ١٩٨٣] .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص ٢٦ـ ٤٧ بيبليوغرافيا

وليد الجعفري
المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ١٩٦٧ـ ١٩٨٠/ تأليف وليد الجعفري .ـ بيروت : ١٩٨١ .ـ عرض محمد المشايخ .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٧٠ـ ١٧٣

المسجد الاقصى

اللجنة الملكية لشؤون القدس
المطامع الاسرائيلية في الحرم الشريف .ـ س ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٣٩ـ ١٤٥

مصادر المياه ـ فلسطين

ديفز. اوري
الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص٢٤ـ ٤٤

مصادر المياه ـ الكيان الصهيوني

مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص٥٦ـ ٦٤

المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية

محسن عوض
اربع سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر .. واسرائيل/ بقلم محسن عوض ، سيد البحراوي .ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) .ـ ص١١٨ـ ١٣٩

معونة اقتصادية
×
مساعدات اقتصادية

المقاومة الفلسطينية
×
عمليات مسلحة

مقاومة وطنية

امل حماد
القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة الاضطهاد والتبعية .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣٣٠ـ ٣٤٠

خالد سعيد
المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣١٧ـ ٣٢١

خليل السواحري
يوم الارض : ٣٠ آذار ١٩٧٦ : المحركات والدوافع .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣١٢ـ ٣١٦

ملكية الاراضي ـ الكيان الصهيوني

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص٤٨ـ ٧٠ بيبليوغرافيا

ممارسات تعسفية ـ الكيان الصهيوني

آثار الاستيطان الاسرائيلي على الاوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص٨٣ـ ١٠٩ ملاحق

امل حماد
القطاعات الشعبية في الارض المحتلة في مواجهة الاضطهاد والتبعية .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣٣٠ـ ٣٤٠

خالد سعيد
المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣١٧ـ ٣٢١

قوى عاملة
×
موازنة
×
ميزانية

المؤتمر الاقتصادي ١٩٨٤/ القدس

احمد سعد
مؤتمر « اصحاب الملايين » في القدس المحتلة واوهام الخروج من المأزق الاقتصادي .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣٤١ـ ٣٤٦

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي ١٩٨٤/ عمان

م.ك
المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٧٤ـ ١٧٦

مؤسسة صامد

ـ أخبار المؤسسة .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص٢١٠ـ ٢١٣

ـ أخبار المؤسسة .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٩٥ـ ١٩٩

ـ اخبار ونشاطات صامد .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٢٧٧ـ ٢٧٩

ـ تقييم التجربة : صامد (١٩٧٠ـ ١٩٨٢) : الاقتصاد الوطني الفلسطيني قبيل عام ١٩٤٨ (١) : س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) .ـ ص٤٣ـ ٥٧ بيبليوغرافيا ، جداول

ـ صامد : خطوات جديدة على طريق تحقيق الطموح .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٩٤ـ ١٩٨

ـ صامد : نشاطات وانجازات متجددة .ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤) .ـ ص١٩١ـ ١٩٨

ماهر الكرد
تقييم التجربة : صامد ، ١٩٧٠ـ ١٩٨٢: السياسة الاستيطانية للحركة الصهيونية حتى عام ١٩٤٨ (٢) .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٧٨

غسان عبد الله
اوامر الاقامة الجبرية في المناطق المحتلة ٦٧ـ ١٩٨٣/ تأليف غسان عبدالله، تيريز سبيلا ـ القدس ١٩٨٣ ـ عرض ابراهيم خليل ـ س٦، ع ٤٧ (كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) ـ ص ١٤٥ـ ١٤٨

منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ افريقيا

احمد حماد
مشروعات صامد الزراعية في افريقيا (١): غينيا كوناكري .ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤) .ـ ص١٦٩ـ ١٩٠

احمد حماد
مشروعات صامد الزراعية في افريقيا (٢): غينيا بيساو .ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) .ـ ص١٨٥ـ ١٩٣

منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ المانيا الديمقراطية

ـ ٣٥ عاماً على تأسيس جمهورية المانيا الديمقراطية الصداقة الفلسطينية ـ الالمانية الديمقراطية .ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) .ـ ص١٧٠ـ ١٨١

ـ الميدالية الذهبية ل « صامد » في معرض لايبزيج الدولي .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص٢٠٥ـ ٢٠٨

منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ لبنان

ـ النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان (مؤسسة صامد) (١) .ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) .ـ ص٥٩ـ ٩٠ بيبليوغرافيا ، جداول

ـ النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان (مؤسسة صامد): التسويق (٢) .ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) .ـ ص١٩١ـ ٢٠٤

ـ النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان (مؤسسة صامد) (٣) .ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) .ـ ص٣٤٨ـ ٣٦٣

موارد بشرية
×

ـ المقابلة السنوية مع الاخ ابو علاء المدير العام لمؤسسة صامد ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) ـ ص١٠ ـ ٤٢

ـ النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان (مؤسسة صامد) (١) ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني، شباط ١٩٨٤) ـ ص٥٩ ـ ٩٠ بيبليوغرافيا ، جداول

ـ النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان (مؤسسة صامد) (٣) ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) ـ ص٣٤٨ ـ ٣٦٣

مؤسسة صامد ـ تسويق

النشاطات الاقتصادية والتوظيف في المؤسسات الفلسطينية في لبنان (مؤسسة صامد): التسويق (٢) ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) ـ ص١٩١ ـ ٢٠٤

مؤسسة صامد ـ عمال

تحية الاخ القائد العام للثورة الفلسطينية الى عمال « صامد » وعمال فلسطين في الذكرى التاسعة عشرة لانطلاقة الثورة ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) ـ ص٤ ـ ٩

مؤسسة صامد ـ مشاريع

احمد حماد
مشروعات صامد الزراعية في افريقيا (١): غينيا كوناكري ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤) ـ ص١٦٩ ـ ١٩٠

احمد حماد
مشروعات صامد الزراعية في افريقيا (٢): غينيا بيساو .و. ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) ـ ص١٨٥ ـ ١٩٣

مؤسسة صامد ـ مصانع

انجاز مرحلة جديدة من انشاء مصنع الادوات المنزلية الكهربائية ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) ـ ص٢٠٩

مؤسسة صامد ـ معارض

« صامد » تشارك في معرض بودابست الدولي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص١٩٠ ـ ١٩١

ـ معرض جديد ل « صامد » في الكونغو برازافيل ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص١٨٣ ـ ١٨٩

ـ الميدالية الذهبية ل « صامد » في معرض لايبزيج الدولي ـ س٦ ، ع٤٩ (ايار ، حزيران ١٩٨٤) ـ ص٢٠٥ ـ ٢٠٨

مياه ـ الاردن

مشروع قناة البحرين ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٨٨ ـ ٩٥

مياه ـ فلسطين

ابو علاء . احمد
الافتتاحية ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٤ ـ ٧

ـ الأوضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال الاسرائيلي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٤٥ ـ ٥٥

ـ جمال سالم
اثر الاستيطان الاسرائيلي على الوضع الزراعي في الضفة الغربية المحتلة ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) ـ ص٧١ ـ ٨٢ جداول

ديفز، اوري
الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين اثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٣٤ ـ ٤٤

شوكت محمود
الزراعة والميه المياهضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٨ ـ ٣٣ . جداول

القيود القانونية على حرية الوصول الى الارض والمياه في اسرائيل ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) ـ ص٤٨ ـ ٧٠ . بيبليوغرافيا

مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٥٦ ـ ٦٧٤

مياه ـ الكيان الصهيوني

طارق الموسى
مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطماع الصهيونية ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٦٥ ـ ٧٢

عبد القادر احمد
قراءة في اوراق ندوة « اسرائيل والمياه العربية » ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٧٣ ـ ٨٧

مشروع قناة البحرين ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٨٨ ـ ٩٥

مياه ـ لبنان

طارق الموسى
مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطماع الصهيونية ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٦٥ ـ ٧٢

المياه ـ مصادر
×
مصادر المياه

مياه ـ ندوات

عبد القادر احمد
قراءة في اوراق ندوة « اسرائيل والمياه العربية » ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٧٣ ـ ٨٧

مياه جوفية ـ فلسطين

ـ الاوضاع المائية في الضفة الغربية قبل الاحتلال الاسرائيلي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٤٥ ـ ٥٥

ـ مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٥٦ ـ ٦٤

ميزانية ـ الكيان الصهيوني

امل حماد
الميزانية الاسرائيلية الجديدة في ظل الازمة الاقتصادية المتفاقمة ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار نيسان ١٩٨٤) ـ ص١٧٩ ـ ١٨٣

(ن)

ندوة التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي ١٩٨٤ / عمان

عيسى عبد الحميد
ندوة التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤) ـ ص١٥٣ ـ ١٥٩

النزاع العربي ـ الاسرائيلي

عبد اللطيف ريان
الحوار العربي الاوروبي : ابعاده ومراحله ـ س٦ ، ع٤٧ (كانون ثاني ، شباط ١٩٨٤) ـ ص١٠٦ ـ ١١٧

فؤاد بسيسو
انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي على الاوضاع العربية ـ س٦ ، ع٥٢ (تشرين الثاني ، كانون الاول ١٩٨٤) ـ ص٩٦ ـ ١٠٤

نظم سياسية

مجدي حماد
النظام السياسي الاستيطاني ، دراسة مقارنة ، اسرائيل وجنوب افريقيا / تأليف مجدي حماد ـ بيروت : ١٩٨١ ـ عرض ابراهيم خليل ـ س٦ ، ع٤٨ (آذار ، نيسان ١٩٨٤) ـ ص١٦٥ ـ ١٦٩

النقب ـ فلسطين

ديفز، اوري
المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب / اعداد اوري ديفز ، جون ريتشاردسون ـ س٦ ، ع٥٠ ، ٥١ (تموز ، آب ، ايلول ، تشرين الاول ١٩٨٤) ـ ص٨٥ ـ ١٢٩

نقد ـ العالم العربي

عيسى عبد الحميد
ندوة « التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي » التنسيق النقدي وسيلة لهدف التنمية العربية المتكاملة ـ س٦ ، ع٤٧ (تشرين ثاني ، كانون اول ١٩٨٤) ـ ص١٥٣ ـ ١٥٩

(هـ)

هيئة الامم المتحدة
×
الامم المتحدة

(ي)

مدخل المؤلفين

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

مدخل العناوين

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ز)

(ص)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(م)

(ن)

(و)

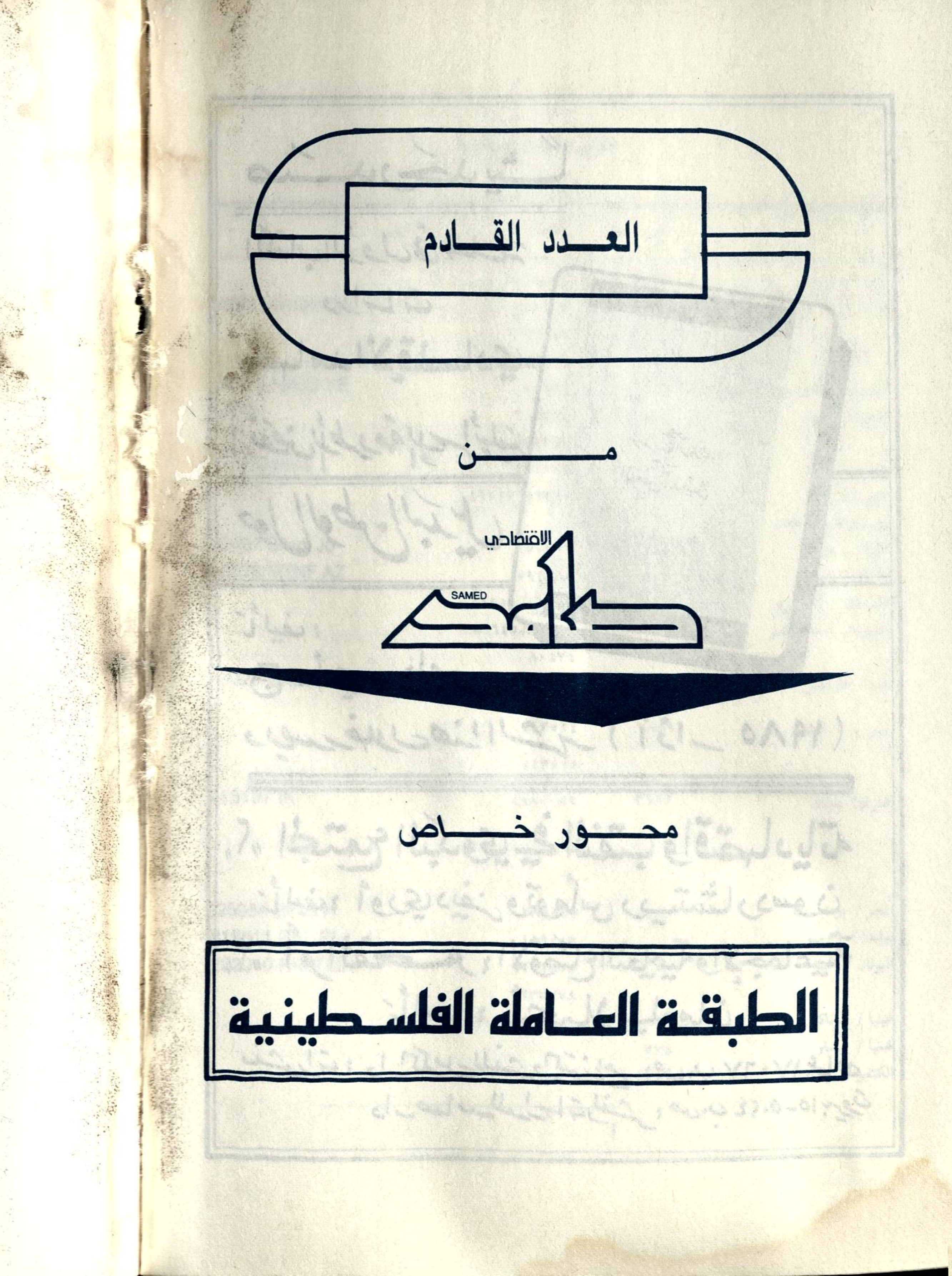
(ي)

المدخل الجغرافي

مكاتب صامد التجارية

	ص . ب	تلفون	تلكس
لبنان / بيروت	١٥/٥٠٢٤	٣٠٩٠٦١	
الامارات / الشارقة	٣٦١٢	٥٤٦١١٩	68122 Samed EM.
		٣٧٣١٧٦	
		٣٧٣١٩٩	
الجمهورية العربية		٧٦٢٩٧	2658 SAMED YE
اليمنية/ صنعاء	١٥٨٦	٢٠٧٧٢٠	S.M.D
		٢٤٠٣٨١	
قطر / الدوحة	١٣٨	٣٢٠٠٠٤	4742 Genins
جمهورية اليمن	٦٠٢٨	٤٢٧١٧/٤٢٣٤٠	
الديمقراطية / عدن			
الاردن - عمان	٩١٠١٨٥	٦٧٠٦٠٦	23407 Biladi Jo
الجزائر / الجزائر	٨٥٧	٥٩٤٣٨٥	53879 MTNF AZ
السودان / الخرطوم	٢٢٦٢	٤١٤٥٨/٤١١٩٣	
الصومال / ماغديشو	٩٧٣	٨٠٦٤٥/٨٠٦٢٠	
		٨٠٤٧٤	
ليبيا / طرابلس	٧٨٨٩	٣٨٥٤٧/٣٣٠٠٨	20028 SABRORO TLX
سوريا / دمشق	٧٨٨٩	٤٤٣٥٢٤	
		٤٤٣٥٢٥	
العراق/ بغداد	٣١٢٢	٨٨٨٠٠٨١	213137 IK
		٢	
		٣	
		٤	
المجر / بودابست		٣٨٨٨٤٥	225984 BPHI H
بولندا / وارسو		٤٨٩٠٠٥	815611 PAL PL.
اليونان / اثينا		٩٢٣١٨٥٥	222910 FADI Gr
		٩٢٣٣٧٧٨	
غينيا / كوناكري	١٠٢١	٤٦٢١٢٢/٤٤١١٣٢	
غينيا / بيساو	٣٣٥		
الكنغو / برازافيل	١٠٨٢	٨١٠٦٣٦	




العدد القادم
من
الاقتصادي
صامد
SAMED
محور خاص
الطبقة العاملة الفلسطينية



ميدالية لـ « صامد »



من معرض بوخارست الدولي

سوريا ١٠ ل.س
الجمهورية العربية اليمنية ١٠ ريالات
لبنان ١٠ ل.ل
تونس ١.٥ دينار
اليمن الديمقراطي دينار واحد
الجزائر ١٥ دينار
السعودية ١٢ ريال
العراق ١.٥ دينار
الأردن دينار واحد
السودان ٣ جنيهات
الامارات العربية ١٢ درهم
المغرب ١٢ درهم
البحرين ١٣٠٠ فلس
قطر ١٢ درهم
الكويت دينار واحد